جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتنمية الزراعية

إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة 2005 - 2025

رجب 1428

أغسطس (آب) 2007

تقديم

تعد قضايا التنمية الزراعية والأمن الغذائي بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية من أبرز الأمور التي تلقى اهتماماً واسعاً على كافة المستويات العربية والإقليمية والعالمية. وفي هذا الإطار، فقد تصدرت قضية التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي العربي اهتمامات القادة العرب في بداية الألفية الثالثة نظراً للدور المحوري الذي يلعبه الملف الزراعي في التفاعل مع التطورات الإقليمية والدولية المتلاحقة. وبرزت أهمية التصدي لكافة المعوقات البيئية والفنية والاقتصادية والتنظيمية التي تقف أمام مسيرة التنمية الزراعية والأمن الغذائي في الوطن العربي، وذلك بما يهيئ إمكانية تعبئة الطاقات والموارد العربية لزيادة الإنتاج الغذائي العربي والتحقق من سلامة الغذاء في ظل التنافسية الدولية، والارتقاء بمعدلات التجارة الزراعية البينية، تحقيقاً لغايات التنمية الزراعية المستدامة في إطار التكامل الزراعي العربي.

ووفقاً لمعطيات البيئة الاقتصادية العربية، ومؤشرات الأداء الراهن للزراعة العربية عامة، وللعمل الزراعي العربي المشترك بصفة خاصة، وتعظيماً للاستفادة من المقومات والفرص المتاحة لاستشراف مستقبل أكثر ازدهاراً للزراعة العربية، دفعاً لمسارات التنمية الزراعية العربية نحو المزيد من التطوير والتحديث التقني، والمواكبة مع التطورات والمستجدات الإقليمية والدولية المعاصرة والمستقبلية على مختلف الأصعدة، وتعزيزاً للتنسيق والتكامل في مختلف المجالات الزراعية بين الدول العربية، فقد أصدر القادة العرب بيان قمة تونس (2004) حول التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي في الوطن العربي. وقد دعا هذا البيان لتنسيق السياسات الزراعية القطرية في إطار إستراتيجية تنموية زراعية عربية تدعم مسارات التكامل الزراعي العربي، وتحقق غايات الاندماج الاقتصادي العربي.

وإدراكاً وقناعة من القادة العرب بأهمية أن يكون للعمل العربي المشترك في المجالات الزراعية إطار إستراتيجي طويل الأجل، فقد أصدروا قرار قمة الجزائر (2005) الذي يقضي بتكليف الجمعية العمومية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية (وزراء الزراعة العرب) بإعداد إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين 2005-2025، بما يعزز القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية في النفاذ للأسواق العالمية، و يحقق التكامل الزراعي العربي والوفاء باحتياجات الدول العربية من السلع الغذائية.

وعلى هذه الخلفية المتمثلة في أقصى درجات الاهتمام من القادة العرب بواقع ومستقبل الزراعة العربية، فقد باشرت الإدارة الحالية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية القيام بهذه المهمة التاريخية، يملؤها الفخر والاعتزاز بهذه الثقة الغالية التي طوقها بها القادة العرب في هذه الفترة الدقيقة من تاريخ الأمة العربية. ولعل السمة الأبرز لهذا التكليف تجسيده للدور المتعاظم المنوط بالمنظمة لشحذ وتعبئة الطاقات الزراعية الهائلة الكامنة في الدول العربية، وتسخيرها لخلق مستقبل مشرق ومزدهر تصان فيه حقوق الأجيال القادمة. وقد أدركت المنظمة، مرتكزة على حسها المهني الراسخ، أن تحقيق هذه الغاية السامية يتطلب رؤية واضحة للمعطيات العربية في ظل التطورات التي يشهدها عالمنا المعاصر، وما تفرضه من تحديات جسام. تلك التحديات التي لا سبيل لمواجهتها إلا بتكاتف الأيدي والسواعد في إطار منظور تكاملي تتكتل فيه كافة الدول العربية بالقدر الذي يمكنها من التعايش مع التكتلات الاقتصادية العملاقة التي أضحت السمة الأكثر بروزاً في الاقتصاد العالمي المعاصر.

ولعله من المفيد التأكيد على أن إدارة المنظمة ظلت منذ تحملها لأعبائها في عام 2001، تهيئ نفسها للاضطلاع بمسؤولياتها الجسام على النحو الأمثل، مرتكزةً على رؤية ثاقبة لمستقبل الزراعة العربية، ومستندة إلى برنامج متكامل لتحديث وتطوير أداء المنظمة، ابتكرته إدارتها الحالية، تحقيقاً للكفاءة والفاعلية، وترسيخاً للامركزية والشفافية. ولا غرو أن أضحت المنظمة بذلك مهيأة للاضطلاع بمهامها الجسام باحترافية متمرسة، وكفاءة عالية، ووعي مستنير، يمكنها من التفاعل الفوري مع المتغيرات المتلاحقة التي يشهدها عالمنا المعاصر.

ولعل ما يثلج صدر المنظمة، تكليفها، بل وتشريفها، من قبل القادة العرب بأن تكون محوراً ومرتكزاً لإعداد أول إستراتيجية للتنمية الزراعية العربية. وقد آلت المنظمة على نفسها، مطوقة بهذه الثقة الغالية، أن تكون هذه الإستراتيجية واضحة الأهداف، محددة البرامج، موزعة الأدوار والمسؤوليات، لاسيما وأنها تأتي في إطار إستراتيجية أشمل للعمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك. كما حرصت المنظمة على أن تتضمن الإستراتيجية معالجة متكاملة للقضايا الزراعية المستقبلية المؤثرة على المواطن العربي، ومن أهمها قضية توفير الغذاء الآمن. وذلك فضلاً عن الاهتمام بتحقيق قدرة تنافسية للمنتجات الزراعية العربية في إطار التفاعل المستنير مع مقتضيات حرية التجارة العالمية، وما يتطلبه ذلك من منظور ونهج تكاملي. ومن ثم فقد صاغت المنظمة الرؤية المستقبلية للإستراتيجية على نحو يضمن الوصول إلى زراعة عربية ذات كفاءة اقتصادية عالية في استخدام الموارد، قادرة على تحقيق الأمن الغذائي للمواطن العربي، وتوفير سبل الحياة الكريمة للعاملين في القطاع الزراعي.

ووفاءً بهذا الالتزام التاريخي، قامت المنظمة بإعداد إستراتيجيةالتنمية الزراعية المستدامة للعقدين القادمين، مستنيرة ومستهدية بقرارات وموجهات أجهزتها التشريعية المتمثلة في جمعيتها العمومية، ومجلسها التنفيذي، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتُوِّجت هذه الجهود بقرار القمة العربية بالموافقة على الإستراتيجية في اجتماعها بالرياض عام 2007، واعتبار هذه الإستراتيجية جزءاً من الإستراتيجية المشتركة للعمل الاقتصادي والاجتماعي العربي.

وتأمل المنظمة أن تمثل هذه الإستراتيجية، التي تعد الأولى من نوعها في الوطن العربي، الانطلاقة الحقيقية لتفعيل وتطوير العمل العربي المشترك، المتفاعل مع التحديات الجسام التي تفرضها المتغيرات الإقليمية والدولية المؤثرة على القطاع الزراعي العربي، بما يساعد على بلوغ الأهداف الزراعية العربية المنشودة، ويساهم في توفير الغذاء الآمن والرفاه الاقتصادي للمواطن العربي. ولعل ما يدعو إلى التفاؤل ببلوغ هذه الغايات والمرامي، التطورات الإيجابية الملموسة التي حققتها كافة الدول العربية في مجال تحسين المناخ السياسي والاقتصادي الداعم للاستثمار والاستقرار. تلك التطورات المدفوعة دائماً بالإرادة السياسية الغلابة، والعزم الملتزم بالنهوض بالزراعة العربية، الذي يجسده الاهتمام المستمر بقضايا الزراعة العربية من قبل القمم العربية المتتالية في كل من تونس، والجزائر، والخرطوم، والرياض.

وفي الختام، يسعدني التقدم بخالص الشكر والتقدير لكافة الدول العربية، والمؤسسات العربية والإقليمية والدولية، ومنظمات القطاع الخاص والمجتمع المدني التي شاركت في إعداد هذه الإستراتيجية. والشكر موصول لفريق العمل من الخبراء العرب، ولخبراء المنظمة، على جهدهم الجاد والمخلص الذي بذلوه في مختلف مراحل إعداد الإستراتيجية، والذي توج بالثناء العاطر الذي ظلت تتلقاه هذه الوثيقة التاريخية في كافة مراحل اعتمادها.

والله ولي التوفيق.

الدكتور سالم اللوزي

المدير العام

المحتويات

الموضوعات	الصفحة
التقديم	أ
المحتويات	ج
المقدمة	1
1 ـ الدروس المستفادة من تجربة الماضي في تنمية القطاع الزراعي العربي	3
1 ـ 1 فقر وندرة موارد المياه	3
1 ـ 2 محدودية التطوير التقني للزراعة	5
1 ـ 3 اختلال التوازن بين تنمية الإنتاج وخدمات التسويق	5
1 ـ 4 الإفراط في المنظور القطري كموجه أساسي للتنمية	5
1 ـ 5 تباين مفاهيم الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي	5
2 ـ تحديات التنمية الزراعية المستدامة	6
2 ـ 1 زيادة القدرة على تنمية الموارد وبخاصة المياه	6
2 ـ 2 المواءمة مع المتغيرات الدولية والإقليمية	7
2 ـ 3 اللحاق بالتطورات التكنولوجية المتسارعة	7
2 ـ 4 تحقيق التوازن بين المنظورين القومي والقطري في تخطيط وتنفيذ السياسات الاقتصادية والزراعية	8
2 ـ 5 زيادة فاعلية مؤسسات المزارعين وبخاصة صغارهم في تدعيم أنشطة الإنتاج والتسويق	8
2 ـ 6 زيادة جاذبية الاستثمار الزراعي العربي في البيئات الزراعية الملائمة	9
2 ـ 7 تحقيق الاستقرار في المجتمعات الريفية العربية	9
2 ـ 8 توفير الغذاء الآمن للسكان	9
2 ـ 9 زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية في الأسواق الدولية	10
3 ـ مقومات ومرتكزات البناء التنموي العربي المستدام	10
3 ـ 1 التطورات الإيجابية للمناخ السياسي والاقتصادي العربي	10
3 ـ 2 تواجد المكونات الرئيسية للإطار المؤسسي للتنمية الزراعية المستدامة	11
3 ـ 3 توافر الضرورات التشريعية للتنمية الزراعية المستدامة	11
3 ـ 4 وجود قاعدة موردية ملائمة للتنمية المستدامة	11
3 ـ 5 توافر سعات سوقية تساعد على إنجاز أهداف التنمية المستدامة	12
3 ـ 6 توافر قاعدة بشرية قادرة على القيام بأعباء التنمية المستدامة	13

4 ـ التوجهات الرئيسية لإستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة	13
4 ـ 1 المياه – المحدد الرئيسي للتنمية الزراعية المستدامة	14
4 ـ 2 تنمية وحماية الأراضي الزراعية	14
4 ـ 3 استغلال الموارد الزراعية العربية من منظور تكاملي	14
4 ـ 4 التطوير والتحديث التقني للزراعة	15
4 ـ 5 أولويات التنمية القطاعية	15
4 ـ 6 بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية	16
4 ـ 7 الاستثمار الزراعي المشترك	16
4 ـ 8 تنشيط التجارة الزراعية العربية كمحرك للتنمية	17
4 ـ 9 التكيف مع المتغيرات الإقليمية والدولية المعاصرة والمستقبلية	17
4 ـ 10 المساهمة فى إزدهار الريف	17
4 ـ 11 مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص	18
5 ـ الرؤية والأهداف الإستراتيجية للتنمية الزراعية العربية المستدامة	19
5 ـ 1 انتهاج المنظور التكاملي في استخدامات الموارد الزراعية العربية	20
5 ـ 2 الوصول إلى سياسة زراعية عربية مشتركة	20
5 ـ 3 زيادة القدرة على توفير الغذاء الآمن للسكان	20
5 ـ 4 تحقيق استدامة الموارد الزراعية العربية	20
5 ـ 5 تحقيق الاستقرار في المجتمعات الريفية العربية	20
6 ـ البرامج والمكونات التنموية	21
6 ـ 1 البرنامج الرئيسي لتطوير تقانات الزراعة العربية	22
6 ـ 2 البرنامج الرئيسي لتشجيع استثمارات الزراعة والتصنيع الزراعي في البيئات الزراعية الملائمة	33
6 ـ 3 البرنامج الرئيسي لتعزيز القدرة التنافسية لنواتج الزراعة العربية	35
6 ـ 4 البرنامج الرئيسي لتهيئة بنية التشريعات والسياسات الزراعية	38
6 ـ 5 البرنامج الرئيسي لبناء القدرات البشرية والمؤسسية	44
6 ـ 6 البرنامج الرئيسي للمساهمة في ازدهار الريف	47
6 ـ 7 البرنامج الرئيسي لتطوير نظم إدارة الموارد البيئية والزراعية	51
7 ـ التوزيع القطري والقومي للمكونات التنموية المقترحة	55
7 ـ 1 البرامج والمكونات التنموية القطرية	56
7 ـ 2 البرامج والمكونات القومية والمشتركة	58

8 ـ أولويات العمل التنموي الزراعي العربي المشترك	61
8 ـ 1 معايير اختيار الأولويات التنفيذية	61
8 ـ 2 المجالات والمكونات التنموية ذات الأولوية	61
9 ـ شركاء التنفيذ	63
9 ـ 1 المؤسسات القطرية	63
9 ـ 2 مؤسسات العمل العربي المشترك، والمؤسسات الإنمائية الإقليمية والدولية	64
10 ـ التمويل ومصادره المحتملة	65
11 ـ الإطار الزمني لتنفيذ أهداف وبرامج الإستراتيجية	66
12 ـ آلية التنفيذ والمتابعة والتقييم	67
الملحـــــــق الاول	
تحليل تجربة الماضي ومعالم الوضع الراهن للقطاع الزراعي العربي	70
الملحـــــــق الثاني	151
2 ـ 1 قائمة باعضاء الفريق الرئيسي لإعداد الإستراتيجية	156
2 ـ 2 قائمة المشاركين في إجتماع إعداد التوجيهات الرئيسية للإستراتيجية	156
2 ـ 3 قائمة المشاركين في الاجتماع التنسيقي الموسع لاعداد الإستراتيجية	157
2 ـ 4 قائمة المشاركين في إجتماعات اللجان الفنية المتخصصة للمنظمة لمناقشة مسودة مشروع الإستراتيجية	158
2 ـ 5 قائمة أعضاء اللجنة الفنية المشاركين في إجتماعات الدورة (29) للجمعية العمومية	159

المقدمة

لا تزال الدول العربية تعاني من نقص كبير في السلع الغذائية الرئيسية مثل الحبوب والزيوت النباتية والسكر، على الرغم مما تحقق من إنجازات في إطار الجهود القطرية والقومية لتوفير هذه السلع الغذائية الإستراتيجية، وما يتحقق من فوائض في السلع الأخرى مثل الأسماك والخضراوات والفاكهة. هذا في الوقت الذي تتعرض فيه الموارد الطبيعية في الوطن العربي وبخاصة الموارد الأرضية والمائية، وعلى الرغم من شحها ، إلى الاستغلال غير الاقتصادي في بعض الحالات، وغير الرشيد في كثير منها، المتمثل في التوسع الزراعي والزحف العمراني الأفقي العشوائي على حساب البيئات الطبيعية التي تشكل المراعي والغابات وقطع واقتلاع الأشجار والشجيرات، والرعي الجائر، وتكثيف استغلال الموارد البيئية بما يؤدي إلى إنهاك التربة وسرعة استنزاف الموارد المائية (خاصة الجوفية)، وتلوث التربة والماء بالكيماويات الزراعية والصناعية، وحراثة الأراضي الهامشية وخدمة الأرض بأساليب خاطئة، وعدم معالجة الأراضي الملوثة بمخلفات التعدين وصناعة البترول لتستعيد الغطاء النباتي. ومن ناحية أخرى، فإن المنظور التكاملي لإستخدام هذه الموارد مازال غائباً، حيث تسود النظرة القطرية في إستخدامها رغم الجهود المبذولة لتفعيل وتعزيز العمل الزراعي العربي المشترك.

وعلى هذه الخلفية، واستشرافاً من القادة العرب لمستقبل إنتاج غذائي آمن في الوطن العربي واستدامة الموارد الزراعية العربية، وانطلاقاً مما تزخر به المنطقة العربية من موارد زراعية وطبيعية، وضرورة العمل على الاستخدام الأمثل والرشيد لتلك الموارد، فقد أصدروا بيان قمة تونس (2004) حول التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي في الوطن العربي. وقد دعا هذا البيان إلى تنسيق السياسات الزراعية القطرية في إطار إستراتيجية تنموية زراعية عربية تدعم مسارات التكامل الزراعي العربي، وتحقق غايات الاندماج الاقتصادي العربي.

ومواصلة لاهتمام القادة العرب بقضايا التنمية الزراعية العربية في إطار بيان قمة تونس، فقد أصدروا قرار قمة الجزائر (2005) الذي يقضي بتكليف الجمعية العمومية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية (وزراء الزراعة العرب) بإعداد إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين 2005-2025، بما يعزز القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية في النفاذ للأسواق العالمية، ويحقق التكامل الزراعي العربي، والوفاء باحتياجات الدول العربية من السلع الغذائية.

وفي إطار تنفيذ هذا التكليف، باشرت الإدارة العامة العمل في التحضير لإعداد مشروع الإستراتيجية وفق منهجية شمولية ومرحلية تضمن المشاركة الفاعلة من جانب كافة الأطراف ذات الصلة بقضايا التنمية الزراعية في الوطن العربي. ولقد تطلب تنسيق ومتابعة العمل في إعداد الإستراتيجية تشكيل فريق رئيسي من الخبرات العربية من ذوي الخبرة والدراية الواسعة في المجالات الزراعية للمشاركة في مختلف مراحل الإعداد بالتعاون مع خبراء المنظمة ملحق رقم (2-1)، وذلك لبلورة الأفكار والتصورات والمقترحات والعناصر الرئيسية للإستراتيجية، والأسلوب الأمثل لإعدادها، وبما يلبي الطموحات المستقبلية للدول الأعضاء في المنظمة، ويتواكب مع المتغيرات والتطورات العربية والإقليمية والدولية.

ولقد بدأ العمل في إعداد مشروع الإستراتيجية بعقد إجتماع تشاوري لإعداد التوجهات الرئيسية للإستراتيجية بمدينة عمان، المملكة الأردنية الهاشمية في أبريل (نيسان) 2005. وقد شارك في هذا الاجتماع نخبة متميزة من الخبراء العرب من ذوي الكفاءة العالية في مجال إعداد الإستراتيجيات الزراعية العربية، ملحق رقم (2-2). وقامت المنظمة بعرض نتائج هذا الاجتماع على مجلسها التنفيذي، والذي أقرها في دورة انعقاده (28) التي عقدت في يونيو (حزيران) 2005 بمدينة الكويت. كما أقر المجلس أيضا المنهجية التي سوف تتبعها المنظمة لإعداد الإستراتيجية . وفي إطار ذات المنهجية، قامت المنظمة بعقد اجتماع تنسيقي موسع لإعداد الإستراتيجية المطلوبة شارك فيه عددٍ من المنظمات والمؤسسات العربية والإقليمية والدولية ذات العلاقة بقضايا التنمية الزراعية العربية المستدامة، ملحق رقم (2-3) . وقد أكد الاجتماع على أن التوجهات الرئيسية التي إعتمدها المجلس التنفيذي تعد بمثابة إطار شمولي لإعداد الإستراتيجية، مع التأكيد على أن تتضمن هذه الإستراتيجية برامج عمل تنفيذية محددة الأهداف والمكونات والآفاق الزمنية، بحيث تتم بلورة آلية متابعة ناجعة لضمان التنفيذ بالشكل المطلوب.

ووفق هذه التوجهات قام فريق الخبراء الرئيسي، بإعداد مسودة مشروع إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين، بعد ذلك عرضت نتائج عمل هذا الفريق على اللجان الدائمة المتخصصة للمنظمة، وذلك في يناير (كانون الثاني) 2006، وهي: لجنة الزراعة والمياه، ولجنة الموارد الطبيعية والبيئية، ولجنة الأسماك والأحياء المائية. وشارك في إجتماعات هذه اللجان نخبة من الخبراء المسؤولين في مختلف المجالات الزراعية من كافة الدول العربية الأعضاء في المنظمة وممثلين عن القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في الدول العربية، ملحق رقم (2-4)، وفقاً للتشكيل المعتمد لهذه اللجان.

وخلال الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العمومية للمنظمة، والتي عقدت في شهر مايو (أيار) 2006، تمت مناقشة مشروع الإستراتيجية من قبل الخبراء والفنيين بالدول الأعضاء، ملحق رقم (2-5) . ولقد وافق أصحاب المعالي وزراء الزراعة والمسؤولين عن الشؤون الزراعية في هذه الدول أعضاء الجمعية العمومية للمنظمة خلال اجتماعات هذه الدورة على المستوى الوزاري على مشروع الإستراتيجية وفق الصيغة المنقحة من الخبراء والفنيين. كما كلفت الجمعية العمومية الإدارة العامة للمنظمة بتضمين الوثيقة ما قد يرد من مقترحات إضافية من الدول العربية خلال فترة زمنية محددة، وإحالتها للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتم عرض الوثيقة المعدلة على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورة انعقاده (78) في سبتمبر (أيلول) 2006، وقد كلف المجلس الاقتصادي والاجتماعي المنظمة بالأخذ في الاعتبار الملاحظات التي ترد من الدول العربية خلال فترة محددة (نهاية شهر نوفمبر "تشرين ثان" 2006) ، وعرض مشروع الإستراتيجية في صيغته النهائية على الدورة (79) للمجلس، توطئة لعرضه على القمة العربية القادمة.

وقامت المنظمة بمراجعة الوثيقة في ضوء قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي (78)، وأدخلت عليها الملاحظات التي وردت من بعض الدول، وبما يثري محتوياتها، ومن ثم عرضت الصيغة النهائية لمشروع إستراتيجية التنمية الزراعية العربية للعقدين القادمين على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورة انعقاده (79). وقد أصدر المجلس قراره رقم (1692) في الدورة العادية (79) بتاريخ 2007/2/15 الذي يتضمن الموافقة على مشروع الإستراتيجية بالصيغة المرفقة، واعتبارها جزءا من الإستراتيجية المشتركة للعمل الاقتصادي والاجتماعي العربي، وإدراجها ضمن الملف الاقتصادي والاجتماعي للقمة في دورتها (19) – الرياض – مارس (آذار) 2007.

وقد أصدرت القمة العربية بالرياض القرار رقم (ق.ق : 393 د.ع (19) – 2007/3/29) الآتي نصه :

1 ـ الموافقة على إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة (وثيقة مستقلة)، مستند رقم : ج 79/03 (07/02/05 – د (0002)).

2 ـ إعتبار إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة جزءاً من الإستراتيجية المشتركة للعمل الاقتصادي والاجتماعي العربي .

3 ـ دعوة المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى الشروع في تنفيذ إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة بالتنسيق والتعاون مع كافة الأطراف ذات العِلاقة، وتقديم تقارير دورية حول سير التنفيذ إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين

1 ـ الدروس المستفادة من تجربة الماضي في تنمية القطاع الزراعي العربي:

أوضحت تجربة الدول العربية في مسيرتها التنموية خلال العقدين الماضيين أن هناك العديد من الإنجازات التي تم إحرازها، هذا في الوقت الذي أفرزت فيه هذه التجربة سلبيات عدة يجب العمل على تداركها مستقبلاً. ويمكن هنا الإشارة إلى عدد من الدروس التي تم استخلاصها من هذه التجربة، تلك التي يمكن اعتبارها بمثابة المقومات الرئيسية للعمل المستقبلي، والتي يمكن أن تشكل في مجملها الركائز الأساسية لما سوف تتضمنه هذه الوثيقة من برامج تنفيذية[1].

1 ـ 1 فقر وندرة موارد المياه:

بينت تجربة الماضي عدة حقائق وهي أن المنطقة العربية تعاني بشدة من فقر وندرة موارد المياه، وللحد من الأثر السلبي لهذه الندرة وجهت الأقطار العربية جل اهتمامها لتنمية هذه الموارد حتى ولو اتسم البعض منها بضعف الاستدامة والتواصل، دون توجيه اهتمام بنفس القدر لترشيد ما هو متاح منها، وجاءت المحصلة الإجمالية أن تنامت الإنتاجية الزراعية في العديد من المناطق الزراعية، إلا أن كفاءة استخدام هذه الموارد النادرة ظلت جامدة ومحل تساؤل. وإذ كان ناقوس خطر الفقر الحاد في المياه بدأ يدق في بعض أركان الوطن العربي، فإن دويه من المعتقد أنه سيتسع ليشمل الأقطار العربية جميعها خلال العقدين القادمين، الأمر الذي يقتضي اتخاذ ما يلزم لمواجهة هذه المشكلة مواجهة حقيقية، وأن تتصف هذه السياسات المعتمدة للمواجهة بالتكامل اللازم لإحكام هذه المواجهة، ولتحقيق ذلك فإن ما سوف يخطط من سياسات وبرامج يجب أن يأخذ في الاعتبار الأبعاد الرئيسية التالية:

- تخطيط استخدامات هذه الموارد أخذاً في الاعتبار تكلفة إتاحتها، وأن يشارك مستخدموها ولو جزئياً في تحمل أعباء هذه التكلفة ،شريطة أن تكون هذه المشاركة بالقدر الذي يدعو مستخدمي المياه إلى إتباع الأساليب المثلى في ترشيد الاستخدام سواء كانت تكنولوجية أو مؤسسية أو غيرها.
- استحداث خطوط ائتمانية أكثر يسراً وجاذبية لمساعدة مستخدمي المياه على تطبيق نظم الزراعة والري المرشدة للمياه.
- توجيه اهتمام خاص لبحوث استنباط الأصناف النباتية المحدودة في احتياجاتها الإروائية. وأيضاً البحوث المستهدفة لتطوير تقنيات تحلية المياه باستخدام مصادر الطاقة المتجددة، إذ أن إحراز بعض التقدم في هذا المجال يمكن أن يغير معالم الحياة في المنطقة العربية.
- أن تتبنى مؤسسات توجيه الرأي العام مثل وسائل الإعلام بأنواعها، ومؤسسات التعليم بمستوياتها، هذا إلى جانب مراكز التوجيه الديني مهام التوعية بأهمية المياه ونشر ثقافة ترشيد استخدامها بين المواطنين العرب، إذ أن هذا الجهد التربوي والإعلامي يعد الداعم الأساسي لتخطيط سياسات الترشيد وتنفيذها دون محاذير تذكر.
- أن تولي الحكومات العربية اهتماماً خاصاً لتطوير نظم إدارة موارد المياه وتوزيعها وذلك للحد من معدلات الهدر الراهن، هذا إلى جانب تخطيط وتنفيذ البرامج والمشروعات المستهدفة لتنمية مصادر هذا المورد سواء كانت تقليدية أو غير تقليدية.

[1] تستند الدروس المستخلصة في هذا الجزء على نتائج تحليل تجربة الماضي ومعالم الوضع الراهن للقطاع الزراعي العربي المضمن في الملحق الأول.

1 ـ 2 محدودية التطوير التقني للزراعة:

وعلى الرغم مما تحقق من إنجاز في مجالات التطوير التقني للزراعة العربية، إلا أنه كان محدوداً في القدر والأثر التنموي، وذلك قياساً بما يمكن تحقيقه، وقد كانت العلة دائماً تكمن في ضعف أداء المثلث المؤسسي المناط بهذا التطوير سواء كانت من مؤسسات البحث أو الإرشاد أو التمويل الزراعي، هذا إلى جانب شبه غياب لمؤسسات صغار الزراع. الأمر الذي يعني أن المدخل الحقيقي لإحراز تقدم ملموس في هذا المضمار ينبع عادة من النجاح في إصلاح المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي، ويتضمن هذا الإصلاح ثلاثة جوانب رئيسية، أولها التدريب المكثف والمتواصل للعاملين وإتاحة فرص الاحتكاك والتفاعل الخارجي لهم، أما ثانيها فيتمثل في وضع خطط وإجراءات ونظم عمل واقعية تتسم بدرجة عالية من المرونة والتناسق فيما بينها، وأن تتم متابعتها وتطويرها أولاً بأول، أما ثالثها فيتمثل في تخصيص الاعتمادات المالية الكفيلة بتحقيق الأهداف بواقعية.

1 ـ 3 اختلال التوازن بين تنمية الإنتاج وخدمات التسويق:

أسفرت تجربة الماضي عن ظهور خلل تنموي واضح بين جهود ونتائج تنمية الإنتاج الزراعي وتلك الجهود الخاصة بتنمية خدمات تسويق هذا الإنتاج، إذ استثمرت أموال طائلة في مجالات تنمية الإنتاج والإنتاجية الزراعية دون أن يرافق ذلك جهود واستثمارات ملائمة لتنمية القدرة على تسويق وتصنيع هذا الإنتاج. وجاءت المحصلة إهداراً لقدر كبير من الإنتاج الذي تم تحقيقه بعناء، وبالتالي تقليص الأثر التنموي لما تم إنفاقه من استثمارات في قطاعات الإنتاج. الأمر الذي يدعو مستقبلاً عند تخطيط برامج التنمية أن تحقق هذه البرامج التوازن التنموي الضروري فيما بين أنشطة ومشروعات تنمية الإنتاج، وتلك الخاصة بأنشطة ومشروعات تسويقه وتصنيعه. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه رغم أن مسئولية تنمية أنشطة وخدمات التسويق والتصنيع الزراعي تقع عادة على عاتق القطاع الخاص، فإن تخطيط السياسات الدافعة لتنمية هذه الأنشطة تقع بالضرورة على عاتق الأجهزة الحكومية المختصة بما في ذلك بلورة مشروعات الاستثمار التسويقي الملائمة، وإحاطتها ببيئة استثمارية جاذبة لاهتمامات رجال الأعمال من القطاع الخاص، هذا إلى جانب تطوير البنية التشريعية الوطنية بالقدر الذي يسمح بخلق نظام فاعل للتعاقد الزراعي التسويقي يتسم بالعدالة بين أطراف التعاقد من ناحية، وسرعة البت في مشاكل التطبيق الميداني من ناحية أخرى.

1 ـ 4 الإفراط في المنظور القطري كموجه أساسي للتنمية:

أوضحت التجربة الإنمائية العربية أن الإفراط في المنظور القطري كموجه أساسي لخطط وبرامج التنمية وسياساتها يؤدي لتدني نتائج التنمية وكفاءة استخدام الموارد، بل تكون هذه النتائج على تواضعها مهددة بالانهيار، وغير قادرة على التنافس، وذلك في ظل نظام دولي وإقليمي بدأت تنهار فيه نظم الحماية وتزداد فيه حدة التنافس المرتكزة على الكفاءة الإنتاجية دون غيرها من المرتكزات. الأمر الذي يدعو إلى أن تتسم خطط وسياسات وبرامج التنمية بالسعي إلى تحقيق درجة مقبولة من التوازن بين المنظورين القطري والقومي كموجهات أساسية لما يخطط من برامج ومشروعات وما يصمم وينفذ من سياسات. ويقتضي ذلك بالضرورة أن تسعى الدول العربية جاهدة في المضي قدماً نحو تنسيق سياساتها الاقتصادية والزراعية من جانب، وأن تهيئ لرجال الأعمال والمستثمرين العرب فرصاً مناسبة تستوعب استثماراتهم في البيئات الزراعية الملائمة وذلك من جانب آخر. وأن يبذلوا جهداً في سبيل تحقيق انسياب أفضل لعناصر الإنتاج، والمنتجات الزراعية فيما بينها، إذ أن في ذلك ما يحقق للجميع نصيباً مقبولاً من نتائج التنمية، ويزيد من قدرة المنتجات الزراعية العربية على التنافس في الأسواق الدولية، خاصة وأن الدول العربية قد قطعت شوطاً طيباً في سبيل إبراز كينونتها كوحدة اقتصادية، وأنها مطالبة بإحداث هذا التنسيق في السياسات والخطط الإنمائية كشرط أساسي لاستكمال المراحل القادمة في التنسيق والتعاون الاقتصادي العربي.

1 ـ 5 تباين مفاهيم الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي:

كان وما زال هدف تحقيق الأمن الغذائي هو الهدف الذي تمحورت حوله جهود التنمية في العديد من الأقطار العربية، وكان المفهوم الأساسي للأمن الغذائي يرتكز في الأساس على تحقيق أعلى درجة ممكنة من الاكتفاء الذاتي في إطار منظور قطري دون مراعاة لتباين البيئات الزراعية العربية، ومن ثم تباين قدرتها

على إنتاج سلع غذائية محددة. كما اقتصر هذا المفهوم على مجرد الاكتفاء الذاتي دون إيلاء اهتمام خاص لباقي روافد الأمن الغذائي، خاصة المتعلق منها بجودة وسلامة الغذاء المتداول في الأسواق، أو بمدى استقرار المعروض من سلع الغذاء الرئيسية في الأسواق العربية، هذا إلى جانب زيادة قدرة الطبقات الفقيرة في الحصول على احتياجاتهم الضرورية من سلع الغذاء. وقد أسفرت هذه السياسات عن توجهات تنموية أضرت بالمخزون المورد في عدد من الأقطار العربية، كما حدّت من قدرة دول أخرى تمتلك موارد ملائمة على استثمار ما تملكه من هذه الموارد خدمة لقضايا الأمن الغذائي العربي. وقد يكون من المفيد مستقبلاً أن يتطور مفهوم الأمن الغذائي ليكون مفهوماً قومياً وليس قطرياً، وأن تتاح لكل قطر عربي المشاركة بجهوده التنموية في تحقيق هذا الهدف ارتكازاً على ما يتوافر به من موارد أو إمكانات تنموية، وأن تكون البرامج الهادفة إلى الحد من ظاهرة الانكشاف الغذائي العربي متكاملة في جوانبها التنموية، بمعنى أن تتضمن برامج فرعية لتمكين الفقراء من الحصول على احتياجاتهم الغذائية، مع مراقبة سلامة وجودة الغذاء المتداول في الأسواق، هذا بالإضافة إلى تحقيق أعلى درجة ممكنة من الاستقرار في المعروض من سلع الغذاء ومعدلاتها السعرية.

2 ـ تحديات التنمية الزراعية المستدامة:

تواجه الزراعة العربية العديد من المعوقات والتحديات التنموية، وعلى الرغم من أن العديد من الاقتصاديين يدمجون بين معوقات التنمية وتحدياتها لتماثل أو تجانس الأثر السلبي لأي منهما على جهود التنمية، إلا أنه من المناسب في هذا المقام الفصل بينهما باعتبار أن المعوقات تمثل مشكلات تنموية يمكن مواجهتها في المدى القصير أو المتوسط من خلال برامج قطرية أو مشتركة، أما التحديات فهي في الواقع تمثل معضلات تنموية أساسية يصعب وضع حلول شافية لها في المدى القصير، كما أن العمل القومي أو الجماعي يزيد من القدرة على مواجهتها. وتتضح صورة ما تواجهه الزراعة العربية من تحديات عند مقارنة أوضاع الزراعة العربية بنظيراتها في الدول المتقدمة أو حتى بعض الدول النامية، حيث تفيد المقارنة باتساع الفارق ليس فقط في الإنتاجية الزراعية، ولكن أيضاً في كفاءة استخدام الموارد وقدرة قطاع الزراعة على توليد الدخل، والحقيقة الأكيدة هنا أن التقدم له ثمن لن يحققه إلا من يدفع ذاك الثمن مهما كان باهظاً.

ومن هنا فإن تحديات التنمية لا تخلقها فقط وضعية ما تملكه الدول العربية من موارد زراعية، وإنما أيضاً المستويات التي حققتها العديد من دول العالم في استثمار ما تملكه من موارد، ومقارنة بتلك المستويات التي استطاعت أن تحققها الدول العربية خلال العقدين الماضيين. ويلقي هذا الجزء من الإستراتيجية الضوء على أهم معوقات وتحديات التنمية التي تواجه الزراعة العربية ومسبباتها التي يعكسها الواقع الراهن للزراعة العربية. هذه التحديات يلزم بالضرورة لتجاوزها أو الحد من آثارها تضافر الجهود القطرية والقومية في معركة المواجهة أياً كانت شراستها أو حدتها. كما يلزم لعمليات المواجهة أيضاً إحداث تغيير جوهري في أساليب تعاملنا مع القضايا الزراعية المصيرية والتي تعكسها هذه التحديات، من خلال الوقوف على أسبابها الحقيقية، وتحديد أنجع الأساليب المعاصرة للتصدي لها بغرض معالجتها أو الحد من آثارها السلبية، وهو المفهوم الرئيسي الذي يرتكز عليه إعداد هذه الإستراتيجية.

2 ـ 1 زيادة القدرة على تنمية الموارد وبخاصة المياه:

أشار الملحق الأول للإستراتيجية بوضوح إلى معالم الصورة الراهنة لموارد الزراعة العربية، حيث أكد محدودية تنميتها من ناحية، مع الانخفاض الواضح في كفاءة استخدام المتاح منها وذلك من ناحية أخرى. وتعد محدودية ما تملكه بعض الدول العربية من موارد، والتدني الواضح في كفاءة المستخدم منها تحدياً شديد الوطأة على برامج تنمية الزراعة العربية. وتتضح هذه الحقيقة بجلاء عند تناول أوضاع موارد المياه التي يتسم المعروض منها بالجمود الشديد حيث يصعب، بل يتعذر في بعض الحالات زيادة المعروض من هذه الموارد إلا في حدود ضيقة تتمثل في التوسع في تقنيات إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي والصرف الصحي، أو توجيه استثمارات باهظة لتحسين المعروض من هذه الموارد في بعض المشروعات المائية كما هو الحال في بعض مشروعات أعالي نهر النيل.

وبطبيعة الحال فإن النجاح في المشروعات المستهدفة تنمية المعروض من المياه هو في الحقيقة رهن نجاح آخر مواز في التعاون العربي في مجالات تطوير تقانات إعادة استخدام المياه أو حصاد المياه أو تنقيتها، أو التعاون في مجالات تنمية موارد الأحواض المائية المشتركة، هذا بالإضافة إلى النجاح العربي في مجال تنسيق التعاون فيما بين الدول العربية وغيرها من دول الجوار غير العربية والمتشاطئة معها في مجاري الأنهار. وإذا كانت تنمية المعروض من المياه تعد أمراً أكثر صعوبة وأعلى تكلفة، فإن تنظيم إدارة الطلب على المياه عن طريق تخطيط وتنفيذ السياسات وبرامج العمل الهادفة إلى ترشيد استخدامها يعد أمراً ممكناً، شريطة أن تؤخذ هذه الأمور بدرجة عالية من الاهتمام لتحتل موضعها المناسب في سلم أولويات الاهتمام التنموي على المستويين القطري والقومي.

وبصفة عامة فإن جهود تنمية المتاح من الموارد وتحسين إدارتها واستخدامها يعد في الواقع من أهم تحديات التنمية خلال العقدين الماضيين، وقد يكون من المناسب أن تتبنى الدول العربية مجتمعة برامج وخططاً مشتركة للتعاون للحد من الأثر السلبي لهذا المحدد.

2 ـ 2 المواءمة مع المتغيرات الدولية والإقليمية:

لا تعمل المنظومة العربية في عالم منفصل أو منعزل جغرافياً عن الكون، ففي كون معولم تلاشت فيه الحدود أو تكاد، وتتصارع فيه القوى، وتتلاحق فيه المتغيرات فإن ذلك يضع الدول العربية أمام حقيقة مفادوها إما أن تكون جزءاً من هذا الكون وشريكة فيه، أو تكون هامشية وتكتفي بما قد يتاح لها. فالعالم بقواه المختلفة والمتغيرات المتلاحقة فيه يجعل الأمة في تحدٍ ويجعل الزراعة العربية في تحدٍ مفروض عليها فرضاً، وليس بمقدور الأمة العربية أن توقف تيار التقدم العالمي نحو تحرير تجارة السلع والخدمات، أو وضع قواعد لحماية الملكية الفكرية، وليس بمقدورها أيضاً أن تتجاوز التكتلات الاقتصادية العملاقة التي تسيطر على الأسواق وتتحكم في التكنولوجيا وتوجيهها.

كما أن الدول العربية ليست قادرة على تجاوز الاعتبارات السياسية والأمنية الدولية التي يمثل الاقتصاد فيها أداة مهمة، ويمثل الغذاء أحد أركان هذا الاقتصاد المعولم، وقد يأتي اليوم الذي يكون فيه الإمداد بالغذاء لا يقل أهمية عن الإمداد بالبترول وربما المياه في وقت قادم. وعلى صعيد الأمة العربية فبعد أن اكتملت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وانتهى العمل بالرزنامة الزراعية، إلا أن المشكلات القائمة ما زالت تؤثر سلباً على الإيجابيات المحتملة لهذه المنطقة والمتمثلة في عدم تنسيق السياسات التجارية العربية، وعدم التوصل لاتفاق بشأن تجارة الخدمات وقواعد المنشأ الموحد للسلع الزراعية العربية ولا المواصفات الموحدة. ويزيد ذلك كله من ضخامة التحدي الذي يواجه الزراعة العربية من حيث قدرتها على التفاعل والاستجابة للمتغيرات الدولية والإقليمية.

ولاشك إن هذه الأوضاع تضع الزراعة العربية أمام تحد كبير وخطر مصيري، فإما مواكبة ما يجري على الساحتين الدولية والإقليمية من متغيرات حتى تضمن الدول العربية البقاء، أو تكون خارج الساحة.

2 ـ 3 اللحاق بالتطورات التكنولوجية المتسارعة:

وهناك معضلة أخرى تمثل تحدياً كبيراً أمام الزراعة العربية متمثلة في التطورات التكنولوجية المتلاحقة على الصعيد العالمي، فقد شهد العالم طفرة في مجالات البحث الزراعي أدت إلى قفزات في الإنتاج والإنتاجية، وأصبح إنتاج التقاوي المنتقاة صناعة دخلت مجال براءات الاختراع ومن الأسرار التكنولوجية للدول المنتجة لها، ويعتبر استنباط السلالات عالية الإنتاج والجودة والمتلائمة مع الظروف البيئية والمناخية والأقل احتياجاً للمياه سمة من سمات العصر الحديث، ولا تتوقف البحوث عند حد، فالاختراعات متواصلة بل وصلت إلى عصر الاستنساخ ولم يعد مقبولاً أن تمثل إنتاجية الوحدة المنزرعة من الخضروات والفواكه في الدول العربية 50% من مثيلاتها في الدول المتقدمة، ونفس الشيء بالنسبة للثروة الحيوانية سواء فيما يخص إنتاج اللحوم أو الألبان.

إن استمرار الأوضاع في الزراعة العربية على ما هي عليه باستخدام أساليب إنتاجية تقليدية من جهة، والاعتماد على استيراد التكنولوجيا الحديثة من جهة أخرى يجعل من الصعوبة بإمكان الوصول بالزراعة العربية إلى مستويات متقدمة قادرة على منافسة الزراعة الحديثة في العالم، ولا تتوقف التكنولوجيا على

استنباط الأصناف وتطوير أساليب الإنتاج، بل تمتد إلى نظم الري الحديثة والتسويق والإرشاد الزراعي، أي أن الدول العربية أمام إحداث ثورة زراعية شمولية تحتاج إلى جهد كبير ووقت طويل واستثمارات كبيرة، فمراكز البحث الزراعي العربية ما زالت عاجزة عن إمداد الزراع العرب بالأصناف النباتية والأصول الوراثية والهجن الحيوانية التي تمكنها من إحداث التغيير الشمولي المطلوب. ولعل الجهد الفردي لم يعد مناسباً لتحقيق التقدم على هذا المسار، بل يحتاج الأمر إلى تعاون وتنسيق عربيين يتضمنان تحديث مراكز البحث وإمدادها بالوسائل الضرورية وخلق الكوادر البحثية القادرة، وفي نفس الوقت تجنب التكرار، وتبادل الخبرات، ومن ثم زيادة فاعلية الجهود البحثية، وتعظيم عوائدها.

2 ـ 4 تحقيق التوازن بين المنظورين القومي والقطري في تخطيط وتنفيذ السياسات الاقتصادية والزراعية:

ظلت السمة الأساسية خلال العقود الثلاثة الماضية هي اتباع كل قطر عربي سياسات اقتصادية زراعية تخصه ولا يراعى فيها البعد القومي إلا في حدود ضيقة، هذا بالرغم من كافة الاتفاقيات الموقعة بين الأقطار العربية. وباستثناء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فإن تنسيق السياسات الاقتصادية والزراعية هو في الواقع في حده الأدنى. وإذا كانت هناك أسباب موضوعية لبروز القطرية على حساب القومية في العقود الماضية، فإن هذه الظروف من المفروض ألا تستمر ،حيث أثبتت تجربة الماضي أن الانكفاء القطري يعد أهم المشاكل التي تواجه المقتصدات العربية وجعلها في غالبيتها مقتصدات تعتمد على موارد طبيعية قابلة للنضوب من جهة وتتأثر بشدة بالأسعار العالمية من جهة أخرى، مما جعل هذه المقتصدات غير قادرة على مواجهة الأزمات الحادة المفاجئة. ولقد أجمع الاقتصاديون على أن الدولة القطرية تلاشى دورها في الاقتصاد الدولي وأصبحت التكتلات الاقتصادية هي الرائدة في هذا المجال.

وتأسيساً على ذلك فيمكن القول أن أخذ البعد القومي عند وضع السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية (بما فيها الضرائب وأسعار الصرف وأسعار الفائدة) يمثل أداة فاعلة لتحقيق تعاون اقتصادي عربي يحقق أهداف الأمة في التنمية الشمولية ويساعد على إحراز معدلات نمو متسارعة. وعلى صعيد القطاعات الزراعية ثبت من خلال تجربة العقود الماضية أن عدم تنسيق السياسات الزراعية العربية ألحق أضراراً كبيرة بالزراعة العربية، ولم يتقدم أي قطاع زراعي عربي ليصل إلى المستويات التي حققتها الدول المتقدمة. فعدم وجود تنسيق في سياسات الإنتاج واستغلال الموارد الأرضية والمائية وضعف التنسيق في السياسات التجارية وغيرها من السياسات الاقتصادية والزراعية، قد أدى ذلك إلى زيادة معدلات الهدر في استخدام الموارد وأضعف قدرة الزراعة العربية على التقدم والمنافسة في الأسواق العالمية.

2 ـ 5 زيادة فاعلية مؤسسات المزارعين وبخاصة صغارهم في تدعيم أنشطة الإنتاج والتسويق:

يغلب على الزراعة العربية صغر حجم الملكية الزراعية وانتشار المزارع الصغيرة مما جعل صغار الزراع يمثلون الأغلبية الساحقة (80%) من إجمالي العاملين في القطاعات الزراعية العربية، وهؤلاء الزراع يفتقرون إلى الإمكانات المناسبة لتطوير وتحديث إنتاجهم، الأمر الذي يجعل من تطوير وتحديث المؤسسات التي تجمعهم أمراً حيوياً لحمايتهم وزيادة دخولهم بزيادة الإنتاج وتسويقه دون أن يذهب هامش كبير منه إلى طبقة الوسطاء، ويلاحظ أن المؤسسات الحالية الموجودة سواء كانت روابط مستخدمي المياه أو الجمعيات التعاونية الإنتاجية والتسويقية، أو إتحادات المنتجين، وغيرها هي مؤسسات ضعيفة في العديد من الحالات ويسيطر عليها كبار الزراع والملاك في حالات أخرى، مما يستدعي إعادة النظر فيها لتكون أكثر فاعلية وشفافية ومقدرة على تحقيق أهداف صغار الزراع بما يخدم القطاعات الزراعية العربية بصفة عامة.

ويعد هذا التطوير المؤسسي من أشد تحديات العمل التنموي خلال العقدين القادمين، إذ أن تحقيق التقدم في هذا الاتجاه يقتضي تضافر الجهود بين مؤسسات القطاع الخاص مع المؤسسات الحكومية، هذا فضلاً عن أهمية اختيار نماذج العمل الجماعي الأكثر توافقاً مع ظروف البيئات الزراعية العربية.

2 ـ 6 زيادة جاذبية الاستثمار الزراعي العربي في البيئات الزراعية الملائمة:

من الصعب الحديث عن تطوير أو تحديث الزراعة العربية في غياب توفير الاستثمارات الضرورية، فكل تقدم في الزراعة مرهون بمزيد من الاستثمار، بيد إن قطاع الزراعة ليس من بين القطاعات الجاذبة للاستثمار لأسباب موضوعية تتمثل في انخفاض العائد على رأس المال المستثمر وطول دورة رأس المال في بعض الأنشطة الزراعية وتعرض الاستثمار إلى مخاطر عالية. والزراعة العربية ليست فقط في حاجة إلى مزيد من الاستثمارات بل هي في حاجة إلى ضخ رأس مال كبير لنقلها من وضعها الحالي إلى وضع يجعلها قادرة على منافسة نظيراتها في دول العالم المتقدم، فما زال رأس المال الخاص يحجم عن التوجه نحو الزراعة. إن وضع هذا شأنه وتلك طبيعته، يتطلب تحسين المناخ الاستثماري في القطاعات الزراعية العربية وجعله أكثر جذباً للاستثمار، وهذا يتطلب خلق بيئة استثمارية مناسبة، يقع العبء الأساسي فيها على الحكومات العربية المطالبة بتوفير البنية التحتية والمؤسسات الداعمة.

ومن ناحية أخرى فإن الضرائب المفروضة على النشاط الزراعي تحتاج إلى إعادة نظر، كما أن توفير ضمانات كافية للمستثمرين للحفاظ على رؤوس أموالهم، والاستقرار الأمني والسياسي وإتاحة الفرص للتصدير بتقديم تسهيلات مناسبة كلها تقع على عاتق الحكومات بالدرجة الأولى. إن جعل الاستثمار الزراعي أكثر جاذبية للمستثمرين العرب يمثل تحدياً حقيقياً أمام الزراعة العربية، وبدون خلق البيئة الزراعية الاستثمارية الملائمة، ستكون المهمة ثقيلة أمام متخذي القرار وواضعي ومنفذي السياسات الزراعية.

وعليه فإن الدول العربية أمام تحدٍ متعدد الجوانب، تحدٍ في خلق الاستقرار السياسي والأمني، تحدٍ لرفع العائد على رأس المال المستثمر، تحدٍ في تخطيط وتنفيذ سياسات وبرامج للحد من مخاطر الاستثمار، ثم تحدٍ في تفعيل اتفاقيات الاستثمار وفي مقدمتها الاتفاقية الموحدة لاستثمار الأموال العربية في الدول العربية المبرمة في إطار جامعة الدول العربية.

2 ـ 7 تحقيق الاستقرار في المجتمعات الريفية العربية:

إن الفوارق الكبيرة بين مستويات الحياة في الحضر والريف تجعل من الريف عاملاً للطرد وتخلق عدم استقرار في المجتمعات الريفية العربية. ففي جانب الدخل، ينخفض دخل سكان الريف عن دخل سكان الحضر، وترتفع معدلات الفقر بشكل ملحوظ بين سكان الريف، حيث أوضحت الدراسات أن 44.6% من سكان الريف العربي (في 12 دولة عربية) يعيشون تحت خط الفقر. وفي جانب الخدمات الأساسية من صحة وتعليم وغيرها من الخدمات الضرورية لاستقرار الحياة في الريف فإنها جميعاً ليست متوفرة بشكل مناسب في كثير من البلدان العربية. كما أن المرأة في الريف ما زالت تعاني من مشاكل الأمية وضعف المشاركة الفعلية في جهود التنمية. وإذا أضيف إلى ما سبق تدني فرص العمل في الريف مما يرفع معدلات البطالة وفي نفس الوقت انخفاض متوسط الأجور، فإن المسألة تزداد تعقيداً وينجم عنها مشاكل عديدة في مقدمتها الهجرة من الريف إلى المدن وما تمثله من ضغوط اقتصادية واجتماعية، هذا إضافة إلى عدم الاستقرار وما ينجم عنه من مشاكل أسرية اجتماعية ترفع من معدلات الطلاق والتفكك الأسري وترفع من نوبات القلق لدى أهل الريف مما ينعكس سلباً على المجتمع ككل.

وإذا كان المجتمع الريفي العربي هو عصب الزراعة العربية، فإن الزراعة ذاتها تتأثر بشدة بأحوال المجتمع الريفي. فكلما كان المجتمع الريفي يستشعر الأمان الاجتماعي والرعاية وتوفير احتياجاته الأساسية وتوفير فرص عمل مناسبة وخلق مصادر متنوعة للدخل، كلما تحقق استقرار الزراعة، وتمهد السبيل إلى تطورها وتقدمها.

2 ـ 8 توفير الغذاء الآمن للسكان:

منذ ثلاثة عقود مضت والأقطار العربية تستهدف تحقيق أمن غذائي قومي عربي وتوفير الغذاء الآمن صحياً للشعوب العربية. وإذا كانت الأقطار العربية قد حققت بعض النجاحات في مجال رفع معدلات الاكتفاء

الذاتي من بعض السلع الغذائية الرئيسية كالقمح واللحوم الحمراء والأسماك والسكر، فإن جودة هذه السلع في جانب منها هو دون المواصفات القياسية العالمية وما زلنا رغم ذلك في أمس الحاجة إلى سياسات قومية مدعومة بسياسات قطرية تحقق أمناً غذائياً قومياً عربياً بجودة مناسبة وبأسعار مناسبة، وما زال هذا الهدف لم يتحقق وصعب المنال بدون تنسيق عربي حقيقي وفاعل.

إن الاستخدام المفرط في المبيدات والأسمدة الكيماوية يرفع من الأثر المتبقي للعناصر الثقيلة في السلع الزراعية، مما يجعل هذه السلع قابلة لتعريض مستهلكها لأخطار العديد من الأمراض. من هنا يبرز تحدٍ مزدوج يتمثل في توفير الغذاء بالأسعار المناسبة من جهة، وأن يتوفر في هذا الغذاء الشروط الصحية الضرورية للحفاظ على صحة الإنسان من جهة ثانية.

2 ـ 9 زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية في الأسواق الدولية:

لم تعد مقولة زيادة الإنتاج الزراعي بمعدلات مرتفعة فقط مقولة تناسب سمات العصر الحالي، بل إن زيادة الإنتاج هي ضرورية ولكنها ليست كافية، حيث تتطلب زيادة الإنتاج أن يتم بتكلفة منخفضة وبجودة عالية وقدرات تسويقية كفوءة حتى تستطيع أن تنافس في الأسواق العالمية. إذاً فالزراعة العربية في تحدٍ كبير، يتمثل في ضرورة زيادة قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية ومتطلبات هذه المنافسة تتمثل في توفير الاستثمارات الضرورية لاستخدام الأساليب الإنتاجية المتطورة والحديثة، والحد من استخدام الأسمدة والمبيدات والاهتمام الكافي بالزراعة العضوية والمقاومة الحيوية، وفي نفس الوقت إفساح الطريق أمام القطاع الخاص وتذليل الصعوبات التي تواجهه سواء في مجالات الإنتاج أو التسويق الخارجي. وتجدر الإشارة هنا إلى أن تحقيق إنجاز في هذا الاتجاه يقتضي العمل في إطار حزمة متكاملة من البرامج الهادفة إلى تحسين القدرة الإنتاجية والتسويقية للعديد من المنتجات الزراعية القابلة للتداول في السوق الدولية.

3 ـ مقومات ومرتكزات البناء التنموي العربي المستدام:

3 ـ 1 التطورات الإيجابية للمناخ السياسي والاقتصادي العربي:

شهد الوطن العربي في السنوات القليلة الماضية تطورات إيجابية مهمة على المستوى الاقتصادي والسياسي مما خلق مناخاً عاماً يدفع في اتجاه تعاون اقتصادي عربي مشترك أكثر تطوراً وأكثر جدية. فعلى الصعيد السياسي، تبنت الأقطار العربية في مؤتمر قمة تونس عام 2004 وثيقة مهمة بشأن الإصلاحات السياسية، تمثلت في ضرورة أن تجري الأقطار العربية إصلاحات سياسية تدفع في اتجاه تطوير نظمها السياسية بما يتلاءم وروح العصر ويفسح المجال أمام ديمقراطية حقيقية نابعة من البيئة العربية، وإعطاء مساحة أوسع من حرية التعبير وزيادة المشاركة الشعبية في صنع القرار، وتمكين المرأة من حقوقها وتفعيل دورها في المجتمع، والحفاظ على حقوق الإنسان وصيانة كرامته والوصول في النهاية إلى الحكم الرشيد.

وعلى الصعيد الاقتصادي، فقد اتخذت الأقطار العربية حزمة من السياسات التي استهدفت تطوير نظمها الاقتصادية في اتجاه الوصول إلى الاقتصاد الحر وإعمال آليات السوق، وأجرت تعديلات هيكلية على اقتصاداتها ووضعت برامج إصلاح شملت كافة القطاعات بما فيها القطاع المالي والقطاع الإداري والقطاع الزراعي، وأفسحت المجال للقطاع الخاص ليقوم بدوره في التنمية الاقتصادية الشاملة وذلك بإزالة الكثير من العقبات التي كانت تعترض المشاركة الفاعلة للقطاع الخاص في الشأن الاقتصادي. كما أن قرارات القمم العربية التي دعت صراحة إلى حل كافة ما تبقى من مشاكل تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وكذلك بيان قمة تونس (مايو 2004) الداعي إلى تنسيق السياسات الزراعية العربية بما يحقق تكاملاً زراعياً عربياً ويعضد الأمن الغذائي القومي العربي والتنمية الزراعية العربية المستدامة، مضافاً إليه قرار قمة الجزائر (مارس 2005) الذي كلف المنظمة العربية للتنمية الزراعية بوضع إستراتيجية للتنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين . وقد تواءمت هذه القرارات في مجملها مع الأجواء السياسية الإيجابية والإصلاحات الاقتصادية المستمرة، وخلقت مقومات راسخة يمكن الارتكاز عليها في تحقيق التنمية الزراعية العربية المستدامة.

3 ـ 2 تواجد المكونات الرئيسية للإطار المؤسسي للتنمية الزراعية المستدامة:

مما لا شك فيه، بأن تواجد عدد من المؤسسات على الصعيدين القطري والقومي يخدم عملية التنمية المستدامة، فلدى الأقطار العربية وزارات الزراعة ومؤسسات التمويل ومراكز البحث العلمي الزراعي ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص ومنظمات المزارعين ومؤسسات المقاييس والجودة، وكذلك وحدات مختصة في التخطيط الزراعي وتصميم وتنفيذ السياسات الزراعية ومتابعتها، إضافة إلى شركات التسويق ووسائل النقل والمؤسسات المعنية بالتجارة الخارجية، هذه المؤسسات وإن كانت تتفاوت في إمكاناتها وقدراتها وتأهيل كادرها البشري، إلا أنها مؤسسات يمكن البناء عليها، وتشكل إطاراً مؤسسياً للتنمية الزراعية المستدامة.

وعلى الصعيد القومي، فإن جامعة الدول العربية ومنظمات العمل العربي المشترك التابعة لها وكذلك مؤسسات التمويل العربية والإقليمية والدولية، وفي مقدمتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضى القاحلة (اكساد)، والهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي والشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والبنك الإسلامي للتنمية، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، والصناديق العربية الأخرى التي تستهدف تمويل مشروعات التكامل العربي ومشروعات التنمية في البلدان العربية والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، والبرامج الخاصة التي استحدثت في مؤسسات التمويل العربية مثل برنامج تمويل التجارة العربية، تشكل في مجملها الإطار المؤسسي العربي للتنمية الزراعية الشاملة. بل أيضاً فإن إشراك مؤسسات المجتمع المدني وتفعيل مؤسسات القطاع الخاص والإتحادات النوعية العربية، يدعم الإطار المؤسسي للتنمية بما يساعد على تحقيق الأهداف. وبناءً عليه، فعلى الصعيدين القطري والقومي يوجد الإطار المؤسسي اللازم للتنمية الزراعية المستدامة ولا توجد حاجة لمزيد من المؤسسات إلا في أضيق الحدود، ويبقى المطلوب هو تفعيل هذه المؤسسات وتطويرها وتحديثها ووضع آليات مناسبة لعملها حتى تؤدي دورها كاملاً.

3 ـ 3 توافر الضرورات التشريعية للتنمية الزراعية المستدامة:

لقد قطعت الأقطار العربية شوطاً مهماً على صعيد وضع تشريعات وقوانين تحدد العمل الزراعي وتضع الإطار القانوني للتنمية الزراعية، فلدى غالبية (إن لم يكن كل) الدول العربية تشريعات تتعلق بالملكية الزراعية، وتشريعات تخص الحجر البيطري والحجر الزراعي، وتشريعات تتعلق باستخدام المبيدات الزراعية والأسمدة الكيماوية، وتشريعات لاستخدام الأراضي الزراعية، وأخرى تتعلق باستخدام المياه والمحافظة عليها، وتشريعات تتعلق بالمحافظة على الغطاء النباتي ومكافحة التصحر، وتشريعات للحفاظ على البيئة بصفة عامة والبيئة الزراعية بصفة خاصة. كذلك وضعت التشريعات الخاصة بالصيد البري والمحافظة على الحياة البرية وكذلك استغلال المراعي والحد من اقتلاع الغابات، كما وضعت تشريعات تخص الصحة النباتية وحماية المستهلك، هذا إضافة إلى التشريعات الخاصة بالصيد البحري والحفاظ على المخزون السمكي، كذلك توجد تشريعات تتعلق بالملكية الفكرية ومكافحة الإغراق ومنع الاحتكار.

إن هذه التشريعات بالرغم من عدم كفايتها في بعض الأحيان أو عدم وجود بعض منها في بعض الأقطار العربية، أو رغم اختلافها أحياناً من قطر عربي إلى قطر آخر، و عدم وجود تنسيق في هذه التشريعات بين الأقطار العربية، إلا أنها في مجملها تخلق منظومة من القوانين والتشريعات التي تؤسس وتمثل مرتكزات يمكن أن تبنى التنمية الزراعية المستدامة عليها، أي أنه يوجد الحد الأدنى من التشريعات المتعلقة بالانشطة الزراعية الضرورية للتنمية.

3 ـ 4 وجود قاعدة موردية ملائمة للتنمية المستدامة:

تحتاج التنمية الزراعية المستدامة (ضمن ما تحتاج) إلى موارد طبيعية وموارد مالية، وتتوفر في الوطن العربي موارد طبيعية كبيرة سواء كانت أراضٍ زراعية غير مستغلةأو أراضٍ قابلة للاستصلاح والاستزراع،

إضافة إلى موارد مائية تمثل حدوداً دنيا، وكذلك مساحات شاسعة من الغابات والمراعي، وثروة حيوانية ضخمة، وثروة سمكية كبيرة. كما أن الموارد المالية الضرورية للتنمية الزراعية المتاحة تمثل حدوداً دنيا يمكن البناء عليها، ويمكن زيادتها بتهيئة بيئة مناسبة للاستثمار وتشجيع القطاع الخاص.

وعلى صعيد الأراضي الزراعية، يتضح من تحليل معالم الوضع الراهن للقطاع الزراعي العربي أنه يوجد في الوطن العربي حوالى 70 مليون هكتار أراض زراعية يستغل منها سنوياً 75% ويترك الربع الباقي بوراً (بدون زراعة)، كما توجد أراض قابلة للزراعة والاستصلاح تتجاوز 100 مليون هكتار فيما لو توفرت الأسباب الضرورية لاستصلاحها واستزراعها، إلا أن المروي من المساحات المزروعة لا يمثل إلا حوالي 20% منها، والباقي يعتمد على مياه الأمطار المتذبذبة من موسم لآخر. كما يمتلك الوطن العربي مئات الملايين من هكتارات الغابات والمراعي، وثروة حيوانية يتجاوز عدد رؤوسها بأنواعها المختلفة 370 مليون رأس. أما الموارد العربية المائية المتجددة من الأنهار والآبار فتقدر سنوياً بحوالي 243 مليار متر مكعب، أما مياه الأمطار فتقدر بآلاف المليارات من الأمتار المكعبة سنوياً تتساقط بكثافة مختلفة تتراوح بين 150و1800 ملم في الموسم الواحد، وللأسف فإن كفاءة استغلال هذه الموارد المائية المتاحة لا تتجاوز 60% تقريباً.

وفيما يتعلق بالثروة السمكية، فشواطئ الوطن العربي التي تقدر أطوالها بأكثر من 22 ألف كيلومتر تمتد من المحيط إلى الخليج وتشمل البحرين الأبيض والأحمر وجرفاً ضخماً يحتوي على ثروة سمكية متنوعة من أجود الأسماك، يمكن باستغلالها المناسب أن تشكل إحدى المرتكزات الأساسية للتنمية الزراعية المستدامة. وعلى صعيد الموارد المالية، فإن البنوك العاملة في الدول العربية ومؤسسات التمويل والبنوك المختصة، تمثل مصادر أساسية لتمويل التنمية الزراعية، كما أن المؤسسات العربية المالية تشكل مصدراً مهماً لتمويل التنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي. وبذلك فإن ما هو متوفر من موارد طبيعية وموارد مالية يحتاج إلى إدارة كفوءة واستغلال أمثل لإحراز الأهداف المنشودة للتنمية الزراعية العربية المستدامة.

3 ـ 5 توافر سعات سوقية تساعد على إنجاز أهداف التنمية المستدامة:

يمثل وجود السوق شرطاً ضرورياً للتنمية الزراعية المستدامة، بل أن من أخطر المشاكل التي واجهت التنمية الزراعية في الوطن العربي هي مشكلة عدم وجود قدرات تسويقية مناسبة، تشجع المنتجين على زيادة الإنتاج، فلا يمكن أن تتحقق زيادة متتالية في الإنتاج بدون وجود الأسواق اللازمة لتصريف الإنتاج وبالأسعار المناسبة التي تحقق هامش ربح مجز للمنتجين والمتعاملين في السوق على حدٍ سواء. وعلى الصعيد المنهجي، فإن حجم السوق يتحدد أحياناً بعدد السكان وأحياناً أخرى بحجم الناتج المحلي الإجمالي. وربما يكون المناسب تحديد حجم السوق بحجم الطلب الفاعل وهو الطلب المقرون بالقدرة على الشراء، أي يؤخذ في الحسبان القوة الشرائية للمجتمع.

ويمثل الوطن العربي سوقاً كبير الحجم، سواء من حيث عدد السكان البالغ حوالى اكثر من 317 مليون نسمة، أو من حيث الناتج المحلي الإجمالي والبالغ نحو 1058 مليار دولار عام 2005، وتتفاوت الكثافة السكانية وكذلك الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه بين الأقطار العربية، وهذا الحجم الكبير للسوق العربي يحقق الطلب الفاعل اللازم والضروري للتنمية الزراعية في الإطار التكاملي أي على الصعيد القومي وليس القطري. ومما يزيد من أهمية السوق العربي أن أذواق وعادات المستهلكين متقاربة إلى حدٍ بعيد، فالمنطقة العربية بتاريخها المشترك وحدودها الجغرافية المشتركة وعاداتها وتقاليدها الاجتماعية المشتركة تتسم بالتقارب في الأذواق الأمر الذي يجعل المنتج الزراعي في أي قطر عربي يجد له سوقاً في باقي الأقطار العربية.

ونظراً للتقارب الجغرافي بين الأقطار العربية، حيث ترتبط مع بعضها البعض بشبكة خطوط برية متصلة في غرب الوطن وشرقه وشماله وجنوبه، كما أن البحار تربط كل أجزاء الوطن العربي ببعضها البعض، إضافة إلى شبكة للطيران المدني، وتوجد شركات نقل عربية برية مشتركة، وقطرية مجهزة بمبردات لنقل السلع والمنتجات الزراعية فيما بين الأقطار، كما توجد اتفاقية لتنظم تجارة الترانزيت بين الدول العربية من الممكن أن تسهل حركة النقل البري بين الأقطار العربية، كل ذلك يمثل مقومات تسويقية مهمة يمكن استغلالها والبناء عليها لتحقيق معدلات عالية من التنمية الزراعية المستدامة على النطاق العربي.

ولما كان التسويق يقوم به القطاع الخاص، فقد شهدت السنوات القليلة الماضية تكوين العديد من شركات التسويق المجهزة في الأقطار العربية للعمل في مجال تسويق المنتجات الزراعية سواء داخل الوطن العربي أو خارجه، وتم تأسيس شركة عربية للتسويق في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية من المنتظر أن يكون لها دور مهم في الاستيراد والتصدير، خاصة وأنها ستبدأ بتسويق المنتجات الزراعية. هذا علاوة على بعض الخدمات المساندة للتسويق مثل المخازن المجهزة والمبردات والصوامع، ومحطات الفرز والتعبئة، وشبكة معلومات تسويقية لدى المنظمة العربية للتنمية الزراعية، وكذلك شبكة أخرى لدى برنامج تمويل التجارة كلها تساعد في العملية التسويقية.

كذلك فإن وجود برنامج تمويل التجارة العربية لدى صندوق النقد العربي، ومثيل له في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وفي البنك الإسلامي للتنمية، بما يساعد على خلق قدرات تسويقية مناسبة للقطاع الخاص، هذا بالإضافة إلى شركات التأمين والبنوك التي تمول التجارة على المستوى القطري.

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول بأن المقومات الضرورية اللازمة للتسويق والتي تشكل إحدى مرتكزات التنمية الزراعية المستدامة الأساسية، موجودة في الأقطار العربية، وتحتاج إلى التطوير والتحديث، وإقامة المزيد من شركات التسويق المشتركة على غرار شركات التسويق العالمية العملاقة التي تمتلك كافة التسهيلات التسويقية في إطار متكامل.

3 ـ 6 توافر قاعدة بشرية قادرة على القيام بأعباء التنمية المستدامة:

يوجد في الوطن العربي عدد كبير من العمال الزراعيين والعلماء والباحثين والمهندسين العاملين في الحقل الزراعي ومراكز البحث والجامعات والمعاهد ومراكز التدريب. فعلى صعيد قوة العمل الزراعي يوجد في الوطن العربي 30 مليون عامل حسب إحصاءات عام 2005 تشكل 31% من إجمالي قوة العمل العربي، وتختلف حصة العامل الزراعي من الأراضي الزراعية من قطر إلى آخر، وهي تبلغ في المتوسط 2.39 هكتار/ عامل زراعي.

كما يوجد في الوطن العربي ما يزيد على 70 كلية زراعة وطب بيطري تمد القطاع الزراعي بمهندسين وأطباء بيطريين في مختلف الاختصاصات، ويقدر عدد الحاصلين على درجتي الماجستير والدكتوراه في العلوم الزراعية المختلفة بأكثر من 15 ألفاً. وتوجد مراكز بحث زراعي في معظم الأقطار العربية مختصة بشكل أساسي في استنباط السلالات النباتية والحيوانية ذات الإنتاجية المرتفعة والمتلائمة مع الأحوال المناخية في الدول العربية. وتنتشر مراكز التدريب الزراعي في العديد من الأقطار العربية، بالإضافة إلى المنظمة العربية للتنمية الزراعية والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، حيث تم تدريب عدد كبير من الكوادر الزراعية العربية في المجالات المختلفة ووفق احتياجات الدول.

ومن ناحية أخرى ،تحتاج سياسات التعليم الزراعي في الوطن العربي إلى مزيد من التطوير، بحيث يتم تخريج كوادر زراعية مؤهلة حسب احتياجات السوق، إلا أن البنية التحتية الضرورية التي يمكن البناء عليها متوفرة في الوطن العربي. وعلى ذلك يتبين أن احتياجات التنمية الزراعية المستدامة من العمالة الزراعية والكوادر الزراعية المؤهلة متوفرة إلى حدٍ ما لدى الأقطار العربية على الصعيد القومي وفي مختلف التخصصات الزراعية، ولكنها تحتاج إلى توفير الإمكانات الضرورية للبحث الزراعي ولمراكز التدريب لتمكينها من أداء دورها في تحقيق التنمية الزراعية وسد الفجوة التقنية بين الدول العربية والدول المتقدمة.

4 ـ التوجهات الرئيسية لإستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة:

وفقاً لمعطيات البيئة الاقتصادية العربية، ومؤشرات الأداء الراهن للزراعة العربية عامة، وللعمل الزراعي العربي المشترك بصفة خاصة، وفي ضوء التحديات المستقبلية للتنمية الزراعية المستدامة الداخلية والخارجية، والمحددات والمشاكل والمعوقات التي تواجه برامج وخطط التنمية الزراعية في الدول العربية، وتعظيماً للاستفادة من المقومات والفرص المتاحة لاستشراف مستقبل أكثر ازدهاراً للزراعة العربية، دفعاً لمسارات التنمية الزراعية العربية نحو المزيد من التطوير والتحديث التقني، والمواكبة مع التطورات والمستجدات الإقليمية والدولية

المعاصرة والمستقبلية على مختلف الأصعدة، وتعزيزاً للتنسيق والتكامل في مختلف المجالات الزراعية بين الدول العربية، وصولاً إلى السوق العربية المشتركة خلال الأفق الزمني المحدد للإستراتيجية، فقد اعتمد المجلس التنفيذي للمنظمة (الدورة 28) عام 2005 الموجهات الرئيسية لإعداد إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين.

وتتضمن التوجهات المعتمدة لإعداد الإستراتيجية المحاور الرئيسية والفرعية التالية:

4 ـ 1 المياه – المحدد الرئيسي للتنمية الزراعية المستدامة:

ويتضمن المحاور الفرعية التالية:

أ ـ تحسين إدارة وحماية وصيانة الموارد المائية من خلال تطوير القاعدة التشريعية الحاكمة لذلك.

ب ـ تحسين كفاءة استخدام مياه الري عن طريق:
- سياسات تأكيد المنظور الاقتصادي لاستخدام المياه.
- نظم معلومات عن اقتصاديات المياه في الأنشطة الزراعية.
- استثمارات مشتركة لتطوير نظم الري الحقلي.
- بحوث مشتركة لتطوير استخدامات المياه.
- تطوير تقانات واستخدام وإدارة موارد المياه.

ج ـ تنمية التعاون العربي في مجال استثمار الأحواض المائية المشتركة.

د ـ الحفاظ على الحقوق العربية في المياه المتشاطئة.

هـ ـ التنسيق العربي لتنمية الموارد المائية من المصادر التقليدية وغير التقليدية.

و ـ التعاون العربي للتوسع في استخدام الطاقة المتجددة في تحلية المياه وتطوير البحوث في هذا المجال لتخفيض التكلفة.

ز ـ التوعية المائية، من خلال نشر ثقافة ترشيد استخدام المياه في الزراعة العربية.

4 ـ 2 تنمية وحماية الأراضي الزراعية:

ويتضمن المحاور الفرعية التالية:

أ ـ التوسع الأفقي في البيئات الزراعية العربية الملائمة، وحيث الوفرة النسبية للموارد الأرضية والمائية العربية.

ب ـ المحافظة على البيئة الزراعية، شاملة الأراضي والغطاء النباتي والحياة البرية في الدول العربية.

ج ـ تنسيق السياسات والتشريعات العربية الخاصة باستعمال الأراضي في الأغراض الزراعية وغير الزراعية.

د ـ الاهتمام بالدراسات والبحوث المشتركة لمكافحة التصحر والحد من تدهور الأراضي العربية.

هـ ـ تنسيق التشريعات العربية المتعلقة بالحد من الزحف العمراني والاستخدامات غير الزراعية و الرعي الجائر.

4 ـ 3 استغلال الموارد الزراعية العربية من منظور تكاملي:

ويتضمن المحاور الفرعية التالية:

أ ـ تأصيل مفهوم وثقافة التكامل في استغلال الموارد الزراعية العربية، ونشر وتعميق الوعي بهذه الثقافة.

ب- استكمال مسوحات حصر وتصنيف الموارد الزراعية المتاحة للاستغلال التكاملي العربي.

ج-تضمين استراتيجيات وسياسات التنمية الاقتصادية والزراعية العربية والقطرية للبعد التكاملي في تحقيق الأهداف التنموية.

4 ـ 4 التطوير والتحديث التقني للزراعة:

ويتضمن المحاور الفرعية التالية:

أ- تدعيم مسارات التنمية الرأسية للإنتاج الزراعي العربي من خلال توفير متطلبات التطوير والتحديث لقطاعات ونظم الإنتاج والتسويق والخدمات المساندة لها.

ب- دعم قدرات المزارعين بالدول العربية، وبخاصة صغارهم لتبني وتطبيق التقانات الحديثة.

ج-التعاون العربي للنهوض بالقطاعات التقليدية تقنياً وتوفير البيئة الملائمة لتطوير وتحديث هذه القطاعات.

د ـ تنسيق الجهود العربية للتشجيع على الابتكار والإبداع في مجالات تطوير تقانات الزراعة ذات الأولوية وحفظ حقوق الملكية الفكرية.

هـ- دعم وتطوير نظم البحث الزراعي العربي خدمة للتنمية الزراعية العربية مع التركيز على:

- نقل وتوطين التقانات الملائمة لظروف الزراعة العربية.
- تحديد المجالات البحثية المشتركة ذات الأولوية للزراعة العربية.
- تبني نظام التعاقد لإجراء البحوث الزراعية ذات الأولوية.
- زيادة الاستثمارات الموجهة لتطوير البحث العلمي وفق أسس اقتصادية وتوفير مصادر التمويل.
- الاهتمام ببحوث التطوير وتنمية دور القطاع الخاص في هذا المجال.
- الاستفادة من نتائج البحوث والشبكات الدولية والمراكز البحثية العربية والإقليمية المتميزة.
- التنسيق والتعاون مع المراكز البحثية العربية والإقليمية والدولية.

4 ـ 5 أولويات التنمية القطاعية:

ويتضمن هذا المحور الرئيسي وضع معايير لتحديد الأولوية القطاعية للتنمية على المستويين القطري والعربي، والتي من بينها:

- برامج الزراعة المستدامة.
- الكفاءة الاقتصادية.
- توافر فرص التسويق الملائمة.
- فرص وإمكانات تحسين مستويات الإنتاج.
- البيئة الزراعية الملائمة للإنتاج.
- البعد الاجتماعي للتنمية.

4 ـ 6 بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية:

ويتضمن المحاور الفرعية التالية:

أ ـ تدعيم المؤسسات العربية القطرية والعربية والإقليمية من خلال تصميم وتنفيذ برامج تدريبية متخصصة، وبخاصة في المجالات الرئيسية التالية:
- نقل التقانات.
- صياغة وتحليل السياسات واتخاذ القرارات.
- التعامل مع القضايا والمتغيرات الإقليمية والدولية المعاصرة.
- مهارات التفاوض على النطاقين الدولي والإقليمي وذلك في القضايا المتعلقة بالزراعة والمياه والبيئة.
- تنظيم وإدارة القطاع الزراعي.

ب ـ الاهتمام ببناء الأطر والكوادر اللازمة لدفع مسارات التنمية الزراعية العربية المستدامة على مختلف المستويات:
- المزارعون.
- المهنيون والحرفيون.
- الباحثون.
- واضعو السياسات ومتخذو القرارات.

ج ـ النهوض بمستوى التعليم الزراعي العربي الجامعي والمهني وبرامج إعادة التأهيل والتحقق من ديناميكية ومناسبة مخرجات التعليم، وفق احتياجات التنمية الزراعية العربية المستدامة.

د ـ تخصيص الموارد المالية اللازمة لبناء القدرات في المجالات الزراعية المختلفة وإحداث آليات عربية في هذا المجال.

هـ ـ استحداث أساليب أكثر فعالية لتبادل الخبرات العربية في المجالات الزراعية ذات الاهتمام المشترك.

و ـ توفير بيئة العمل المناسبة للإبداع والارتقاء بالإنتاجية وتحقيق الاستقرار بالقطاعات الزراعية العربية.

4 ـ 7 الاستثمار الزراعي المشترك:

ويتضمن المحاور الفرعية التالية:

أ ـ توفير مناخ استثماري ملائم ومستقر، لجذب اهتمامات القطاع الخاص للأنشطة التنموية الزراعية.

ب ـ إعداد خريطة للاستثمارات الزراعية الواعدة، وإعداد وتنفيذ برامج للترويج لفرص الاستثمار، وتقديم المساعدة في إعداد هذه الفرص اقتصادياً وفنياً، وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص.

ج ـ تأمين مخاطر الاستثمار الزراعي المشترك .

د ـ تحديث وتفعيل الاتفاقيات العربية في مجال الاستثمار، وبخاصة الاتفاقية العربية الموحدة لضمان الاستثمار في الدول العربية.

4 ـ 8 تنشيط التجارة الزراعية العربية كمحرك للتنمية:

ويتضمن المحاور الفرعية التالية:

أ ـ زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية في الأسواق العربية، وللنفاذ إلى الأسواق الخارجية.

ب ـ تنويع الصادرات الزراعية العربية بما يتفق مع الفرص المتاحة في الأسواق الخارجية.

ج ـ تشجيع القطاع الخاص العربي على إقامة مشروعات مشتركة في مجالات التسويق والتصنيع الزراعي.

د ـ إزالة كافة المعوقات أمام انسياب التجارة الزراعية العربية، في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

هـ ـ تطوير الخدمات المساندة للتجارة الخارجية الزراعية العربية، بما فيها – نظم المعلومات التجارية، والتمويل وخدمات الموانئ والنقل والتخزين والمنافذ الجمركية لتسهيل التجارة.

و ـ تنسيق السياسات التجارية العربية والإجراءات والشروط المتعلقة بالحجر الزراعي، والبيطري وتسجيل واستيراد واستعمال المبيدات، والصحة والصحة النباتية وقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس وغيرها وصولاً إلى توحيدها.

4 ـ 9 التكيف مع المتغيرات الإقليمية والدولية المعاصرة والمستقبلية:

ويتضمن المحاور الفرعية التالية:

أ ـ تعزيز قدرة المنتج الزراعي العربي ومجتمع رجال الأعمال على التكيف مع المتغيرات، من خلال تطوير برامج وعي ومعرفة هذه الفئات بمتطلبات المواءمة مع هذه المتغيرات.

ب ـ تنسيق المواقف العربية للتفاوض حول المصالح العربية.

ج ـ استحداث آلية لتنسيق المواقف العربية عند التفاوض حول المصالح العربية ذات العلاقة بالقطاع الزراعي.

د ـ إعداد دراسات استشرافية وأخرى لتقييم وتحليل الآثار المترتبة على المتغيرات والاتفاقيات العربية والإقليمية والدولية.

هـ ـ تبادل التجارب والخبرات فيما بين الدول العربية، ومع الدول النامية للانضمام إلى الاتفاقيات والمنظمات الدولية.

و ـ تعظيم الاستفادة من برامج العون الفني التي تقدمها المؤسسات الدولية للارتقاء بالمهارات التفاوضية للدول العربية وبخاصة في المجالات الزراعية.

ز ـ إحداث مواد تخصصية في المساقات التعليمية الزراعية بالجامعات العربية تستهدف التعريف بالمتغيرات العربية والإقليمية والدولية، وبما يساهم في تخريج كوادر أكاديمية متخصصة مؤهلة للتعامل مع مثل هذه المتغيرات في المجالات الزراعية.

ح ـ إقامة نظام متكامل للمعلومات التجارية الزراعية العربية والاتفاقيات والبروتوكولات المعنية بالمجالات الزراعية، وتعزيز دور مؤسسات القطاع الخاص للعمل في هذا المجال.

4 ـ 10 المساهمة في ازدهار الريف:

ويتضمن المحاور الفرعية التالية:

أ ـ استحداث برامج وطنية وإقليمية عربية متكاملة موجهة للحد من الفقر في الريف.

ب ـ الاهتمام بالأنشطة الريفية الاقتصادية المولدة للدخل في الدول العربية، مع التركيز على تطوير تقانات مناسبة للاستفادة من النواتج الثانوية للمنتجات الزراعية.

ج- تطوير أداء مؤسسات الدعم والإسناد العربية للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، وبصفة خاصة في المجالات التالية:
- التمويل.
- التسويق.
- التدريب وتنمية المهارات.
- تقديم الدعم المباشر في حالات الكوارث.

د - خلق وزيادة فرص العمل بالريف العربي، والتصدي لظاهرة البطالة الموسمية في الزراعة.

هـ- دعم مشروعات التنمية الريفية المتكاملة والارتقاء بمستوى المرافق والخدمات في الريف العربي.

و- استحداث برامج أكثر فعالية لتحقيق الأمان الاجتماعي بالريف العربي.

ز- الارتقاء بمستوى التعليم الأساسي في الريف العربي، وإحداث برامج للقضاء على الأمية في الدول العربية.

ح- تصميم وتنفيذ مجموعة من البرامج التنموية المتكاملة القائمة على المشاركة الشعبية بالدول العربية.

ط- دعم وزيادة فعالية مشاركة المرأة الريفية في التنمية الزراعية العربية المستدامة.

4 - 11 مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص:

ويتضمن المحاور الفرعية التالية:

أ- زيادة دور ومساهمة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في برامج ومشروعات التنمية الزراعية العربية المستدامة، وفق مبدأ التشاركية في العملية التنموية وبخاصة في المجالات التالية:
- توفير مستلزمات الإنتاج.
- تقديم الخدمات المساندة للإنتاج والتسويق.
- التخطيط والمتابعة والتقييم.
- الإرشاد الزراعي.

ب- وضع الضوابط ضمن قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية والمعايير التي تكفل فعالية وجدية مشاركة منظمات المجتمع المدني في التنمية الزراعية العربية.

ج- تطوير و/أو سن التشريعات العربية المنظمة لمشاركة منظمات المجتمع المدني العاملة في القطاع الزراعي في جهود التنمية الزراعية العربية المستدامة.

د - رفع قدرات منظمات المجتمع المدني العاملة في القطاعات الزراعية العربية للاضطلاع بدورها في المجالات المناسبة لخدمة العملية التنموية الزراعية العربية.

هـ - تبني مبدأ التعاقد مع منظمات المجتمع المدني في تنفيذ برامج المشروعات التنموية الزراعية والريفية العربية.

5 ـ الرؤية والأهداف الإستراتيجية للتنمية الزراعية العربية المستدامة:

ترتكز الرؤية والأهداف الإستراتيجية للتنمية الزراعية العربية المستدامة على ما تضمنه البيان الصادر عن القمة العربية بتونس (2004)، والذي ركز على أهمية تنسيق السياسات الزراعية العربية في إطار استراتيجي بهدف تحقيق التنمية الزراعية العربية المستدامة. كما تستند أيضاً على قرار قمة الجزائر (2005)، والذي ركز على تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية في النفاذ للأسواق العالمية، ويحقق التكامل الزراعي العربي، والوفاء باحتياجات الدول العربية من السلع الغذائية. وقد كانت التوجهات الرئيسية للإستراتيجية المعتمدة من المجلس التنفيذي للمنظمة بمثابة الإطار الأشمل لتحديد هذه الرؤية والأهداف. وفي إطار ما سبق، تم إيلاء الاهتمام الكافي واللازم لصياغة الرؤية والأهداف الإستراتيجية، بحسبان أنها ستحكم مسيرة العمل العربي الزراعي المستقبلي، وتحدد النتائج المستهدف تحقيقها خلال الإطار الزمني لهذه الإستراتيجية، كما أنها بمثابة الهيكل الأساسي الذي يُبنى عليه التدخلات المطلوبة قطرياً وقومياً، والتي تجسدها البرامج والمكونات التنموية للإستراتيجية.

وبطبيعة الحال، فإنه عند صياغة الرؤية والأهداف الإستراتيجية قد أخذ في الحسبان عدة اعتبارات أساسية، لعل من أهمها:

أ ـ محصلة الأداء التنموي العربي على المستويين القطري والقومي في جانبيها السلبي والإيجابي، الذي تعكسه نتائج الأنشطة التي قامت بها المنظمة، والعديد من المنظمات الإقليمية والدولية وبخاصة خلال العقدين الماضيين. وذلك للبناء والتركيز على عناصر القوة، والحد قدر الإمكان من مواطن الضعف.

ب ـ إن جهود التنمية على المستوى القطري هي الروافد الأساسية للتنمية القومية، بمعنى أن تتضافر الجهود على المستويين القطري والقومي المشترك لتحقيق التناغم بين الأهداف الإستراتيجية القطرية ونظيرتها على الصعيد القومي او المشترك، و بأعلى درجة ممكنة من التناسق.

ج ـ إن الإستراتيجية وبطبيعة إعدادها، عادةً لا تستهدف تحقيق أهداف كمية محددة تحكم الأداء العربي لتحقيق أهداف الإستراتيجية، وذلك باعتبارها تعبر عن المنظور الإستراتيجي لمسيرة التنمية الزراعية العربية المستدامة، خلال عقدين قادمين تاركة التحديد الرقمي للأهداف لخطط المتابعة السنوية ومتوسطة الأجل سواء للدول أو لمؤسسات العمل العربي المشترك المعنية.

د ـ إن النجاح في مسيرة التنسيق والتعاون العربي، والمتمثل بصفة أساسية في نجاح التكتل الاقتصادي العربي عبر مراحله القادمة يرتبط ولا شك بتحقيق أهداف الإستراتيجية وفق رؤية مستقبلية بعيدة الأمد، بخاصة المتعلق منها بتنسيق السياسات والتشريعات، أو تدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية في الأسواق العربية والدولية. الأمر الذي يعني أن الوفاء بالأهداف الإستراتيجية ضرورة يقتضيها المضي قدماً في مسيرة التنسيق والتعاون الاقتصادي العربي وفق هذه الرؤية.

وانطلاقاً من متضمنات قرارات القادة العرب خلال قمتي تونس والجزائر، وأخذاً في الاعتبار التحديات الجسام التي تواجه الزراعة العربية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية، واستناداً إلى الاعتبارات المشار إليها أعلاه، يمكن صياغة الرؤية المستقبلية لهذه الإستراتيجية على النحو التالي:

الوصول إلى زراعة عربية ذات كفاءة اقتصادية عالية في استخدام الموارد، قادرة على تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي، وتوفير سبل الحياة الكريمة للعاملين في القطاع الزراعي.

وتنبثق عن هذه الرؤية خمسة أهداف رئيسية طويلة الأجل لإستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة في العقدين القادمين على النحو التالي:

5 ـ 1 انتهاج المنظور التكاملي في استخدامات الموارد الزراعية العربية:

نظراً لانتشار رقعة الدول العربية في مساحة جغرافية واسعة، فقد تميزت هذه الدول بتباين بيئاتها الزراعية. وقد أدى هذا التباين إلى تمتع عدد من الدول العربية بميزة نسبية في إنتاج مختلف المحاصيل الزراعية مقارنة بغيرها. وفي ظل محدودية الموارد الزراعية المتاحة في المنطقة العربية، هناك حاجة ماسة لاستخدام ما هو متاح من موارد زراعية في تنمية أنماط الإنتاج المختلفة في إطار قومي يتكامل مع الأطر القطرية، و يحافظ على خصوصيتها. ويعني هذا أن يكون لكل قطر عربي نصيب عادل من أعباء التنمية ونتائجها يتناسب مع موارده الذاتية، وما يتمتع به من مقومات التنمية الزراعية.

5 ـ 2 الوصول إلى سياسة زراعية عربية مشتركة:

على الرغم من الأهمية القصوى لتنسيق السياسات الزراعية في السعي لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، إلا أن واقع الحال يشير إلى ضعف كبير في تنسيق تلك السياسات بين الدول العربية. وقد تجسد ذلك في تباين سياسات الإنتاج والتسويق الزراعي، وما ارتبط بها من سياسات تدعيم وتنظيم للخدمات الزراعية المساندة. ولعله من المسلم به أن التطورات الإقليمية والدولية المتلاحقة المؤثرة على القطاع الزراعي العربي تتطلب اتخاذ الخطوات الكفيلة بقيام كتلة عربية متكاملة لمواجهة التحديات التي تفرضها تلك التطورات. ويأتي في طليعة هذه الخطوات وضع الأطر والنماذج التنسيقية بين أنماط السياسات الزراعية المطبقة في الدول العربية، شريطة تركيز هذه الأنماط التنسيقية على الاعتبارات القومية، بحيث تسعى إلى تحقيق التنمية الزراعية في إطار قومي، وصولاً إلى سياسة زراعية عربية مشتركة بنهاية الأفق الزمني لهذه الإستراتيجية.

5 ـ 3 زيادة القدرة على توفير الغذاء الآمن للسكان:

في ظل الأوضاع الراهنة لإنتاج واستهلاك السلع الغذائية الرئيسية للمواطن العربي، ومعدلات الاكتفاء الذاتي من هذه السلع، فإنه يأتي في مقدمة الأهداف الرئيسية لهذه الإستراتيجية الهدف الذي يسعى إلى زيادة القدرة على توفير أكبر قدر من الغذاء بالاعتماد على الذات دون التضحية بمعايير الكفاءة الاقتصادية أو البيئية، شريطة أن يفي هذا الغذاء بالشروط والمواصفات الضرورية التي تجعله آمناً للاستهلاك البشري.

5 ـ 4 تحقيق استدامة الموارد الزراعية العربية:

يتسم استغلال الموارد الزراعية العربية بقدر كبير من عدم الكفاءة. ويتمثل ذلك في التدهور البيئي المستمر الناجم عن قلة الوعي وضعف السياسات المتعلقة بالمحافظة على البيئة. وفي ذات الوقت تعاني الموارد الزراعية العربية من الممارسات الزراعية غير الرشيدة وممارسات الرعي الجائر المنتشرة في العديد من الدول العربية، مما أدى إلى اتساع رقعة الأراضي المتصحرة في تلك الدول. وفي ظل هذا التدهور البيئي المتواصل، هناك ضرورة ملحة لربط استخدام الموارد الزراعية المتاحة بمعايير الكفاءة وترشيد استخدامها حفاظاً على حقوق الأجيال القادمة، ودعماً للاستقرار وديمومة نتائج التنمية.

5 ـ 5 تحقيق الاستقرار في المجتمعات الريفية العربية:

تعاني المجتمعات الريفية العربية من تدنٍ كبير في الأوضاع المعيشية. وقد تمثل ذلك في ارتفاع نسبة الفقر، وتفشي البطالة، وتردي الأوضاع التعليمية والصحية، وضعف الخدمات الداعمة للتنمية الريفية المتكاملة. وعليه هناك ضرورة لتحسين نوعية الحياة في الريف العربي بروافدها المختلفة بدءاً من تطوير عناصر ومكونات البنية الأساسية، وبنية الخدمات الاجتماعية، وانتهاءً بتطوير قدرة الأنشطة الريفية الزراعية وغير الزراعية على توليد مستويات مناسبة من الدخول تضمن للسكان الريفيين مستوى كريماً من الحياة.

وتحقيقاً لهذه الرؤية والأهداف الإستراتيجية طويلة الأجل، فقد تمت صياغة عدد من الأهداف متوسطة الأجل يتم تنفيذها عبر خطط متوسطة الأجل تمتد عبر العقدين القادمين. ومن ناحية أخرى، فقد تمت أيضاً صياغة أهداف قصيرة الأجل تساعد بدورها في تحقيق الأهداف متوسطة الأجل. وعليه فقد وضعت سبعة برامج رئيسية كل منها تنبثق منه عدة برامج فرعية ذات عناصر ومكونات تنموية، تسعى في مجملها لتحقيق الأهداف الخمسة المشار إليها، وذلك على النحو الذي سيرد تفصيلاً في هذه الوثيقة وفي أجزائها التالية.

6 ـ البرامج والمكونات التنموية:

في إطار الرؤية المستقبلية، وتحقيقاً للأهداف المقترحة لإستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين، تمت بلورة البرامج الرئيسية والفرعية التي تحدد مجالات وأولويات العمل وبما يخدم تحقيق هذه الأهداف. ولقد روعي عند صياغة عناصر ومكونات البرامج الرئيسية أن تتسم بما يلي:

أ ـ الترابط فيما بين البرامج والأهداف الإستراتيجية، بمعنى أن كل برنامج من البرامج المقترحة يسعى إلى تحقيق هدف أو أكثر من هذه الأهداف الإستراتيجية سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

ب ـ التناسق والتكامل فيما بين البرامج بعضها البعض، بمعنى أن إحراز تقدم في تنفيذ عناصر ومكونات أي من البرامج يسهم بفاعلية في نجاح تنفيذ عناصر ومكونات غيره من البرامج هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن برامج العمل بعناصرها ومكوناتها الفرعية تغطي في مجملها معظم الأنشطة التنموية إن لم تكن جميعها.

ج ـ التركيز على الأولويات التنموية، بمعنى أن البرامج المقترحة قد أخذت في الاعتبار مبدأ التركيز على المجالات والأنشطة التي تعاني الزراعة العربية من قصور واضح فيها، سواء تمثل هذا القصور في الندرة المورديه أو في محدودية كفاءة استخدامها.

د ـ الالتزامات الرسمية للدول العربية تجاه المضي قدماً في إقامة تكتل اقتصادي عربي نواته تحققت بالفعل في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وأن استكمال هذه المسيرة يتطلب إعطاء أولوية تنفيذية في عدد من المجالات، يأتي في مقدمتها تنسيق العديد من السياسات والتشريعات الحاكمة للتجارة الزراعية وغيرها من السياسات الزراعية ذات الأثر المماثل على التجارة الزراعية البينية.

هـ ـ التتابع المنطقي في التنفيذ، حيث إن تنفيذ بعض المكونات يلزم بالضرورة أن يسبقه تنفيذ مكونات أخرى، ومن ثم فقد أعطيت المكونات التنفيذية ذات الأولوية أفقاً زمنياً قوامه عشر سنوات على أن يتبعها أو يرافقها في بعض الأحيان تنفيذ باقي المكونات.

تتضمن إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة (7) برامج رئيسية ،تضم (34) مجالاً تنموياً، يخصص لكل مجال منها برنامجاً فرعياً. ويندرج تحت كل برنامج فرعي مجموعة من المكونات التنموية التي يبلغ عددها الإجمالي 114 مكوناً، وقد اتسمت تلك البرامج ومكوناتها التنموية بالتناسق والتكامل والترابط مع الرؤية والأهداف الإستراتيجية، مع التركيز على الأولويات التنموية والاهتمام بالمجالات التي تعاني الزراعة العربية من قصور فيها. هذا وقد تحددت البرامج الرئيسية السبعة كما يلي:

- البرنامج الرئيسي لتطوير تقانات الزراعة العربية.
- البرنامج الرئيسي لتشجيع استثمارات الزراعة والتصنيع الزراعي في البيئات الزراعية الملائمة.
- البرنامج الرئيسي لتعزيز القدرة التنافسية لنواتج الزراعة العربية.
- البرنامج الرئيسي لتهيئة بنية التشريعات والسياسات الزراعية.

- البرنامج الرئيسي لبناء القدرات البشرية والمؤسسية.
- البرنامج الرئيسي للمساهمة في ازدهار الريف.
- البرنامج الرئيسي لتطوير نظم إدارة الموارد البيئية الزراعية.

ويوضح الجدول التالى طبيعة العلاقة الترابطية بين الأهداف التي تسعى هذه الإستراتيجية إلى تحقيقها، وبين البرامج سواء الرئيسية أو الفرعية. وفيما يلي عرض للبرامج الرئيسية والفرعية.

6 ـ 1 البرنامج الرئيسي لتطوير تقانات الزراعة العربية:

يساهم البرنامج فى تحقيق الأهداف الإستراتيجية الرئيسية المتعلقة بزيادة القدرة على توفير الغذاء، هذا بالإضافة إلى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية. ومن المتوقع أن يساهم تنفيذ هذا البرنامج بفاعلية في تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- ترشيد استخدام المياه.
- زيادة الإنتاجية الزراعية.
- خفض تكلفة الإنتاج.
- تحسين دخول المزارعين.
- تحسين بنية المعلومات.
- المساهمة في الحفاظ على البيئة.
- زيادة القدرة على الابتكار والتطوير في الحقل الزراعي.

ويضم هذا البرنامج الرئيسي سبعة برامج فرعية تهدف في مجملها إلى تطوير التقانات المستخدمة في المجالات التالية:

- المياه.
- الأصناف النباتية والسلالات الحيوانية الملائمة للبيئات الزراعية العربية.
- المعاملات الزراعية والنظم المزرعية.
- المعلومات والاتصالات.
- تنمية وتطوير الثروة السمكية.
- الاستفادة من المخلفات الزراعية.
- المجالات الحيوية.

6 ـ 1 ـ 1 البرنامج الفرعي لتطوير تقانات الموارد المائية:

خلفية وأهداف البرنامج:

تعاني الدول العربية من ندرة شديدة في الموارد المائية، الأمر الذي يُعزى أساساً إلى وقوعها ضمن إحدى أشد مناطق العالم جفافاً. وخلال العقدين القادمين سوف تزداد المشكلة خطورة في ضوء ما يتسم به عرض الموارد المائية العربية من ثبات نسبي من جانب، وتزايد الطلب على الموارد المائية نتيجة للتزايد السكاني وتزايد الحاجة إلى المياه في مختلف الاستخدامات من جانب آخر. ويبلغ إجمالي المتاح من الموارد المائية السطحية في الوطن العربي حوالي 243 مليار متر مكعب سنوياً ، وهو ما يزيد قليلاً عما كان متاحاً منذ عقدين، الأمر الذي يعني أنه لم يحدث تغير يذكر في موارد المصادر التقليدية (الأنهار والمياه الجوفية) والتي تشكل الشطر الأكبر في إجمالي الموارد المائية المذكورة (نحو 95%)، بينما نمت الموارد من المصادر غير التقليدية بمعدل أسرع إلا أنها تشكل نسبة ضئيلة في الإجمالي العام.

وفي الوقت الراهن، فإن أغلب الدول العربية تقع تحت خط الفقر المائي (أقل من 1000 متر مكعب للفرد سنوياً)، وبفرض ثبات العرض المتاح من الموارد المائية فإنه خلال العقدين القادمين سوف تكون الدول العربية جميعاً واقعة تحت خط الفقر المائي. ولما كانت الزراعة تعد المستخدم الرئيسي للموارد المائية (نحو 80% من الإجمالي)، فإن تدهور الأوضاع المائية سوف ينعكس بشدة على الإنتاج الزراعي العربي، ذلك أن تزايد

مصفوفة الأهداف والبرامج التنموية الرئيسية والفرعية لإستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة خلال العقدين القادمين

البرامج الرئيسية والفرعية	الأهـداف الإستراتيجية				
	استخدام الموارد الزراعية العربية من منظور تكاملي	الوصول لسياسة زراعية عربية مشتركة	زيادة القدرة على توفير الغذاء الآمن	تحقيق إستدامة الموارد الزراعية العربية	تحقيق الاستقرار في المجتمعات الريفية العربية
1 ـ البرنامج الرئيسي لتطوير تقانات الزراعة العربية:					
1 ـ 1 البرنامج الفرعي لتطوير تقانات موارد المياه.			*	*	*
1 ـ 2 البرنامج الفرعي لتطوير تقانات إنتاج الأصناف النباتية والسلالات الحيوانية.	*		*	*	*
1 ـ 3 البرنامج الفرعي لتطوير تقانات المعاملات الزراعية والنظم المزرعية.		*	*	*	
1 ـ 4 البرنامج الفرعي لتطوير تقانات المعلومات والاتصالات.	*				*
1 ـ 5 البرنامج الفرعي لتطوير تقانات الثروة السمكية.	*		*	*	*
1 ـ 6 البرنامج الفرعي لتطوير تقانات استخدام المخلفات الزراعية.			*		
1 ـ 7 البرنامج الفرعي لتطوير التقانات الحيوية.	*		*	*	
2 ـ البرنامج الرئيسي لتشجيع استثمارات الزراعة والتصنيع الزراعي في البيئات الزراعية الملائمة:					
2 ـ 1 البرنامج الفرعي لتطوير مناخ الاستثمار الزراعي والتصنيع الزراعي.	*	*	*		*
2 ـ 2 البرنامج الفرعي لتحديد فرص الاستثمار الزراعي والترويج لها.	*				*
3 ـ البرنامج الرئيسي لتعزيز القدرة التنافسية لنواتج الزراعة العربية:					
3 ـ 1 البرنامج الفرعي لتطوير المواصفات والمقاييس لمنتجات الزراعة العربية.	*	*	*		
3 ـ 2 البرنامج الفرعي لتطوير تسهيلات التجارة البينية الزراعية العربية.	*	*	*		
3 ـ 3 البرنامج الفرعي لمتابعة ورصد المتغيرات الدولية والإقليمية والتكيف معها.	*	*	*		
3 ـ 4 البرنامج الفرعي لتعزيز القدرات التسويقية لصغار الزراع.	*		*		*

البرامج الرئيسية والفرعية	الأهداف الإستراتيجية				
	استخدام الموارد الزراعية العربية من منظور تكاملي	الوصول لسياسة زراعية عربية مشتركة	زيادة القدرة على توفير الغذاء الأمن	تحقيق إستدامة الموارد الزراعية العربية	تحقيق الاستقرار في المجتمعات الريفية العربية
4 ـ البرنامج الرئيسي لتهيئة بنية التشريعات والسياسات الزراعية .					
4 ـ 1 البرنامج الفرعي لتنسيق سياسات وتشريعات التجارة الخارجية.	*	*	*		*
4 ـ 2 البرنامج الفرعي لتنسيق سياسات البحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا	*	*	*	*	
4 ـ 3 البرنامج الفرعي لتنسيق سياسات استثمار الموارد المشتركة.		*	*	*	
4 ـ 4 البرنامج الفرعي لتنسيق سياسات الاستثمار.	*	*	*	*	
4 ـ 5 البرنامج الفرعي لتنسيق سياسات مكافحة الأمراض والاوبئة.	*	*	*		*
4 ـ 6 البرنامج الفرعي لتنسيق سياسات المخزون الإستراتيجي من سلع الغذاء.		*	*		*
4 ـ 7 البرنامج الفرعي لتنسيق سياسات دعم الإنتاج الزراعي.	*	*	*	*	
4 ـ 8 البرنامج الفرعي لتطوير قدرات الأجهزة الوطنية في مجال تحليل وتقويم السياسات.	*			*	
5 ـ البرنامج الرئيسي لبناء القدرات البشرية والمؤسسية:					
5 ـ 1 البرنامج الفرعي لتنمية المهارات في مجال تحليل السياسات والتفاوض والتحكيم.	*	*		*	*
5 ـ 2 البرنامج الفرعي لتطوير التعليم والتأهيل المهني.	*		*	*	
5 ـ 3 البرنامج الفرعي لتعزيز قدرات الإرشاد الزراعي المختص.	*		*	*	*
5 ـ 4 البرنامج الفرعي للإصلاح المؤسسي في الزراعة العربية.	*		*		*
					*
6 ـ البرنامج الرئيسي للمساهمة في ازدهار الريف:					
6 ـ 1 البرنامج الفرعي للتخفيف من معدلات الفقر في الريف العربي.	*	*	*	*	*
6 ـ 2 البرنامج الفرعي لتعزيز دور المرأة الريفية في التنمية.		*	*		*
6 ـ 3 البرنامج الفرعي لتعزيز القدرة على توليد فرص العمل في الريف.			*		
6 ـ 4 البرنامج الفرعي للحد من المخاطر فى الزراعة.			*		
7 ـ البرنامج الرئيسي لتطوير نظم إدارة الموارد البيئية والزراعية:					
7 ـ 1 البرنامج الفرعي لمكافحة التصحر .					*
7 ـ 2 البرنامج الفرعي لإدارة المهددات والكوارث الطبيعية.			*		*
7 ـ 3 البرنامج الفرعي للحفاظ على الموارد والأصول الوراثية.			*		
7 ـ 4 البرنامج الفرعي للإدارة المتكاملة للموارد المائية.			*		
7 ـ 5 البرنامج الفرعي لتنظيم إدارة الموارد الرعوية والغابية.			*		

الطلب على الموارد المائية للاستخدامات غير الزراعية سوف يكون بالضرورة خصماً على العرض الثابت نسبياً لهذه الموارد وعلى حساب الموارد المخصصة للزراعة.

وفي ضوء هذه الحقائق والتوقعات للعقدين القادمين، ينبغي أن تُعطى قضايا المياه ما تستحقه من أولوية متقدمة في إستراتيجيةالتنمية الزراعية العربية، ومن البديهي أن الهدف الرئيسي للإستراتيجية في هذا المجال ينبغي أن ينطوي على شقين، الأول: هو تنمية وصيانة الموارد المائية العربية (وذلك هو جانب العرض)، والثاني: هو ترشيد استخدام الموارد المائية وذلك هو جانب الطلب. وترتبط هذه الجوانب بقضايا تقنية وأخرى مؤسسية في إطار السياسات المائية موضع الاعتبار. فعلى الجانب التقني، من المهم أن يشتمل برنامج تطوير تقانات المياه في الوطن العربي على تقانات تتعلق بتنمية وصيانة الموارد المائية، وتقانات أخرى تتعلق بترشيد استخدام المياه ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أن مجرد تطوير التقانات المائية لا يؤدي إلى النتائج المتوقعة فيما يتعلق بالأهداف المذكورة، إذ ينبغي أن تكون هناك سياسات محفزة لاستخدام هذه التقانات من جانب، ومؤسسات قادرة على تطبيق هذه السياسات من جانب آخر. ولقد أوضح التقرير سابقاً أن كفاءة استخدام المياه في الزراعة العربية تعد شديدة التدني إذ لا تتجاوز 60% في المتوسط. وفي ضوء ما سبق، فإن تبني الإستراتيجية لبرنامج فاعل لتطوير التقانات المائية سوف يترتب عليه تحسن جوهري في هذه الكفاءة، قد يصل بها إلى ما يتراوح بين 75% و80% خلال العقدين القادمين، وهو ما يعني تحقيق وفر متوقع في الموارد المائية العربية يتراوح بين 35و45 مليار متر مكعب سنوياً يمكن استخدامه في التوسع الإنتاجي في الزراعة العربية.

مكونات البرنامج:

يشتمل البرنامج على سبعة مكونات، منها خمسة تتعلق بمجالات تنمية وصيانة الموارد المائية، والمكونات الأخرى تتعلق بمجالات ترشيد الاستخدام. وفيما يلي عرض موجز لهذه المكونات:

المكون الأول: تحسين كفاءة نظم الري:

يركز هذا المكون على التوسع في تطبيقات نظم الري المرشدة للمياه، مثل الري بالرش والتنقيط، أو غيرها من أساليب الري المتطور التي جرى تطبيقها واختبارها في بعض الدول العربية. ويتضمن هذا المكون العديد من الأنشطة المحفزة لتطبيقات التقانات المائية المشار إليها، والتي تم فيها وضع حزمة من السياسات الدافعة والمحفزة على تحديث نظم الري الحقلية.

المكون الثاني: تطوير تقانات وأساليب حصاد المياه:

تتنوع أساليب حصاد المياه في المناطق المطرية، ولكل منطقة ظروفها التي قد تفرض أسلوباً معيناً لحصاد المياه. ومع ذلك تظل هناك فرصة لزيادة كفاءة الأساليب المتبعة عن طريق تطوير تقاناتها. ولعل الخبرات المتبادلة بين الدول العربية تفيد في هذا المجال إلى حد كبير.

المكون الثالث: تطوير تقانات تحلية المياه:

مازالت تكلفة تحلية المياه عالية، مما يجعل استخدامها على نطاق ضيق، ولأن المستقبل يحمل في طياته أخطاراً كبيرة بالنسبة لندرة المياه، فإن تطور هذه التقانات بهدف تقليل تكلفة الوحدة من المياه يعتبر أمراً على درجة كبيرة من الأهمية بخاصة على المدى البعيد. ويمكن من خلال التعاون العربي في هذا المجال إحراز بعض التقدم الذي يساعد كثيراً على التخفيف من مشكلة ندرة المياه في المنطقة العربية.

المكون الرابع: تطوير تقانات معالجة المياه:

يركز هذا المكون على زيادة معدلات إعادة استخدام المياه بعد معالجتها. ويتم في إطار هذا المكون دراسة تكلفة التقانات المختلفة وجدواها الاقتصادية، ودراسة أنسب استخداماتها وطرق خلط المياه المعالجة مع المياه العذبة لتخفيف الأضرار البيئية.

المكون الخامس: تطوير تقانات وأساليب الحفاظ على المياه:

رغم أنه استحدثت الكثير من أساليب الحفاظ على المياه، إلا أن التكلفة ما زالت عالية بالنسبة لمعظمها مما يقلل من جدواها الاقتصادية، ويركز هذا المكون على تطوير هذا التقانات بهدف تقليل التكلفة ومن ثم انتشار تطبيقها، وتقوم المراكز البحثية المائية الوطنية بالجهد الأكبر في إنجاز هذا المكون.

المكون السادس: تطوير تقانات نقل وتوزيع المياه:

يساهم هذا المكون في رفع الكفاءة العامة لاستخدام المياه. وقد يحتاج تنفيذه إلى تصنيع مواد وأدوات نقل وتوزيع المياه بتكلفة معقولة.

المكون السابع: تقانات إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي:

يستخدم هذا المصدر بصورة أساسية في المناطق المروية، ومن ثم قد يكون من الأفضل أن تتبنى المراكز البحثية المائية في الدول التي بها زراعة إروائية، تطوير هذه التقانات من حيث طرق الرفع والخلط مع المياه العذبة.

6 ـ 1 ـ 2 البرنامج الفرعي لتطوير تقانات إنتاج الأصناف النباتية والسلالات الحيوانية الملائمة للبيئات الزراعية العربية:

خلفية وأهداف البرنامج:

لعبت تقانات الأصناف على مدى التاريخ القريب دوراً هائلاً في إحداث قفزات إنتاجية كبيرة. ولعل الثورة الخضراء في أكثر من بقعة من بقاع العالم، تعد دليلاً واضحاً على فاعلية هذه التقانات في زيادة الإنتاج الزراعي بمعدلات سريعة حتى في ظل محدودية الموارد الزراعية المتاحة. وعلى مستوى الوطن العربي، حققت الأصناف النباتية نجاحات لا بأس بها في بعض الدول العربية خاصة في مجال إنتاج الحبوب، ومع ذلك لا يمكن مقارنة هذه النجاحات بما تحقق على المستوى العالمي. وعلى ذلك يمكن القول أن هناك فجوة تقنية صنفية بين الوطن العربي وبقية العالم. وتنعكس هذه الفجوة في انخفاض إنتاجية المحاصيل وكذلك إنتاجية السلالات الحيوانية. على أن هذه الفجوة ذاتها تشير إلى وجود إمكانية كبيرة لتحقيق معدلات سريعة في إنتاجية المحاصيل استناداً إلى الأصناف عالية الإنتاجية ، على أساس أن المستويات الإنتاجية التي تحققت بالفعل على المستوى العالمي تعتبر سقفاً يمكن الوصول إليه. وفي مقارنة بين تقانات الأصناف النباتية والسلالات الحيوانية والتقانات الأخرى، يمكن القول بأن الأولى ربما يتطلب بعضها جهوداً بحثية على مدى فترات زمنية طويلة، إلا أنها تعد أيسر نسبياً في التطبيق، بينما يحتاج تطبيق التقانات الأخرى إلى استثمارات كبيرة وجهد للتطبيق على المستوى الزراعي.

مكونات البرنامج:

يقوم هذا البرنامج على دعامة أساسية هي الجهود البحثية في مجال استنباط الأصناف عالية الإنتاجية والتوصل إلى سلالات حيوانية ممتازة ملائمة للبيئات الزراعية – على تنوعها – في الوطن العربي. ومن المهم – كمرحلة ثانية بعد التوصل إلى هذه الأصناف والسلالات – أن يركز البرنامج على نشرها وتطبيقها على أوسع نطاق بين المزارعين على مختلف فئاتهم ومواقعهم. وفي ضوء هذين المحورين، يمكن بلورة مكونات البرنامج على النحو التالي:

المكون الأول: استنباط الأصناف عالية الإنتاجية:

تتنوع مجالات هذا المكون بقدر التنوع الكائن في الزراعة العربية، وقد تُعطى الأولوية في هذا المكون إلى بحوث الأصناف المتصلة بالتغلب على ندرة المياه وهي أهم المشكلات التي تواجه الزراعة العربية. وفي هذا المجال هناك الأصناف المقاومة للجفاف والتي تلائم ظروف الزراعة المطرية، والأصناف قصيرة المكث (وهي موفرة للمياه والأرض معاً) وهي تلائم ظروف الزراعة المروية خاصة بالنسبة للمحاصيل كثيفة استخدام المياه. وترتبط بندرة المياه والأصناف المقاومة للجفاف، وهناك مجالات أخرى لاستنباط الأصناف مثل الأصناف المعدلة وراثياً والأصناف المقاومة للآفات.

المكون الثاني: تحسين السلالات الحيوانية:

يركز هذا المكون على رفع الكفاءة الإنتاجية للقطعان الحيوانية في الوطن العربي عن طريق تحسين السلالات الحيوانية. ولعل أقصر الطرق أو أكثرها فاعلية لتحقيق هذا الهدف هو تهجين السلالات المحلية مع السلالات الأجنبية. وهناك طرق أخرى قد تحتاج إلى استثمارات أكبر وجهود بحثية متواصلة مثل الاستنساخ.

المكون الثالث: أقلمة الأصناف النباتية والسلالات الحيوانية:

يستهدف هذا المكون التوسع في زراعة الأصناف النباتية ونشر السلالات الحيوانية عالية الإنتاجية عن طريق أقلمتها في البيئات الزراعية المختلفة. ويساعد هذا المكون على الاستفادة من الأصناف المختارة التي تنتج في دولة ما، ونشرها في دول أخرى.

المكون الرابع: نشر وتبني زراعة الأصناف النباتية والسلالات الحيوانية المختارة:

يعتمد هذا المكون على مخرجات ونواتج المكون الثالث. و يحتاج هذا المكون إلى جهود إرشادية قوية، وعلى ذلك يتم تنفيذ هذا المكون بالتوازي مع مكون آخر هو تعزيز أجهزة الإرشاد الزراعي المقترح في إطار برنامج بناء القدرات البشرية والمؤسسية.

6 ـ 1 ـ 3 البرنامج الفرعي لتطوير تقانات المعاملات الزراعية والنظم المزرعية:

خلفية وأهداف البرنامج :

إن أحد الخصائص التي تتسم بها الزراعة العربية بوجه عام، هو التخلف وتقليدية الأساليب الإنتاجية المستخدمة، الأمر الذي يعد سبباً رئيساً من أسباب تدني الإنتاجية الزراعية. ويتحدد مستوى تقدم الأسلوب الإنتاجي إلى حد بعيد بمستوى تقانات المعاملات الزراعية والنظم المزرعية المستخدمة. ويقتضي الارتقاء بالإنتاجية الزراعية، استخدام أصناف وسلالات عالية الإنتاجية، كشرط ضروري، واستخدام تقانات متقدمة في مجال المعاملات الزراعية والنظم المزرعية كشرط كافٍ. وفي أغلب الأحيان يتم إهدار الأصناف عالية الإنتاجية عن طريق استخدام حزم غير ملائمة من المعاملات. وبالنظر إلى ظروف الإنتاج الزراعي في الوطن العربي، فيما يتعلق بسيادة الأحجام المزرعية الصغيرة، وانخفاض المستوى التعليمي للمزارعين وانتشار الأمية، فضلاً عن تدني القدرات المالية لصغار المزارعين. كل هذه الظروف، بجانب ضعف أجهزة الإرشاد الزراعي وضعف المصادر التمويلية، تجعل من تبني المعاملات الزراعية المحسنة هدفاً ينبغي وضعه في الاعتبار في إطار الاهداف الإستراتيجية الرئيسية.

وتجدر الإشارة إلى العلاقة الوثيقة بين برنامجي التقانات الصنفية وتقانات المعاملات الزراعية. فمن البديهي أن ما يتوصل إليه برنامج التقانات الصنفية من أصناف ممتازة، يقتضي بالضرورة تصميم حزمة من المعاملات المزرعية تتواءم مع هذه الأصناف. ويستهدف البرنامج المقترح لتطوير تقانات المعاملات المزرعية والنظم الزراعية، تحديد حزم مستحدثة من المعاملات المزرعية ونظم زراعية تتواءم مع الأصناف النباتية والبيئات الزراعية المتباينة على نطاق الوطن العربي. والهدف النهائي لذلك هو الارتفاع بالإنتاجية الزراعية وتقليل تكاليف الإنتاج الزراعي، وهو أمر يسرع من معدلات النمو في القطاع الزراعي من جانب، ويرفع القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية من جانب آخر، وربما يضاف إلى هذين الهدفين أهداف أخرى يمكن تحقيقها من جراء تحديث المعاملات الزراعية، من أهمها الحفاظ على الموارد الزراعية (التربة والمياه) وحماية البيئة (مثل حالة المكافحة البيولوجية بديلاً للمكافحة باستخدام المبيدات الكيماوية).

مكونات البرنامج:

يمكن إيراد عدد كبير من المكونات لهذا البرنامج، نظراً لاتساع نطاق المعاملات الزراعية في مجال الإنتاج النباتي والحيواني، وتعدد وتنوع المحاصيل والأصناف النباتية والسلالات الحيوانية، فضلاً عن التنوع الشديد للبيئات الزراعية التي تتواجد فيها هذه الأصناف والسلالات على مستوى الوطن العربي بما ينطوي عليه هذا التنوع من تباين في الندرة النسبية لموارد الإنتاج الزراعي والتباين المناخي. ومع ذلك فسوف يتم التركيز هنا على عدد محدد من المكونات التي تتسم بالأهمية على النحو التالي:

المكون الأول: المعاملات التسميدية:

يعتبر التسميد من أهم المعاملات التي تحدد مستوى إنتاجية المحاصيل سواء في الزراعة المروية أو الزراعة المطرية. وليس المهم فقط المعدلات السمادية (من الأسمدة الكيماوية النيتروجية والفوسفاتية والبوتاسية) الملائمة، ولكن من المهم أيضاً تحديد الكيفية التي تتم بها عملية التسميد وتوقيتاته. وعلى ذلك يهتم هذا المكون بتوصيف هذه المعدلات طبقاً للبيئات المختلفة، وكذلك الكشف عن الطرق المستحدثة في التسميد مثل التسميد المرتبط بالري والتسميد الحيوي، مما ينطوي على إمكانيات مستقبلية كبيرة، وهو ما يجب أن يركز عليه هذا المكون.

المكون الثاني: مكافحة الآفات ووقاية النبات:

تقضي الآفات على جزء لا بأس به من الإنتاج الزراعي في الوطن العربي قد يصل إلى 30% من إجمالي الإنتاج. ويركز هذا المكون على توصيف الطرق المستحدثة في مجالي وقاية النبات ومكافحة الآفات والأمراض. وفي هذا المجال هناك طرق المكافحة البيولوجية (الحيوية) وطريقة إدارة المكافحة المتكاملة .

المكون الثالث: الممارسات الزراعية السليمة :

تشمل الممارسات الزراعية السليمة جميع المعاملات الزراعية بدءاً بمستلزمات الإنتاج الزراعي مروراً بعمليات الإنتاج المزرعي ذاتها وانتهاءً بالحصاد وإعداد المنتج للتسويق، ويشترط أن تؤدى هذه العمليات بمستوى معين، يضمن الحصول على منتج ذي نوعية عالية. ولما كانت الممارسات الزراعية السليمة الأوروبية أحد الشروط التي يشترطها الاتحاد الأوروبي لدخول المنتجات الزراعية إلى أسواقه، فمن المهم أن يدخل هذا المكون بأولوية متقدمة في برنامج تطوير المعاملات الزراعية مستهدفاً تطبيق الممارسات الزراعية السليمة على أوسع نطاق فيما يتعلق بالزراعات التصديرية في الدول العربية.

المكون الرابع: تطوير معاملات إعداد الأرض للزراعة وخدمة المحاصيل:

ينطوي هذا المكون على كثير من العمليات الزراعية المهمة التي تؤثر في الإنتاجية. ومن هذه العمليات التسوية، ومنها التسوية بالليزر الذي يزيد الإنتاجية بصورة جوهرية ويوفر المياه المستخدمة في الري بنسبة كبيرة، وهناك عدد الريات وعدد الخطوط وطرق مكافحة الآفات وغيرها من العمليات التي يمكن أن يؤدي تحسينها إلى زيادة الإنتاجية الزراعية.

المكون الخامس: تطوير تقانات المعاملات الزراعية تحت نظم الزراعة غير التقليدية:

تضم نظم الزراعة غير التقليدية الزراعة العضوية، والزراعة النظيفة، الزراعة المحمية (البيوت الزجاجية أو البلاستيكية). وسوف تزداد في المستقبل أهمية ودور هذه النظم لأسباب يتعلق بعضها بنوعية المنتجات الزراعية وخلوها من الكيماويات (الزراعة العضوية والزراعة النظيفة)، في حين يتعلق البعض الآخر بزيادة القدرة على إنتاج منتجات زراعية تصديرية يلزم إنتاجها استخدام هذا النمط من الأنماط الزراعية.

المكون السادس: تطوير معاملات الإنتاج الحيواني:

يلعب هذا المكون دوراً مهماً في تحسين إنتاجية الحيوانات المزرعية، وهناك عدد من المعاملات التي يمكن عن طريق تحديثها تحقيق زيادات جوهرية في كفاءة قطاع الإنتاج الحيواني. ومن أمثلة هذه المعاملات الخاصة بالرعاية البيطرية ومقاومة الأمراض الحيوانية، وهناك وسائل التلقيح الصناعي لرفع إنتاجية الحيوانات. ومن المهم التوصل إلى معاملات يسهل على المزارعين استيعابها واستخدامها بتكلفة معقولة.

المكون السابع: تطوير تقانات تجهيز الأعلاف الحيوانية:

يعد العلف أهم مدخلات نشاط الإنتاج الحيواني، حيث تشكل تكلفته نحو 70% من تكلفة المنتج الحيواني في بعض الأحيان. وعلى ذلك يعمل هذا المكون على التوصل إلى تقانات أكثر كفاءة في تصنيع وتجهيز الأعلاف الحيوانية، ومن ثم تقليل تكلفة العلف، الأمر الذي يؤدي إلى تقليل تكلفة المنتجات الحيوانية. ويمكن أن يركز هذا المكون على تصنيع الأعلاف باستخدام المواد والمخلفات الزراعية المتاحة بوفرة نسبية في البيئات المحلية. وتجدر الإشارة إلى أن هذا المكون يتكامل في هذا الصدد مع مكون تقانات إستخدام المخلفات الزراعية.

6 ـ 1 ـ 4 البرنامج الفرعي لتطوير تقانات المعلومات والاتصالات:

خلفية وأهداف البرنامج:

من المهم التنويه بداية إلى أن العالم يعاصر ثورة تقنية في مجال تقانات المعلومات والاتصال، ولا شك أن هذه التقانات تعد إحدى الدعامات الأساسية للزراعة الحديثة إنتاجاً وتسويقاً وتصديراً. وفي ظل اقتصاد السوق تعد إتاحة المعلومات أحد أركان السوق التنافسي، وبغيرها تنحرف قرارات الإنتاج والتسويق بعيداً عن الأوضاع الصحيحة. وبالنسبة للزراعة في الوطن العربي، ما زالت البنية المعلوماتية تتسم عموماً بالضعف. ولعل التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق في إطار برامج التكيف الهيكلي قد كشف بشدة عن هذا الضعف، حيث كانت القرارات الإنتاجية والتسويقية تتم مركزياً عن طريق التدخل الحكومي، وفي هذه الحالة كان من الممكن أن يتم تدفق المعلومات على المستويات المركزية، أما في ظل اقتصاد السوق فيتم اتخاذ القرارات على مستوى الوحدات الإنتاجية، الأمر الذي يتطلب تدفق المعلومات حتى للمستويات الدنيا حيث القاعدة العريضة من المزارعين، بل يتطلب الأمر تدفق المعلومات أيضاً في الاتجاه العكسي من القواعد الإنتاجية والمشروعات الفردية إلى المستويات العليا حيث تتم عملية صياغة السياسات واتخاذ القرار.

مكونات البرنامج:

و يشتمل هذا البرنامج على خمسة مكونات، تغطي الأنشطة ذات الأهمية في مجال المعلومات الزراعية والبيئية وهي:

المكون الأول: تطوير أساليب جمع وتحليل الإحصاءات الزراعية:

يستهدف هذا المكون الارتقاء بأساليب جمع وتحليل الإحصاءات الزراعية. وتنتج عن هذا المكون بيانات ومعلومات شاملة ودقيقة عن الإنتاج الزراعي ومعبرة عن الواقع الميداني إلى أقصى حد ممكن، وهو ما يفيد في تتبع الإنتاج ومشكلاته والموارد الزراعية ورسم السياسات الزراعية على أساس صحيح.

المكون الثاني: بناء قواعد البيانات الزراعية:

يرتكز هذا المكون إلى نواتج المكون الأول، حيث يتم بناء قواعد البيانات الزراعية باستخدام الإحصاءات الزراعية التي أمكن جمعها.

المكون الثالث: نشر المعلومات الزراعية:

لا يكون للمعلومات الزراعية فائدة إلا إذا وصلت إلى المنتفعين بها أو مستخدميها سواء المزارعين أو التجار أو الباحثين أو متخذي القرار. ويعمل هذا المكون على تحديد عدد من الوسائل التي يمكن عن طريقها نشر المعلومات الزراعية على أوسع نطاق في الوقت المناسب.

المكون الرابع: النظم الخبيرة:

تساعد النظم الخبيرة المزارعين على إدارة مزارعهم وحل المشكلات المختلفة التي يواجهونها بأقل تكلفة ممكنة، وفي الوقت المناسب. ويضم هذا المكون عدداً من الأنشطة الساعية إلى تقويم التجارب العربية في مجال بناء هذه النظم، والتوسع في تطبيق الملائم منها.

المكون الخامس: الرصد البيئي:

يهتم هذا المكون بجمع البيانات المتعلقة بالبيئة في إطار ما يسمى بالرصد البيئي الذي تزايدت أهميته مع تزايد الاهتمام بالبيئة والاستدامة. ويضم هذا المكون استحداث بعض المعايير والمؤشرات الإحصائية المعبرة عن التغيرات البيئية بأنواعها. والتعريف بهذه المؤشرات ودعوة الدول العربية للعمل بها.

6 ـ 1 ـ 5 البرنامج الفرعي لتطوير تقانات الثروة السمكية:

خلفية وأهداف البرنامج:

يتمتع الوطن العربي بإمكانيات هائلة من موارد الثروة السمكية متمثلة في جرف قاري تبلغ مساحته 604 ألف كيلومتر مربع، ومصايد داخلية تتمثل في أنهار طولها 16.6 ألف كيلومتر، ومساحه خزانات وسدود تبلغ 2.4 مليون هكتار. إلا أن الشطر الأكبر من هذه الإمكانات لم يجر استغلاله بعد لأسباب عديدة . وهي تتلخص في ضعف الاستثمارات الموجهة لقطاع الإنتاج السمكي وضعف البنية التسويقية، يضاف إليها تدني التقانات المستخدمة سواء في مجال تنمية الثروة السمكية والمخزون السمكي أو في مجال الصيد. وقد أدى ذلك إلى تدني إنتاجية الموارد السمكية في الوطن العربي بالمقارنة مع نظيراتها على المستوى العالمي. ولا جدال في أن التطوير التقني للإنتاج السمكي بجانب زيادة الاستثمارات السمكية يمكن أن يلعب دوراً أساسياً في زيادة إنتاج الأسماك في الوطن العربي بمعدلات عالية. ويمكن أن يتم هذا التطوير التقني والتوسع في الاستثمارات على المستويين القطري والقومي، لا سيما أن دولاً عربية كثيرة تشترك في الجرف القاري، ولعل تنمية المخزون السمكي تعد إحدى أهم المجالات التي يمكن أن يتصدى لها العمل العربي المشترك بكفاءة.

وجدير بالذكر أن جزءاً لا بأس به من التطوير التقني لقطاع الأسماك يرتبط بالاستثمارات المخصصة للقطاع وهو ما يطلق عليه التقانات المندمجة برأس المال، ومن الأمثلة الدالة على ذلك أن تحديث أسطول الصيد البحري يتطلب العنصرين معاً: رأس المال والتقدم التقني. ولعل ذلك هو ما يجعل من الصعوبة بمكان تحديد هدف كمي محدد للبرنامج المقترح للتطوير التقني للإنتاج السمكي العربي منفصلاً عن السياسة الاستثمارية. ومع ذلك فإن هناك تقانات كثيرة مستقلة عن رأس المال وهي التي تركز في الأغلب على نوعية المدخلات المستخدمة في عملية الصيد مثل نوعية الشباك، ونوعية الأعلاف السمكية في الاستزراع السمكي، ويمكن بالتركيز على هذه التقانات في المدى القصير والمتوسط إعطاء دفعة كبيرة في مجال تنمية الإنتاج السمكي.

مكونات البرنامج:

تغطي مكونات هذا البرنامج المجالات الرئيسية لموارد إنتاج الأسماك في الوطن العربي وهي المصايد البحرية والمصايد الداخلية والاستزراع السمكي، يضاف إلى ذلك مكون يرتبط بتقانات التسويق وآخر يتناول تقانات تنمية المخزون السمكي، وهذه المكونات على النحو التالي:

المكون الأول: الأساليب الحديثة في الصيد البحري:

ينبغي أن يشغل هذا المكون مرتبة متقدمة بين مكونات البرنامج المقترح، وذلك لعدة أسباب، منها أن موارد الصيد البحري تساهم بأكثر من 75% من الإنتاج السمكي العربي، ومن ثم فإن أي تحسن، ولو طفيف، في تقانات الصيد البحري سوف ينعكس إيجابياً وبفاعلية على مجمل الإنتاج السمكي العربي. والسبب الثاني، أن معظم الدول العربية تشترك في سواحل بحرية، ومن ثم هناك فرصة جيدة لتفعيل التنسيق بين هذه الدول في مجال تطوير تقانات الصيد البحري.

المكون الثاني: تطوير أساليب الصيد في البحيرات والأنهار الداخلية:

تشكل البحيرات والأنهار الداخلية مورداً مهماً من الموارد السمكية. وتختلف أساليب الصيد في البحيرات والأنهار الداخلية عن تلك الخاصة بالصيد البحري. ويستهدف هذا المكون رفع الطاقة الإنتاجية السمكية للبحيرات والأنهار عن طريق الحفاظ على هذه البحيرات من التلوث فضلاً عن استخدام الأساليب المناسبة للصيد بها.

المكون الثالث: الأساليب المطورة في الاستزراع السمكي:

تزايد دور الاستزراع السمكي مؤخراً في الإنتاج السمكي في بعض الدول العربية، ويهتم هذا المكون بتطوير الأساليب المستخدمة في هذا النمط من الإنتاج السمكي، على النحو الذي يوفر المياه، ويستخدم أعلاف يتم تصنيعها من مواد متاحة بالبيئة المحلية.

المكون الرابع: تطوير أساليب التسويق والتجهيز البسيط للأسماك:

يغطي هذا المكون ما تشهده حالياً أساليب تسويق وتجهيز الأسماك من ضعف يؤدي إلى إهدار جزءٍ كبير في نوعية وقيمة الإنتاج السمكي العربي. ويتم التطوير إما من خلال قيام شركات للتسويق وتجهيز الأسماك على المستوى القومي أو القطري. ومن المهم أن تبذل بعض الجهود البحثية في المعاهد المختصة لتطوير الأساليب المستخدمة في التسويق والتجهيز البسيط للأسماك.

المكون الخامس: تطوير تقانات تنمية المخزون السمكي:

تؤدي بعض الأساليب المستخدمة في الصيد إلى التأثير السلبي على المخزون السمكي، ومن ناحية أخرى من المهم العمل على تنمية هذا المخزون حتى تزيد الطاقة الإنتاجية السمكية بالدول العربية، وهذا هو محور هذا المكون، حيث يتم في إطاره التوصل إلى عدد من التقانات المستحدثة التي يمكن للدول العربية استخدامها لتنمية المخزون السمكي وذلك في المسطحات المائية المشتركة.

6 ـ 1 ـ 6 البرنامج الفرعي لتطوير تقانات استخدام المخلفات الزراعية:

خلفية وأهداف البرنامج:

تتنوع المخلفات الزراعية في الزراعة العربية تبعاً لأنماط الإنتاج الزراعي المطبقة والبيئات الزراعية. وتشكل النواتج الثانوية الزراعية الشطر الأكبر من هذه المخلفات. ورغم الأهمية الاقتصادية لهذه المخلفات فإن ما يجري في واقع الإنتاج الزراعي العربي ينطوي على إهدار الجزء الأكبر منها نتيجة لعدم إدراك المزارعين بالأساليب والتقانات الملائمة للاستفادة بها، أو لضعف قدراتهم المالية التي تمكنهم من استخدامها بطريقة تزيد قيمتها المضافة. يضاف إلى ذلك أن ممارسات المزارعين في التعامل مع المخلفات الزراعية تنطوي في كثير من الأحيان على مجرد التخلص منها حتى بطرق تؤدي في الأغلب إلى إحداث أضرار بيئية ومجتمعية فادحة.

وعلى ذلك فإن الأهداف المتوقعة من هذا البرنامج تشمل: زيادة القيمة المضافة للإنتاج الزراعي، وزيادة الدخول المزرعية، وتقليل الأضرار الصحية والبيئية، وتوفير مصادر غير تقليدية للأسمدة العضوية والأعلاف الحيوانية، وتوفير المواد الخام لبعض الصناعات، وتدعيم الروابط الخلفية والأمامية للقطاع الزراعي ومن ثم اندماجه في الاقتصاد، وأخيراً توليد المزيد من فرص العمل في القطاع الزراعي والريفي نتيجة للأنشطة المتضمنة في البرنامج.

مكونات البرنامج:

و تشتمل مكونات هذا البرنامج على ستة مكونات على النحو التالي:

المكون الأول: تطوير أساليب إنتاج الأعلاف الحيوانية باستخدام المخلفات الزراعية:

يكتسب هذا المكون أهميته من كون الأعلاف الحيوانية أحد أهم مدخلات الإنتاج الزراعي الحيواني. وبالإضافة إلى ذلك ينطوي على ترسيخ العلاقة التكاملية بين الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني على المستوى المزرعي. وتواجه الزراعة العربية عجزاً كبيراً في الأعلاف الحيوانية، حيث تقوم معظم الدول العربية باستيرادها سواء في صورة حبوب علفية أو في صورة أعلاف مركزة. ومن ثم فإن تطوير تقانات استخدام المخلفات في زيادة الإنتاج العلفي يحد نسبياً من الحاجة إلى الاستيراد من الخارج.

المكون الثاني: تطوير أساليب إنتاج السماد العضوي باستخدام المخلفات الزراعية:

إن المصدر الرئيسي للسماد العضوي في الوضع الراهن هو المخلفات الحيوانية والداجنية، إلا أن الكميات المتاحة تتسم بالضآلة بالمقارنة بالاحتياجات منها، ومن البديهي أن هذه الفجوة سوف تتسع مستقبلاً مع الاتجاه إلى التوسع في نظم الزراعة العضوية والزراعة النظيفة التي تعتمد أساساً على استخدام السماد العضوي بديلاً عن الأسمدة الكيماوية. ومن ثم فإن لهذا المكون فائدة مزدوجة، فمن ناحية، يحقق قيمة مضافة للمخلفات الزراعية، ومن ناحية أخرى، يوفر مدخلاً تحتاجه الزراعة بصفة عامة والزراعة العضوية والنظيفة بصفة خاصة.

المكون الثالث: تطوير أساليب إنتاج الوقود باستخدام المخلفات الزراعية:

يمكن استخدام المخلفات الزراعية أيضاً في إنتاج الوقود، أما كمواد جافة أو لإنتاج الغاز الطبيعي (المخلفات الحيوانية). وكما في حالة المكونين الأولين، تتحقق قيمة مضافة تزيد من دخل المزارع ، وأيضا يتم التخلص من المخلفات بما لذلك من أثر إيجابي على البيئة، كما يتم الحصول على مدخل (الوقود) والذي يتم توجيهه للاستخدامات المختلفة.

المكون الرابع: تطوير أساليب استخدام المخلفات الزراعية في الصناعات الريفية الصغيرة:

يركز هذا المكون على تحديد عدد من المخلفات الزراعية المستخدمة كمواد خام في الصناعات الريفية الصغيرة، وتطوير أساليب استخدامها. ومن أمثلة ذلك صناعة مواد التعبئة (الأقفاص) والمفروشات المنزلية البسيطة، والأدوات الزراعية.

المكون الخامس: تطوير الاستخدامات الصناعية باستخدام المخلفات الزراعية:

هناك بعض الصناعات التي تستخدم فيها المخلفات الزراعية كمواد خام، ومن أمثلة ذلك صناعة الورق (من قش الأرز)، ومخلفات صناعة قصب السكر (المولاس وغيرها من النواتج الثانوية للصناعة) وبعض الصناعات الكيماوية. ومثل هذا المكون يعمل على تقوية الروابط الأمامية للقطاع الزراعي وهو أمر مرغوب لإدماج الزراعة في الاقتصاد.

المكون السادس: تطوير أساليب تدوير أو التخلص من المخلفات الزراعية:

يؤدي تراكم بعض أنواع المخلفات الزراعية أو التخلص منها بطريقة غير صحيحة إلى إحداث أضرار بيئية كبيرة، ويهتم هذا المكون بمواجهة هذه المشكلة من خلال تطوير الأساليب الراهنة المستخدمة في تدوير المخلفات الزراعية بهدف تقليل الآثار البيئية السلبية. ويمكن أن يسترشد هذا المكون ببعض تجارب الدول الأخرى في هذا المجال، مع الاهتمام بتوعية المزارعين وتدريبهم على هذه الأساليب.

6 ـ 1 ـ 7 البرنامج الفرعي لتطوير التقانات الحيوية:

خلفية وأهداف البرنامج:

تطورت التقانات الحيوية الزراعية بمعدلات متسارعة على الصعيد العالمي خلال الحقبة الزمنية الأخيرة. وقد أدى انتشار تطبيقاتها على نطاق واسع وخاصة في الدول المتقدمة وبعض الدول النامية – إلى إحراز معدلات نمو غير مسبوقة في الإنتاج الزراعي، فضلاً عن تقليل معدلات استخدام الكيماويات الزراعية والحفاظ على البيئة من التلوث. ويفتح التطوير التقني في مجال التقانات الحيوية آفاقاً واسعة لإحداث تغير كبير في استخدام الموارد الزراعية وزيادة الإنتاج الزراعي مستقبلاً. وتعرف التقانات الحيوية على أنها أسلوب يستخدم فيه الكائنات الحية (أجزاء منها أو كاملة) لإيجاد أو تحوير المنتجات بهدف تحسين النباتات أو الحيوانات أو تطوير كائنات دقيقة لاستخدامات معينة. ويقع في أدنى مستويات التقانات الحيوية عمليات تثبيت الأزوت الحيوي، وتجميع وانتقاء وإنتاج سلالات معينة من البكتيريا، بينما يقع في أعلى مستوياتها الهندسة الوراثية في النباتات والحيوانات، مروراً بزراعة الخلية والأنسجة، ونقل الأجنة. وبالنسبة للدول

العربية، لم تزل تطبيقات التقانات الحيوية في الزراعة في بداياتها الأولى وعلى نطاق ضيق. وتشمل هذه التطبيقات التسميد الحيوي (باستخدام البكتيريا العقدية) وزراعة الأنسجة.

هذا ويرجع ضعف مستوى التقانات الحيوية في الدول العربية إلى عدد من الأسباب، من أهمها ضعف البنية البحثية بصفة عامة وعجز التمويل ونقص الكوادر البحثية عالية النوعية والمختصة في هذا النوع من التقانات، الأمر الذي يعزى بدوره إلى ضعف سياسات البحث الزراعي والمؤسسات البحثية على النحو الذي سوف يتم إيضاحه تفصيلاً في إطار البرنامج المقترح لبناء القدرات البشرية والمؤسسية. ويستهدف البرنامج الفرعي المقترح لتطوير التقانات الحيوية ترسيخ دور هذا النوع من التقانات في زيادة الإنتاج الزراعي في الوطن العربي عن طريق الاهتمام ببحوثها وتطويرها ونشر استخدامها على نطاق واسع بين المزارعين.

مكونات البرنامج:

يشتمل البرنامج على المكونات الثلاثة التالية:

المكون الأول: تطوير تقانات زراعة الأنسجة:

تتميز تقانات زراعة الأنسجة ببساطتها نسبياً بالمقارنة بالتقانات الحيوية الأكثر تقدماً. ورغم بساطتها فإن جدواها الاقتصادية عالية. ويزيد من فرصة هذه التقانات في الانتشار واحتلالها أولوية متقدمة، أن بعض الدول العربية تستخدمها حالياً في إنتاج بعض أصناف الخضر والفاكهة ذات المواصفات والنوعية المطلوبة في أسواق التصدير.

المكون الثاني: تطوير تقانات تثبيت الأزوت الحيوي:

يكتسب هذا المكون أهميته من أهمية التسميد في زيادة الإنتاجية الزراعية، ويؤدي إحلال الأزوت الحيوي محل الأزوت من السماد الكيماوي إلى فوائد كثيرة من أهمها تقليل تكاليف الإنتاج والفوائد البيئية وإنتاج منتجات ذات مواصفات تتناسب مع أذواق المستهلكين (المنتجات العضوية). وتجدر الإشارة إلى أن هذا المكون يتكامل مع مكون التسميد الحيوي في برنامج تطوير المعاملات الزراعية السابق عرضه.

المكون الثالث: تطوير تقانات الهندسة الوراثية:

تعد تقانات الهندسة الوراثية أعلى درجات التقانات الحيوية. وقد تبنت الدول المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية تقنية المنتجات المهندسة وراثياً في إنتاج كثير من المحاصيل ومن أهمها الذرة والقطن وغيرهما، ولأن هذا النوع من التقانات يتطلب بنية بحثية متقدمة وكوادر مختصة عالية المستوى، فإن الأفق الزمني لهذا المكون ذو مدى طويل. وربما تركز الدول العربية في المراحل الأولى على نقل هذه التقانات وأقلمتها على صعيد البيئة الزراعية العربية، ومع ذلك ينبغي أن تشهد هذه المراحل ذاتها إعداد البنية التحتية البحثية- من معامل وأجهزة- اللازمة للتعامل مع تقانات الهندسة الوراثية.

6 ـ 2 البرنامج الرئيسي لتشجيع استثمارات الزراعة والتصنيع الزراعي في البيئات الزراعية الملائمة:

تشير العديد من الدراسات إلى أن نصيب الزراعة من الاستثمارات الكلية يعد محدوداً قياساً بالأهمية النسبية لهذا القطاع على مستوى الاقتصاد الوطني في العديد من الأقطار العربية. وإذا ما كان الأمر يتعلق بالمناطق الزراعية الملائمة، أي المناطق التي يتوافر بها قدر مناسب من الموارد الطبيعية الصالحة للاستثمار الزراعي، فإن واقع الحال يشير إلى التدني الواضح فيما تحصل عليه هذه المناطق من استثمارات، سواء كان مصدر هذه الاستثمارات هو الحكومات العربية ذاتها، أو القطاع الخاص. وتجدر الإشارة هنا إلى أن زيادة نصيب الزراعة بصفة عامة، ومناطق الزراعة الواعدة بصفة خاصة من الاستثمارات التنموية يقتضي إحداث درجة عالية من التكامل بين استثمارات القطاع الخاص وتلك التي توجهها الحكومات العربية لتهيئة البنية الأساسية بعناصرها المختلفة، والتي تعد شرطاً ضرورياً لجذب استثمارات القطاع الخاص والتي تتجه عادة إلى المشروعات الزراعية الإنتاجية أو التصنيعية.

ويستهدف هذا البرنامج بصورة محددة تحقيق عدة أهداف، لعل من أهمها ما يلي:

- تهيئة وتحسين مناخ الاستثمار في القطاعات الزراعية العربية بصفة عامة، وفي المناطق التي تتوافر بها موارد الاستثمار الزراعي وإمكانات التصنيع الزراعي على وجه التحديد.
- زيادة القدرة الاستيعابية لقطاعات الزراعة العربية، وذلك من خلال توافر فرص الاستثمار الملائمة، وزيادة جاذبيتها من منظور القطاع الخاص.

ومن المتوقع أن يحقق هذا البرنامج بعض النواتج أهمها:

- سياسات استثمارية عربية مشتركة.
- مشروعات زراعية مشتركة (إنتاجية وخدمية).
- تطوير البنية الأساسية الداعمة للاستثمار.
- زيادة التكوين الرأسمالي في قطاعات الزراعة.
- خلق المزيد من فرص العمل.
- زيادة معدلات التصنيع الزراعي.

ويضم هذا البرنامج الرئيسي مكونين أو برنامجين فرعيين، يمكن الإشارة إليهما فيما يلي:

- تطوير مناخ الاستثمار الزراعي والتصنيع الزراعي في المنطقة العربية.
- تحديد الفرص الملائمة للاستثمار الزراعي والتصنيع الزراعي والترويج لها.

وفيما يلي عرض للبرامج الفرعية والمكونات التنموية لهذا البرنامج الرئيسي:

6 ـ 2 ـ 1 البرنامج الفرعي لتطوير مناخ الاستثمار الزراعي والتصنيع الزراعي:

أهداف البرنامج:

يهدف هذا البرنامج الى المساهمة فى تحسين مناخ الاستثمار الزراعي في المنطقة العربية، وتهيئة البيئة المحفزة على الاستثمار فى القطاع الزراعي.

مكونات البرنامج:

ويضم هذا البرنامج المكونات التالية.

المكون الأول: تطوير البنية التحتية في مناطق الاستثمار الرئيسية:

ويهتم هذا المكون بدراسة الأوضاع الراهنة لمناطق الزراعة الواعدة في الأقطار العربية وتقويم البنية التحتية المتاحة بها، والتي تمثل القاعدة الرئيسة للاستثمارات الإنتاجية والخدمية التي يمكن إتاحتها مستقبلاً، والسعي بالتعاون مع الحكومات العربية إلى زيادة نصيب هذه المناطق من الاستثمارات لتحسين وضعية ما يتوافر بها من عناصر ومكونات البنى التحتية.

المكون الثاني: زيادة فاعلية مؤسسات الاستثمار الزراعي:

ويهتم هذا المكون بتقديم الخبرة والمعونة الفنية للمكونات المؤسسية المهتمة بالاستثمار الزراعي والقائمة بالفعل في العديد من الأقطار العربية، أو مساعدة الأقطار العربية الراغبة في إقامة إدارات أو هيئات تعنى بالاستثمار الزراعي ضمن هياكلها المؤسسية، والمساعدة في تدريب العاملين بها وتمكينهم من القيام بمهامهم والمتعلقة بتحديد فرص الاستثمار الملائمة وإعدادها بالصورة الصالحة للترويج، وكذلك اقتراح السياسات والتشريعات الاستثمارية الملائمة، وذلك حسب ظروف كل دولة من الدول العربية.

المكون الثالث: الحد من مخاطر الاستثمار الزراعي:

يسعى هذا المكون إلى خلق بيئة استثمارية جاذبة في الدول العربية من خلال الحد من مخاطر الاستثمار الناجمة عن الظروف الطبيعية، أو التسويقية غير المواتية. وقد يضم هذا المكون عدد من الأنشطة الهادفة إلى التعرف على التجارب العالمية الناجحة في هذا المجال، وتحديد الملائم منها للمنطقة العربية، وتقديم الخبرة والدعم الفني اللازم للأقطار العربية الراغبة في إقامة هذه النظم.

6 ـ 2 ـ 2 البرنامج الفرعي لتحديد فرص الاستثمار والترويج لها:

أهداف البرنامج:

يهدف هذا البرنامج الفرعي إلى تحديد الفرص الاستثمارية الملائمة في المنطقة العربية وذلك من خلال تفعيل أداء مؤسسات الاستثمار الزراعي القطرية أو بالتعاون معها. هذا إلى جانب تخطيط وتنفيذ الأنشطة الهادفة إلى الترويج للفرص الاستثمارية التي تم تحديدها، وذلك لدى مجتمع رجال الأعمال العرب المهتمين بالاستثمار الزراعي.

مكونات البرنامج:

يضم هذا البرنامج مكونين رئيسيين هما:

المكون الأول: تحديد فرص الاستثمار الملائمة في المنطقة العربية:

حيث يتم إعداد دراسات جدوى أولية لهذه الفرص الاستثمارية، سواء المتعلقة بالاستثمار الزراعي المباشر أو تلك المتعلقة بالتصنيع الزراعي، أو تصنيع بعض مستلزمات الإنتاج الزراعي.

ويمكن أن تقوم بأعباء هذا المكون المؤسسات المعنية بالاستثمار الزراعي في الأقطار العربية، مع تقديم بعض الدعم اللازم لتمكينها من القيام بهذا الدور.

المكون الثاني: الترويج لفرص الاستثمار:

ويهتم هذا المكون بتنظيم وتنفيذ الأنشطة الساعية لترويج فرص الاستثمار الزراعي التي يتم تحديدها في المكون السابق الإشارة إليه، حيث يتم إعداد ملفات الترويج للمشروعات المقترحة وعرضها على مجتمع رجال الأعمال العرب المهتمين بالمشروعات الزراعية المباشرة أو مشروعات الخدمات الزراعية المساندة.

6 ـ 3 البرنامج الرئيسي لتعزيز القدرة التنافسية لنواتج الزراعة العربية:

برزت أهمية القدرة التنافسية في الحقبة الأخيرة باعتبارها المدخل الرئيس للدول للاندماج في الاقتصاد العالمي وتعظيم المنافع الناشئة عن ذلك. وفي ظل تحرير التجارة العالمية يتوقف نصيب دولة ما من المنافع الناشئة عن تحرير متعدد الأطراف أو عن الانضمام إلى تكتل اقتصادي على القدرة التنافسية لهذه الدولة وإمكانياتها في النفاذ إلى الأسواق الخارجية. وتتوقف القدرة التنافسية القطرية على المستوى الكلي والقطاعي والأنشطة المختصة على عدة عوامل من أهمها حزمة السياسات المطبقة على هذه المستويات. وفيما يتعلق بالاقتصاديات العربية بوجه عام والزراعات العربية بوجه خاص فهي تواجه أوضاعاً عالمية وإقليمية تنطوي على اشتداد المنافسة من قبل اقتصادات وقطاعات زراعية أكثر تقدماً وذات قدرة تنافسية عالية، وعلى المستوى القطاعي (الزراعي) تكشف مؤشرات سوق الصادرات – باعتباره أصدق اختبار للتنافسية– عن تواضع نصيب الأقطار العربية في الصادرات الزراعية العالمية، فضلاً عن ضعف الترابط والتركيز بين الأنشطة المتصلة والمدعمة لهذا القطاع. كما تكشف مؤشرات التنافسية على مستوى النشاط عن ضعف إمكانيات البحث والتطوير، ومحدودية استيعاب التقنيات الحديثة وصعوبة الوصول إلى معلومات واقعية ودقيقة عن الأوضاع السوقية. وضعف واضح في التخطيط الإستراتيجي للنفاذ إلى الأسواق.

وقد كان انخفاض القدرة التنافسية للقطاعات الزراعية العربية نتيجة لتبني سياسات ولفترة طويلة تركز على إحلال الواردات بدرجة أكبر من تنمية الصادرات. وعلى المستوى القومي العربي تعتبر محاصيل الخضر والفاكه هي المحاصيل التصديرية الرئيسية، ومع ذلك فهذه المحاصيل نفسها وبعض المحاصيل الأخرى التي تنطوي على إمكانات واعدة كبيرة تعاني من ضعف التنافسية وعدم القدرة على النفاذ إلى الأسواق الخارجية، وخاصة أسواق الدول المتقدمة بسبب ضعف المواصفات وعدم توفر البنية التسويقية الملائمة، فضلاً عن ضعف التشريعات والسياسات والمؤسسات المتصلة بهذا المجال. والبرنامج المقترح لزيادة القدرة التنافسية يعالج بعض أهم أوجه هذا القصور.

ويهدف هذا البرنامج إلى زيادة الصادرات الزراعية العربية سواء في الإطار العربي أو على مستوى الصادرات الزراعية العربية إلى العالم الخارجي، وذلك عن طريق تدعيم تنافسية المنتجات الزراعية العربية في أسواق الدول العربية في مواجهة الواردات، وزيادة التجارة البينية العربية على أسس اقتصادية، وزيادة قدرة الزراعات العربية على الاندماج في الاقتصاد العالمي والكتل الاقتصادية الإقليمية.

ويضم هذا البرنامج أربعة برامج فرعية تختص بالمجالات الآتية:

- تطوير المواصفات والمقاييس للمنتجات الزراعية .
- تطوير تسهيلات التجارة البينية الزراعية العربية.
- متابعة ورصد المتغيرات الدولية والإقليمية والتكيف معها.
- تعزيز القدرات التسويقية لصغار المنتجين.

ومن المتوقع أن يحقق هذا البرنامج عدة نواتج تنموية لعل من أهمها:

- زيادة معدلات التصدير الزراعي.
- تحسين كفاءة البنية الأساسية التسويقية والتجارية.
- تحديد مواصفات مناسبة لمنتجات زراعية عربية.
- زيادة القدرة على التكيف والإندماج مع الاقتصاد العالمي.
- توثيق الروابط العربية في قطاعي التسويق والتجارة.

6 ـ 3 ـ 1 البرنامج الفرعي لتطوير المواصفات والمقاييس لمنتجات الزراعة العربية:

خلفية وأهداف البرنامج:

تعد الجودة إحدى العناصر الأساسية لتحديد القدرة التنافسية للسلع، ويتصاعد الاهتمام بالجودة بصفة خاصة في أسواق الدول المتقدمة، حيث الدخول المرتفعة وارتفاع مستويات الوعي لدى المستهلكين. وبالنسبة لأسواق الدول العربية لا تعطي الجودة نفس القدر من الاهتمام، لا سيما بالنسبة للسلع التي توجه للاستهلاك المحلي، أما بالنسبة للسلع التي توجه للتصدير فيجري الاهتمام بعنصر الجودة لتتماشى مع مقتضيات الطلب الخارجي. وهذه الازدواجية في معايير الجودة بين الاستهلاك المحلي من جانب والطلب التصديري من جانب آخر، تعتبر نقطة ضعف في النظام الكلي للجودة على المستوى القطري. ويلاحظ أن شطراً لا يستهان به من الصادرات الزراعية العربية تستهدف في الأغلب أسواقاً تعطي الأولوية للسعر ولا تهتم بنفس الدرجة بالجودة، الأمر الذي يرسخ وجود منتجات منخفضة الجودة ويقلل تحفيز المنتجين نحو تحسين جودة منتجاتهم. وتعتبر المواصفات والمقاييس آلية أساسية لتوصيف السلع سواء المستهلكة محلياً أو المصدرة، وقد اكتسبت المواصفات أهمية متزايدة في ظل تحرير التجارة وتطبيق إجراءات منظمة التجارة العالمية، حيث اتجهت بعض الدول إلى التشدد في مواصفات السلع المستوردة، واستخدام المواصفات كوسيلة حمائية، وذلك في إطار اتفاقية الصحة والصحة النباتية .

ويستهدف هذا البرنامج تحديد عدد من الإجراءات والسياسات التي يمكن من خلالها مساعدة الدول سواء على المستوى القطري أو القومي على تطوير مواصفات ومقاييس للسلع الزراعية، لا سيما وأن إحراز تقدم في هذا المجال يساعد كثيراً في سبيل إحراز تقدم في مسيرة التنسيق والتعاون العربي.

مكونات البرنامج:

ويضم البرنامج المكونين التاليين:

المكون الأول: تحديد مواصفات موحدة للسلع الزراعية:

يهتم هذا المكون بدراسة الوضع الراهن لمواصفات السلع الزراعية في الدول العربية، وتوضيح مدى التباين بين أنظمة المواصفات والتوصل إلى مواصفات موحدة يمكن للدول العربية تبنيها في إطار الإعداد لمرحلة التكامل الاقتصادي العربي. واستقرار السياسات المتعلقة بهذا المجال.

المكون الثاني: تدعيم مؤسسات التوحيد القياسي:

يستهدف هذا المكون توضيح الوسائل التي يمكن من خلالها زيادة قدرة المؤسسات المتصلة بموضوع المواصفات والمقاييس من الاضطلاع بمهامها بكفاءة، الأمر الذي يقتضي تحديث أجهزة القياس والتحليل المعملي، ورفع كفاءة الكوادر البشرية العاملة في هذا المجال.

6 ـ 3 ـ 2 البرنامج الفرعي لتطوير تسهيلات التجارة البينية الزراعية العربية:

خلفية وأهداف البرنامج:

تعد تسهيلات التجارة والبنية التسويقية إحدى العناصر الأساسية المحددة للقدرة التنافسية للدول سواء على المستوى الكلي أو القطاعي، إذ تعتمد على هذين العنصرين قضايا التوقيت والتكلفة والالتزام والاستمرارية وغيرها من عناصر القدرة التنافسية. وقد أوضحت الدراسة فيما سبق أن التسهيلات التجارية والبنية التسويقية بالدول العربية تتسم عموماً بالضعف لا سيما بالنسبة للسلع الزراعية. وكثيراً ما تتم إعاقة الصادرات نتيجة لضعف النظم الإدارية والبنكية، وكذلك نتيجة لعجز في طاقة الشحن بالمطارات والموانئ والنقل البحري والنقل البري وتجهيزات الساحات المبردة، وغيرها من عناصر البنية الأساسية التسويقية. الأمر الذي ينعكس في ارتفاع التكاليف التسويقية وعدم الالتزام بطلبات المستوردين وهو ما يعد انتقاصاً من القدرة التنافسية. ويستهدف هذا البرنامج تحديد السياسات والتشريعات والاستثمارات اللازمة لإحداث تطوير في تسهيلات التجارة بالدول العربية وأولويات تحسين البنية التسويقية على مدى العقدين القادمين.

مكونات البرنامج:

يضم هذا البرنامج المكونين التاليين:

المكون الأول: تطوير تسهيلات التجارة:

يستهدف هذا المكون دراسة الوضع الراهن لتسهيلات التجارة عموماً والتجارة الزراعية خاصة وتحديد نقاط الضعف وتوضيح الوسائل والسياسات اللازمة لمعالجة أوجه القصور ورفع كفاءة التسهيلات التجارية.

المكون الثاني: تحسين البنية التسويقية:

يهتم هذا المكون بدراسة الوضع الراهن للبنية التسويقية للمنتجات الزراعية وتحديد أوجه القصور وتحديد الوسائل والسياسات والمؤسسات المطلوبة لمواجهتها.

6 ـ 3 ـ 3 البرنامج الفرعي لمتابعة ورصد المتغيرات الدولية والإقليمية، والتكيف معها:

خلفية وأهداف البرنامج:

تسارعت وتيرة المتغيرات الاقتصادية على الصعيد الدولي منذ التسعينات، وتوجت هذه المتغيرات بدخول اتفاقية الجات حيز التنفيذ وقيام منظمة التجارة العالمية في عام 1995، هذا بالإضافة إلى تعاظم دور التكتلات الاقتصادية الإقليمية في التجارة الدولية. وقد ضمت المنظمة بين أعضائها الـ 150 عدداً من الدول العربية وباقي الدول العربية في سبيلها إلى الانضمام. وتقتضي عضوية المنظمة التواؤم مع متطلباتها والاستجابة لإخطارات واستفسارات الأعضاء بالسرعة الواجبة. ويقتضي ذلك إعداد الهياكل المؤسسية والتشريعات اللازمة للاضطلاع بمتابعة هذه المتغيرات والتكيف معها بالشكل الذي يعظم فاعلية العضوية والاندماج الإيجابي في الاقتصاد العالمي. والبرنامج المقترح يستهدف مساعدة الدول العربية في إقامة وحدات للتحليل والمتابعة في الوزارات المعنية، واقتراح التشريعات التي من شأنها التواؤم مع الاتفاقيات متعددة الأطراف والاتفاقات الإقليمية. الأمر الذي من شأنه المساهمة في تعزيز القدرة التنافسية لمنتجات الزراعة العربية.

مكونات البرنامج:

ويضم هذا البرنامج الفرعي مكونين هما:

المكون الأول: إقامة وحدات تحليل ومتابعة لمنظمة التجارة العالمية:

يستهدف هذا المكون توصيف نموذج لوحدة تحليل ومتابعة لتنفيذ التزامات منظمة التجارة العالمية تابعة لوزارات الزراعة، بما ينطوي عليه هذا النموذج من كوادر بشرية ومحللين اقتصاديين وعلاقة الوحدة

بالكيانات الأخرى ذات الصلة، مع تقديم المساعدات والدعم الفني في الإعداد والتدفق الميداني لهذه الوحدات حسب طلبات الدول العربية

المكون الثاني: التشريعات والقوانين اللازمة للمواءمة مع المتغيرات العالمية:

يهتم هذا المكون بتوصيف التشريعات والقوانين المطلوب إصدارها على نحو نموذجي للتطابق مع مقتضيات والتزامات منظمة التجارة العالمية وكذلك التكتلات الإقليمية، ومن أمثلة هذه التشريعات ما يختص بقواعد تراكم المنشأ، واتفاقية الصحة والصحة النباتية، وقوانين منع الاحتكار، وقوانين مكافحة الدعم والإغراق، والملكية الفكرية.

6 ـ 3 ـ 4 البرنامج الفرعي لتعزيز القدرات التسويقية لصغار الزراع:

خلفية وأهداف البرنامج:

تتسم الزراعات العربية بسيادة المزارع الصغيرة، حيث يمثل صغار المنتجين الشطر الأعظم من المزارعين في معظم الدول العربية. ونظرا لما هو معروف من ضعف القدرات التسويقية والتمويلية لهذه الشريحة من المنتجين، فإنهم يتجهون في الأغلب إلى الإنتاج إما للاكتفاء الذاتي أو لبيع فوائضهم الضئيلة في نطاق ضيق من الأسواق المحلية القريبة، ونادراً ما يرتبط هؤلاء المنتجين بعمليات تجارية أو تصديرية أو تصنيعية متقدمة. وترتب على ذلك أن هذه العمليات ارتبطت بعدد قليل من كبار المنتجين والمصدرين والمصنعين للسلع الزراعية وهو ما يعني في الواقع ضيق القاعدة التصديرية الزراعية في معظم الدول العربية، ومن ثم ضعف استجابة القطاع التصديري للمتغيرات العالمية، وهو ما ينطوي على ضعف القدرة التنافسية بوجه عام. وعلى ذلك يستهدف هذا البرنامج تحديد الوسائل والإجراءات والآليات المطلوب تنفيذها على المستوى القومي والقطري لتوسيع قاعدة الإنتاج التجاري والتصديري الزراعي العربي، عن طريق تعزيز القدرات التسويقية لصغار المنتجين الزراعيين لتمكينهم من الإنتاج للسوق، وما يقتضيه ذلك من تحسين منتجاتهم للمواءمة مع مقتضيات السوق وتقليل التكاليف لزيادة تنافسيتهم.

مكونات البرنامج:

ويضم هذا البرنامج الفرعي مكونين رئيسيين هما:

المكون الأول: ربط صغار المنتجين بالسوق:

يستهدف هذا المكون توصيف الوسائل والإجراءات والسياسات والمؤسسات التي من شأنها ربط قرارات صغار الزراع بالمتغيرات السوقية والاستجابة للتغيرات السعرية. ويدخل في هذا الإطار الزراعة التعاقدية، وتفعيل أدوار منظمات المزارعين، والتمويل التسويقي، وكذلك الاهتمام بوصول المعلومات السوقية إلى المزارعين، والإرشاد التسويقي.

المكون الثاني: تدعيم الخدمات التسويقية الموجهة لصغار المنتجين:

يهتم هذا المكون بدراسة الوضع الراهن للخدمات التسويقية المتاحة لصغار الزراع وتحديد نقاط الضعف والقصور فيها، وتحديد الوسائل والسياسات الواجب تطبيقها لتدعيم هذه الخدمات مع التركيز على تسويق منتجات صغار الزراع.

6 ـ 4 البرنامج الرئيسي لتهيئة بنية التشريعات والسياسات الزراعية:

تعد السياسات الزراعية أدوات أساسية مصاحبة للخطط والبرامج التي يعمل المجتمع على تنفيذها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال استغلال وتوزيع الموارد الاقتصادية بين مختلف استخداماتها بما يحقق تعظيم الناتج منها وصولاً إلى الرفاهية الاقتصادية، كما تعد السياسات الزراعية الحلقة الأهم في عملية الربط بين استراتيجيات التنمية في الدول العربية وبين الخطط التنفيذية الضرورية لتحقيق الأهداف التنموية. وقد اتجهت السياسات الزراعية العربية مؤخراً نحو تحرير القطاع الزراعي وخصخصة

المشروعات الزراعية، وتحرير تجارة وتسويق منتجات ومدخلات الإنتاج الزراعي، وتشجيع الاستثمار وتطوير الخدمات الزراعية المساندة، حيث ركزت السياسات الزراعية العربية خلال الفترة السابقة على تحقيق الأمن الغذائي من منظور الاعتماد على الذات، وتغليب النظرة القطرية وإغفال اعتبارات الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد المتاحة، مما ترتب عليه في كثير من الأحوال الاستخدام المكثف وغير المستدام للموارد المتاحة والتي تتسم بالمحدودية لدى معظم الدول العربية.

ونظراً للتحديات الكبيرة التي تواجه القطاعات الإنتاجية الزراعية، فإن الأمر يتطلب تجميع وتكثيف الأنشطة والجهود لزيادة الوعي بإمكانية التوجه نحو التكامل الزراعي وتوجيه الاستثمارات إلى المشروعات والبرامج الزراعية المشتركة من منظور تكاملي.وفي هذا المجال فإن الدول العربية تلزمها مراجعة العديد من التشريعات القائمة أو سن تشريعات جديدة حتى يمكنها أن تتفاعل بإيجابية مع البيئة الدولية بمتغيراتها المتسارعة من ناحية ومع البيئة الاقتصادية العربية المأمولة من ناحية أخرى.

ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق الأهداف الرئيسة المتعلقة بزيادة القدرة على توفير الغذاء، وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية، وتنسيق السياسات الزراعية.

ويضم هذا البرنامج الرئيسي ثمانية برامج فرعية تختص بالمجالات التالية:

- تنسيق سياسات وتشريعات التجارة الخارجية الزراعية.
- تنسيق سياسات البحث الزراعي ونقل التكنولوجيا.
- تنسيق سياسات الاستثمار.
- تنسيق سياسات استثمار الموارد المشتركة.
- تنسيق سياسات مكافحة الأمراض والأوبئة العابرة.
- تنسيق سياسات بناء المخزونات الإستراتيجية من سلع الغذاء.
- تنسيق سياسات دعم الإنتاج الزراعي.
- تطوير قدرات الأجهزة الوطنية في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية.

يضاف إلى ما سبق أنه من المتوقع أن يسفر تنفيذ هذا البرنامج عن عدة نواتج لعل من أهمها:

- سياسات زراعية عربية مشتركة.
- التخفيف من حدة مخاطر تقلبات أسواق الغذاء.
- زيادة معدلات التجارة البينية الزراعية.
- حماية البيئات الزراعية العربية.
- تقوية الترابط والتشابك بين اقتصاديات وقطاعات الزراعة العربية.

6 ـ 4 ـ 1 البرنامج الفرعي لتنسيق سياسات وتشريعات التجارة الخارجية الزراعية :

خلفية وأهداف البرنامج:

تختلف نظم التجارة الخارجية للسلع والمنتجات الزراعية وتتباين فيما بين الدول العربية، ويرجع ذلك إلى اختلاف الضوابط والأحكام المنظمة لتجارة الصادرات والواردات من جهة، واختلاف مستويات التعريفات الجمركية التي تفرضها كل دولة على واردتها لحماية منتجاتها الوطنية بالدرجة الأولى من جهة أخرى. وتنحصر الأهداف العامة لسياسة التجارة الخارجية في التحرير الكلي للتجارة الخارجية للسلع الزراعية والغذائية وإحداث المزيد من الإعفاءات والتخفيضات على الضرائب والرسوم الجمركية وتحسين الإنتاج للتصدير، والعمل على فتح أسواق جديدة للصادرات الوطنية، وتعزيز العلاقات التجارية مع الدول والتكتلات الاقتصادية.

ولقد سنت الدول العربية العديد من القوانين والتشريعات اللازمة لتنظيم إدارة شئونها الاقتصادية، ونظراً للتغيرات التي لحقت بالبيئة الاقتصادية سواء على المستوى القطري متمثلة في سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، أو على المستوى الدولي متمثلة في إقرار وتنفيذ الاتفاق الدولي لتحرير التجارة، فإن الأمر يتطلب إحداث تعديلات جوهرية في السياسات والتشريعات اللازمة لتحقيق الأهداف الاقتصادية بخاصة فيما

يتعلق منها بالتجارة الخارجية، لذا يهدف هذا البرنامج إلى تنسيق السياسات والتشريعات المتعلقة بهذا المجال، مثل حماية المنافسة والحد من الإغراق، ومراقبة أداء الأسواق، وتطوير المواصفات والمقاييس.

مكونات البرنامج:

يضم هذا البرنامج ثمانية مكونات هي:

المكون الأول: تنسيق وتوحيد التشريعات المتعلقة بإجراءات التصدير والاستيراد والتسويات المالية وفض المنازعات.

المكون الثاني: تنسيق السياسات العربية المتعلقة بالمواصفات والمقاييس للسلع والعبوات ووسائط النقل العادي والمبرد ومدخلات الإنتاج والتسويق بهدف تكاملها وتوحيدها.

المكون الثالث: تنسيق وتوحيد التشريعات والإجراءات العربية المتعلقة بسلامة الغذاء شاملة تدابير الصحة والصحة النباتية والحجر الزراعي والحجر البيطري واستخدام المبيدات ومواءمتها مع المتغيرات الدولية.

المكون الرابع: التنسيق بين الدول العربية لاعتماد نظام ملائم وموحد لتبسيط وتسهيل إجراءات المناولة والتحميل في الموانئ والمطارات وإجراءات النقل بجميع وسائله وتذليل عبور الشاحنات للحدود، وتسهيل إجراءات الدخول لكل الدول العربية لرجال الأعمال وسائقي الشاحنات وغيرهم ممن يعملون في التجارة.

المكون الخامس: تنسيق السياسات والتشريعات المساعدة في تنمية التجارة البينية الزراعية في السلع والخدمات ومدخلات الإنتاج والتسويق.

المكون السادس: تنسيق وتوحيد التشريعات اللازمة لقواعد المنشأ.

المكون السابع: تنسيق التشريعات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية وتلك الخاصة بحماية الأصناف النباتية.

المكون الثامن: تنسيق السياسات العربية المتعلقة بتمويل التجارة وتنمية الصادرات والدعم والحوافز والإعفاءات للمصدرين.

6 ـ 4 ـ 2 البرنامج الفرعي لتنسيق سياسات البحوث الزراعية ونقل التقانة:

خلفية وأهداف البرنامج:

تعد البحوث الزراعية المصدر الأساسي للتقدم التقني في الزراعة، والذي يعد بدوره عنصراً رئيساً في التنمية الزراعية الرأسية. من ذلك تتضح الأهمية القصوى لبرنامج تنسيق سياسات البحوث الزراعية ونقل التقانة بين الدول العربية كأحد برامج إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة. والبحث الزراعي بطبيعته يتطلب عملاً دؤوباً قد يستمر لفترات طويلة وتضطلع به كوادر بشرية متميزة، ويترتب على ذلك أمران: الأول منهما أن تضطلع الحكومات بالقيام بالدور الأساسي في البحوث الزراعية مع مشاركة القطاع الخاص مكملاً للدور الحكومي. والأمر الثاني: إن التنسيق وتجميع الجهود وتراكم النواتج البحثية يحقق مردوداً كبيراً ، وقد يختصر شطراً لا بأس به من الفترات الزمنية والجهود التي يتطلبها البحث فيما لو تم على مستوى قطري بحت. والأمر نفسه صحيح بالنسبة لنقل التقانة فيما لو تم من خارج المنطقة العربية إلى داخلها، إذ يؤدي العمل التنسيقي والتكاملي إلى اختصار فترات الأقلمة وتقليل تكلفة التقانة.

وبالنظر إلى الوضع الراهن لسياسات البحوث الزراعية ونقل التقانة في الوطن العربي، يتبين أن هذه السياسات في حاجة إلى مزيد من الوضوح من حيث الأهداف والأولويات والآليات، كما أن البحث العلمي بصفة عامة لا يحظى بما يستحقه من أولوية في سلم الأولويات القومية، منعكساً ذلك في صورة مخصصات مالية متواضعة للغاية وكوادر بشرية ضعيفة التأهيل في أغلبها ومؤسسات بحثية تحتاج إلى إعادة هيكلة.

وعلى المستوى القومي العربي، لم تظهر في الأفق بعد أية مبادرات تذكر للتنسيق والتكامل في مجال البحوث الزراعية ونقل التقانة. إن برنامج تنسيق سياسات البحوث الزراعية ونقل التقانة على المستوى العربي يكتسب أهميته في ضوء بعض البرامج الأخرى في إطار إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة، ومن أهمها البرنامج الرئيسي للتطوير التقني بما يحتويه من البرامج الفرعية السبعة. ومن البديهي أن توضع أولويات برنامج التطوير التقني في البداية، وعلى ضوئها يتم وضع أولويات برنامج تنسيق سياسات البحوث الزراعية ونقل التقانة.

مكونات البرنامج:

ويشتمل هذا البرنامج على المكونات التالية:

المكون الأول: تنسيق سياسات تدريب وتأهيل الكوادر البحثية:

ينبغي أن يحظى هذا المكون بأولوية متقدمة إذ يعاني قطاع البحوث الزراعية في الدول العربية من عجز واضح في الكوادر البحثية عالية المستوى، ومن المنطق أن يبدأ البرنامج بمعالجة هذا الجانب.

المكون الثاني: إعادة تأهيل البنية التحتية البحثية:

يركز هذا المكون على وسائل إعادة تأهيل البنى التحتية البحثية في الدول العربية، ويشمل ذلك المعامل المختصة والأجهزة ومتطلبات التكنولوجيا المتقدمة، وتقدير الاستثمارات المطلوبة لذلك على المستوى القطري، وكذلك تقدير متطلبات إقامة معامل عربية تتخصص في مجالات معينة كالهندسة الوراثية وغيرها.

المكون الثالث: اختيار وأقلمة التقانات المنقولة:

يهتم هذا المكون بتحديد عدد من التقانات التي يمكن نقلها من خارج المنطقة العربية إلى الدول العربية باعتبار أنها مستوردة للتقانة. وكذلك تحديد الوسائل البحثية التي يجب إتباعها لأقلمة هذه التقانات.

المكون الرابع: متابعة وتقييم البرامج البحثية الزراعية العربية:

يعد هذا المكون نشاطاً تنسيقياً، يمكن من خلاله وضع أسس متابعة وتقييم البرامج البحثية الزراعية التي يتم إجراؤها في الدول العربية الأمر الذي يمكن من تصحيح مسار بعض البرامج البحثية، ويضمن عدم تكرار وازدواجية البعض الآخر من البرامج البحثية، هذا بالإضافة إلى تدعيم البرامج البحثية التي لها مردود عربي أو على أكثر من قطر عربي.

6 ـ 4 ـ 3 البرنامج الفرعي لتنسيق سياسات استثمار الموارد المشتركة:

خلفية وأهداف البرنامج:

تشترك الدول العربية في كثير من الموارد البيئية والزراعية المتاحة بالوطن العربي. وتضم الموارد المشتركة المخزونات المائية الجوفية والأحواض المائية السطحية ومصايد الأسماك البحرية، وغيرها من الموارد، ومع ذلك يندر حتى الآن وجود مبادرات عربية للتنسيق بين السياسات القطرية العربية فيما يتعلق بالموارد المشتركة، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف كفاءة استخدام هذه الموارد. إذ أن كل دولة على حدة تحاول بصورة مستقلة وضع وتنفيذ سياسة لاستغلال المورد المشترك لا تأخذ في الاعتبار مصالح الدول العربية الأخرى المتشاطئة في المورد، على نحو ينطوي على إساءة استخدام المورد، وإضعاف عنصر الاستدامة في هذا الاستخدام. ويستهدف هذا البرنامج وضع الأساس اللازم لتنسيق السياسات العربية في مجال إدارة واستغلال الموارد المشتركة عن طريق عدد من الأنشطة والآليات والإجراءات التي يجري تنفيذها في إطار إستراتيجيةالتنمية الزراعية العربية المستدامة المزمع تنفيذها خلال العقدين القادمين.

مكونات البرنامج:

ويشتمل هذا البرنامج على المكونات التالية:

المكون الأول: تنسيق سياسات المخزونات المائية الجوفية والأحواض السطحية العربية المشتركة:

يركز هذا المكون السياسات القطرية المتبعة فيما يتعلق بالأحواض الجوفية والسطحية المشتركة، وتحديد نقاط الضعف والآثار السلبية للسياسات الفردية، واقتراح النقاط والمحاور التي يمكن من خلالها تنسيق هذه السياسات، ويتكامل هذا المكون مع المكون الثاني في البرنامج الخاص بالإدارة المتكاملة للموارد المائية.

المكون الثاني: تنسيق سياسات المصايد السمكية البحرية للدول العربية المتشاطئة:

ويتطابق هذا المكون من حيث أهدافه وعناصره مع نظيره في برنامج الإدارة المتكاملة للموارد المائية.

6 ـ 4 ـ 4 البرنامج الفرعي لتنسيق سياسات الاستثمار:

خلفية وأهداف البرنامج:

اتجهت معظم الدول العربية خلال عقد التسعينات وبداية الألفية الثانية نحو تطوير قوانينها وتشريعاتها الاستثمارية وتطوير هياكلها المؤسسية، وذلك لتوفير بيئة ومناخ استثماري مناسب لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية لتوظيفها في المشروعات الزراعية، وذلك عن طريق منح امتيازات وتسهيلات ائتمانية وإعفاءات ضريبية لآجال محددة، وإقامة المناطق الحرة وأسواق المال وتبسيط إجراءات الاستثمار. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها معظم الدول العربية في سبيل تطوير التشريعات الاستثمارية، إلا أن معدلات التدفق الاستثماري ظلت محدودة للغاية ولا تتناسب مع الأهداف أو الطموحات، ويرجع ذلك إلى:

- عدم ملاءمة العديد من التشريعات الأخرى ذات الأثر المباشر على قطاع الاستثمار، مثل تشريعات وقوانين العمل والتشريعات المتعلقة بمواصفات الإنتاج، الأمر الذي يحد من جاذبية الاستثمارات المستهدفة في التشريعات الاستثمارية.
- عدم وجود قاعدة تفصيلية من المعلومات اللازمة للمستثمرين ورجال الأعمال لتحديد فرص الاستثمار الملائمة، والتي تعد الخطوة الأولى في سبيل تدفق الاستثمارات إلى القطاعات الزراعية.

وفي هذا المجال، فإن الأمر يستدعي تنسيق سياسات الاستثمار بين الدول العربية من خلال التعرف على مقومات المنافسة فيما بين المنتجات العربية وغير العربية، ومن ثم تحديد السياسات والإجراءات الممكنة والضرورية لزيادة القدرة التنافسية للمنتجات العربية في الأسواق العربية، وتحديد السياسات اللازمة لتحسين مناخ الاستثمار الزراعي في الدول العربية وإنشاء العديد من شركات الاستثمار المشتركة.

مكونات البرنامج:

يتضمن هذا البرنامج عدداً من المكونات هي:

المكون الأول: تنسيق التشريعات العربية المتعلقة بتحسين مناخ الاستثمار وجذب الاستثمار للزراعة مثل الإجراءات التنظيمية، والإعفاءات الجمركية، والضرائبية، والحوافز المادية، وحماية المستثمر، وتحديد الملكية الفردية، وتسجيل الشركات، وفض المنازعات، وإبرام العقود، وقوانين العمل والعمال.

المكون الثاني: تنسيق التشريعات العربية المتعلقة بإجراءات التعامل للمستثمر في الأسواق الداخلية والتجارة الخارجية، وتسهيل وخروج رؤوس الأموال وعوائدها، وإنشاء الشركات المشتركة وشركات المساهمات والشركات متعددة الجنسيات.

المكون الثالث: تنسيق السياسات المتعلقة بالتمويل والتأمين الزراعي وضمان الاستثمار.

6 ـ 4 ـ 5 البرنامج الفرعي لتنسيق سياسات مكافحة الأمراض والأوبئة:

خلفية وأهداف البرنامج:

يتعرض الإنتاج الزراعي العربي للعديد من الآفات والحشرات التي تصيب المحاصيل في كل دولة وتؤثر على إنتاجيتها ومكابدة المنتج الزراعي العربي بخسائر فادحة، وقد تنتقل هذه الأمراض والأوبئة عبر الحدود أو عن طريق التجارة. وهناك العديد من الاتفاقيات الدولية الخاصة بوقاية النباتات والصحة النباتية، ونظرا لوجود حدود مشتركة بين معظم الدول العربية فإن الأمر يتطلب تنسيق الجهود الخاصة بمقاومة هذه الأمراض والحد من انتشارها وتقليل أضرارها.

مكونات البرنامج:

يتضمن هذا البرنامج ثلاثة مكونات:

المكون الأول: تنسيق السياسات العربية لمكافحة الأمراض والأوبئة العابرة للحدود، وتوحيد التشريعات المحددة للإجراءات والضوابط والالتزامات القطرية، لمنع انتشار الأمراض والأوبئة التي تنتقل عن طريق التجارة الرسمية أو غير الرسمية عند الحدود، أو عبور الحيوانات الرعوية المترحلة أو الحيوانات البرية أو الجراد الصحراوي، والعمل على اتساق التشريعات مع الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة.

المكون الثاني: تنسيق تشريعات وإجراءات الحجر الزراعي والبيطري.

المكون الثالث: تنسيق التشريعات المتعلقة بسلامة الغذاء والصحة النباتية.

6 ـ 4 ـ 6 البرنامج الفرعي لتنسيق سياسات بناء المخزون الإستراتيجي من سلع الغذاء:

خلفية وأهداف البرنامج:

نظراً للعجز الواضح في المنطقة العربية في عدد من السلع الغذائية الرئيسية، والاعتماد على الاستيراد من الخارج لسد هذا النقص، ونظراً لأن الإنتاج الزراعي يخضع للعديد من التقلبات المناخية والإنتاجية مما قد يعرض الدول العربية لضغوط الدول المصدرة، وعلى ذلك فإن هناك حاجة لبناء نظام جماعي لمخزون طوارئ من سلع الغذاء، وذلك للحد من أثر الاختلالات المفاجئة في المعروض من تلك السلع في السوق، وكذلك لتجنب الدول العربية تحمل أعباء إقامة مخزونات ضخمة على المستوى القطري، على أن تتم إقامة هذا المخزون وإدارته في إطار اقتصادي من ناحية ، كما يفيد في زيادة القدرة على عقد الصفقات الجماعية وبأسعار مناسبة لاستيراد تلك السلع من ناحية أخرى.

مكونات البرنامج:

ويتضمن هذا البرنامج مكونين هما:

المكون الأول: تنسيق السياسات في بناء المخزونات الإستراتيجية القطرية، والعمل على بناء مخزون إستراتيجي قومي لسلع غذائية يتفق على نوعها وكمياتها ومكان تخزينها وطريقة شرائها وطريقة توزيعها وتمويلها وإدارتها.

المكون الثاني: تنسيق السياسات العربية في تحديد دور القطاع الخاص التكميلي في بناء المخزون الإستراتيجي، وتأثيره على الإنتاج المحلي والتجارة والأسعار.

6 ـ 4 ـ 7 البرنامج الفرعي لتنسيق سياسات دعم الإنتاج الزراعي:

خلفية وأهداف البرنامج:

تبنت معظم الدول العربية سياسات لدعم الإنتاج الزراعي، إما بدعم أسعار المنتج أو دعم مستلزمات الإنتاج، أو دعم أسعار التصدير، وفي ظل سياسات التحرر الاقتصادي توقفت معظم الدول العربية عن دعمها للمنتجات الزراعية أو خفضت صور هذا الدعم، ولقد وضعت الاتفاقيات الدولية قواعد وضوابط لسياسات الدعم. ولما كان التفاوت فيما بين الدول العربية في سياساتها الدعمية يؤدي إلى اختلال موازين القدرات التنافسية فيما بين هذه الدول، لذلك يكون من الضروري تنسيق هذه السياسات تمهيداً لتعظيم أثر اتفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

مكونات البرنامج:

ويتضمن هذا البرنامج مكونين هما:

المكون الأول: تنسيق سياسات دعم الإنتاج الزراعي العربي ومواءمتها مع الاتفاقيات الدولية والإقليمية.

المكون الثاني: تنسيق التشريعات والإجراءات العربية المحددة لمعايير وتعاريف ومستويات الدعم للإنتاج والخدمات الزراعية في الدول العربية، وتحديد آلية للشكاوى وفض المنازعات التجارية المتعلقة بالإغراق من السلع المدعومة في الدول العربية المصدرة.

6 ـ 4 ـ 8 البرنامج الفرعي لتطوير قدرات الأجهزة الوطنية في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية:

خلفية وأهداف البرنامج:

تمثل السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية عنصراً أساسياً في نجاح عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويتوقف مدى تحقيق أهداف التنمية إلى حد كبير على مدى إتقان تصميم هذه السياسات فضلاً عن تنفيذها ومتابعتها وتقييمها على النحو السليم ومطابقتها لشروط معينة من أهمها الواقعية والمرونة والديناميكية، ولا يمكن أن تتحقق هذه الشروط في غياب آليات ملائمة ذات كفاءة مناسبة يتم من خلالها التحليل والمتابعة والتقويم لتلك السياسات، ولما كان تحليل السياسات ومتابعتها وتقويمها أمور تتطلب قدراً عالياً من المهارة، فإن الأمر يقتضي وجود أجهزة وطنية مختصة في هذا الشأن تتوافر لها المقومات المادية الحديثة والكوادر البشرية المؤهلة التي تمكنها من أداء هذه المهام بدرجة عالية من الكفاءة.

وفي معظم الدول العربية وبرغم التحولات المهمة في السياسات الاقتصادية والهياكل المؤسسية فلم تزل مهام تحليل ومتابعة وتقويم السياسات الزراعية تناط بالأجهزة المركزية التقليدية وبأساليب غير متطورة عادة وبإمكانيات محددة وبكوادر بشرية تفتقر إلى الكثير من التأهيل، كما تعاني تلك الأجهزة من القصور إلى حد غياب الوحدات المختصة في هذا المجال في بعض الدول أو التداخل بين الأجهزة الإدارية والفنية وبين الأجهزة المختصة في أعمال التقييم والمتابعة، لذا فإن هناك حاجة ماسة لوجود هذه الأجهزة الوطنية المختصة والمتطورة في الأقطار العربية، وضرورة دعمها، ومن ثم تبرز أهمية العمل العربي المشترك في التنسيق والتعاون بين أقطار الوطن العربي في هذا المجال.

مكونات البرنامج:

ويتضمن هذا البرنامج مكوناً رئيساً واحداً يتمثل في:

تكوين جهاز مؤسسي قومي تحت مظلة المنظمة العربية للتنمية الزراعية يعمل بالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية المعنية على تنظيم ووضع الأسس والمنهجية والبرامج والنماذج لتنسيق السياسات الزراعية، ويساعد في تقوية الروابط بين المؤسسات القطرية العاملة في مجال السياسات والتخطيط الزراعي شاملاً إنشاء رابطة لهذه المؤسسات وشبكة الكترونية لتبادل المعلومات ولقاءات دورية لكبار المسئولين الفنيين.

6 ـ 5 البرنامج الرئيسي لبناء القدرات البشرية والمؤسسية:

يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز التنافسية للمنتجات الزراعية العربية التصديرية، بالإضافة إلى تنسيق السياسات الزراعية العربية، والعمل على استدامة الموارد الزراعية وتوفير الغذاء في المنطقة العربية. وسوف يؤدي تنفيذ هذا البرنامج إلى:

- تطوير الهياكل والنظم المؤسسية الزراعية.
- تدريب وتأهيل الكوادر في مجالات تحليل السياسات والتفاوض والتحكيم الدولي.
- بناء كوادر إرشاد زراعي مختصة.

يضم هذا البرنامج أربعة برامج فرعية كما يلي:

- تنمية المهارات في مجالات تحليل السياسات والتفاوض والتحكيم الدولي.
- تطوير التعليم الزراعي والتأهيل المهني.
- تعزيز قدرات الإرشاد الزراعي المختص.
- الإصلاح المؤسسي في الزراعة العربية.

6 ـ 5 ـ 1 البرنامج الفرعي لتنمية المهارات في مجالات تحليل السياسات والتفاوض والتحكيم الدولي:

خلفية وأهداف البرنامج:

في إطار البرنامج الرئيسي لبناء القدرات البشرية والمؤسسية في الزراعة العربية، يأتي هذا البرنامج الفرعي لتنمية المهارات في بعض المجالات التي تفرضها المتغيرات والمستجدات على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية. ومن المعروف أن عدداً من الدول العربية يتمتع بعضوية منظمة التجارة العالمية، وبقية الدول في سبيلها إلى الانضمام إلى المنظمة. وفي كلتا الحالتين، يتطلب الأمر توافر قدرات تفاوضية وخبراء في القانون الدولي والتجارة الدولية وتحليل السياسات. ويشير الواقع الراهن إلى أن بعض الدول العربية الأعضاء تواجه مشكلات تتعلق بالتعامل مع استفسارات وإخطارات الدول الأعضاء بالمنظمة وذلك نتيجة لمحدودية الكوادر الخبيرة والمختصة في تلك المجالات. وتواجه الدول العربية أيضاً عجزاً في مجال الكوادر المختصة في تحليل السياسات الزراعية والتجارية، ويغطي أحد مكونات هذا البرنامج هذا العجز لمتابعة وتقييم هذه السياسات والمساعدة في صياغة السياسات.

مكونات البرنامج:

ويشتمل هذا البرنامج على المكونات التالية:

المكون الأول: صياغة وتحليل السياسات الزراعية والتجارية:

يقصد بهذا المكون مواجهة العجز الراهن في الكوادر العربية القادرة على صياغة وتحليل آثار السياسات الزراعية والتجارية. ورغم أن هذا المكون ذو طبيعة قطرية أي تستطيع الدول بإمكاناتها المنفردة تنفيذ برامج تدريبية لكوادر وزارات الزراعة والتجارة في هذا المجال، فإن المؤسسات والمنظمات العربية والدولية ذات الصلة يمكنها أن تقوم بتقديم الدعم الفني المناسب في هذا المجال وفقاً لاحتياجات الدول العربية وحسب ظروف كل منها.

المكون الثاني: تطوير قدرات التفاوض والتحكيم الدولي في مجال الزراعة:

تفتقر الدول العربية بشدة إلى المفاوضين التجاريين والمحكمين الدوليين، الأمر الذي يهتم به هذا المكون. ولاشك أن نواتج هذا المكون من مفاوضين ومحكمين على مستوى عالٍ يمكن اعتبارهم رصيداً مشتركاً للدول العربية.

المكون الثالث: تنمية الكوادر البشرية القادرة على الدفاع عن الحقوق الاقتصادية والتجارية العربية:

يستهدف هذا المكون إيجاد كوادر عربية على درجة عالية من المهارات والخبرات الاقتصادية والقانونية، ومعرفة واسعة بالحقوق العربية تجاه العالم الخارجي في مجال الاقتصاد والتجارة والمياه، ويرتكز هذا المكون على تنفيذ عدد من البرامج التدريبية المختصة في المجالات السابق الإشارة إليها التي تقوم بها بعض المؤسسات والمنظمات العربية والدولية المختصة.

6 ـ 5 ـ 2 البرنامج الفرعي لتطوير التعليم الزراعي والتأهيل المهني:

خلفية وأهداف البرنامج:

يواجه التعليم الزراعي في الدول العربية مشكلات عديدة على النحو الذي تمت مناقشته في جزءٍ سابق من هذا التقرير. بيد أن المشكلة المحورية تتمثل في أن نواتج عملية التعليم الزراعي من خريجين لا تلبي احتياجات تحديث الزراعة العربية من حيث التخصصات والمهارات فضلاً عن انخفاض المستوى المعرفي للخريجين. ولعل هذه المشكلة نشأت نتيجة للثبات النسبي في الهياكل والمؤسسات والسياسات التعليمية الزراعية في مواجهة تغيرات متسارعة في جانب الطلب على الخريجين أحدثتها التحولات إلى اقتصاد السوق والمتغيرات الإقليمية والدولية. وعلى ذلك تأتي أهمية هذا البرنامج المقترح لتطوير التعليم الزراعي والتأهيل المهني في إطار إستراتيجية التنمية الزراعية العربية للعقدين القادمين.

والواقع أن هناك برامج أخرى في هذه الإستراتيجية يعتمد نجاحها إلى حد كبير على نواتج عملية التعليم الزراعي والتأهيل المهني، مثل البرنامج الرئيس للتطوير التقني وما يتضمنه من برامج فرعية لتطوير التقانات في المجالات الزراعية المختلفة، وكذلك البرنامج الفرعي لتعزيز قدرات الإرشاد الزراعي المختص وغيرها من البرامج التي يتطلب تنفيذها خريجين زراعيين من التخصصات المطلوبة وبنوعية عالية ومستويات علمية متقدمة. ومن غير المعقول أن يتم تنفيذ برنامج ناجح للبحوث والتقانات الزراعية من غير قاعدة قوية من الباحثين الزراعيين. وفي نفس الوقت تحتاج المشروعات الزراعية الخاصة في مختلف ميادين الإنتاج إلى كوادر بشرية مختصة حاصلة على قسط كافٍ من التدريب الميداني، وهو الأمر الذي تفتقده نظم التعليم الزراعي بوضعها الراهن في الدول العربية.

مكونات البرنامج:

يضم هذا البرنامج اربعة مكونات هي:

المكون الأول: دراسة الطلب على الكوادر الزراعية المختصة:

لا شك أن تطوير التعليم الزراعي عملية تتسم بقدر كبير من التعقيد والحاجة إلى استثمارات كبيرة ومدى زمني طويل وسياسات تعليمية واضحة المعالم. ويرى أن الأولوية والذى ينبغي أن تكون لهذا المكون الذي يتعلق بدراسة الطلب على الكوادر الزراعية المختصة في الدول العربية. والذى سوف يحدد في هذه الدراسة الأعداد والنوعية المطلوبة من الخريجين في الوقت الراهن، وكذلك الأعداد والنوعية المطلوبة خلال العقدين القادمين. وتوفر هذه الدراسات قاعدة معلومات أساسية لا غنى عنها عند الرغبة في وضع خطة لتطوير التعليم الزراعي مستقبلاً.

المكون الثاني: سياسات التعليم والتأهيل في القطاع الزراعي:

بناءً على نتائج المكون الأول، أي دراسة الطلب على خريجي الزراعة، يقوم المكون الثاني بوضع سياسات التعليم والتأهيل الزراعي. ويعالج هذا المكون وسابقه، الخلل القائم الآن في التعليم الزراعي في الدول العربية.

المكون الثالث: دراسة مقارنة لمناهج التعليم الزراعي:

يتبين في ضوء هذه الدراسة مواطن الضعف والقوة في مناهج التعليم الزراعي في ضوء الطلب على خريجي الزراعة طبقاً للتخصصات المختلفة، كما يمكن من خلال هذا المكون اقتراح بعض التعديلات التي يمكن أن تزيد من درجة الاتساق بين المناهج وتجعلها تلبي بصورة أكبر متطلبات التنمية الزراعية.

المكون الرابع: التدريب المهني في المجالات الزراعية:

يهتم هذا المكون بتحديد المجالات الرئيسة التي ينبغي أن يركز عليها برنامج التدريب المهني الزراعي على النحو الذي يلبي حاجة البرامج الأخرى في الإستراتيجية، لا سيما بالنسبة لبرنامج التطوير التقني الذي يحتاج تنفيذه إلى كوادر بشرية مدربة على درجة عالية من المهارات.

6 ـ 5 ـ 3 البرنامج الفرعي لتعزيز قدرات الإرشاد الزراعي المتخصص:

خلفية وأهداف البرنامج:

يعد الإرشاد الزراعي أحد الخدمات الأساسية اللازمة للنهوض بالإنتاجية الزراعية في كل زراعات دول العالم، النامية منها والمتقدمة. وبالنسبة للزراعة العربية بما فيها من ظروف سيادة المزارع الصغيرة وارتفاع مستوى الأمية بين المزارعين، تكتسب الخدمات الإرشادية الزراعية أهمية قصوى لمساعدة المزارعين على إتباع الأساليب الإنتاجية الصحيحة بغرض الارتقاء بالإنتاجية الزراعية. ورغم الأهمية الواضحة لمثل هذه الخدمات، يكشف واقع الإرشاد الزراعي في الدول العربية عن ضعف شديد في عدد من النواحي من أهمها تدني نوعية المرشد الزراعي وندرة المرشدين الزراعيين المختصين وضعف وسائل الاتصال الإرشادي، وعدم وضوح توزيع الأدوار بين الحكومة والقطاع الخاص في إطار سياسة محددة للإرشاد الزراعي. ويجدر التنويه إلى أن ضعف الإرشاد الزراعي – سياساته ومؤسساته وكوادره – يؤثر سلباً على مجمل الأداء الزراعي. وعلى ذلك تتضح أهمية برنامج تعزيز قدرات الإرشاد الزراعي المختص.

مكونات البرنامج:

ويشتمل هذا البرنامج على المكونات التالية:

المكون الأول: إعداد المرشدين الزراعيين المختصين:

يعتبر هذا المكون- والذي يتناول إعداد المرشدين الزراعيين المختصين - نشاطاً عاجلاً ينبغي البدء به لتغطية العجز الحالي في الكوادر الإرشادية الزراعية المختصة في الدول العربية، ولمواجهة الحاجة إلى تطبيق المراحل الأولى من برامج تطوير التقانات الزراعية في إطار هذه الإستراتيجية.

المكون الثاني: تطوير نظم وإعادة هيكلة مؤسسات الإرشاد الزراعي:

يعتمد هذا المكون على إعداد دراسة لتحديد الهياكل المثلى لمؤسسات الإرشاد الزراعي في ضوء ظروف الزراعة العربية واقتراح التعديلات المطلوبة في المؤسسات الراهنة لرفع كفاءتها.

المكون الثالث: تطوير وسائل الاتصال وأساليب الإرشاد الزراعي:

يرتبط هذا المكون بالضرورة بنواتج المكون الثاني، ويركز على الوسائل والأساليب الإرشادية المستحدثة خلافاً للأساليب التقليدية المأخوذ بها حالياً.

6 - 5 - 4 البرنامج الفرعي للإصلاح المؤسسي في الزراعة العربية:

خلفية وأهداف البرنامج:

شهد العقد الأخير تحول الدول العربية - ولو بدرجات متفاوتة - من اقتصاديات تقوم على التدخل الحكومي وسيطرة المؤسسات الرسمية على قرارات الإنتاج والتسويق إلى اقتصاديات تقوم على اقتصاد السوق ودور متنام للقطاع الخاص. وبطبيعة الحال سرى هذا التحول على الزراعة كأحد قطاعات الاقتصاد العربي. وفي نفسِ الوقت تزامن مع هذا التحول متغيرات ومستجدات بعيدة المدى على الصعيدين الإقليمي والدولي، كان من أهمها دخول الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة GATT حيز التنفيذ وظهور التكتلات الاقتصادية الإقليمية. وقد خلقت هذه المتغيرات على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية واقعاً جديداً في الزراعة العربية، حيث سارت الإصلاحات الاقتصادية بوتيرة أسرع من تلك التي سارت بها الإصلاحات المؤسسية، ونتيجة لهذا التباطؤ في معدلات الإصلاح المؤسسي تعرضت الزراعات العربية إلى فجوة مؤسسية أثرت سلباً على مجمل الأداء، ذلك أن مؤسسات القطاع الخاص لم تتطور بعد على النحو الذي يمكنها من الاضطلاع بما كانت المؤسسات الحكومية تتولاه من أنشطة على صعيدي الإنتاج والتسويق. وعلى ذلك يستهدف البرنامج الإسراع بمعدلات الإصلاح المؤسسي لسد الفراغ المؤسسي الناشئ عن التحولات الاقتصادية.

مكونات البرنامج:

يتضمن هذا البرنامج ثلاثة مكونات هي:

المكون الأول: تعزيز أدوار مؤسسات المجتمع المدني والتعاوني في الريف العربي:

يبدو هذا المكون أكثر أهمية في التنفيذ خلال المرحلة الأولى من الإستراتيجية، حيث تشتد الحاجة إلى إعادة هيكلة مؤسسات صغار الزرّاع وإعداد الكوادر البشرية المؤهلة اللازمة لإدارة وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات التعاونية في الريف العربي. وذلك في إطار تعزيز وإرساء مبدأ المشاركة في اتخاذ القرارات المجتمعية والتنموية.

المكون الثاني: تعزيز شبكات الاتصال المؤسسي على الصعيدين العربي والإقليمي:

يتم إنجاز هذا المكون في إطار تنسيق عربي، حيث يجري ربط المؤسسات القطرية ببعضها البعض من ناحية، وربطها بالمؤسسات المماثلة على المستوى الإقليمي من ناحية أخرى. كما يشتمل هذا المكون على إنشاء شبكة اتصال بين هذه المؤسسات والمؤسسات والمنظمات الدولية التي تقدم المعلومات والخبرات المؤسسية.

المكون الثالث: تحسين أداء المؤسسات الزراعية:

يعالج هذا المكون القصور الكائن حالياً في المؤسسات الزراعية في ظل عملية التحول إلى التحرير الاقتصادي، وقد يتم إنجازه على مستوى قطري وفي نفس الوقت قد تقوم إحدى المنظمات المعنية بإجراء دراسة قومية تقترح تعديلات في هياكل وأدوار المؤسسات الزراعية الحالية في إطار عملية الإصلاح المؤسسي في الزراعة العربية.

6 ـ 6 البرنامج الرئيسي للمساهمة في ازدهار الريف:

ويهدف هذا البرنامج إلى دعم الاستقرار في المجتمعات الريفية، كما يهدف إلى استدامة الموارد الزراعية العربية. وتجدر الإشارة إلى أن تطبيق هذا البرنامج سوف ينتج عنه عدة نواتج أهمها:

- تخفيف حدة الفقر في الريف.
- المساهمة في الحد من البطالة.
- زيادة مساهمة المرأة الريفية في التنمية الزراعية.
- تحسين المستويات المعيشية للسكان بالريف.
- الحد من الهجرة الريفية إلى المناطق الحضرية.

يضم هذا البرنامج الرئيس أربعة برامج فرعية هي:

- تخفيف حدة الفقر في الريف العربي.
- تعزيز دور المرأة الريفية في التنمية.
- تعزيز القدرة على توليد فرص العمل في الريف.
- الحد من المخاطر في الزراعة.

6 ـ 6 ـ 1 البرنامج الفرعي للتخفيف من معدلات الفقر في الريف العربي:

خلفية وأهداف البرنامج:

تضم فئة الفقراء في أرياف معظم الدول العربية بصفة أساسية ذوا الحيازات الزراعية الصغيرة، والمعدمين، والعمال الزراعيين ذوا الأعمال العارضة. وتفشي حالات الفقر في صفوف المتسربين من المدارس، والأميين، كما ترتفع نسبة الفقر في الأسر التي تعولها النساء، كما ترتفع في المناطق الحدية والمتدهورة بيئياً، وكذلك في المناطق النائية والحدودية، وقد يصل الفقر إلى أعلى مستوياته في بعض المناطق الأكثر بعداً عن العواصم والمدن الكبرى. ومن ملامح ظاهرة الفقر أيضاً أن التركيز الجغرافي لها يتزايد نتيجة المزيد من مظاهر التمييز والتحيز الاقتصادي والاجتماعي.

هذا وقد أشار تقرير الصندوق الدولي للتنمية الزراعية حول تقييم الفقر الريفي في دول الشرق الأدنى وشمال أفريقيا عام 2003 إلى أن إجمالي عدد الفقراء في إثنتي عشرة دولة عربية بلغ حوالي 78.6 مليون نسمة، يمثلون حوالي 35.1% من إجمالي سكان تلك الدول، من بينهم 52.1 مليون فقير يعيشون في المناطق الريفية يمثلون حوالي 44.6% من إجمالي سكان الريف، وحوالي 66.3% من جملة الفقراء في الريف والحضر. وتتنوع أسباب الفقر في الريف بين الدول العربية، فمن هذه الأسباب الضغط السكاني وأنماط الاستغلال الزراعي، وضعف قاعدة الموارد الطبيعية والتدهور البيئي، والتمايز في النوع الاجتماعي.

مكونات البرنامج:

يضم هذا البرنامج الفرعي عدة مكونات هي:

المكون الأول: دور التعليم في تخفيف الفقر:

يلقي هذا المكون الضوء على دور التعليم باعتباره أهم العوامل التي تؤدي إلى تخفيف الفقر في الريف العربي. ويقترح أن تجرى في إطار هذا المكون دراسة عن أثر التعليم في هذا المجال ورسم سياسة التعليم على النحو الذي يخدم هذا الهدف ضمن أهداف التعليم الأخرى.

المكون الثاني: سياسات الأمان الاجتماعي:

يهتم هذا المكون بتحديد مجموعة من السياسات التي تستخدم للحد من الفقر، بالتركيز على الفئات الأكثر فقراً والفئات المهمشة، وتتمثل هذه السياسات في تصميم وتنفيذ شبكات للأمان الاجتماعي والتي تشتمل على سياسات دعم وتوزيع الغذاء والصحة والتعليم فضلاً عن الدعم والمعاشات والتعويضات وصناديق التضامن وغيرها من وسائل مجابهة الفقر.

المكون الثالث: بحوث ودراسات الحد من الفقر:

يختص هذا المكون بتحديد المجالات التي يمكن للقطاع البحثي أن يعطيها أولوية في مجال حل مشكلات الفئات الفقيرة، ويدخل في ذلك بحوث عن الأنماط الغذائية والبحوث المتعلقة بالصحة العامة، وحل مشكلات صغار المنتجين في الريف، والبحوث المتعلقة بالسلع العامة التي تخدم في الأساس الطبقات الأقل دخلاً.

6 ـ 6 ـ 2 البرنامج الفرعي لتعزيز دور المرأة الريفية في التنمية:

خلفية وأهداف البرنامج:

تساهم المرأة الريفية بدور مهم في الحياة الريفية العربية، ويأخذ هذا الدور صوراً مختلفة، فتشارك في قوة العمل، كما قد تأخذ دور رب الأسرة فيما يسمى بظاهرة المرأة المعيلة، كما أن جزءاً لا بأس به من المزارع يحوزه نساء، هذا فضلاً عن دورها في الإدارة المنزلية ورعاية الأطفال. ورغم أهمية هذه الأدوار فيما يتعلق باستقرار وتنمية المجتمعات الريفية، فإن الواقع يشير إلى أن المرأة الريفية العربية تواجه صعوبات ومعوقات جمة في الاضطلاع بهذه الأدوار وزيادة مشاركتها في عملية التنمية الريفية المستدامة. ومن أهم هذه الصعوبات بعض مظاهر التمييز المجتمعي ضد المرأة، فهي لا تتمكن من حيازة الموارد الزراعية في أغلب الأحوال، وهي أقل تعليماً وأقل أجراً بالمقارنة بالرجل، فضلاً عن ضعف مشاركتها في اتخاذ القرار.

وعلى ذلك يستهدف البرنامج تنفيذ بعض الأنشطة التي تعمل على تعزيز دور المرأة الريفية في التنمية، والهدف النهائي لذلك هو ترسيخ الاستقرار الاجتماعي في الريف العربي، كما أن منهج المشاركة يقتضي إسهام جميع أفراد المجتمع بما فيهم النساء في عمليات التنمية الأمر الذي يحقق شرطاً أساسياً للاستدامة.

مكونات البرنامج:

يشتمل هذا البرنامج على المكونين التاليين:

المكون الأول: تحسين أوضاع المرأة الريفية:

يركز هذا المكون على تحديد السياسات التي يمكن عن طريقها النهوض بالمرأة الريفية من حيث المستوى التعليمي والصحي والإنجابي والمهاري، وكذلك تمكينها من حيازة وإدارة موارد الإنتاج، والعمل على تعزيز مشاركتها في اتخاذ القرار.

المكون الثاني: دعم المرأة المعيلة:

يهتم هذا المكون بالمرأة الريفية بصفة عامة والمرأة المعيلة بصفة خاصة، حيث تهتم بتحديد الأنشطة والمشروعات الصغيرة التي يمكن عن طريقها تحسين أوضاع المرأة الريفية، ورسم السياسات التي تخدم هذا الغرض بما فيها سياسات الائتمان والتسويق.

6 ـ 6 ـ 3 البرنامج الفرعي لتعزيز القدرة على توليد فرص العمل في الريف:

خلفية وأهداف البرنامج:

تواجه اقتصاديات الدول العربية جميعاً مشكلة البطالة وإن كانت بدرجات متفاوتة، بل تعد البطالة من أخطر المشاكل التي تهدد الاستقرار الاجتماعي فضلاً عن عملية التنمية. ومن المعروف أن الزراعة عموماً تعد قطاعاً طارداً لقوة العمل، وإذا كانت القطاعات غير الزراعية غير قادرة على استيعاب المزيد من قوة العمل لا سيما الفائض منها في قطاع الزراعة، يصبح من الضروري تدعيم وتعزيز قدرة القطاع الريفي وخاصة القطاع غير الزراعي فيه – على امتصاص الزيادة السنوية في قوة العمل.

ومن هنا تنبثق أهمية هذا البرنامج، الذي يشتمل على عدد من المكونات والأنشطة التي تعمل على تعزيز قدرة القطاع الريفي على امتصاص المزيد من قوة العمل، وهو بذلك يعمل على مواجهة مشكلة البطالة في الريف من جانب ،وتعزيز الأنشطة المولدة للدخل ومن ثم ترسيخ الاستقرار الاجتماعي في الريف العربي من جانب آخر. وقد استخدمت بعض الدول العربية بعض الآليات التي تعمل في هذا الاتجاه ومن أمثلتها صناديق التنمية الاجتماعية، إلا أن هذه المحاولات والنماذج لم تكن بحجم المشكلة وربما كان هناك تحيز للقطاع الحضري على حساب القطاع الريفي في أغلب الأحيان. ولم تتقلص الفجوة الدخلية بين الريف والحضر على النحو المرغوب. ويجدر التنويه إلى أن تطبيق بعض إجراءات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي قد أدى إلى زيادة عدد المعدمين في الريف، هذا بالإضافة إلى زيادة عدد المتعطلين عن العمل.

مكونات البرنامج:

يشتمل هذا البرنامج على المكونات التالية:

المكون الأول: تنمية المشروعات الريفية الصغيرة والمتوسطة:

يعد هذا المكون من أهم مكونات البرنامج الرئيسى للوفاء بأهدافه الإستراتيجية، والمتمثلة في تحقيق الاستقرار وتحسين الأحوال المعيشية في الريف العربي. وبطبيعة الحال يتطلب الأمر تصميم وتنفيذ سياسات واضحة لتنمية المشروعات الصغيرة، ومؤسسات مختصة قادرة على متابعة تنفيذ هذه السياسات، ويتطلب ذلك أيضاً أن تتسم السياسات المخططة والمنفذة لهذا الغرض بالشمولية، حيث تغطي جوانب تحديد التقنيات الملائمة لهذه المشروعات، والتدريب عليها، وكذلك نظم التمويل الميسر، وأيضاً تطوير نظم تسويق منتجات هذه المشروعات.

المكون الثاني: الإقراض الريفي الصغير والمتناهي الصغر:

يهتم هذا المكون بالتوسع في القروض الريفية الصغيرة والمتناهية الصغر، حيث تعد هي القوة الدافعة الرئيسة للمكون الأول. ويمكن لهذا المكون اقتراح وسائل إشراك مؤسسات القطاع الخاص في هذا النوع من الإقراض بجانب الدور الحكومي، على النحو الذي يغطي كافة أوجه الطلب عليه وخاصة من قبل المعدمين والمتعطلين وتمكينهم من حيازة عناصر الإنتاج.

المكون الثالث: التصنيع الزراعي الغذائي:

يعد هذا المكون من أهم الآليات التي تؤدي إلى خلق فرص العمل باعتبار أن التصنيع الغذائي يعد من المجالات كثيفة العمل. ويهتم هذا المكون باقتراح الوسائل والسياسات التي تؤدي إلى توطين الصناعات الغذائية في الريف حتى تستوعب جزءاً من قوة العمل الريفي، وفي نفس الوقت تخلق طلباً على المحاصيل الغذائية كمواد خام.

6 ـ 6 ـ 4 البرنامج الفرعي للحد من المخاطر في الزراعة:

خلفية وأهداف البرنامج:

تتعرض الزراعة عموماً إلى أنواع متعددة من المخاطر واللايقين، ولعل الزراعة العربية بشكل خاص أكثر عرضة للمخاطر واللايقين مقارنة بغيرها من الزراعات في الدول الأخرى، وأول هذه المخاطر المتعلق منها بالتقلبات في الإنتاج الزراعي نتيجة للتغيرات المناخية والإصابة بالآفات والأمراض الوبائية، ويزيد من هذا النوع من اللايقين أن الزراعة العربية في أغلبها زراعة مطرية (نحو 80%) تتقلب فيها معدلات الأمطار بدرجة كبيرة، وحتى الزراعة المروية تتعرض لمخاطر تتعلق بشح المياه في بعض الأحيان فضلاً عن الآفات والأمراض. وهناك مخاطر تنشأ نتيجة للتقلبات في أسعار المنتجات الزراعية وأسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي، مما يؤدي إلى تقلبات في الدخول الزراعية، هذا بالإضافة إلى مخاطر أخرى مثل تلك التي تتعرض لها القطعان الحيوانية.

وبالنظر إلى أن الغالبية العظمى من المزارعين العرب هم من صغار الزراع، فإن مثل هذه المخاطر تؤدي إلى تقلبات شديدة في دخولهم على النحو الذي يعرض حياتهم المعيشية لعدم الاستقرار. ومن المسلم به أن قضية الحد من المخاطر في الزراعة لم تنل ما تستحقه من اهتمام من جانب واضعي السياسات الزراعية العربية،

وانعكس ذلك في ندرة التشريعات المتعلقة بها. وقد ظهرت المشكلة بصورة جلية مع تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في العديد من الدول العربية. فقبلها كانت الحكومات تضطلع بمهام توفير مستلزمات الإنتاج وتفرض الأسعار للمنتجات، وتلتزم بتسويق جزء كبير من الإنتاج كما التزمت بتقديم الخدمات المختلفة مثل المكافحة والإرشاد وغيرها مما كان يقلل من المخاطر إلى حد كبير.

أما في ظل التحرر الاقتصادي فقد أصبح المزارعون معرضين للمخاطر بدرجة أكبر بخاصة في ضوء غياب الإجراءات والتشريعات التي تعالج هذه القضية. ويستهدف البرنامج المقترح تغطية هذا القصور، وتنصب آلياته على الجانب المؤسسي بالدرجة الأولى، هذا إلى جانب تطوير التشريعات والسياسات ذات العلاقة المباشرة بالحد من مخاطر الأنشطة الإنتاجية الزراعية.

مكونات البرنامج:

يضم هذا البرنامج الفرعي ثلاثة مكونات رئيسة هي:

المكون الأول: أنظمة التأمين والتكافل الزراعي:

يعد هذا المكون من أهم مكونات هذا البرنامج الفرعي بخاصة في المدى القصير والمتوسط. ويركز على تغطية المخاطر المتعلقة بالتقلبات في الإنتاج أو حدوث خسائر كبيرة في الأصول المزرعية، الأمر الذي يعني أن هذا المكون يختص بالحد من مخاطر عمليات الإنتاج ذاتها.

المكون الثاني: صناديق موازنة الأسعار الزراعية:

يهتم هذا المكون بتغطية المخاطر التسويقية الناشئة عن انخفاض الأسعار المزرعية، فضلاً عن أنه من الآليات التقليدية المستخدمة في تحقيق الاستقرار في الأسعار الزراعية، وهي آلية مهمة بصفة خاصة في ظل اقتصاد السوق حيث تشتد التقلبات السعرية في بعض الأحيان، وتسود الممارسات الاحتكارية بعض الأسواق الزراعية.

المكون الثالث: الزراعة التعاقدية:

تعتبر الزراعة التعاقدية وسيلة فاعلة لتسويق المحاصيل عند أسعار مضمونة مما يؤدي إلى الحد من المخاطر السعرية والتسويقية. ويهتم هذا المكون بدراسة تجارب الدول الأخرى في مجال الزراعة التعاقدية، والتوصل إلى نماذج ناجحة ممكنة التطبيق في المنطقة العربية تحدد الإطار التشريعي والمؤسسي الملائم والذي يضمن الحفاظ على حقوق المتعاملين وسرعة البت في مشاكل التطبيق.

6 ـ 7 البرنامج الرئيسي لتطوير نظم إدارة الموارد البيئية والزراعية:

يهدف هذا البرنامج الرئيسي إلى المساهمة في تحقيق الأهداف الإستراتيجية التالية:

- توفير الغذاء.
- استدامة الموارد الزراعية.
- تحقيق الاستقرار في المجتمعات الريفية.

ويضم البرنامج خمسة برامج فرعية هي:

- مكافحة التصحر.
- إدارة المهددات والكوارث الطبيعية.
- الحفاظ على الموارد والأصول الوراثية.
- الإدارة المتكاملة للموارد المائية.
- تنظيم إدارة الموارد الرعوية والغابية.

وتجدر الإشارة إلى أن تطبيق هذا البرنامج سوف ينتج عنه عدة نواتج أهمها:

- حماية وصيانة الموارد الطبيعية والبيئية.
- الحفاظ على الثروة الوراثية.
- تحسين مستويات المعيشة للبدو والرعاة الرحل.
- تطوير نظم للحماية من الكوارث.

6 ـ 7 ـ 1 البرنامج الفرعي لمكافحة التصحر:

خلفية وأهداف البرنامج:

تبين فيما سبق أن التصحر بمختلف صوره يعد من أهم المشكلات التي تواجه تنمية وصيانة الأراضي الزراعية في الوطن العربي، وتقدر المساحات المتصحرة بحوالي 9.8 مليون كيلومتر مربع تمثل حوالي 68% من المساحة الكلية في الوطن العربي. كما أن هناك مساحات أخرى مهددة بالتصحر مستقبلاً تقدر بحوالي 2.87 مليون كيلومتر مربع تمثل 20% من المساحة الكلية. وعلى ذلك فإذا سارت الأمور على ما هي عليه – أي دون تدخل تنموي – فسوف تصل المساحات المتصحرة إلى ما نسبته 88% من المساحة الكلية. وتتعرض الأراضي الزراعية والمراعي الطبيعية والنباتات إلى أشكال مختلفة من التصحر وبدرجات متفاوتة، بعضها يرجع إلى عوامل مناخية والبعض الآخر يعزى إلى عوامل بشرية. ومن أمثلة هذه العوامل ممارسات الرعي الجائر والاستغلال الجائر للغابات. وبالنسبة للأراضي الزراعية توجد ظواهر تدهور التربة والتملح والزحف العمراني، وتنتشر هذه المشكلات في الزراعة المطرية والمروية على حد سواء. ورغم أن بعض الدول العربية تحاول تطبيق أساليب مكافحة التصحر، إلا أنها عجزت عن إيقاف معدلات التدهور في الموارد البيئية والزراعية.

ولا شك أن ندرة الموارد المائية في الوطن العربي تلعب دوراً رئيساً في زيادة معدلات التصحر، بل أن ممارسات إعادة استخدام المياه دون معالجة في بعض الأحيان تؤدي إلى إحداث أضرار بيئية كبيرة على المدى الطويل. وهناك العديد من الإجراءات التي يمكن اتخاذها في إطار برنامج مكافحة التصحر في إطار البرنامج الرئيس لتطوير نظم إدارة الموارد البيئية والزراعية. ومن أهمها: تطبيق أساليب الاستثمار والإدارة المحسنة للمراعي من خلال الاستزراع وتطبيق التقانات المختلفة لزيادة الإنبات والنمو واستخدام التقانات الملائمة لتثبيت الكثبان الرملية، وتعزيز القدرات البشرية في كل هذه المجالات، وتعزيز خدمات التوعية والإرشاد والمراقبة، على أن يطبق مبدأ المشاركة كأساس في أنشطة هذا البرنامج.

مكونات البرنامج:

يشتمل هذا البرنامج على المكونات التالية:

المكون الأول: الاستشعار عن بعد ونظم الرصد والمراقبة:

يعد الاستشعار عن بعد من أهم الآليات المستخدمة لرصد ظاهرة التصحر على نطاق مساحات شاسعة وبدرجة كبيرة من الدقة. ويركز هذا المكون على حصر إمكانيات الاستشعار عن بعد المتاحة بالدول العربية واقتراح التنسيق بينها لزيادة كفاءة وتبادل المعلومات المتاحة. كما يشتمل هذا المكون على تحديد التنظيم الأكثر كفاءة لرصد ومراقبة ظاهرة التصحر والتنسيق بينها على المستوى القومي العربي خاصة على مستوى تجمعات جغرافية محددة.

المكون الثاني: تقانات تثبيت الكثبان الرملية:

تشكل حركة الكثبان الرملية خطراً دائماً على الأراضي الزراعية والمراعي بالوطن العربي، ويركز هذا المكون على مسح الأساليب المستخدمة حالياً في مجال السيطرة على الكثبان الرملية، وإلقاء الضوء على تجارب الدول الأخرى في هذا المجال، ثم بلورة عدد من الأساليب المستحدثة التي يمكن استخدامها كبدائل للأساليب الحالية لرفع كفاءة مكافحة التصحر.

المكون الثالث: تعزيز خدمات الإرشاد البيئي:

يعزى جزء كبير من ظاهرة التصحر إلى سوء التعامل مع الموارد الطبيعية، ويتمثل ذلك في الاستغلال الجائر للأراضي الزراعية والمراعي وتحويل الأراضي إلى الاستخدامات غير الزراعية، ويهتم هذا المكون باقتراح وسائل تعزيز خدمات الإرشاد البيئي في المناطق التي تعاني من ارتفاع معدلات التصحر، وما تتطلبه هذه الوسائل من كوادر بشرية إرشادية مختصة.

6 ـ 7 ـ 2 البرنامج الفرعي لإدارة المهددات والكوارث الطبيعية:

خلفية وأهداف البرنامج:

تتعرض البيئات الزراعية إلى العديد من المهددات والكوارث الطبيعية نظراً لامتداد الوطن العربي على رقعة كبيرة تتباين ظروفها المناخية والطبيعية التي تتسم في الأغلب بسيادة الجفاف. وتعد ظواهر الجفاف

والسيول والآفات والأمراض الوبائية من أهم المهددات والكوارث التي تواجه البيئات الزراعية العربية. حيث تؤدي إلى أضرار بيئية فادحة فضلا عن إلحاق خسائر كبيرة بالإنتاج الزراعي والمزارعين في المناطق المصابة بها. ومن ثم فإنه في إطار إستراتيجيةالتنمية الزراعية العربية المستدامة على امتداد العقدين القادمين ينبغي أن ينفذ برنامج يهدف لإدارة المهددات والكوارث الطبيعية ، وتعزيز التنسيق والتعاون العربي في هذا المجال الحيوي.

ويضم هذا البرنامج المكونين التاليين:

المكون الأول: نظم وآليات الرصد والتنبؤ بالكوارث الطبيعية:

يشكل التنبؤ الدقيق بالكوارث الطبيعية خطوة كبيرة نحو درء خطرها وتوفير مدى زمني أكبر لإقامة الدفاعات المطلوبة واتخاذ الإجراءات الاحتياطية في مواجهتها. ويركز هذا المكون على اقتراح نظم وآليات الرصد والتنبؤ التي تتسم بالكفاءة والكفاية.

المكون الثاني:إقامة نظام المعلومات الجغرافي :

يوفر نظام المعلومات الجغرافي GIS كماً كبيراً من المعلومات الجغرافية التي يمكن استخدامها في تحليل المهددات والكوارث الطبيعية وربطها بالمؤثرات الجغرافية. ويتناول هذا المكون وضع الأسس التي تهيىء لإقامة نظام معلومات جغرافي قطري أو عربي. ويتكامل هذا المكون مع المكون الأول.

6 ـ 7 ـ 3 البرنامج الفرعي للحفاظ على الموارد والأصول الوراثية:

خلفية وأهداف البرنامج:

يزخر الوطن العربي بثروة هائلة شديدة التنوع من الموارد والأصول الوراثية النباتية والحيوانية. إلا أن هذه الثروة تتعرض لعوامل الاندثار أما لأسباب تتعلق بالظروف المناخية غير المواتية وعوامل التصحر والزحف العمراني، أو لأسباب تتعلق بسلوكيات الإنسان والتدخل في الطبيعة، وإهمال قضية الملكية الفكرية. ولاشك أن سريان معدلات اندثار الأصول الوراثية بنفس الوتيرة سوف يؤدي مستقبلاً إلى فقدان الوطن العربي لجزء كبير من ثروته من الأصول الوراثية، والحياة البرية. وقد وضعت بعض الدول العربية قوانين للحفاظ على مواردها من الأصول الوراثية إلا أن هذه القوانين إما أنها ليست كافية أو عاجزة عن تغطية كافة المجالات، أو أنها لا تطبق بشكل جاد أو تم اختراقها بشكل أو بآخر. وهناك أيضاً قصور واضح في مجال تسجيل الأصول الوراثية النباتية والسلالات الحيوانية، فضلاً عن محدودية وجود قوانين للملكية الفكرية. وفي ظل هذا القصور تمكنت بعض الدول غير العربية من تسجيل أصناف منشأها المنطقة العربية. وبالنسبة للحياة البرية فإن اختراق قوانين الصيد في كثير من الدول العربية جعل بعض السلالات البرية إما اندثرت أو في سبيلها إلى ذلك.

مكونات البرنامج:

يشتمل هذا البرنامج على المكونات التالية:

المكون الأول: بنوك الجينات الوراثية:

يبدو هذا المكون على درجة كبيرة من الأهمية، فبنوك الجينات الوراثية، آلية تستطيع من خلالها الدول العربية فرادى أو مجتمعة بناء قواعد المعلومات الخاصة بالأصول الوراثية، فضلاً عن حفظ الجينات الوراثية واستخدامها في التحسين الوراثي للسلالات النباتية والحيوانية. وسواء تم وضع أسس لتبادل الجينات بين بنوك الجينات القطرية أو تم إنشاء بنك عربي للجينات الوراثية، في إطار هذا البرنامج، فإنه أمر سوف تظهر فائدته بشكل جلي خلال العقدين القادمين.

المكون الثاني: تسجيل الأصناف وحماية حقوق الملكية الفكرية:

يعد اتباع الإجراءات التي تتفق عليها المواثيق الدولية خاصة اتفاقية حقوق الملكية الفكرية، أمراً مهماً للحفاظ على الحقوق العربية المتعلقة بما تملكه من أصول وراثية. ونظراً لأن عمليات التسجيل تتطلب العديد من الإجراءات والخطوات وأيضاً خبرات فنية خاصة، فإن هذا المكون يختص بتنفيذ عدد من الأنشطة الهادفة إلى توفير هذه الخبرات في المنطقة العربية، وكذلك تقديم المساعدات والمشورة الفنية في هذا المجال.

المكون الثالث: المحميات الطبيعية وحماية الحياة البرية:

يتعلق هذا المكون بتفعيل السياسات والنظم المتبعة في مجال حماية الحياة البرية والمحميات الطبيعية في الدول العربية. وينطوي هذا المكون على مراجعة وتفعيل القوانين والتشريعات الحالية بهدف التنسيق فيما بينها على المستوى العربي.

6 ـ 7 ـ 4 البرنامج الفرعي للإدارة المتكاملة للموارد المائية :

خلفية وأهداف البرنامج:

نظراً لأن المياه تعتبر من أهم الموارد الطبيعية والزراعية العربية، بل أهمها على الإطلاق، فقد تم إدراج هذا البرنامج الفرعي- ضمن البرنامج الرئيس لتطوير نظم إدارة الموارد الطبيعية والزراعية، ويتكامل هذا البرنامج إلى حد كبير مع برنامج تطوير التقانات المائية. ويهتم هذا البرنامج بتعظيم الاستفادة من الموارد المائية عبر استخداماتها المختلفة الزراعية وغير الزراعية . فعلى جانب عرض المياه، هناك وسائل بديلة لزيادة عرض الموارد المائية من مصادرها المختلفة، والى جانب الطلب على المياه هناك استخدامات عديدة للمياه في الزراعة والصناعة والسياحة والشرب والاستخدامات المدنية، وحتى في الزراعة هناك استخدامات بديلة سواء في إنتاج المحاصيل التصديرية أو إنتاج محاصيل الغذاء. وهكذا تتعدد الاستخدامات البديلة للمياه كما تتعدد الوسائل البديلة لزيادة الموارد المائية. وعلى ذلك من المهم إتباع المنهج التكاملي في إدارة المياه، وهو المنهج الذي أوصت بإتباعه المؤسسات الدولية المعنية بالمياه، لا سيما بعد ظهور مبدأ التنمية المستدامة، وهو الذي يأخذ في الاعتبار ليس فقط استخدام المياه في الوقت الحاضر، وإنما أيضاً حق الأجيال الآتية في استخدام هذا المورد النادر. ولا تقتصر الإدارة المتكاملة للموارد المائية على جانبي عرض المياه والطلب عليها للاستخدامات المختلفة، وإنما تمتد أيضاً إلى التكامل في اختصاصات المؤسسات القائمة على المياه وتنفيذ السياسات المائية الموضوعة.

ويشير الواقع الراهن في الدول العربية إلى كثير من أوجه الخلل المؤسسي في قطاع المياه بسبب تضارب أو تكرار أو عدم تكامل اختصاصات المؤسسات القائمة على المياه ، ومن الأمثلة على ذلك أن وزارات الزراعة في الدول العربية تختص بجانب استخدام المياه في الزراعة (للري)، بينما تختص وزارات الموارد المائية بجانب العرض وتوصيل المياه حتى القنوات الرئيسة. وتؤدي إدارة المياه على هذا النحو إلى انخفاض كفاءة استخدام المياه بوجه عام، وهو ما يعني بعبارة أخرى أن إتباع الإدارة المتكاملة للموارد المائية يؤدي إلى الاستفادة القصوى منها. وهناك بعد آخر للإدارة المتكاملة للموارد المائية وهو ما يتعلق بالتنسيق بين الأقطار العربية في مجال الأحواض المائية المشتركة.

ومن الأمور التي تعرقل بشدة تطبيق مبدأ الإدارة المتكاملة في الدول العربية،عدم وضع سياسة لمشاركة مستخدمي المياه للمشاركة في تكاليف إتاحتها وهو المبدأ الذي تنادي به العديد من المؤسسات الدولية والذي يسعى إلى تحقيق الاستخدام الرشيد لهذا المورد النادر.

مكونات البرنامج:

يشتمل البرنامج على المكونات التالية:

المكون الأول: سياسات مشاركة مستخدمي المياه في تكاليف إتاحتها:

يستعرض هذا المكون البدائل المختلفة في مجال مشاركة مستخدمي المياه في تكاليف إتاحتها وذلك من واقع تقييم وتجارب الدول العربية في هذا المجال، والتوصل إلى السياسات القابلة للتطبيق اقتصادياً واجتماعياً على مستوى الدول العربية وتحديد الآثار الإيجابية والسلبية لهذه السياسات.

المكون الثاني: إدارة المخزونات والأحواض السطحية المائية المشتركة:

يعد نشاط هذا المكون نشاطاً تنسيقياً بالضرورة، ويهتم بوضع أسس الإدارة السليمة للمخزونات والأحواض السطحية المائية في الوطن العربي في ضوء تقييم الآثار الناشئة عن إدارتها بالصورة الحالية، والتي لا تأخذ في الاعتبار البعد التكاملي والتنسيقي في استغلال وإدارة هذه الأحواض.

المكون الثالث: التكامل المؤسسي في إدارة المياه:

يهتم هذا المكون بإحداث التكامل المؤسسي في إدارة المياه على المستوى القطري، أو بعبارة أخرى الإصلاح المؤسسي لقطاع المياه، وذلك لمواجهة ما يحدث في أغلب الدول العربية من تعدد المؤسسات والكيانات المسئولة عن المياه، ويركز هذا المكون على تقليل التضارب أو الإزدواجية في اختصاصات هذه الكيانات.

المكون الرابع: إدارة الموارد السمكية والأحياء المائية:

يركز هذا المكون على عرض الوضع الحالي لإدارة الموارد السمكية والأحياء المائية وتجارب الدول الأخرى في هذا المجال واقتراح الأساليب الصحيحة في إدارة الموارد السمكية. ويشتمل هذا المكون على بعد تنسيقي خاصة فيما يتعلق بالدول المتشاطئة والتي تشترك في السواحل البحرية. ويتكامل هذا المكون مع مكون تقانات الصيد البحري في إطار برنامج تقانات الموارد السمكية.

6 ـ 7 ـ 5 البرنامج الفرعي لتنظيم إدارة الموارد الرعوية والغابية:

خلفية وأهداف البرنامج:

يتمتع الوطن العربي بثروة حيوانية ضخمة، ولكن أغلبها عبارة عن قطعان تنتشر في مساحة هائلة من المراعي. وتتركز هذه القطعان بصورة أساسية في عدد قليل من الدول العربية أهمها السودان والصومال والمغرب. وكما تبين من جزء سابق (الملحق الأول) أن القطعان الرعوية تتسم با نخفاض الإنتاجية إلى حد كبير، على النحو الذي أدى إلى تضاؤل الإنتاج العربي من المنتجات الحيوانية (اللحوم والألبان) بما لا يتناسب مع الإمكانيات المتاحة، وتقوم معظم الدول العربية باستيراد هذه المنتجات لسد العجز فيها. والواقع يشير إلى أن سوء إدارة القطعان الرعوية يعد إحدى الأسباب الرئيسة التي تكمن وراء ا نخفاض إنتاجية هذه القطعان. وعلى ذلك يستهدف هذا البرنامج تحسين إدارة قطاعات الثروة الحيوانية بهدف رفع كفاءتها الإنتاجية، وهو ما يؤدي في النهاية إلى زيادة الإنتاج العربي من المنتجات الحيوانية من النشاط الرعوي.

مكونات البرنامج:

يشتمل البرنامج على المكونات الثلاثة التالية:

المكون الأول: تنظيم الرعي:

ويعتبر هذا المكون من أهم الآليات المستخدمة لتحسين حالة المراعي والقطعان الرعوية، وكما هو واضح يعتبر الرعي الجائر من أخطر المشكلات التي تواجه تنمية المراعي وتؤثر بالسلب على إنتاجية القطعان الرعوية، ومن المهم تنظيم الرعي لمواجهة هذه المشكلة.

المكون الثاني: تعزيز الخدمات الإرشادية والبيطرية والتسويقية في المناطق الرعوية:

يعنى هذا المكون بتعزيز الخدمات الإرشادية والبيطرية والتسويقية بالمناطق الرعوية، بما يرفع من إنتاجية الحيوانات الرعوية. كما يأتي على نفس الدرجة من الأهمية تعزيز الخدمات التسويقية بالمناطق الرعوية، حيث تتعرض الحيوانات في أغلب الأحيان للنفوق نتيجة لسوء خدمات النقل والتسويق.

المكون الثالث: تنظيم إدارة موارد الغابات والمحميات الطبيعية:

ويهتم هذا المكون بتطوير نظم إدارة واستثمار الغابات الطبيعية، وتطوير المشروعات القائمة على هذه الموارد، وكذا تطوير إدارة المحميات الطبيعية في المنطقة العربية.

7 ـ التوزيع القطري والقومي للمكونات التنموية المقترحة:

تم فيما سبق إستعراض المكونات التنموية المقترحة في إطار البرامج الرئيسية السبعة، والتى تضم 34 برنامجاً فرعياً، تشتمل على نحو 114 مكونا تنمويا. وبطبيعة الحال سوف يقع جزءا كبيرا من مسؤلية التنفيذ على عاتق الأقطار العربية من خلال تضمينها فيما تخططه وتنفذه من برامج ومشروعات في إطار استراتيجياتها وخططها التنموية. وعموماً يمكن تصنيف المكونات المقترحة إلى مجموعتين رئيسيتين هما:

ـ المجموعة الأولى: وتضم المكونات التنموية ذات الطابع القطري والتى يتم تنفيذها من قبل الدول بالتعاون والتنسيق بين مختلف الجهات الوطنية ذات العلاقة في إطار الخطط والبرامج التنموية لكل دولة وفقاً لخصوصيتها. ولقد تم اختيار هذه المكونات وفقاً لطبيعة مجالات العمل التي تحكمها الخصوصية القطرية فيما يمكن أن يضمنه المكون التنموي من مشروعات وأنشطة وإجراءات، وبخاصة ما يتعلق منها بالممارسات الميدانية والبُنى التحتية،

وإصدار القوانين والتشريعات والنظم، ووضع السياسات وغيرها من الجهود التنموية التي عادةً ما تقوم به الدول في إطار استراتيجياتها وخططها التنموية القطرية. وتجدر الإشارة إلى أن بعض هذه المكونات يمكن بلورتها في صيغة مشروعات قطرية بالتعاون مع المنظمات الإقليمية المختصة، واستقطاب التمويل اللازم للمساهمة في تنفيذها. ويبلغ العدد الكلي لهذه المكونات 44 مكوناً تنموياً. وبطبيعة الحال يحكم الأولويات التنفيذية لهذه المكونات قطرية الطابع ظروف كل دولة من الدول العربية.

- المجموعة الثانية: وتضم المكونات التنموية ذات الطابع القومي أو المشترك والتي يكلف بمسئولية تنفيذها مؤسسات العمل العربي المشترك حسب اختصاص كل منها، أو بالتعاون والتنسيق فيما بينها، على أن يكون التنفيذ بتنسيق كامل مع المؤسسات المختصة على المستوى القطري، وفي صورة برامج ومشروعات يتم إدراجها في خطط المنظمات العربية المتخصصة .وسوف تعرض الأجزاء التالية معايير الاختيار لمثل هذه المكونات، وأولوياتها القومية والمشتركة بما يحقق الأهداف المحددة للإستراتيجية المقدمة. وبطبيعة الحال، سوف يحكم تنفيذ هذه المكونات أولويات يحددها المسؤولون عن القطاعات الزراعية وغير الزراعية المعنية، باعتبارهم ممثلي الدول أعضاء الجمعيات العمومية (الأجهزة التشريعية) لتلك المنظمات.

ويعرض الجزء التالي من التقرير المكونات التنموية المدرجة ضمن كل مجموعة من المجموعتين السابق الإشارة إليهما.

7 ـ 1 البرامج والمكونات التنموية القطرية:

تضم البرامج التنموية الرئيسية والفرعية المقترحة في إطار إستراتيجيةالتنمية الزراعية المستدامة (48) مكوناً تنموياً ذا طابع قطري. وفيما يلي عرض لهذه المكونات وفقاً للبرامج الرئيسية والفرعية المضمنة في إطار الإستراتيجية:

7 ـ 1 ـ 1 البرنامج الرئيسي لتطوير تقانات الزراعة العربية:

يتضمن هذا البرنامج العديد من المكونات التنموية التي يقع عبء تنفيذها في إطار الخطط والبرامج التنموية على الجهود القطرية، وهي:

- تحسين كفاءة نظم الري.
- تطوير تقانات وأساليب الحفاظ على المياه.
- تطوير تقانات نقل وتوزيع المياه.
- تقانات إعادة إستخدام مياه الصرف الزراعي.
- تحسين السلالات الحيوانية.
- أقلمة الأصناف النباتية والسلالات الحيوانية.
- نشر وتبني زراعة الأصناف النباتية الممتازة.
- تطوير تقانات المعاملات التسميدية.
- تقانات الممارسات الزراعية السليمة.
- تطوير تقانات إعداد الأرض للزراعة وخدمة المحاصيل.
- تطوير تقانات المعاملات الزراعية تحت نظم الزراعة غير التقليدية.
- تطوير معاملات الإنتاج الحيواني.
- تطوير تقانات أساليب تسويق وتجهيز الأسماك.
- تطوير أساليب إنتاج الأعلاف باستخدام المخلفات الزراعية.
- تطوير أساليب إنتاج الأسمدة العضوية باستخدام المخلفات.
- تطوير أساليب إنتاج الوقود باستخدام المخلفات.
- تطوير الاستخدامات الصناعية باستخدام المخلفات.
- تقانات زراعة الأنسجة.

7 ـ 1 ـ 2 البرنامج الرئيسي لتشجيع استثمارات الزراعة والتصنيع الزراعي في البيئات الزراعية الملائمة:

ويتضمن هذا البرنامج مكونين ذوي طابع قطري هما:
- تطوير البُنى التحتية في مناطق الاستثمار الرئيسية.
- زيادة فعالية مؤسسات الاستثمار الزراعية القطرية.

7 ـ 1 ـ 3 البرنامج الرئيسي لتعزيز القدرة التنافسية لنواتج الزراعة العربية:

ويضم هذا البرنامج المكونات التنموية القطرية التالية:
- تحسين البنية التسويقية.
- التشريعات والقوانين اللازمة للمواءمة مع المتغيرات العالمية.
- ربط صغار المنتجين بالسوق.
- تدعيم الخدمات التسويقية الموجهة لصغار المنتجين.

7 ـ 1 ـ 4 البرنامج الرئيسي لتهيئة بنية التشريعات والسياسات الزراعية:

ويضم هذا البرنامج المكونات التنموية القطرية التالية:
- إعادة تأهيل البنية التحتية البحثية.
- اختبار وأقلمة التكنولوجيات المنقولة.
- متابعة وتقييم البرامج البحثية الزراعية العربية.
- السياسات المحددة لدور القطاع الخاص التكميلي في بناء المخزونات الإستراتيجية.

7 ـ 1 ـ 5 البرنامج الرئيسي لبناء القدرات البشرية والمؤسسية:

ويضم هذا البرنامج المكونات التنموية القطرية التالية:
- دراسة الطلب عن الكوادر الزراعية المختصة.
- التدريب المهني في المجالات الزراعية.
- إعداد المرشدين الزراعيين المختصين.
- تحسين أداء المؤسسات الزراعية.

7 ـ 1 ـ 6 البرنامج الرئيسي للمساهمة في ازدهار الريف:

ويضم هذا البرنامج المكونات التنموية القطرية التالية:
- تحسين أوضاع المرأة الريفية.
- دعم المرأة المعيلة.
- تنمية المشروعات الريفية الصغيرة والمتوسطة.
- الإقراض الريفي الصغير والمتناهي الصغر.
- التصنيع الزراعي الغذائي.

7 ـ 1 ـ 7 البرنامج الرئيسي لتطوير نظم إدارة الموارد البيئية والزراعية:

ويضم هذا البرنامج المكونات التنموية القطرية التالية:
- تقانات تثبيت الكثبان الرملية.
- نظام المعلومات الجغرافية.
- بنوك الجينات الوراثية.
- المحميات الطبيعية وحماية الحياة البرية.
- التكامل المؤسسي في إدارة المياه.
- تنظيم الرعي.
- تعزيز الخدمات الإرشادية والبيطرية والتسويقية في المناطق الرعوية.

- تنظيم إدارة موارد الغابات والمحميات الطبيعية.

7 ـ 2 البرامج والمكونات القومية والمشتركة:

أوضحت الإستراتيجية فيما سبق المكونات التنموية التي يقع عبء تنفيذها على الجهود القطرية. ومن الواضح تباين أهمية هذه المكونات، والتي سوف تعكس تباينا في أولويات تنفيذها بين الدول العربية. ويشير هذا التحديد للأعباء القطرية إلى أنه يبقى العديد من المكونات التنموية يلزم تنفيذها في إطار قومي، أي بالتنسيق بين الجهود القطرية التي ستعنى بأي من هذه المكونات. ويستهدف هذا الجزء من الوثيقة إلقاء الضوء على البرامج والمكونات التي سوف تكون مجالاً للعمل العربي المشترك للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية الزراعية المستدامة سواء كان ذلك بصورة مباشرة، أو غير مباشرة عن طريق تقديم الدعم والإسناد الفني الملائم للأجهزة القطرية المعنية.

كما سيعنى هذا الجزء بوضع أولويات تنفيذ المكونات التنموية القومية والمشتركة استناداً إلى عدة اعتبارات يتم الاختيار فيما بين هذه المكونات بموجبها.

7 ـ 2 ـ 1 معايير الاختيار:

تم اختيار المجالات والمكونات التنموية التي ستكون محل اهتمام العمل العربي المشترك بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك استناداً إلى أحد المعايير التالية:

- أن يتطلب تنفيذ المكون التنموي متطلبات تمويلية، أو تقنية يصعب على قطر واحد الوفاء بها، هذا على الرغم من أهمية هذا المكون وأثره المتوقع لتحقيق أهداف التنمية الزراعية المستدامة. وقد يكون من المفيد أن تتعاون الأقطار العربية التي تبدي اهتماماً بهذا المكون في إنجازه في صورة من صور العمل الجماعي الذي يضمن التنسيق في الأداء وتبادل الخبرات المكتسبة فيما بين الأقطار العربية. وفي مثل هذه الحالات تتولى إحدى منظمات العمل المشترك إحداث هذا التنسيق والتكامل في الأدوار بين الدول المشاركة.

- أن يكون هذا المكون، هو مكون يتطلب تنفيذه التنسيق في الأداء بطبيعته، مثل المكونات التنسيقية في مجال السياسات التجارية، والتي تقتضي المرحلة القادمة إحراز تقدم فيها وفاء لمتطلبات تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والمضي قدماً بها إلى إتحاد جمركي وذلك كما هو مقرر في هذا الشأن.

- أن يكون المكون مرتبطاً بطبيعته بأكثر من دولة عربية، مثل المكونات الخاصة بإدارة الخزانات الجوفية، والمسطحات المائية المشتركة، وبذلك فإن تنفيذه يتطلب تنسيقاً وتعاوناً فيما بين الدول المعنية بهذا المكون. ويمكن في هذا الإطار أن تؤدي إحدى منظمات العمل المشترك دوراً لإحكام هذا التنسيق والتعاون فيما بين الدول المشتركة.

- أن يقع المكون بطبيعته ضمن مجالات عمل أو تميز إحدى منظمات العمل المشترك بحكم خبراتها المتراكمة، ويمكنها تنفيذه بالتعاون مع الأقطار المعنية بأعلى كفاءة ممكنة، وينطبق هذا المعيار على سبيل المثال على المكونات الخاصة بمتابعة ما يدور على الساحتين الإقليمية والدولية من متغيرات وتقويم آثارها ومتطلبات التكيف والمواءمة معها، وكذلك مكونات التدريب وإكساب المهارات في المجالات المستجدة مثل التحكيم الدولي، والتفاوض

وغيرها من المجالات المشابهة.

7 ـ 2 ـ 2 البرامج والمكونات:

وفي ضوء المعايير السابقة، سيكون العمل العربي الزراعي المشترك في إطار البرامج والمكونات التنموية التالية، والبالغ عددها (67)مكوناً:

أولاً ـ البرنامج الرئيسي لتطوير تقانات الزراعة العربية:

ويشتمل على المكونات القومية والمشتركة التالية:

- تطوير تقانات وأساليب حصاد المياه.
- تطوير تقانات تحلية المياه.
- تطوير تقانات معالجة المياه.
- استنباط الأصناف النباتية والحيوانية عالية الإنتاجية.
- مكافحة الأوبئة الحيوانية والآفات المتعلقة بوقاية النبات.
- تطوير تقانات تجهيز الأعلاف الحيوانية باستخدام المخلفات الزراعية.
- جمع وتحليل الإحصاءات والمعلومات الزراعية.
- بناء قواعد المعلومات الزراعية .
- نشر المعلومات الزراعية.
- النظم الخبيرة.
- الرصد البيئي.
- الاساليب الحديثة فى الصيد البحري.
- أساليب الصيد في البحيرات والأنهار الداخلية.
- الاساليب المتطورة فى الاستزراع السمكي.
- تطوير تقانات تنمية المخزون السمكي.
- تطوير تقانات الهندسة الوراثية.
- استخدام المخلفات الزراعية في الصناعات الريفية.
- تطور أساليب تدوير او التخلص من المخلفات الزراعية.

ثانياً ـ البرنامج الرئيسي لتشجيع استثمارات الزراعة والتصنيع الزراعي في البيئات الزراعية الملائمة:

ويضم المكونات التنموية القومية والمشتركة التالية:

- زيادة فاعلية مؤسسات الاستثمار الزراعي.
- الحد من مخاطر الاستثمار الزراعي.
- تحديد فرص الاستثمار والترويج لها.

ثالثاً ـ البرنامج الرئيسي لتعزيز القدرة التنافسية لنواتج الزراعة العربية:

ويضم المكونات التنموية القومية والمشتركة التالية:

- تحديد مواصفات موحدة للسلع الزراعية.
- تدعيم مؤسسات التوحيد القياسي في الأقطار العربية
- تطوير تسهيلات التجارة الخارجية.
- إقامة وحدات لتحليل ومتابعة قرارات منظمة التجارة العالمية.

رابعاً ـ البرنامج الرئيسي لتهيئة بنية التشريعات والسياسات الزراعية:

ويضم المكونات التنموية القومية والمشتركة الهادفة للتنسيق والتعاون في المجالات التالية:

- تنسيق وتوحيد تشريعات وإجراءات الاستيراد والتصدير.
- سياسات المواصفات والمقاييس.
- سياسات وإجراءات سلامة الغذاء.
- إجراءات المؤسسات الجمركية.

- سياسات التجارة البينية الزراعية.
- سياسات وإجراءات قواعد المنشأ التفصيلية.
- تشريعات حقوق الملكية الفكرية.
- سياسات تمويل التجارة وحوافز التصدير.
- سياسات تدريب و تأهيل الكوادر البحثية.
- سياسات المخزونات المائية والأحواض المشتركة.
- سياسات المصايد السمكية البحرية في الدول العربية المتشاطئة.
- سياسات تحسين مناخ الاستثمار.
- تشريعات وإجراءات التعامل مع المستثمرين.
- السياسات المتعلقة بالتمويل والتأمين الزراعي وضمان الاستثمار.
- سياسات وإجراءات مكافحة الأمراض والأوبئة العابرة للحدود.
- سياسات وإجراءات الحجر الزراعي والبيطري.
- تشريعات سلامة الغذاء والصحة النباتية.
- سياسات بناء المخزونات الإستراتيجية القطرية لسلع الغذاء.
- سياسات الدعم للإنتاج الزراعي.
- الإجراءات المحددة لمعايير ومستويات الدعم واقتراح آلية لفض النزاعات.
- تكوين جهاز مؤسسي يعمل تحت مظلة المنظمة العربية للتنمية الزراعية في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية والتجارية.

خامساً- البرنامج الرئيسي لبناء القدرات البشرية والمؤسسية:

سوف يكون العمل العربي المشترك في هذا المجال ضمن المكونات التنموية التالية المدرجة تحت هذا البرنامج الرئيسي:

- تنمية القدرات والمهارات في مجالات صياغة السياسات الزراعية والتجارية.
- تنمية القدرات والمهارات في مجالات التفاوض والتحكيم الدولي.
- تنمية قدرات الكوادر القانونية في مجالات الدفاع عن الحقوق الاقتصادية والتجارية العربية.
- تطوير سياسات التعليم والتأهيل في القطاعات الزراعية العربية.
- دراسة مقارنة لمناهج التعليم الزراعي.
- تطوير نظم وإعادة هيكلة مؤسسات الإرشاد الزراعي.
- تطوير وسائل الاتصال وأساليب الارشاد الزراعي.
- تعزيز شبكات الاتصال المؤسسي في القطاعات الزراعية على الصعيدين العربي والإقليمي.
- تعزيز مؤسسات المجتمع المدني والتعاوني في القطاعات الريفية العربية.

سادساً- البرنامج الرئيسي للمساهمة في ازدهار الريف:

يركز في هذا البرنامج على المكونات التالية:

- بحوث ودراسات الحد من الفقر.
- تحديد دور التعليم في الحد من معدلات الفقر في الأسر الريفية.
- سياسات الأمان الاجتماعي في المناطق الريفية.
- سياسات التأمين والتكافل الاجتماعي في الريف.
- دعم صناديق وموازنة الأسعار الوطنية للحد من مخاطر الزراعة.
- نظم الزراعة التعاقدية.

سابعاً- البرنامج الرئيسي لتطوير نظم إدارة الموارد البيئية والزراعية:

ويضم المكونات التي يشملها هذا البرنامج الرئيسي ما يلي:

- تطوير نظم الاستشعار عن بعد ونظم الرصد والمراقبة.
- تعزيز خدمات الإرشاد البيئي.
- تطوير آليات الرصد والتنبؤ بالكوارث والمهددات الطبيعية.
- تسجيل الأصناف وحماية حقوق الملكية الفكرية العربية.
- سياسات مشاركة مستخدمي المياه في تكاليف إتاحتها.
- إدارة المخزونات والمسطحات المائية المشتركة.
- إدارة الموارد السمكية والأحياء المائية.

8 - أولويات العمل التنموي الزراعي العربي المشترك:

8 - 1 معايير اختيار الأولويات التنفيذية:

نظراً لتعدد المجالات والمكونات التنموية المقترحة للعمل التنموي الزراعي العربي المشترك، والمدرجة ضمن البرامج الرئيسية المقترحة في إطار هذه الإستراتيجية، والبالغ عددها 114 مكوناً تنموياً، فقد اقتضى الأمر لأغراض هذه الإستراتيجية، وضع أولويات تنفيذية لهذه المجالات والمكونات التنموية تم تحديدها استناداً إلى معايير لعل من أهما:

- التتابع المنطقي الذي تفرضه طبيعة المكونات التنموية، لأي من البرامج المقترحة حيث إن إحكام تنفيذ بعض المكونات التنموية يقتضي أن يسبقه تنفيذ مكونات تنموية أخرى.
- الوفاء بمتطلبات تعزيز مسارات التكامل الاقتصادي العربي، والتي تقتضي وضع مكونات تنموية بعينها في مراحل متقدمة ضمن تسلسل أولويات التنفيذ.
- مدى فاعلية الآثار التنموية، حيث أعطيت أسبقيات لمكونات التنمية المعتقد في زيادة تأثيراتها التنموية أو تلك المؤثرة بفاعلية في الحد من محددات التنمية وتحدياتها.
- القدرات التنفيذية الراهنة والمنظورة في المستقبل القريب لمؤسسات العمل العربي المشترك، والتي ستتولى مهام تنفيذ المكونات التنموية ذات الأسبقية، والتي يأتي في مقدمتها ما يتاح لهذه المؤسسات من موازنات مالية تحكم قدرتها على الوفاء بمتطلبات التنفيذ.

8 - 2 المجالات والمكونات التنموية ذات الأولوية:

استناداً إلى معايير الأولوية السابق بيانها فقد تم تحديد المجالات والمكونات التنموية التي تمثل مجالاً خصباً للعمل العربي المشترك ذات الأسبقية أو الأولوية التنفيذية خلال العقد الأول من المدى الزمني لإستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة ويبلغ عددها 29 مكوناً تنموياً، مصنفة وفقاً للمعايير المذكورة بعاليه إلى ثلاث مجموعات رئيسة كما يلي:

8 - 2 - 1 المجالات والمكونات التنموية المعززة لمسارات التكامل الاقتصادي العربي:

وتشمل هذه المجموعة أحد عشر مكوناً تنموياً يقع معظمها ضمن البرنامج الرئيسي لتنسيق السياسات الزراعية العربية، وبيانها كالتالي:

- تنسيق تشريعات وإجراءات الاستيراد والتصدير.

- تنسيق سياسات المواصفات والمقاييس.
- تنسيق سياسات وإجراءات سلامة الغذاء.
- تنسيق إجراءات المؤسسات الجمركية.
- تنسيق سياسات التجارة الزراعية البينية.
- تنسيق إجراءات قواعد المنشأ التفصيلية.
- تنسيق سياسات تمويل التجارة وحوافز التصدير.
- تنسيق سياسات الاستثمار.
- تنسيق سياسات وإجراءات مكافحة الأمراض والأوبئة العابرة.
- تنسيق إجراءات الحجر الزراعي والبيطري.
- تنسيق سياسات الدعم.

8 ـ 2 ـ 2 المجالات والمكونات التنموية ذات الفاعلية التنموية العالية:

تضم هذه المجموعة سبعة مكونات تنموية تقع ضمن البرامج الرئيسية والفرعية، وبخاصة برنامج تطوير التقانات وبيانها كالتالي:

- تطوير تقانات حصاد المياه.
- تطوير تقانات الأصناف النباتية والحيوانية عالية الإنتاج.
- تطوير تقانات الهندسة الوراثية.
- تطوير تقانات الاستزراع السمكي.
- تطوير ونشر تقانات النظم الخبيرة.
- إدارة المخزونات والمسطحات المائية المشتركة.
- سياسات استرداد تكاليف إتاحة مياه الري.

8 ـ 2 ـ 3 المجالات والمكونات التنموية الداعمة للأداء المؤسسي للوفاء بمتطلبات تنفيذ الإستراتيجية:

تضم هذه المجموعة أحد عشر مكوناً موزعة ضمن عدد من البرامج الرئيسية، وبيانها كالتالي:

- تحليل ومتابعة قرارات منظمة التجارة العالمية.
- متابعة وتحليل وتقويم السياسات الزراعية والتجارية.
- تطوير تقانات جمع وتحليل الإحصاءات والمعلومات الزراعية.
- بناء قواعد المعلومات الزراعية .
- نشر المعلومات الزراعية.
- تنمية القدرات والمهارات في مجالات التفاوض والتحكيم الدولي.
- تطوير آليات الرصد والتنبؤ بالكوارث الطبيعية.
- تسجيل الأصناف وحماية حقوق الملكية الفكرية العربية.
- تطوير سياسات التعليم والتأهيل في القطاعات الزراعية.
- تحديد فرص الاستثمار والترويج لها.
- الحد من مخاطر الاستثمار الزراعي.

9 ـ شركاء التنفيذ:

تضمنت البرامج التنموية المقترحة لتحقيق أهداف إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة العديد من المجالات والمكونات، والبالغ عددها 114 مكوناً تنموياً. وبطبيعة الحال فإنها تغطي في مجملها مساحة واسعة من مجالات الاهتمام والعمل التنموي سواء المرتبطة بصورة مباشرة بالأنشطة الزراعية، وبالتالي تقع في صميم اختصاصات المؤسسات المعنية بالقطاعات الزراعية العربية القطرية والقومية، أو تلك المؤثرة بصورة غير مباشرة على الأداء التنموي للأنشطة الزراعية، وتقع ضمن اختصاصات مؤسسات معنية بقطاعات أخرى ضمن المنظومة الاقتصادية في أي من الدول العربية، والتي منها على سبيل المثال لا الحصر المكونات الخاصة بالسياسات التجارية، أو سياسات الاستثمار والتي تؤثر مما لا شك فيه على أداء القطاع الزراعي، إلا أنها تندرج مؤسسياً ضمن المؤسسات غير الزراعية.

واستناداً إلى ما تقدم فإنه بقدر تنوع وتعدد المكونات التنموية القطرية، والقومية المشتركة المشمولة في برامج هذه الإستراتيجية فإن هناك تنوعاً وتعدداً لشركاء التنفيذ المعنيين بقضايا التنمية الزراعية في المنطقة العربية، سواء كان هؤلاء الشركاء مؤسسات قطرية أو مؤسسات قومية أو مشتركة عربية أو إقليمية أو دولية. ويمكن هنا الإشارة بإيجاز إلى أهم هؤلاء الشركاء مصنفين إلى عدة مجموعات متجانسة وذلك على النحو التالي:

9 ـ 1 المؤسسات القطرية:

وتشمل المؤسسات التالية على سبيل المثال لا الحصر:

- مؤسسات البحث الزراعي التطبيقي، سواء المتمثلة في الأجهزة البحثية التابعة إدارياً لوزارات الزراعة العربية، أو تلك التابعة لوزارات التعليم العالي أو الجامعات العربية.
- مؤسسات الإرشاد الزراعي والتطوير التكنولوجي، سواء التابعة إدارياً لوزارات الزراعة العربية، أو المتمثلة في صورة مؤسسات للمجتمع المدني، وتعمل في هذا المجال لتحقيق أهداف غير ربحية.
- مؤسسات المسوحات والتقديرات الإحصائية الزراعية، والتابعة لوزارات الزراعة، أو وزارات التجارة أو المالية أو غيرها، وذلك حسب التصنيفات المؤسسية في الأقطار العربية وفي حدود مسئولياتها التنفيذية.
- مؤسسات إدارة وتطوير الثروة السمكية، والتابعة إدارياً إلى وزارات أو هيئات الزراعة أو وزارات الثروة السمكية في الأقطار العربية، هذا إلى جانب تنظيمات المجتمع المدني العاملة في مجالات تقديم الدعم والإسناد الفني لتجمعات الصيادين.
- مؤسسات إدارة الموارد المائية والارتقاء بكفاءة استخداماتها، سواء التابعة لوزارات الموارد المائية، أو وزارات الزراعة، هذا إلى جانب مؤسسات وتنظيمات وروابط مستخدمي المياه في القطاعات الزراعية العربية، وأيضاً المجلس العربي للمياه.
- مؤسسات وهيئات الاستثمار، سواء المهتمة منها بقضايا الاستثمار بصفة عامة، أو تلك المتخصصة في الاستثمار الزراعي على وجه التحديد.
- تنظيمات القطاع الخاص ورجال الأعمال، المتمثلة في الغرف التجارية والزراعية والصناعية، أو تلك المتمثلة في تنظيمات المجتمع المدني (المنظمات الأهلية) الساعية لتهيئة مناخ أفضل للاستثمار بصفة عامة، والزراعي منه على وجه التحديد.
- مؤسسات التوحيد القياسي، بخاصة تلك المهتمة بتطوير مواصفات ومقاييس السلع والمنتجات الزراعية.
- مؤسسات الخدمات والتسهيلات التسويقية والتجارية، والتي تشمل المؤسسات المعنية بإدارة أسواق الجملة للمنتجات الزراعية، والبنوك، والمؤسسات المعنية بتنظيم خدمات النقل والشحن البحري والجوي، والتأمين البحري، والتحكيم واختبارات الجودة، وتنمية الصادرات، والترويج

التجاري الدولي، والحد من مخاطر التصدير، وذلك سواء كانت تابعة للسلطات الحكومية، أو لتنظيمات المجتمع المدني.

- مؤسسات صياغة وتنفيذ السياسات التجارية، سواء التابعة إدارياً إلى وزارات التجارة، أو وزارات الزراعة مثل الحجر الزراعي والبيطري.
- مؤسسات صياغة وتحليل السياسات الزراعية، التابعة لوزارات الزراعة في الأقطار العربية، والجهات الأخرى ذات العلاقة باتخاذ القرارات الوطنية.
- المؤسسات المعنية بصياغة سياسات التعليم الزراعي والتدريب المهني، سواء التابعة لوزارات التربية والتعليم أو التعليم العالي أو الجامعات العربية.
- المؤسسات المعنية بشئون المرأة، والحد من الفقر، سواء التابعة للأجهزة الحكومية أو تنظيمات المجتمع المدني العاملة في تلك المجالات.
- مؤسسات دعم وإسناد المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والمتمثلة في صناديق تمويل هذه المشروعات، أو تنظيمات المجتمع المدني (المنظمات الأهلية) المعنية بتحديد المجالات والفرص الملائمة لعمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أو تنمية مهارات وقدرات الشباب العاملين في إطار هذه المشروعات، أو تقديم الإسناد أو الدعم التسويقي لتصريف نواتجها.
- المؤسسات المهتمة بشئون البيئة، سواء التابعة للسلطات الحكومية من وزارات وغيرها من مؤسسات وهيئات متخصصة، أو مؤسسات المجتمع المدني (المنظمات الأهلية) العاملة في هذا المجال.

9 ـ 2 مؤسسات العمل العربي المشترك والمؤسسات الإنمائية الإقليمية والدولية:

تضم هذه المجموعة شركاء التنفيذ المحتملين من المنظمات والمؤسسات القومية والإقليمية والدولية العاملة في المنطقة العربية والمهتمة بالقضايا الزراعية بصورة مباشرة وغير مباشرة. ويمكن الإشارة إلى بعض هذه المنظمات على سبيل المثال لا الحصر على النحو التالي:

9 ـ 2 ـ 1 منظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك المعنية بالقطاعات الزراعية العربية:

وتضم التنظيمات المؤسسية التالية:

- التجمعات القومية والإقليمية العربية والمتمثلة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، اتحاد المغرب العربي.
- المنظمات الفنية العربية المتخصصة، والمتمثلة في كل من المنظمة العربية للتنمية الزراعية، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة.
- الهيئات والشركات العربية المعنية بالاستثمار الزراعي، والتي تضم كلاً من الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي والشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية، والشركة العربية للاستثمار.
- المؤسسات والصناديق الإنمائية والتمويلية العربية والإسلامية، وتضم كلا من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، صندوق النقد العربي، برنامج تمويل التجارة العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والبنك الإسلامي للتنمية هذا بالإضافة إلى صناديق التنمية القطرية مثل صندوق السعودية للتنمية، وصندوق أبو ظبي للتنمية، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.
- المجالس والاتحادات والمؤسسات العربية ذت العلاقة ، ومنها على سبيل المثال لا الحصر المجلس العربي للمياه، إتحاد المستثمرين العرب، الإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية وغيرة من الإتحادات النوعية ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة.

9 ـ 2 ـ 2 المؤسسات التنموية الإقليمية والدولية المعنية بالمنطقة العربية:

وتضم المؤسسات التالية:

أ ـ المنظمات والمؤسسات الفنية المعنية بالقطاعات الزراعية العربية:

وتضم كل من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)، المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (ICARDA)، المعهد الدولي لبحوث سياسات الغذاء (IFPRI)، المركز الدولي للدراسات الفلاحية المتوسطية (CIHEAM)،المركز

الدولي للزراعة الملحية(ICBA)، اتحاد مؤسسات البحوث الزراعية في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا (AARINENA)، الرابطة الإقليمية لمؤسسات التسويق الزراعي لمنطقة الشرق الأدنى وشمال إفريقيا (AFMANENA)، مركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا (CEDARE)، والمركز الإقليمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية في الشرق الأدنى (CARDNI)،مركز الاوبئة الدولي (OIE)، برنامج الامم المتحدة للبيئة (UNEP)،الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA)،الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر (UNCCD).

ب- الهيئات والصناديق الإنمائية الإقليمية والدولية:

وتضم كلاً من البنك الدولي، صندوق الأوبك للتنمية الدولية (OFID)، برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP)، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD)،والبنك الأفريقي للتنمية (ADB).

وبطبيعة الحال من المتوقع أن يتم التنفيذ وفق نمط أو أكثر من الأنماط التالية:

- قيام المؤسسات القطرية المعنية بنشاط أو مكون تنموي محدد بأعباء تنفيذ الأنشطة التنموية المتعلقة بذلك المكون، إما بصورة مستقلة فنياً ومالياً أو بالتعاون الفني مع إحدى المنظمات القومية أو الإقليمية أو الدولية ذات الخبرة المتراكمة في مجال المكون التنموي موضع الاعتبار، أو بدعم مالي من إحدى المؤسسات المالية العربية.
- قيام المؤسسات القطرية المتخصصة في مجالات محددة بالتعاون فيما بينها للوفاء بالأهداف التنموية لأحد المكونات المشمولة بالإستراتيجية، وذلك بالتنسيق والدعم المؤسسي الممكن إتاحته من إحدى المنظمات الفنية المعنية بذات المكون.
- قيام إحدى المنظمات الفنية العربية أو الإقليمية أو الدولية بتنفيذ كافة مهام وأنشطة أحد المكونات التنموية المقترحة إما منفردة أو بالتعاون مع غيرها من المنظمات الفنية.

10 - التمويل ومصادره المحتملة:

وفقاً لمفاهيم التخطيط الاستراتيجي المتعارف عليها، فإن الاستراتيجيات القطاعية سواء القطرية أو الإقليمية لا تحدد تكاليف أو موازنات لتنفيذ عناصر ومكونات مثل هذه الاستراتيجيات، ذلك أن هذا الأمر يتحدد عادة على مستوى البرامج التنفيذية والمشروعات، والتي يتم إدراجها في الخطط السنوية أو متوسطة الأجل التي تعتمد موازناتها وأسلوب تدبير مواردها وتحديد مصادر تمويلها من قبل الأجهزة المختصة التي سيناط بها مسئولية التنفيذ سواء على المستوى القطري، أي الدول المعنية، أو على المستوى القومي والمشترك، أي المؤسسات والمنظمات العربية والإقليمية المتخصصة ذات العلاقة.

وفي ضوء ما سبق، ومن واقع توزيع مسؤوليات وأعباء تنفيذ المكونات التنموية المحددة في هذه الوثيقة، فإن هناك ثلاثة مصادر تمويلية محتملة لتنفيذ البرامج والمكونات التنموية المقترحة في إطار هذه الإستراتيجية، وهي:

- التمويل القطري، والذي تدرجه الدول العربية في خططها التنموية وفق ظروف وخصوصية كل دولة، وسلم أولوياتها التنموية في القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى ذات الصلة، وهو التمويل المطلوب للبرامج والمكونات التنموية القطرية المقترحة.
- التمويل القومي والمشترك، والمتمثل بصفة أساسية في الموازنات السنوية المعتمدة لمنظمات العمل العربي المشترك ذات الاختصاص، بالإضافة إلى العون الفني الذي يمكن لهذه المنظمات استقطابه من المؤسسات الإنمائية الإقليمية والدولية للمساهمة في تمويل برامج ومكونات الإستراتيجية. وهو التمويل الذي سيخصص لتنفيذ البرامج والمكونات القومية والمشتركة.
- المنح المالية، والتي يمكن استقطابها من الجهات المانحة، لتمويل مشروعات مشتركة أو قطرية محددة، وذلك بالتعاون فيما بين المنظمات العربية المختصة والمؤسسات الوطنية ذات العلاقة في الدول المستهدفة لهذا النوع من التمويل.

وفيما يتعلق بالتمويل القومي أو المشترك، فإن الإستراتيجية تقترح أن تتوجه كل المخصصات المالية للبرامج والمشروعات التي تتضمنها الموازنات السنوية للمنظمات العربية المتخصصة ذات الصلة لتنفيذ البرامج والمكونات التنموية خلال الأفق الزمني المحدد للإستراتيجية، أي خلال العقدين القادمين.

بمعنى أن تعمل هذه المنظمات على مواءمة خطط وبرامج عملها سواء السنوية أو متوسطة الأجل لتحقيق أهداف الإستراتيجية، مع الأخذ بمبدأ الأولويات الذي حددته هذه الوثيقة للاختيار والمفاضلة بين المجالات والمكونات التنموية بدرجة من المرونة التي تسمح بها موازناتها المعتمدة، دون تحميل الدول الأعضاء لأعباء إضافية. وفي هذا الصدد تؤكد الإستراتيجية على قيام هذه المؤسسات بتكثيف جهودها لزيادة مصادر التمويل الذاتي من خلال عملها كبيوت خبرة متخصصة، وبما يدعم القدرات والطاقات التمويلية سواء الدول أو المنظمات للمساهمة في تنفيذ برامج ومكونات الإستراتيجية.

11 ـ الإطار الزمني لتنفيذ أهداف وبرامج الإستراتيجية:

يتحدد الإطار الزمني لتحقيق أهداف الإستراتيجية وتنفيذ برامجها بناءً على الترابط الوثيق القائم بين الأهداف طويلة الأجل، والأهداف متوسطة الأجل، ونظيرتها قصيرة الأجل، وذلك على النحو التالي:

الإطار الاستراتيجي العام:

حددت الإستراتيجية رؤية مستقبلية لبلوغ آمال وتطلعات الشعوب العربية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، وتوفير الغذاء الآمن. وفقاً للأفق الزمني للإستراتيجية، فإن الزمن المحدد لهذه الرؤية هو 20 عاما.

الخطط متوسطة الأجل:

تشتمل هذه الخطط على أهداف متوسطة الأجل تساعد على تحقيق الأهداف الإستراتيجية طويلة الأجل. وتقترح الخطط متوسطة الأجل البرامج المناسبة لتحقيق كل هدف من الأهداف الإستراتيجية، بحيث تشتمل على بيانات حول النتائج والمخرجات المتوقع تحقيقها. ويحسن أن تكون الخطط متوسطة الأجل متتابعة ومتجددة، بحيث يجرى تحديثها كل سنتين حتى تكون أكثر تفاعلاً مع المستجدات الإقليمية والدولية.

برامج العمل:

تمثل برامج العمل شريحة زمنية من الخطة متوسطة الأجل مدتها سنة أو سنتان. وعلى هذا النحو تعتبر هذه البرامج النواة التخطيطية لتنفيذ الإستراتيجية نظراً لدورها في تنفيذ الأهداف متوسطة الأجل، والتي تساعد بدورها في تنفيذ الأهداف الإستراتيجية طويلة الأجل. ويجدر بالذكر أن برامج العمل الثنائية أو أحادية الأعوام تمكن من تحديد الاحتياجات المالية للتنفيذ بشكل أدق بالمقارنة مع الخطط متوسطة الأجل. ومن ناحية أخرى، فإن مثل هذه البرامج تنفذ بالتوازي مع التتابع المنطقي تحقيقاً للأهداف متوسطة الأجل، ومن ثم الأهداف الإستراتيجية طويلة الأجل.

وبطبيعة الحال تحكم الإطار الزمني للتنفيذ المكونات التنموية للعمل العربي المشترك للوفاء بالأهداف على مختلف آجالها الزمنية (طويلة ومتوسطة وقصيرة) المعايير الأربعة التي حددتها الإستراتيجية لإختيار الأولويات التنفيذية، وهي كما سبق تحديدها:

- التتابع المنطقي الذي تفرضه طبيعة المكونات التنموية.
- الوفاء بمتطلبات تعزيز مسارات التكامل الاقتصادي العربي.
- مدى فاعلية الآثار التنموية.
- القدرات التنفيذية الراهنة والمنظورة في المستقبل القريب لمؤسسات العمل العربي المشترك.

وهذه المعايير من الطبيعي أن يستند إليها عند إعداد الخطط والبرامج التفصيلية من قبل مختلف الأطراف المعنية. ويعرض الشكل التوضيحي التالي الترابط الموضوعي والهيكلي في تحقيق الأهداف طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل.

كما يوضح الجدول التالي الكيانات التخطيطية الثلاثة التي تحدد الغرض والأهداف المطلوب تحقيقها خلال الفترات الزمنية المخططة لها.

الكيان التخطيطي	المدة (سنة)	الغرض والأهداف
الإطار الاستراتيجي العام	20	تحقيق الرؤية الإستراتيجية وبلوغ الأهداف طويلة الأجل.
الخطة متوسطة الأجل	6	وضع الأولويات البرامجية والاحتياجات التمويلية للمشروعات، وتحقيق الأهداف متوسطة الأجل.
برامج العمل	2 – 1	تخصيص الموارد المطلوبة للبرامج والمشروعات والتنفيذ، وتحقيق الأهداف قصيرة الأجل للبرامج.

12 ـ آلية التنفيذ والمتابعة والتقييم:

سبقت الإشارة إلى أن إستراتيجيةالتنمية الزراعية العربية المستدامة قد تضمنت العديد من المكونات التنموية، والتي تقع بدورها في إطار اختصاصات العديد من المؤسسات القطرية العربية والإقليمية والدولية. وبطبيعة الحال تحتم هذه التعددية الواسعة في الاختصاصات، تحقيق أعلى درجة ممكنة من التنسيق والتكامل في الأداء التنفيذي، وذلك فيما بين شركاء التنفيذ المحتملين. وتأسيساً على ذلك فإن آليات التنفيذ يجب أن تتسم بالمرونة العالية في تحديد الأدوار، دون التفريط في إحكام التنسيق والترابط فيما بين أدوار أي من شركاء التنفيذ.

وعموماً سوف يتم تنفيذ المكونات التنموية وبخاصة ذات الصبغة المشتركة، والتي تمثل مجالاً خصباً للعمل الزراعي التنموي العربي المشترك، وفقاً للإطار الزمني التالي:

- إقرار الإستراتيجية من قبل جهات الاختصاص، وبصفة خاصة الأجهزة التشريعية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية، تمهيداً لعرضها على مؤتمر القمة العربية الذي يعقد في مارس(آذار) 2007.

- توزيع الأدوار فيما بين منظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك، وذلك بتوجيه من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تمهيداً لإعداد الخطط التنفيذية اللازمة لوضع البرامج والمكونات التنموية موضع التنفيذ، على أن يتم التوزيع عبر مؤتمر يجمع كافة الجهات المعنية. ويقترح أن يعقد خلال الربع الأخير من عام2007.

- إعداد الخطط والبرامج التنفيذية، حيث تتولى كل مؤسسة من مؤسسات العمل العربي المشترك وضع خطة تنفيذية متوسطة المدى للوفاء بما أنيط بها من أدوار ،ويتم اعتمادها من أجهزتها التشريعية خلال النصف الأول من عام 2008 .

الترابط الموضوعي والهيكلي للأهداف طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل

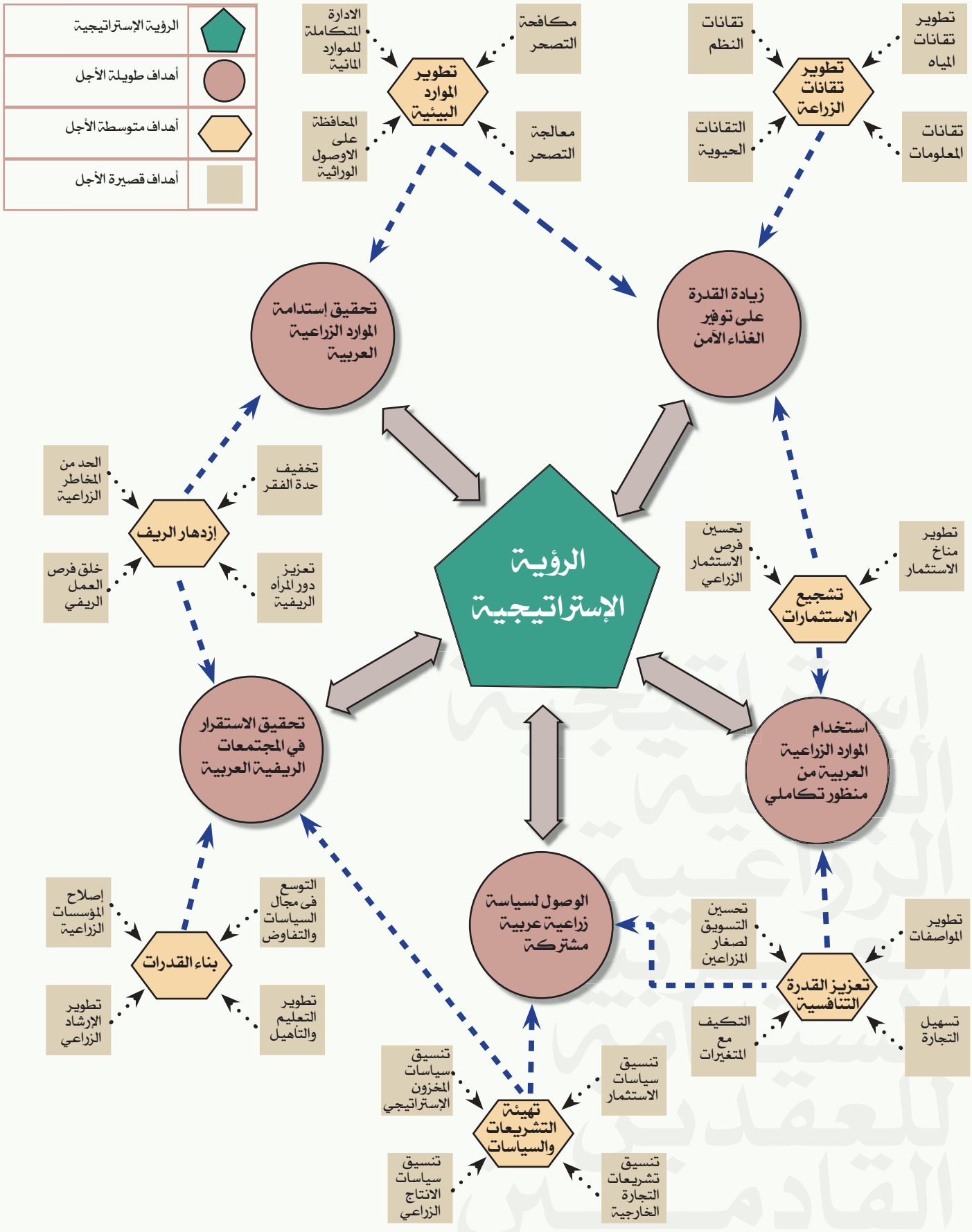

- تنسيق خطط وبرامج التنفيذ متوسطة وقصيرة الأجل على المستويين القطري والقومي المشترك، حيث يقترح أن تتولى المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالتعاون مع باقي شركاء التنفيذ القيام بأدوار المهام التنسيقية بين خطط وبرامج العمل المعتمدة، ويقترح أن يتم ذلك من خلال اجتماعات تضم شركاء التنفيذ لكل برنامج أو مكون تنموي من المكونات المقترحة، تبدأ من الربع الثالث من 2008.

- إعداد المشروعات المشتركة بالصورة الصالحة للتمويل، ويقترح أن تقوم المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالتعاون مع شركاء التنفيذ ببلورة بعض الأنشطة والمشروعات التي سيتم تحديدها في إطار الخطط التنفيذية، وإعدادها في الصورة الصالحة لاستقطاب الدعم والتمويل من قبل المؤسسات الإنمائية والتمويلية العربية أو الإقليمية أو الدولية، ويقترح أن ويعقد لذلك الغرض مؤتمر جامع في نهاية عام 2008.

- ولأغراض المتابعة والتقييم، يقترح قيام المنظمة العربية للتنمية الزراعية بإعداد تقرير للمتابعة السنوية، بالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، يضم الإنجازات التي تحققت على المستويات القطرية و/أو المستوى القومي وفق منهجية تعتمد من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والقمة العربية، وذلك اعتباراً من مؤتمر قمة 2008.

وفيما يتعلق بالمكونات التنموية التي تقع أعباء تنفيذها على المؤسسات القطرية المعنية فيقترح أن تكون آليات تنفيذها على النحو التالي:

1 ـ قيام المنظمة العربية للتنمية الزراعية بدراسة هذه المكونات مع الأقطار المعنية، وذلك للتعرف عن قرب على الجهود القطرية القائمة أو تلك المخطط لها في إطار خطط التنمية المعتمدة لكل قطر من الأقطار العربية، وذلك للوقوف على مواكبتها لهذه الخطط، وتحديد إمكانات ومتطلبات برامجها بداية من النصف الأول من عام 2008.

2 ـ قيام المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالتعاون مع المؤسسات المعنية في الأقطار العربية، وحسب رغبة كل قطر منها ببلورة المشروعات التنفيذية ذات الخصوصية القطرية، وإعدادها بالمستوى القابل للتنفيذ اعتماداً على الموازنات المتاحة ذاتياً، أو بالمستوى الملائم لاستقطاب التمويل والإسناد من قبل المؤسسات الإنمائية والمالية العربية أو الدولية، وذلك خلال النصف الأول من عام 2009.

3 ـ قيام المنظمة العربية للتنمية الزراعية و/أو غيرها من مؤسسات العمل العربي المشترك بتقديم الدعم والإسناد الفني اللازم لإخراج المشروعات السابق بلورتها إلى حيز التنفيذ، وذلك خلال النصف الأول من عام 2009.

4 ـ وكما هو الحال بالنسبة للبرامج والمكونات القومية أو المشتركة، ولأغراض المتابعة والتقييم، من المقترح قيام المؤسسات القطرية المعنية بالمكونات التنموية بإعداد تقرير سنوي عن إنجازات التنفيذ ومحدداته تمهيداً لإعداد تقارير المتابعة السنوية المقترح فيما سبق عرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي والقمة، وذلك اعتباراً من عام 2010.

وفي هذا المجال سوف تقوم المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالتنسيق مع الأجهزة المعنية في الدول العربية لإحداث وحدات إدارية تابعة لوزارات الزراعة العربية والأطراف المعنية الأخرى التي تناط بمهام تنفيذية، لتتولى مهام المتابعة والتقييم للبرامج والمكونات التنموية القطرية، على أن يتم تحديد طبيعة هذه الوحدات وحدود علاقاتها المؤسسية وفق خصوصية كل دولة من الدول العربية.

الملحق الأول
تحليل تجربة الماضي ومعالم الوضع الراهن للقطاع الزراعي العربي

المحتويات

الموضوعات	الصفحة
تحليل تجربة الماضي ومعالم الوضع الراهن للقطاع الزراعي العربي	
1 ـ تطورات الأداء الاقتصادي العربي العام	73
1 ـ 1 مكانة الاقتصاد العربي في الاقتصاد العالمي	73
1 ـ 2 المتغيرات السياسية الدولية والإقليمية والمحلية	74
1 ـ 3 المتغيرات الاقتصادية الدولية والإقليمية	74
1 ـ 4 تأثير متغيرات الصعيدين الدولي والإقليمي على أداء الاقتصاد العربي	75
2 ـ جهود الدول العربية في تنمية الموارد الزراعية وصيانتها	77
2 ـ 1 موارد المياه	77
2 ـ 2 الموارد الأرضية الزراعية	84
2 ـ 3 المراعي والغابات	89
2 ـ 4 الثروة الحيوانية والداجنة	90
2 ـ 5 الثروة السمكية	94
2 ـ 6 تطور الوضع البيئي	97
3 ـ الجهود العربية في مجال بناء القدرات البشرية وانعكاساتها على كفاءة الأداء الزراعي	97
3 ـ 1 التطورات السكانية والموارد البشرية	97
3 ـ 2 القوة العاملة الزراعية	98
3 ـ 3 التطورات في نظم ومجالات التعليم والتدريب والتأهيل الزراعي	100
3 ـ 4 التعاون العربي في مجالات التدريب الزراعي المختص وتبادل الخبرات في المجالات الزراعية ذات الاهتمام المشترك	101
4 ـ الإطار العام للسياسات الاقتصادية والزراعية المطبقة ومدى توافقها مع الأهداف التنموية	102
4 ـ 1 سياسات الإصلاح الاقتصادي والتعديلات الهيكلية الزراعية وانعكاساتها على الزراعة العربية	102
4 ـ 2 سياسات الاستثمار ومدى أثرها على تطورات مناخ الاستثمار الزراعي	106
4 ـ 3 سياسات التسويق والتصنيع والتجارة الخارجية الزراعية وأثرها على تنمية التجارة الزراعية البينية	108
4 ـ 4 سياسات تنظيم وتدعيم الخدمات الزراعية المساندة	112
4 ـ 5 سياسات تعزيز القدرة التنافسية في الأسواق الدولية	114
4 ـ 6 سياسات تدعيم مؤسسات الزراع ومدى أثرها على كفاءة الأداء الزراعي	115
5 ـ التطور الزراعي التقني إنتاجاً وتسويقاً ومدى أثره على التنمية الزراعية المستدامة	115
5 ـ 1التطورات التكنولوجية التي تم إحرازها وانعكاساتها على أوضاع الإنتاجية الزراعية	116
5 ـ 2 مؤسسات وسياسات التطوير التقني للزراعة	119
5 ـ 3 دور القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في مجال تطوير التقانات الزراعية	122
6 ـ التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات الريفية العربية	123
6 ـ 1 تطورات مستويات الدخول ومعدلات الفقر في الريف	123
6 ـ 2 تطورات الخدمات الأساسية في الريف	124
6 ـ 3 تطورات إنتاجية وحدة العمل ومعدلات البطالة في الريف	126
6 ـ 4 تطورات أوضاع التغذية وشبكات الأمان الاجتماعي في الريف العربي	126

6 ـ 5 تطورات دور المرأة العربية في التنمية	127
7 ـ تحليل التجربة العربية في مجال التنسيق والتكامل الزراعي ـ النجاحات والإخفاقات وأسبابها	128
7 ـ 1 اتفاقيات التعاون الاقتصادي العربي	128
7 ـ 2 المؤسسات والشركات المالية العربية	132
7 ـ 3 المؤسسات العربية الفنية المشتركة العاملة في القطاع الزراعي	136
7 ـ 4 تنسيق السياسات والتشريعات الزراعية العربية	138
7 ـ 5 الأمن الغذائي العربي	141
7 ـ 6 تنظيم حركة العمال وهجرة العقول العربية	146
8 ـ معوقات ومحددات التنمية الزراعية العربية	147
8 ـ 1 المعوقات المؤسسية	148
8 ـ 2 المعوقات الطبيعية	149
8 ـ 3 المعوقات التكنولوجية	149
8 ـ 4 المعوقات الاقتصادية	150

الجداول

الجداول	الصفحة
جدول رقم (1) الوضع الراهن للموارد المائية على مستوى الوطن العربي	79
جدول رقم (2): استخدام الأراضي في الوطن العربي عام 2004	85
جدول رقم (3): التغير في مساحة الحبوب في الوطن العربي بين عامي 1990 و2004	86
جدول رقم (4): الدول العربية الرئيسية في إنتاج الحبوب وتطور الإنتاج بين عامي 1990 و2004	87
جدول رقم (5): أعداد الثروة الحيوانية في الوطن العربي والتركيب النوعي عام 2004	91
جدول رقم (6): تطور إنتاج اللحوم الحمراء في أهم الدول العربية المنتجة بين عامي 1990 و 2004	92
جدول رقم (7): تطور إنتاج الألبان في أهم الدول العربية المنتجة بين عامي 1990 و2004	92
جدول رقم (8): تطور إنتاج لحوم الدواجن في أهم الدول العربية المنتجة بين عامي 1990 و2004	93
جدول رقم (9): إنتاج الأسماك في الدول العربية المنتجة الرئيسية وتطوره بين عامي 1990 و2004	95
جدول رقم (10): تطور عدد السكان في الدول العربية خلال الفترة 1990 – 2004	98
جدول رقم (11): تطور عدد السكان الريفيين خلال الفترة 1990 – 2004	99
جدول رقم (12): تطور القوة العاملة الزراعية خلال الفترة 1990 – 2004	100
جدول رقم (13) مؤشرات التطور التقني في الزراعة العربية	117
جدول رقم (14) قيمة دليل الفقر البشري في بعض الدول العربية	125
جدول رقم (15) مؤشرات عن تطورات أوضاع المرأة مقارنة بالذكور – عام 2002	128
جدول رقم (16) تطور إنتاج السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة 1990 – 2004	142
جدول رقم (17) تطور صادرات السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي	143
جدول رقم (18) تطور واردات السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي	143
جدول رقم (19) تطور المتاح للاستهلاك ونسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة 1990 – 2004	145
جدول رقم (20) تطور الفجوة الغذائية من السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة 1990 – 2004	145

1 ـ تطورات الأداء الاقتصادي العربي العام:

1 ـ 1 مكانة الاقتصاد العربي في الاقتصاد العالمي:

يقع العالم العربي في إقليم صحراوي يمتد من شمال أفريقيا حتى غرب آسيا وتقع حدوده الشمالية مع أفريقيا حتى شبه الجزيرة العربية، وتبلغ مساحته الإجمالية 14.06 مليون كيلومتر مربع تمثل نحو 10.8% من مساحة العالم. وتبلغ المساحة المزروعة في العالم العربي عام 2004 نحو 69.6 مليون هكتار تشكل حوالي 5.0% من الرقعة الزراعية العالمية، أما الموارد المائية العربية فتمثل فقط نحو 1% من الموارد المائية في العالم[1]، أما السكان العرب فقد قدر عددهم بحوالي 309 مليون نسمة، أو ما يعادل نحو 4.84% من سكان العالم،وذلك وفق إحصاءات عام 2004، كما أنهم يتزايدون بمعدل نمو سنوي قدر بنحو 2.31% وذلك خلال الفترة 1990ـ2004، وهذا المعدل يعادل ضعف معدل نمو السكان في العالم.

و يحتل العالم العربي مكانة بارزة وأهمية خاصة على المستوى العالمي من حيث احتياطي وإنتاج النفط والغاز الطبيعي، حيث بلغ إنتاج العالم العربي من النفط الخام حوالي 24.9 مليون برميل يومياً تشكل نحو 30% من إنتاج العالم من النفط المقدر عام 2004 بحوالي 83 مليون برميل يومياً، أما الاحتياطي العربي فبلغ في نهاية عام 2004 حوالي 660.42 مليار برميل تمثل نحو 59.8% من إجمالي احتياطي العالم. كما أسهم الوطن العربي بنسبة 11.4% من إنتاج الغاز الطبيعي، حيث بلغ إنتاجه حوالي 290 مليار متر مكعب، أيضاً فقد بلغ إنتاج العالم العربي من سوائل الغاز الطبيعي نحو 2441 ألف برميل يومياً تمثل حوالي 35.8% من إنتاج العالم، أما احتياطي العالم العربي من الغاز الطبيعي عام 2004 فقد بلغ نحو 53127 مليار متر مكعب تمثل نحو 31.0% من إجمالي احتياطي العالم من الغاز الطبيعي[2].

ويقدر الناتج المحلي الإجمالي العربي (بالأسعار الجارية) بحوالي 870.04 مليار دولار وذلك في عام 2004، وهو ما يشكل نحو 2.17% من إجمالي الناتج المحلي العالمي، هذا وقد بلغت مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي للعالم العربي نحو 7.7%، بينما هي حوالي 4% على الصعيد العالمي و نحو25% في الدول ذات الدخل المنخفض، وحوالي 11% في الدول ذات الدخل المتوسط، بينما هي حوالي 2% فقط في الدول الغنية.

وبلغت قيمة الصادرات العربية عام 2004 حوالي 396.5 مليار دولار، تمثل نحو 4.36% من الصادرات العالمية، في حين بلغت قيمة الواردات العربية حوالي 243.1 مليار دولار تمثل نحو 2.6% من واردات العالم وذلك في عام 2004، مما يجعل مساهمة العالم العربي في إجمالي التجارة السلعية الدولية العالمية لا تزيد على 3.4% تقريباً.

وبلغ نصيب العالم العربي من الاستثمار الأجنبي المباشر حوالي 16.7مليار دولار عام 2004، تشكل نحو 2.7% من الاستثمار الأجنبي العالمي المباشر، ونحو6.5% من نصيب الدول النامية، بينما كان الوضع أكثر سوءاً في عام 2003، حيث شكلت حصة العالم العربي حوالي 1.5% فقط من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي و نحو 3.4% من نصيب الدول النامية، هذا في الوقت الذي استحوذت فيه الدول ذات الدخل المرتفع على ما يعادل 52.5% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عام 2004، مقارنة بنحو 65.5% من إجمالي هذه التدفقات الاستثمارية عام 2003[3].

---

[1] صندوق النقد العربي، المؤسسات المالية العربية وتمويل التنمية والاستثمار في الوطن العربي – أبو ظبي 2005.

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005.

[3] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004.

1 ـ 2 المتغيرات السياسية الدولية والإقليمية والمحلية:

أحدث انهيار الإتحاد السوفيتي والمعسكر الشرقي في مطلع تسعينات القرن الماضي تغييراً في العالم بأسره على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والأمنية، فقد انتهت حقبة الحرب الباردة وأصبح العالم يواجه قطباً واحداً هو الولايات المتحدة الأمريكية. وكان للمنطقة العربية نصيب مما أصاب العالم من تغيير، حيث شهدت أجزاء من المنطقة العربية حالة من عدم الاستقرار أثرت على أوضاعها الاقتصادية والأمنية.

ظل الصراع العربي الإسرائيلي يؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على الأوضاع الداخلية والسياسية للإقليم العربي والشرق الأوسط،فقد كان لهذا الصراع آثاره السلبية سياسياً واقتصادياً وما زالت الآثار مستمرة حتى الآن.

ولقد بدأت العديد من الدول العربية منذ الثمانينات في إدخال إصلاحات تدريجية تسعى إلى خلق مناخ سياسي واقتصادي يسرّع من معدلات التنمية، ويحافظ قدر الإمكان على درجة مقبولة من العدالة الاجتماعية، ولعل أهم مظاهر الإصلاح، ليس فقط في تبني وثيقة الإصلاح الصادرة عن قمة تونس في 23 مايو 2004، بل أيضاً في انتشار منظمات المجتمع المدني في كافة الأقطار العربية، وإنشاء مجالس شورى في العديد منها، وإرساء مبدأ الانتخابات التشريعية والمدنية، وتولي المرأة لمواقع قيادية، وإنشاء منظمات حقوق الإنسان العربية، وتبني مبدأ اللامركزية في الحكم في بعض الأقطار العربية، وما زالت مسيرة الإصلاح مستمرة، وستستغرق زمناً ليس بالقصير حتى يتحقق الاستقرار السياسي المنشود.

ومع مطلع القرن الحادي والعشرين وبعد أحداث 11 سبتمبر (أيلول) 2001 زادت حدة عدم الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة، مما أثر بشكل فاعل وملموس على معدلات التنمية والاستقرار، كما ازدادت معدلات الفقر في المنطقة العربية.

1 ـ 3 المتغيرات الاقتصادية الدولية والإقليمية:

شهدت السنوات العشر الأخيرة متغيرات كونية اقتصادية بالغة الأثر، فقد بدا واضحاً الاتجاه نحو عولمة الاقتصاد الدولي، كما ازدادت فاعلية وأثر الشركات عابرة القومية، واتسعت رقعة وسيطرة التكتلات الاقتصادية، هذا إلى جانب زيادة قدرة المنظمات الاقتصادية الدولية الكبرى الثلاث والمتمثلة في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية وذلك في تنظيم الاقتصاد الدولي والسيطرة على اتجاهاته. وكانت وما زالت محصلة هذه القوى المؤثرة على حركة الاقتصاد العالمي استمرار تحيز شروط التجارة لصالح الأغنياء، وزيادة قدرة القوى الكبرى على التحكم في أسعار صرف العملات الأجنبية الرئيسية، والتي يتم تحديدها بما يخدم مصالحها الاقتصادية.

وفي المقابل فإن المنطقة العربية قد تفاعلت وتأثرت بدورها بالعديد من المتغيرات الاقتصادية، فقد أبرم العديد من دولها اتفاقيات للشراكة مع الاتحاد الأوروبي سعيا منها نحو محاولة تصحيح شروط التجارة بينها وبين هذه الكتلة الاقتصادية الكبرى، والتي تعد في الواقع الشريك التجاري الأول لمعظم دولها. كما زاد التوجه نحو إقامة مناطق تجارة حرة مع العديد من دول العالم في ذات الإطار.

أما على الصعيد العربي، فقد بدأت مسيرة إصلاح وتصحيح اقتصادي منذ الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، كان أبرزها ولا شك تبني آليات السوق بتدرج موضوعي ووضع برامج لإعادة الهيكلة بما يقلل من آثارها السلبية المحتملة ويعزز من آثارها الإيجابية. ولقد اتفقت الدول العربية فيما بينها على أهمية وضرورة وحتمية الإصلاح الاقتصادي الذي يتلاءم والواقع الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية، وفي إطار هذه السياسات الإصلاحية قلصت الحكومات من تدخلها في النشاط الاقتصادي، وبدأت بعض الدول في التخلص من القطاع العام كما هو الحال في مصر وتونس والأردن والمغرب، واتخذت إجراءات لتطوير تشريعاتها ولكن ما زالت البنوك والمرافق ضمن أنشطة القطاع العام[1]. ومع ذلك فقد أدى هذا التوجه إلى إفساح المجال

---

[1] جاسم المناعي، الآليات الاقتصادية للتنمية في الدول العربية، أبو ظبي، صندوق النقد العربي – فبراير 2003.

أمام القطاع الخاص لممارسة نشاطه الاقتصادي بحرية أكبر، إلا أن القطاع الخاص العربي ما زال ضعيفاً ويتسم بعدم الحرفية [1].

ويشير الواقع الراهن إلى أن الطريق مازال طويلاً أمام القطاع الخاص الذي يجب أن تذلل أمامه كافة الصعوبات ليلعب دوره كاملاً. يضاف إلى ذلك أن الدول العربية قد استمرت في تبني سياسة نقدية ومالية متطورة بقصد تقليل الإنفاق وزيادة الإيرادات والاعتماد على مصادر محلية لتمويل العجز في الميزانيات الحكومية، ودعم استقرار الأسعار المحلية وسعر الصرف، وخلق استقرار مالي ونقدي يشجع على إحراز معدلات عالية من النمو الاقتصادي، فقد خفضت الدول العربية أسعار الفائدة وكبحت جماح التضخم وعملت على دعم القطاع الخاص وتوفير التمويل اللازم لأنشطته الإنتاجية في مجال السلع والخدمات، ونظمت الحكومات السيولة المحلية، وقد استخدمت السلطات النقدية سعر إعادة الخصم والاحتياطي الإلزامي وعمليات السوق المفتوحة عبر استخدام أدوات الدين التي ترصدها البنوك المركزية وأذونات الخزانة أو سندات المشاركة، واستطاعت هذه السياسة أن تحقق نجاحاً ملحوظاً تمثل في الحفاظ على معدلات تضخم عند مستويات متدنية.

وعلى صعيد آخر، اتسمت السياسة النقدية من واقع بيانات عام 2003 بالمرونة،حيث ارتفع نصيب القطاع الخاص من إجمالي الائتمان في غالبية الدول العربية، واتجهت الدول العربية إلى وضع برامج لتقييم القطاع المالي وتطوير نظم المراقبة والإشراف على المصارف التجارية، لتتماشى مع التطورات المتسارعة التي تشهدها الصناعة المصرفية في العالم [2]، وحدث تطوير في اتجاه البورصات وأسواق المال في الدول العربية خلال التسعينات من القرن الماضي والسنوات الأربع المنقضية من القرن الحادي والعشرين.

ولقد أدركت الدول العربية أهمية التكتل الاقتصادي في وقت مبكر، إلا أنه في العقود الثلاثة الماضية كان أهم ما تحقق على هذا الصعيد تكوين مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي يضم دول الخليج العربي الست والذي تميز بتحقيق نجاحات تحسب له، فقد جاوز منطقة التجارة الحرة إلى الإتحاد الجمركي ويسعى حالياً إلى وحدة نقدية. وبخلاف ذلك فقد تحقق إنجاز ملموس نحو إقامة منطقة للتجارة الحرة العربية الكبرى التي اكتملت في الأول من يناير 2005، وهي التكتل العربي الذي يضم غالبية الأقطار العربية، ورغم استمرار بعض العقبات التي تواجه هذه المنطقة فإن العمل جارٍ لتجاوزها من خلال التفاوض بين الدول الأعضاء.

ومما لا شك فيه أن هذه التجمعات العربية لها آثار إيجابية على الاقتصاد العربي وبالأخص نحو تنمية التبادل التجاري العربي البيني، والطريق ممهد أمام تحرير تجارة الخدمات، ويظل تنسيق السياسات التجارية من بين الموضوعات المهمة التي يجب أن تشملها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وأيضاً التوصل لقواعد منشأ عربية موحدة تفصيلية، هذا إضافة إلى توحيد مواصفات السلع العربية وكذلك حقوق الملكية الفكرية.

1 ـ 4 تأثير متغيرات الصعيدين الدولي والإقليمي على أداء الاقتصاد العربي:

لقد أحدثت المتغيرات الاقتصادية والسياسية التي لحقت بالمنطقة العربية، خلال سنوات العقد الماضي، وتلك التي حدثت على المستوى العالمي ونالت المنطقة العربية نصيباً وافراً منها، آثاراً مهمة على اقتصاد معظم دول المنطقة العربية، ويمكننا تتبع بعض من هذه الآثار عند تحليل أهم مؤشرات النمو الاقتصادي التي تحققت على المستوى العربي وذلك على النحو التالي:

على الرغم من السلبيات التي أفرزتها العديد من المتغيرات الإقليمية والدولية فإن الناتج المحلي الإجمالي على المستوى العربي قد حقق اتجاهاً عاماً تصاعدياً محرزاً معدلاً للنمو بلغ قوامه 5.4% سنوياً، حيث تصاعد هذا الناتج من نحو 418.4 مليار دولار إلى نحو 870.0 مليار دولار وذلك خلال الفترة 1990ـ2004.

---

[1] جون سبكمان – استعراض سياسات وإنجازات التخصيص في البلدان العربية، تقييم سياسات التخصيص في البلدان العربية، صندوق النقد العربي – أبو ظبي 2001.

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1990، 2003، 2004.

تزايد السكان العرب بمعدل نمو سنوي بلغ نحو 2.3%، الأمر الذي يعني أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لم يتجاوز 1% في معظم سنوات الفترة 1990-2004. كما حدث تطور في التوزيع النسبي للسكان العرب فيما بين الحضر والريف فقد انخفضت نسبة سكان الريف إلى جملة السكان من نحو 47.7% في عام 1990،إلى نحو 44.5% في عام 2004، وتجدر الإشارة هنا إلى أن نسبة الفئة العمرية الأقل من 15 سنة ما زالت تمثل نسبة عالية من العدد الكلي للسكان إذ تقدر بنحو ثلث عدد السكان.

تمكن الاقتصاد العربي من توليد عدد مقبول نسبياً من فرص التشغيل قياساً بالمعدلات التي أحرزتها الدول النامية، إذ تزايدت القوى العاملة العربية من نحو 61.17 مليون عامل في عام 1990 لتصل إلى نحو 116.88 مليون عامل في عام 2004 محرزة بذلك معدلاً للنمو قدر بنحو 2.6% سنوياً خلال سنوات هذه الفترة، وتجدر الإشارة هنا إلى أن أكثر من 80% من العدد الكلي للسكان أو قوة العمل تنتمي إلى ثماني دول عربية فقط[1]، كما أن شقاً مهماً من قوى العمل تعمل في القطاع الزراعي الذي استطاع وحده أن يستوعب 22.77 مليون وحدة عمل في عام 1990، ارتفعت إلى نحو 35.37 مليون وحدة عمل في عام 2004. وعلى الرغم من أن فرص التشغيل قد تضاعفت بمعدل 2.6% سنوياً خلال الفترة قيد النظر إلا أن عرض العمال تزايد بمعدل 3.1% سنوياً خلال هذه الفترة، الأمر الذي أدى إلى زيادة معدلات البطالة بين السكان العرب. يضاف إلى ما سبق أنه في الوقت الذي تمكن فيه القطاع الزراعي العربي من خلق المزيد من فرص العمل على النحو السالف الإشارة إليه، إلا أن إنتاجية العامل الزراعي قد تدهورت من نحو 2554 دولار في عام 1990 إلى نحو 1928 دولار في عام 2004.

تحول عجز الميزانيات الحكومية العربية البالغ نحو 22084 مليون دولار عام 1990 إلى فائض بلغ نحو 34322 مليون دولار عام 2004. وفي حين كانت دول عربية خليجية تعاني من عجز في ميزانيتها خلال فترة تسعينات القرن الماضي، فقد تحول العجز إلى فائض بحلول نهاية القرن الماضي وبدايات القرن الحالي.ويلاحظ أن معظم الأقطار العربية تعاني من عجز مزمن في ميزانيتها، إلا أن هذا العجز قد شهد انخفاضاً في السنوات القريبة الماضية. كما شهدت معدلات التضخم في الوطن العربي انخفاضاً ملحوظاً ارتبط بمدى التقدم الذي أحرزته في سياساتها الإصلاحية، فقد تراوح معدل التضخم بين 14.8% و23.1% عام 1990 ثم أخذ في الانخفاض في السنوات التالية حيث تراوح بين 3.5% و4.6% عام 2000 وإن كان أقل من 4% في معظم الدول العربية، ثم ارتفع عام 2003 حيث تراوح بين 2.1% و10.8% وإن كان أقل من 5% في معظم الدول العربية. وعلى مستوى الدول العربية سجل معدل التضخم إرتفاعاً عام 2004 ببلوغه 4.5% مقارنة بنحو 2.7% عام 2003.

بلغ الدين العام الخارجي للدول العربية حوالي 152.5 مليار دولار عام 1990 إنخفض إلى نحو 151.1 مليار دولار عام 2004، وبلغت خدمة هذه الديون السنوية نحو 16.9، 16.6 مليار دولار في عامي 1990، 2004 على التوالي ،وهي تمثل ثمناً باهظاً يدفعه الاقتصاد العربي ويؤثر سلباً على التنمية الاقتصادية خاصة وأن معظم الدين الخارجي يتركز في سبعة أقطار عربية[2]، وهي أقطار عربية ذات ثقل سكاني مرتفع كما أنها في أمس الحاجة لدفع معدلات التنمية بها.

شهدت الصادرات العربية اتجاهاً تصاعدياً خلال الفترة 1990-2004، حيث ارتفعت من نحو 136.2 مليار دولار إلى حوالي 396.5 مليار دولار، مع تذبذب يرجع أساساً إلى تذبذب الأسعار العالمية للنفط الذي يشكل الوزن النسبي الأكبر في الصادرات العربية، وشهدت الواردات نفس الاتجاه التصاعدي، حيث ارتفعت من نحو 101.3 مليار دولار إلى نحو 243.1 مليار دولار في نفس الفترة السابقة، الأمر الذي يعني تحقيق فائض في الميزان التجاري العربي، وإن كان عدد كبير من الدول العربية حققت موازينها التجارية عجزاً مستمراً، ولعل الشيء الإيجابي هو ارتفاع التجارة البينية العربية سواء في الصادرات أو الواردات، حيث ارتفعت الصادرات البينية العربية من نحو 16.1 مليار دولار إلى نحو 34.7 مليار دولار عامي 2000، 2004 على التوالي، كما أن

[1] تشمل كلاً من الجزائر، السعودية، السودان، سوريا، العراق، مصر، المغرب، اليمن.
[2] تونس، الجزائر، السودان، سوريا، لبنان، مصر، المغرب.

الواردات البينية بدورها ارتفعت من حوالي 15.7 مليار دولار إلى حوالي 29.8 مليار دولار في العامين المذكورين على التوالي، وشكلت التجارة البينية العربية ما نسبته 7.7%، 10.1% من إجمالي التجارة الخارجية عامي 2000 و2004 على الترتيب، أما المواد الخام والوقود المعدني شكلا حوالي 54.8% من الصادرات البينية العربية عام 2004، والأغذية والمشروبات نحو 17.8% والمواد الكيماوية حوالي 16.4% والباقي آلات ومعدات نقل ومصنوعات. أما الواردات البينية عام 2004 فان تصنيفاتها عبارة عن وقود معدني ومواد خام بما يمثل نحو 49.1% وحوالي 17.8% أغذية ومشروبات وحوالي 15.8% مواد كيماوية، والباقي آلات ومعدات نقل ومصنوعات، ومن المتوقع ارتفاع حجم ونسبة التجارة البينية العربية في السنوات القادمة بعد جني ثمار منطقة التجارة الحرة العربية. وجدير بالملاحظة أنه إذا ما استبعدنا النفط من التجارة البينية العربية فسترتفع نسبة التجارة البينية لتتجاوز الخمس تقريباً[1]، كما تجدر الإشارة إلى أن التجارة البينية بين مجموعة الدول الآسيوية تقدر بنحو 40%، وبين دول أمريكا اللاتينية نحو20%، وبين دول الإتحاد الأوروبي نحو 60%، الأمر الذي يدل على أن الطريق ما زال طويلاً في مجال تطوير التجارة البينية العربية.

وفي المحصلة الإجمالية تدل المؤشرات العامة للاقتصاد العربي أنه بالرغم من وفرة الموارد الطبيعية والمالية على المستوى القومي، وبرغم الإصلاح الاقتصادي والتطور النسبي الذي شهدته السنوات الماضية، إلا أنه ما زال يعتمد على النفط والغاز الطبيعي بدرجة كبيرة وهذه الموارد قابلة للنضوب، كما تنخفض مساهمته في الصادرات العالمية، باستثناء النفط والغاز الطبيعي، ومشاركته ما زالت محدودة في النشاط الإنتاجي العالمي أو في تيارات وتدفقات السلع والخدمات، يضاف إلى ذلك فإن قدرته على استقطاب الاستثمارات الأجنبية ما زالت محدودة، مما يضع الاقتصاد العربي إلى جانب أفريقيا جنوب الصحراء في وضع اقتصادي متواضع بالنسبة لمختلف باقي مناطق العالم[2]، هذا على الرغم من الفوائض المالية العربية المستثمرة خارج المنطقة والتي تقدر بمئات المليارات من الدولارات.

2 ـ جهود الدول العربية في تنمية الموارد الزراعية وصيانتها:

2 ـ 1 موارد المياه:

تتسم الموارد المائية في المنطقة العربية بالندرة سواء بصورة مطلقة من حيث تدني متوسط نصيب وحدة المساحة، أو نصيب الفرد من المياه، أو بصورة نسبية مقارنة بالمناطق الأخرى من العالم. كما تتسم بسوء توزيعها جغرافياً وصعوبة استغلال المتاح منها في كثير من المناطق. وفضلاً عن ذلك تتفاقم هذه الندرة على كافة المستويات بمرور الزمن. ففي حين تعادل مساحة الوطن العربي 10.8% من مساحة اليابسة، ويعادل عدد سكانه 4.9% من إجمالي سكان العالم، فإنه يحتوي على 0.7% فقط من إجمالي المياه السطحية الجارية في العالم، ويتلقى 2.1% فقط من إجمالي أمطار اليابسة. ويترتب على ذلك أن متوسط نصيب الهكتار الواحد من المياه السطحية الجارية في الوطن العربي مقارناً بنظرائه على المستوى العالمي يبلغ 1: 15، ومن حيث متوسط المطر السنوي تبلغ هذه النسبة 1: 4.6. يضاف إلى ذلك أن شطراً لا بأس به من الموارد المائية المتاحة يتعرض إما للفقد أو لتدهور النوعية لأسباب عديدة.

2 ـ 1 ـ 1 تنمية الموارد المائية من المصادر التقليدية وغير التقليدية:

تنوعت جهود الدول العربية في مجال تنمية الموارد المائية من مصادرها التقليدية وغير التقليدية طبقاً لظروف كل دولة على حدة من حيث طبيعة هذه المصادر ومدى حدة ندرة المياه بها. وهناك خمسة مصادر للمياه في الوطن العربي، ثلاثة منها تقليدية: وهي الأمطار، والمياه السطحية، والمياه الجوفية. واثنان غير تقليديين هما: مياه التحلية، ومياه التنقية (إعادة الاستخدام). وباستثناء الأمطار، يبلغ إجمالي الموارد المائية العربية في الوضع الراهن 257.5 مليار متر مكعب تشمل موارد تقليدية قدرها 245.6 مليار متر مكعب

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004.
[2] المؤسسة المالية العربية، مرجع سابق ص 41.

بنسبة 95.4%، وموارد غير تقليدية قدرها 11.9 مليار متر مكعب، تعادل 4.6% من إجمالي الموارد المائية.

وتشكل الموارد المائية السطحية الشطر الأكبر في إجمالي الموارد المائية، إذ تقدر بنحو 209.2 مليار متر مكعب تمثل 81.2% من الإجمالي، وتمثل المياه الجوفية 14.1%. أما بالنسبة للموارد غير التقليدية فتمثل كل من موارد إعادة الاستخدام وموارد التحلية 3.8% و0.9% على الترتيب من إجمالي الموارد المائية في الوطن العربي. وعلى المستوى الإقليمي، يستأثر الإقليم الأوسط (مصر، السودان، الصومال، جيبوتي) بنحو 103.1 مليار متر مكعب تمثل نحو 40% من إجمالي الموارد المائية. ويستحوذ إقليم المشرق العربي (الأردن، سوريا، العراق، لبنان، فلسطين) على نحو 79.9 مليار متر مكعب تمثل 31.0% من الإجمالي، ثم إقليم المغرب العربي (المغرب، الجزائر، ليبيا، تونس، موريتانيا) مستحوذاً على نحو 59.2 مليار متر مكعب بنسبة 23%، بينما يتضاءل نصيب إقليم شبه الجزيرة العربية (الإمارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر، الكويت، اليمن) إلى حوالي 15.3 مليار متر مكعب بنسبة 5.9% من إجمالي الموارد المائية العربية، جدول (1).

ويوضح توزيع الموارد المائية المتاحة بين الأقطار العربية تبايناً واضحاً سواء فيما يتعلق بالمساهمة النسبية لمختلف المصادر أو فيما يتعلق بنصيب الفرد من المياه، وكذلك نصيب الهكتار من الأراضي الزراعية من المياه. وبينما تشكل الموارد المائية السطحية الجزء الأكبر من الموارد المائية بالنسبة لكل من إقليم المشرق العربي والإقليم الأوسط وإقليم المغرب العربي، فإنها لا تشكل نفس الدرجة من الأهمية بالنسبة لإقليم شبه الجزيرة العربية الذي تشكل فيه الموارد المائية الجوفية تقريباً نفس أهمية الموارد المائية السطحية. وبينما تبرز إعادة الاستخدام كمصدر مهم للموارد المائية في كل من إقليم المشرق العربي والإقليم الأوسط لا سيما في سوريا والعراق فإنه يعتبر مصدراً هامشياً بالنسبة للإقليمين الآخرين. وبالنسبة للموارد المائية من التحلية، يستحوذ إقليم شبه الجزيرة العربية على نحو 82.7% من جملة موارد التحلية في الوطن العربي.

وفيما يتعلق بنصيب الفرد من الموارد المائية، فيبلغ المتوسط على مستوى الوطن العربي حوالي 1057 متر مكعب سنوياً، أي ما يتجاوز بقليل خط الفقر المائي (1000 متر مكعب سنوياً). ومع ذلك فإن عدداً قليلاً من الدول يتجاوز فيه نصيب الفرد 1000 متر مكعب وتشمل سوريا والعراق ولبنان في المشرق العربي، والصومال من الإقليم الأوسط، والمغرب وموريتانيا من المغرب العربي. أما بالنسبة لباقي الدول فبعضها يقل نصيب الفرد فيها عن 500 متر مكعب سنوياً وتشمل: الأردن، فلسطين، جيبوتي، تونس وكل دول شبه الجزيرة العربية باستثناء عمان، والبعض الآخر يتراوح نصيب الفرد فيها من المياه بين 500-1000 متر مكعب سنوياً.

جدول رقم (1) الوضع الراهن للموارد المائية على مستوى الوطن العربي (مليون م3)

الدولة	الموارد التقليدية			الموارد غير التقليدية			الإجمالي
	جوفية	سطحية	المجموع	إعادة الاستخدام	التحلية	المجموع	
الأردن	275	475	750	61	2.5	63.5	813.5
سوريا	5075	4276	9351	1965		1965	11316
العراق	2000	60850	62850	1500	7.4	1507.4	64357.4
لبنان	600	2500	3100	21.5	47.3	68.8	3168.8
فلسطين	185	30	215	2	0.5	2.5	217.5
إقليم المشرق العربي	8135	68131	76266	3549.5	57.7	3607.2	79873.2
الإمارات المتحدة	130	185	315	108	405	513	828
البحرين	100	0.2	100.2	17.5	75	92.5	192.7
السعودية	3850	2230	6080	131	795	926	7006
عمان	550	918	1468	21.5	47.3	68.8	1536.8
قطر	50	1.4	51.4	33	131	164	215.4
الكويت	160	0.1	160.1	30	388	418	578.1
اليمن	1400	3500	4900	52	9	61	4961
إقليم الخليج العربي	6240	6834.7	13074.7	393	1850.3	2243.3	15318
مصر	4100	55500	59600	4790	31.7	4821.7	64421.7
السودان	1000	26000	27000		0.6	0.6	27000.6
الصومال	3300	8160	11460		0.1	0.1	11460.1
جيبوتي	50	200	250		0.15	0.15	250.15
الإقليم الأوسط	8450	89860	98310	4790	32.55	4822.55	103132.55
المغرب	7500	22500	30000	350	1.2	351.2	30351.2
الجزائر	2000	13000	15000	400	74.6	474.6	15474.6
ليبيا	650	397	1047	110	210	320	1367
تونس	1940	2700	4640	6	8.7	14.7	4654.7
موريتانيا	1500	5800	7300	67.6	1.7	69.3	7369.3
إقليم المغرب العربي	13590	44397	57987	933.6	296.2	1229.8	59216.8
المجموع	36415	209222.7	245637.7	9666.1	2236.75	11902.85	257540.55

ويعطي البعد الزمني مؤشراً إضافياً لمدى خطورة مشكلة ندرة المياه في الوطن العربي، إذ أنه مع استمرار الثبات النسبي في الكميات المتاحة من الموارد المائية، وزيادة عدد السكان بصورة مستمرة، يتجه نصيب الفرد من المياه إلى الانخفاض. وفيما يتعلق بالموارد المائية المخصصة للزراعة، تبدو المشكلة أكثر حدة، إذ يزداد الطلب على المياه للاستخدامات غير الزراعية بمعدلات متسارعة ومن ثم يزيد نصيبها من الموارد الإجمالية على حساب الموارد المائية المتاحة للزراعة.

تشمل الموارد المائية غير التقليدية معالجات مياه الصرف بأنواعه (الزراعي، الصحي، الصناعي) وتحلية المياه المالحة. وتستخدم المياه المعالجة عادة في ري المحاصيل والبساتين وبدرجة أقل في المزارع السمكية وسقي الماشية، ولا تستخدم لأغراض الشرب لاعتبارات الأمان. وتنتشر إعادة استخدام مياه الصرف الصحي والصناعي في كثير من الدول العربية مثل: مصر، تونس، المغرب، الأردن ودول الخليج العربي، وفي مقدمتها الكويت لري الحدائق المنزلية وبعض المحاصيل الزراعية، وفي بعض الدول مثل مصر تشكل إعادة استخدام مياه الصرف

الزراعي مصدراً تتزايد أهميته في الموارد المائية المستخدمة في الري. وهناك موارد غير تقليدية أخرى يمكن الحصول عليها باستخدام تقنيات مختلفة وإتاحتها للاستغلال تحت ظروف اقتصادية يمكن تقديرها، وتشمل هذه التقنيات: تقنية إكثار (بذر) السحب، وتقنية نقل المياه والجبال الجليدية، وتقنية الحد من التبخر سواء من المسطحات المائية أو من سطح الأرض والنتح بواسطة أوراق النباتات، وتقنيات منع التسرب، وتقنية الزراعة في بيئة تم التحكم فيها. وقد تمت تجربة هذه التقنيات على نطاق ضيق في بعض الدول العربية. فقد استخدمت بنجاح تقنية إكثار السحب في ليبيا منذ عام 1982. وبالنسبة لتقنية نقل المياه والجبال الجليدية، فقد استخدمت ناقلات النفط بالغة الضخامة في نقل المياه عبر المحيطات إلى الدول القاحلة المصدرة للنفط. وإن كانت تستخدم هذه المياه أساساً في توفير مياه الشرب فإن ذلك يساعد على حفظ الموارد المائية الأخرى للاستخدامات الزراعية. أما تقنية نقل الجبال الجليدية من منطقة القطب الجنوبي إلى المناطق القاحلة فقد اهتمت بها المملكة العربية السعودية، ولا تزال قيد البحث لإيجاد التقنيات الضرورية لمعالجة المشاكل الفنية التي تكتنف عملية بهذه الضخامة فضلاً عن الجدوى الاقتصادية لها. وفيما يتعلق بتقنيات منع أو الحد من التبخر، فتستخدم الأغطية أو الحواجز لتغطية سطح الأرض لمنع تبخر الماء بالتربة، وهذا يؤدي في نفس الوقت إلى الحد من معدلات الانحراف المائي والهوائي وتنشيط الإنبات المبكر وزيادة الإنتاجية، إلا أنه يعيبها ارتفاع التكلفة. أما تقنيات منع التسرب فتتم بمعالجات كيميائية أو تغطية السطح وتبطينه بالمواد البلاستيكية أو روث الحيوانات، وهي تقنيات يمكن أن تتم بتكلفة مقبولة.

هناك تقنيات أخرى يطلق عليها التقنيات الواعدة للمحافظة على المياه، منها حافظات المياه للتربة الزراعية، وهي عبارة عن مواد كيميائية تستخدم كمحسنات للتربة ومساعدتها على الاحتفاظ برطوبتها، وقد أعطت التجارب التي أجريت عليها في الأراضي الرملية بمنطقة الإحساء بالسعودية مؤشرات إيجابية. وفي نفس هذه المجموعة من التقنيات، هناك تقنية الحراثة للمحافظة على رطوبة التربة وتقنية اختيار المحاصيل المناسبة للمناطق الجافة وشبه الجافة، وتقنية معالجة مشكلات النباتات المائية غير المفيدة الشرهة للمياه الموجودة على امتداد المجاري المائية وكذلك في الأراضي الرطبة.

2 ـ 1 ـ 2 إدارة وحماية وصيانة وترشيد استخدام الموارد المائية من خلال السياسات المطبقة:

تستهدف إدارة الموارد المائية تحقيق الاستفادة القصوى من كافة الموارد سواء تلك المتاحة بالفعل أو تلك التي يمكن إضافتها وتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الموارد سواء عبر الجماعات المستخدمة للمياه أو عبر الأجيال المتلاحقة في إطار ما يطلق عليه الاستدامة البيئية. وقد ظهر خلال العقد الأخير الأخذ بمبدأ الإدارة المتكاملة للموارد المائية كإحدى الركائز الرئيسية لتحقيق أهداف الألفية للتنمية، وذلك من أجل تعظيم الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من استخدامات المياه. وقد أكدت على هذا المبدأ القمة العالمية للتنمية المستدامة بجوهانسبرج 2002[1]. وباعتبار أن الموارد المائية تعد إحدى أهم محاور منظومة الموارد الطبيعية بما فيها من موارد أرضية، وبيئية بحرية وساحلية، وتنوع بيولوجي، وغلاف جوي، وموارد معدنية، ومصادر طاقة، واستخداماتها المتعددة في مجالات الزراعة والصناعة والسياحة والاستعمالات المدنية والشرب. فإن الأخذ بمبدأ الإدارة المتكاملة للموارد المائية يمكن من إحداث التوازنات المطلوبة وتوفير الفرصة لمشاركة كافة قطاعات المجتمع داخل هذه المنظومة وصولاً إلى الأهداف المنشودة. ولا ينطبق ذلك على المستوى القطري فقط ولكن على المستوى الإقليمي أيضاً. وقد كان من أهم أهداف الخطة التنفيذية للتنمية المستدامة بجوهانسبرج، إعداد خطط قومية للإدارة المتكاملة للموارد المائية بحلول عام 2005. الأمر الذي يؤكد أهمية العمل على بلورة رؤية إقليمية مشتركة للتصدي للمشكلات التي تواجه الموارد المائية وتحقيق الأهداف المرجوة على مستوى الوطن العربي. وقد بدأت بالفعل عدة مبادرات في اتجاه بلورة هذه الرؤية الإقليمية مثل مبادرة إنشاء المجلس العربي للمياه، وتأسيس الشراكة المائية لإقليم البحر الأبيض المتوسط وتأسيس بعض الشراكات المائية على المستوى الوطني مثل الشراكة المائية المصرية (سيداري) والأنشطة المتصلة بالتنسيق مع الشراكات المائية العالمية، والمجلس الأفريقي لوزراء المياه. ويعمل سيداري على تعزيز القدرات البشرية وإعداد الدراسات الفنية ووضع الأطر التنفيذية للانتقال مرحلياً نحو تحقيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية.

[1] سيداري، خطة العمل التنفيذية 2005ـ2010.

وقد بدأ سيداري بالفعل في وضع الإطار التنفيذي لتحقيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية لدول جنوب البحر المتوسط، وتقييم وضع الدول العربية المتوسطية في تطبيق هذا المبدأ، وذلك بالتنسيق مع الشراكة المائية العالمية، وذلك تمهيداً لوضع برامج عمل قطرية. كما بدأ سيداري في تقييم مدى تقدم الدول العربية في مجال إعداد خطط الإدارة المتكاملة للموارد المائية تمهيداً لإعداد برنامج إقليمي مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمجلس العربي للمياه لمساعدة الدول العربية في إعداد وتنفيذ هذه الخطط.

وإذا كانت إدارة الموارد المائية تتلخص في جانبي إدارة الطلب على المياه، وإدارة إمدادات وتوزيع المياه (العرض)، فيمكن تقييم السياسات المائية العربية في ضوء التوجهات المتعلقة بكلا الجانبين. وفيما يتعلق بإدارة عرض الموارد المائية فتهتم بتنمية الموارد من مصادرها المختلفة وحسن توزيعها فضلاً عن حماية وصيانة الموارد المائية في مواجهة أوجه الفقد المختلفة سواء الفقد الكمي على مختلف مستويات الشبكة المائية، أو الفقد النوعي والذي ينشأ نتيجة لتدهور نوعية المياه لأسباب متعددة. أما إدارة الطلب، فتهتم بترشيد استخدام المياه في مختلف أوجه استخداماتها وتخصيص الموارد المائية طبقاً لمعايير الكفاءة الاقتصادية. والواقع أن كفاءة استخدام المياه، والتي سيتم تناولها في الجزء التالي، يتصل جانب منها بإدارة عرض (إمدادات) المياه، بينما يتصل الجانب الآخر بإدارة الطلب.

وفيما يتعلق بالسياسات المائية العربية، يلاحظ أنها ركزت خلال الفترة الماضية على إدارة العرض، ولم تول الاهتمام الكافي لإدارة الطلب. وقد انعكس ذلك في توجيه الجزء الأكبر من الاستثمارات الموجهة إلى قطاع الري إلى تنمية مصادر الموارد المائية (مشروعات الري) وصيانة شبكات الري. كما تركزت جهود المؤسسات المائية الرسمية في نفس الاتجاه. ومع أن هذه السياسات قد تمخض عنها تحسن ملموس في عرض الموارد المائية وخاصة في مجالات تحلية المياه وإعادة الاستخدام، فإن إهمال جانب الطلب أدى إلى الإسراف في استخدام المياه ومن ثم إهدار جزءٍ كبيرٍ مما أضافته سياسة إدارة العرض إلى الموارد المائية العربية.

في الآونة الأخيرة تنبهت المؤسسات المائية الرسمية في العديد من الدول العربية إلى أهمية إدارة الطلب على الموارد المائية في إطار الإدارة المتكاملة للمياه. وفي هذا السياق ظهرت سياسات تغطية التكاليف سواء بصورة جزئية أو كلية، ونفذت في بعض الدول مثل: مصر والمغرب والأردن، ووضعت سياسات للتركيب المحصولي تكبح جماح التوسع في المحاصيل الكثيفة في استخدام المياه (مثل تقييد زراعة الأرز وقصب السكر في مصر) ووضع التشريعات التي تحظر استخدام طريقة الري السطحي (بالغمر) في الأراضي الصحراوية والتوسع في استخدام أساليب الري الحديثة مثل الري الموضعي (التنقيط) والري بالرش وتشجيع التوسع في استخدام التقنيات الموفرة للمياه مثل: أصناف المحاصيل المبكرة في النضج والأصناف المقاومة للجفاف، والأصناف المقاومة للملوحة. وفضلاً عن ذلك زاد الاهتمام بتشجيع إقامة روابط مستخدمي المياه في إطار الإصلاحات المؤسسية لقطاع الري التي تنطوي على إشراك المزارعين في إدارة مياه الري. وقد انتشرت هذه الروابط بصورة تدريجية في عدد من الدول العربية منها المغرب ومصر.

2 ـ 1 ـ 3 تطورات كفاءة استخدام الموارد المائية المتاحة:

تعرف كفاءة استخدام المياه في الزراعة بأنها النسبة بين كمية المياه التي يستهلكها النبات والكمية المسحوبة من مصدر الري الرئيسي لوحدة المساحة. وتتوقف هذه الكفاءة على عناصر عديدة تشمل كفاءة قنوات الري الرئيسية والحقلية، وكفاءة التوزيع، وكفاءة الري الحقلي. وتتوقف هذه العناصر بدورها على طبيعة البنى التحتية الإروائية وكذلك على تقنيات وطرق الري الحقلي، والتشغيل والاستثمار. ولاشك أن كفاءة استخدام المياه ينبغي أن تكون المحور الرئيسي في السياسات المائية العربية بالنظر إلى محدودية قدرة الدول على زيادة عرض المياه من مختلف مصادرها. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من 95% من المساحات المروية في المنطقة العربية تعتمد أساساً على نظم ري متدنية الكفاءة، تؤدي إلى إهدار كميات كبيرة من الموارد المائية. الأمر الذي حدا بالكثير من الدول العربية إلى التركيز على تحسين إدارة المياه، بجانب تنفيذ مشروعات الري المتطورة.

ولعل من المناسب عند الحديث عن كفاءة الري التمييز بين حالتي الري المستقر نسبياً القائم على نظام التشغيل المستمر، وحالة الري المعتمد على المياه الجوفية بواسطة الآبار. وتسود الحالة الأولى في مشاريع دجلة

والفرات في كل من العراق وسوريا، والجزيرة والرهد في السودان، والسد العالي في مصر، وتتراوح الكفاءة الإجمالية للري في هذه المشاريع بين 40-50%، وترتفع إلى 70% في حالة إعادة استخدام مياه الصرف. وجدير بالذكر أن كفاءة الري الحقلي هي نقطة الضعف الرئيسية في حالة التشغيل المستمر، حيث تتراوح كفاءة الري على مستوى الحقل بين 50-80%. وتتحقق أعلى كفاءة (80%) في حالة تبطين القنوات، ومن ناحية أخرى تؤثر تقنيات الري على الكفاءة، ففي حالة الري السطحي (الغمر) تتراوح الكفاءة بين 50-80%، وتتراوح بين 60-80% بالنسبة للري بالرش. وتتساوى كفاءة الحقل وكفاءة التوزيع عند استعمال تقنية الري الموضعي (التنقيط) على مستوى الحقل حيث تقدر بنسبة 80%. وعلى ذلك فإنه إذا قدر أن كفاءة استخدام الموارد المائية السطحية في الوطن العربي هي عند حدود 60%، فإن هناك مجالاً واسعاً للدول العربية لتحقيق وفورات مائية كبيرة عن طريق تحسين هذه الكفاءة. وإذا كانت الموارد المائية السطحية تقدر بنحو 204 مليار متر مكعب كما ذكر، فإن رفع كفاءة استخدام المياه من 60 إلى 70% ينطوي على تحقيق وفر في المياه السطحية يبلغ نحو 20 مليار متر مكعب سنوياً. أي ما يعادل إنتاج 20 مليون طن من الحبوب.

أما الحالة الثانية: وهي حالة استخدام المياه الجوفية بواسطة الآبار والتي تنتشر في معظم بلدان شبه الجزيرة العربية (السعودية، الإمارات، البحرين) بنسبة 100%، بينما توجد في بلدان أخرى مثل: سوريا، المغرب، تونس، اليمن وليبيا بنسب تتراوح بين 30-80%. ومن المرجح أن تكون كفاءة استخدام المياه في هذه الحالة أعلى منها في الحالة الأولى نظراً لأن مصدر الري يقع في نفس الأرض الزراعية. ويمكن أن تصل هذه الكفاءة إلى أعلى مستوياتها إذا استخدمت تقنية ري محكمة من حيث التصميم والتجهيز والتركيب والملاءمة لظروف التربة والمناخ، حيث تصل إلى 90% في حالة الري الموضعي، ونحو 70-80% في حالة الري بالرش. وقد تحققت بالفعل مستويات كفاءة مرتفعة نسبياً في بعض الدول العربية، ففي منطقة الأغوار بالأردن تحققت كفاءة تصل إلى 70-75% باستعمال الري بالتنقيط للخضر والأشجار المثمرة. وفي الإمارات العربية المتحدة أدى استخدام الري بالتنقيط للخضر إلى وفر في المياه يقدر بنحو 45% وزيادة في الإنتاجية بنسبة 190% مقارنة بالري السطحي.

2 - 1 - 4 استثمار الموارد المائية المشتركة والحفاظ على الحقوق العربية في المياه المتشاطئة:

تقوم العديد من الدول العربية بتوفير جزء من مواردها المائية بالسحب من أحواض مائية مشتركة مع دول أخرى عربية أو غير عربية[1]. وتشكل الأحواض المائية السطحية وحدة متكاملة ترتبط أحياناً ببعض الأحواض الجوفية، الأمر الذي يبرر ضرورة إدارتها بشكل متكامل بين الدول المتشاطئة عليها. وتستهدف الإدارة المتكاملة للأحواض المائية المشتركة تحقيق التوازنات المطلوبة بين أنصبة الأطراف المتشاطئة لمواجهة متطلبات التنمية بها دون الإضرار بحالة الحوض المائي. ومع ذلك تقتصر إدارة الأحواض المائية المشتركة حالياً على تنسيق استغلال الموارد المائية داخل الحدود الجغرافية للدول مع إجراء بعض المشاورات الثنائية الفنية بصورة غير منتظمة لمعالجة بعض المشكلات التي تطرأ بين الحين والآخر.

إن تبني الإستراتيجية التكاملية في مجال إدارة الموارد المائية في الوطن العربي، أصبح ضرورة تقتضيها ظروفه المناخية وندرة موارده المائية ومهددات الموارد المائية المشتركة مع دول أخرى خارج المنطقة العربية. وتقتضي هذه الإستراتيجية تطوير شبكات رصد الموارد وقواعد المعلومات المائية، وإنشاء نظم تبادل المعلومات المتعلقة بالأحواض المائية المشتركة وكذلك المتعلقة بالاستخدام الفعلي لمياه هذه الأحواض، الأمر الذي يسهل إدارة استثمار المياه على صعيد الحوض الواحد بشكل شمولي. ولما كان الوضع الحالي لإدارة الأحواض المشتركة ينطوي عموماً على إتباع أساليب إدارية واستثمارية انفرادية على نحو يتسبب في إحداث خلل في إدارة مياه هذه الأحواض وخلق نزاعات بين الدول المتشاطئة، فإنه من الضروري خلق آليات مؤسسية من الأقطار المتشاطئة تقوم على الإدارة المشتركة على صعيد الحوض ككل معتمدة في ذلك على أطر قانونية واتفاقيات ومعاهدات بين الأطراف المعنية تحدد مسئولية وحقوق كل منها. ويمكن الاستعانة في هذا الصدد

---

[1] تضم الأحواض المائية السطحية المشتركة: أحواض الفرات، دجلة، العاصي، الأردن، اليرموك، الحماد، تهامة، نهر النيل، نهر مجرة، نهر جوبا. وتضم أحواض المياه الجوفية المشتركة: الحوض الرملي النوبي ويمتد عبر ليبيا ومصر والسودان وتشاد وحوض شمال الصحراء ويمتد بين الجزائر وتونس وليبيا، والخزانات الجوفية في شبه الجزيرة العربية، وتمتد عبر السعودية والأردن والبحرين والإمارات والكويت وقطر واليمن والعراق، والأحواض الجوفية الكلسية، وتمتد عبر لبنان وسوريا والأردن.

بالأسس والقوانين والأعراف الدولية التي تحكم هذه الاتفاقيات، ومن المعاهدات الدولية التي يمكن أن تحتذى بها المعاهدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك حول استثمار نهر كولورادو ونهر ريو جراندى.

ولتعزيز التعاون الإقليمي العربي في مجال استثمار الموارد المائية في مجال إدارة استثمار الأحواض المائية المشتركة، ينبغي إجراء دراسات تفصيلية دقيقة عن هذه الأحواض تقوم على بيانات ومعلومات يجري تجميعها من خلال الشبكات المعلوماتية المائية الإقليمية وقواعد البيانات المتعلقة برصد الموارد المائية ونظم تبادل المعلومات على النحو الذي سبق الإشارة إليه. ومع أن هناك دراسات ومشاريع تنفيذية قامت بها المنظمات العربية المختصة ومنها المنظمة العربية للتنمية الزراعية والمركز العربي لدراسة المناطق الجافة والأراضي القاحلة في مجال إدارة استثمارات الموارد المائية وبخاصة فيما يتعلق بالحد من الفواقد المائية ورفع كفاءة استخدام المياه وحصاد المياه، فإن الأمر يقتضي إجراء المزيد من المسوح والدراسات المتعمقة على نحو يغطي كافة مجالات التعاون العربي في إدارة الموارد المائية المشتركة، وبناء الهياكل المؤسسية اللازمة القادرة على الاضطلاع بها بشكل مستدام. ومن المهم أن يتمخض عن هذه الدراسات مشروعات تنفيذية مشتركة بين الأقطار العربية المتشاطئة سواء على مستوى تجمعات إقليمية أو على مستوى الوطن العربي بوجه عام.

تشكل أحواض المياه الجوفية الإقليمية مصدراً مهماً للموارد المائية العربية بخاصة في منطقتي الصحراء الكبرى وشبه الجزيرة العربية. وتشير الدراسات التي أجريت حول خزانات المياه الجوفية إلى وجود طبقات مائية عديدة سواء سطحية ذات موارد متجددة أو عميقة ذات موارد غير متجددة، تمتد أحياناً إلى مساحات شاسعة عبر عدد من الأقطار. وتلعب هذه الخزانات دوراً كبيراً في تغطية العجز المائي خلال فترات الجفاف. وتشير التقديرات إلى أن المخزون الجوفي من المياه في المنطقة العربية يقدر بحوالي 20 ألف مليار متر مكعب. بينما لا تزيد التغذية السنوية على حوالي 39 مليار متر مكعب، فيستثمر منها حالياً حوالي 26 مليار متر مكعب سنوياً. وتجدر الإشارة إلى أن مخزون الأحواض الجوفية الإقليمية يرجع إلى عصور جيولوجية قديمة، وفي الوقت الحالي تبدو التغذية الإجمالية لهذه الأحواض ضعيفة جداً أو منعدمة. ومن ثم فإن السحب الجائر من الخزان الجوفي دون تغذية كافية يؤدي إلى استنزاف الخزان بدرجة قد يصعب تعويضه، كما هو الحال في عديد من الدول العربية. مع ملاحظة أن أي استغلال جائر في منطقة معينة من حوض ما تترتب عليه بالضرورة انعكاسات سلبية على باقي مناطق الحوض في دول أخرى. وقد ترتب على السحب الجائر مشكلة أكبر بالنسبة للخزانات الجوفية الساحلية في العديد من المناطق العربية، إذ نشأ عنه هبوط كبير في منسوب المياه الجوفية وارتفاع ملوحتها بدرجة عالية نتيجة تداخل مياه البحر مع المياه العذبة. وقد انخفض منسوب بعض الخزانات الساحلية في مناطق المغرب العربي إلى ما يزيد على 100 متر خلال العقدين الأخيرين، وازدادت ملوحتها إلى درجات وصلت أحياناً إلى 10000 مليجرام في اللتر الواحد. وحدثت نفس الظاهرة بدرجات متفاوتة في منطقة الخليج العربي. الأمر الذي يقتضي إدارة هذه الأحواض بشكل يحقق التوازن بين كميات السحب والمخزون وكميات التغذية المائية، مع الإشارة إلى أن مثل هذا التوازن يزداد صعوبة كلما تضاءلت معدلات التغذية المائية.

وتشمل المعوقات الرئيسية التي تواجه استثمار الأحواض الجوفية المشتركة في الوطن العربي عدم وجود مسوحات هيدرولوجية ودراسات مدققة حول هذه الأحواض، مع عدم وجود تخطيط متوازن لاستثمار هذه الموارد بين الأقطار المتجاورة، وغياب المراقبة المستمرة لاستثمار الأحواض وتطور حجم المخزون الإقليمي والتغيرات في نوعية مياه الأحواض من خلال شبكات رصد إقليمية مشتركة.

2 ـ 1 ـ 5 نشر ثقافة ترشيد استخدام المياه في الزراعة العربية:

ركزت الحكومات في كثير من الدول العربية في الماضي على إدارة جانب عرض المياه ولم تول جانب الطلب الاهتمام الكافي. وقد ترتب على إهمال جانب الطلب سيادة أنماط استخدام للمياه في الوطن العربي تنطوي على الإسراف وهدر كميات كبيرة منها وحتى تلويثها، ولا تقتصر هذه الظاهرة فقط على قطاع بذاته، وإنما امتدت إلى كافة القطاعات المستخدمة للمياه كالزراعة والصناعة والشرب. ويعزى جانب من هذا الإسراف إلى سلوكيات فردية ومجتمعية تتعامل مع المياه كسلعة مجانية، فضلاً عن عدم إدراك مدى ندرة المياه وما تتعرض له الدول العربية من مخاطر نتيجة لهذه الندرة. وقد ساعد على استمرار هذه السلوكيات وانتشارها تجاهل السياسات المائية في أغلب الأحوال لنشر ثقافة ترشيد استخدام المياه. وإذا كانت بعض

الجهود قد بذلت في هذا المجال في بعض الدول العربية، فقد وجهت في الأغلب إلى مستخدمي المياه في القطاعات غير الزراعية وبخاصة الاستخدامات المدنية، حيث نفذت عدة برامج إعلامية في مختلف وسائل الإعلام لتوعية أفراد المجتمع نحو الحد من الإسراف في استخدام المياه وتجنب تلويثها. أما في الزراعة والتي تستهلك أكثر من 80% من موارد المياه، والتي لم تتجاوز فيها كفاءة استخدام المياه 60% فلم توجه إلى المزارعين القدر الكافي من البرامج الإعلامية والإرشادية التي تستهدف إحداث تغيير إيجابي في سلوكيات المزارعين تجاه استخدام المياه. وقد أدخلت بعض الدول العربية (من بينها مصر) نظاماً أطلق عليه الإرشاد المائي في إطار برنامج لتحسين الري، يستهدف مساعدة المزارعين على إقامة روابط مستخدمي المياه وتوجيه النصح والإرشاد فيما يتعلق باستخدام مياه الري. ومع ذلك ينبغي إدراك أن نشر ثقافة ترشيد استخدام مياه الري في الزراعة العربية أمر يعترضه العديد من الصعوبات، أهمها بطبيعة الحال مجانية المياه وإمكانية حصول المزارع على المياه بدون مقابل، وثاني هذه الصعوبات قصور الهياكل المؤسسية لقطاع المياه وضعف المشاركة المجتمعية في إدارة مياه الري. ولعل تطبيق فكرة روابط مستخدمي المياه في عدد من الدول العربية يعد خطوة مهمة في اتجاه إصلاح إدارة المياه. وحتى في حالة عدم تقاضي رسوم مقابل استخدام المياه، يمكن أن تلعب هذه الروابط دوراً مهماً في ترشيد استخدامها خاصة في وجود مساندة حكومية من قبل المؤسسات الرسمية المعنية بالموارد المائية والري.

واستشعاراً من المسئولين عن المياه والري العرب بأهمية ترشيد استخدام المياه، فقد تضمن إعلان القاهرة لمبادئ التعاون العربي في استخدام وتنمية وحماية الموارد المائية العربية ،أبريل (نيسان) 1997، اتخاذ عدد من التدابير والآليات يتعلق بعضها بموضوع الترشيد، وكان من أهم التوصيات في هذا الشأن إيلاء المزيد من الاهتمام لبناء القدرات الوطنية، وتأهيل ورفع كفاءة الموارد البشرية العربية العاملة في مجالات ترشيد استخدام وتنمية وتطوير الموارد المائية والزراعية العربية، وبما يساعد على استيعاب وتطبيق التقانات الحديثة والمتطورة. وتوصية أخرى تتعلق بزيادة فاعلية وتكثيف برامج الإرشاد والتوعية المائية، خاصة في الزراعات المروية باعتبارها عنصراً فاعلاً في سياسات ترشيد استخدامات المياه في الزراعة العربية، وتوفير المتطلبات اللازمة لإنشاء وتطوير الأجهزة الوطنية المعنية بهذا المجال. وتوصية ثالثة بإيجاد السبل والآليات لتشجيع المشاركة بين الجهات الرسمية والشعبية في إعداد وتنفيذ الخطط والبرامج والمشروعات التنموية في قطاعي الزراعة والمياه، وتقديم الدعم اللازم لقيام تنظيمات لمستخدمي مياه الري للاضطلاع بدور فاعل في إدارة واستخدام المياه على مستوى الحقل، بغرض تدعيم العلاقة بين مستخدمي المياه والأجهزة الرسمية المعنية، وتوفير متطلبات ترشيد استخدام المياه على هذا المستوى.

2 ـ 2 الموارد الأرضية الزراعية:

2 ـ 2 ـ 1 الإنجازات التي تحققت في مجال تنمية الأراضي في البيئات الزراعية الملائمة:

إذا كانت الموارد المائية تعتبر المحدد الأول للتنمية الزراعية في الوطن العربي، فإن الموارد الأرضية تليها في الأهمية كمحدد للإنتاج الزراعي العربي. ولاشك أن ممكنات التوسع في الموارد الأرضية الزراعية تتوقف بالدرجة الأولى على مدى توافر موارد المياه. ونظراً لوقوع المنطقة العربية ضمن الحزام العالمي للأراضي الجافة وشبه الجافة التي تتوقف فيها المساحة المزروعة على الظروف البيئية ومدى توافر المياه اللازمة للزراعة، فإن معظم الدول العربية تسود فيها الزراعة المطرية، وتختلف نسبة المساحة المزروعة إلى المساحة الكلية من دولة إلى أخرى، بل ومن عام إلى آخر اعتماداً على معدلات الأمطار وتقلباتها السنوية. ولهذا السبب اعتمدت برامج التوسع الزراعي الأفقي في الدول العربية في أغلب الأحوال على الموارد المائية السطحية والجوفية.

تقدر المساحة الزراعية في الدول العربية (شاملة المساحة المتروكة) بنحو 69.6 مليون هكتار في عام 2004، جدول(2) أي بزيادة تصل إلى نحو 22% بالمقارنة إلى المساحة الزراعية في 1990. وقد نمت المساحة الزراعية في الوطن العربي خلال فترة الخمس عشرة سنة المذكورة (1990ـ2004) بمعدل نمو 2% سنوياً. ورغم أن هذا المعدل لا بأس به، لاسيما وأنه يقارب معدل النمو في عدد السكان العرب، إلا أنه لا يعبر عن الزيادة الحقيقية في مساحة الأراضي الزراعية وذلك إذا أخذ في الاعتبار أن المساحة المتروكة تشكل شطراً كبيراً في المساحة الزراعية يصل إلى 18.5 مليون هكتار في عام 2004 أي ما يشكل نحو 26.4% من المساحة الزراعية. وفيما يتعلق بالتوزيع القطري للمساحة الزراعية يلاحظ أن نحو 90% منها يتركز في

ثماني دول عربية هي: السودان والمغرب والجزائر والعراق وتونس ومصر وسوريا والسعودية. وقد حققت المساحة الزراعية في كل من المغرب والسعودية معدلات نمو عالية خلال الفترة 1990-2004، بينما حققت في كل من الجزائر والسودان والعراق معدل نمو يبلغ 2% سنوياً، أما في تونس وسوريا ومصر فقد زادت المساحة الزراعية بمعدل نمو 1% سنوياً.

جدول رقم (2): استخدام الأراضي في الوطن العربي عام 2004

نوع الاستخدام	1990	2004	
		ألف هكتار	%
محاصيل مستديمة			
مطرية	3647.6	4729.65	6.8
مروية	1964.1	3182.20	4.6
جملة	5611.70	7912.55	11.4
محاصيل موسمية			
مطرية	33948.10	32397.00	46.6
مروية	7476.10	10727.56	15.4
جملة	41424.20	43124.51	62.0
المساحة المتروكة	10548.70	18540.13	26.6
جملة المساحة الزراعية	57584.6	69577.19	100
الغابات	88846.1	93632.65	
المراعي	483318.6	457988.65	

المصدر: حسبت من المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة.

ويوضح نصيب الفرد من الأراضي الزراعية بعداً آخر يتعلق بتفاوت درجة الاختلال بين عدد السكان ومساحة الأراضي الزراعية على المستوى القطري. وعلى مستوى الوطن العربي. وبوجه عام يبلغ نصيب الفرد من الأراضي الزراعية حوالي 0.22 هكتار في عام 2004 وهو ما يقترب من نظرائه على المستوى العالمي البالغ 0.25 هكتار. ويرتفع نصيب الفرد إلى أكثر من ضعف المتوسط العربي والعالمي ليصل إلى نحو 0.5 هكتار للفرد في كل من السودان وتونس وليبيا، ويتراوح بين 0.22-0.32 في كل من سوريا، المغرب، العراق، السعودية، وحوالي 0.13 هكتار في الصومال وموريتانيا، بينما يقل عن 0.1 هكتار للفرد في باقي الدول العربية. وجدير بالملاحظة أن استبعاد المساحة المتروكة يترتب عليه تدني نصيب الفرد من الأراضي الزراعية على مستوى الوطن العربي إلى نحو 0.17 هكتار فقط.

ويضيف تصنيف الأراضي الزراعية في الوطن العربي بين مروية ومطرية بعداً مهماً فيما يتعلق بممكنات تنمية الموارد الأرضية الزراعية. وقد قدرت المساحة المروية في الدول العربية بنحو 13.9 مليون هكتار، تمثل نحو 27% من المساحة المزروعة عام 2004. ولما كانت الدول العربية تتباين فيما بينها فيما يتعلق بتوافر الموارد المائية السطحية بمصدريها الرئيسيين السطحي والجوفي ومدى توافر البنية الأساسية لشبكات الري، فإن المساحة المروية وكذلك نسبتها إلى المساحة الزراعية الكلية، تختلف من دولة إلى أخرى. وتصل هذه النسبة إلى أقصاها بنسبة 100% في دول الخليج العربي الست، حيث يعتمد الري فيها بالكامل على استخدام المياه الجوفية من الآبار بينما تبلغ هذه النسبة نحو 94.3% في مصر، معتمدة على الري من مياه النيل بصورة أساسية، وحوالي 56% في العراق، 45.6% في اليمن وتصل إلى 29%، 28% في سوريا، والأردن على الترتيب. وتتراوح بين 10-16 % في كل من المغرب، ليبيا، الجزائر، فلسطين، وموريتانيا، وتصل إلى أدناها بين 5-10% في تونس والصومال والسودان

2 ـ 2 ـ 2 نمط استخدام الأراضي في الوطن العربي:

يعد نمط استخدام الأراضي في الوطن العربي محصلة لما تتسم به الموارد الأرضية والمائية المتاحة من خصائص، فضلاً عن العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي ينسحب أثرها على مساحة الغابات والمراعي، وكذلك توزيع المساحة المحصولية بين مستديمة وموسمية. وطبقاً لتقديرات عام 2004 تبلغ مساحة الغطاء النباتي في الوطن العربي نحو 621.2 مليون هكتار تمثل 44.2% من إجمالي مساحته الجغرافية. على أن الجزء الأكبر من هذه المساحة تشغله كل من المراعي في مساحة تبلغ 458.0 مليون هكتار، والغابات في مساحة تبلغ 93.6مليون هكتار بإجمالي مساحة لهذين النوعين من الاستخدام تقدر بنحو 551.6 مليون هكتار أي ما يعادل نحو 88.8% من مساحة الغطاء النباتي. أما المساحة المتبقية ونسبتها 11.2% فتستخدم في الإنتاج الزراعي المحصولي، حيث تبلغ المساحة الزراعية كما سبقت الإشارة نحو 69.6 مليون هكتار شاملة المساحة المتروكة[1] التي تبلغ مساحتها نحو 18.5 مليون هكتار (بنسبة 26.6% من المساحة الزراعية). أما باقي المساحة الزراعية، فتشغلها كل من المحاصيل المستديمة والمحاصيل الموسمية موزعة على القطاعين المطري والمروي. وتشغل المحاصيل الموسمية الشطر الأكبر بمساحة حوالي 43.1 مليون هكتار تعادل 62.0% من إجمالي المساحة الزراعية، يقع منها في القطاع المطري 32.4 مليون هكتار (بنسبة 46.6% من المساحة الزراعية)، بينما تبلغ مساحة المحاصيل الموسمية المروية حوالي 10.7 مليون هكتار تعادل 15.4% من المساحة الزراعية. أما المحاصيل المستديمة فتشغل نحو 7.9 مليون هكتار بنسبة 11.4% من المساحة الزراعية، وأغلب هذه المساحة تقع في القطاع المطري بحوالي 4.7 مليون هكتار تعادل 6.8% من المساحة الزراعية، بينما تقع المساحة الباقية، والتي تبلغ حوالي 3.2 مليون هكتار، في القطاع المروي.

استقرت مساحة الحبوب في الوطن العربي خلال الفترة 1990ـ2004 عند حوالي 28.2 مليون هكتار. ومع ذلك يمكن تقسيم الدول العربية إلى مجموعتين، إحداهما زادت فيها مساحة الحبوب، والأخرى تناقصت فيها هذه المساحة. وتضم المجموعة الأولى من الدول الرئيسية: السودان، مصر، الجزائر،تونس، والمغرب، بينما تضم المجموعة الثانية معظم الدول ومنها من الدول الزراعية الرئيسية: ، سوريا، العراق، السعودية، واليمن وذلك على النحو المبين تفصيلاً بالجدول رقم (3).

جدول رقم (3): التغير في مساحة الحبوب في الوطن العربي بين عامي 1990 و2004

الدولة	1990 (ألف هكتار)	2004 (ألف هكتار)	معدل التغير %
الأردن	104.09	101.00	(3.0)
الإمارات	1.30	0.01	(99.2)
تونس	1551.00	1658.50	6.8
الجزائر	2365.44	3000.20	26.8
السعودية	978.30	685.20	(30.0)
السودان	5628.29	6045.48	7.4
سوريا	4137.83	3242.04	(21.6)
الصومال	732.00	778.00	6.3
العراق	3350.75	2795.25	(16.6)
عمان	1.33	3.07	130.7
فلسطين	36.60	32.21	(12.0)
قطر	1.08	1.34	23.8
الكويت	0.43	2.21	(414.0)
لبنان	41.00	59.96	46.2
ليبيا	404.00	382.80	(5.2)
مصر	2278.30	2805.64	23.8
المغرب	5593.30	5679.50	1.5
موريتانيا	118.52	208.76	76.1
اليمن	844.84	685.49	(18.9)
الجملة	28168.40	28164.66	(0.01)

المصدر: حسبت من المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة.

[1] المساحة المتروكة هي مساحة الأراضي الزراعية التي لا يتم استغلالها في أحد أو بعض المواسم إما بسبب عدم كفاية مياه الري أو لإراحتها لاستعادة قدرتها الإنتاجية أو لأسباب أخرى.

وفي حين استقرت مساحة الحبوب في الوطن العربي بين عامي 1990 و2004 ، زاد الإنتاج من حوالي 40.1 مليون طن في عام 1990 إلى حوالي 53.3 مليون طن عام 2004 بمعدل نمو بلغ حوالي 2.0% سنويا، الأمر الذي يعني زيادة الإنتاجية الهكتارية للحبوب بمعدل 2.4% سنوياً خلال الفترة المذكورة. وقد تحققت في بعض الدول الرئيسية في إنتاج الحبوب معدلات نمو عالية بلغت أقصاها في الجزائر (6.71%)، تليها سوريا (3.91%)، ثم مصر (3.47%)، والسودان (3.25%) بينما حققت بعض الدول الرئيسية الأخرى معدلات نمو سالبة، ومنها تونس والتي بلغ فيها المعدل التناقصي نحو (4.10%) سنوياً والسعودية (1.6%) والعراق (0.27%) وذلك كما هو مبين بالجدول رقم (4).

جدول رقم (4): الدول العربية الرئيسية في إنتاج الحبوب وتطور الإنتاج بين عامي 1990 و2004

الدول	1990		2004		معدل النمو السنوي 1990-2004
	ألف طن	%	ألف طن	%	(%)
مصر	13196	32.9	21285	40.0	3.47
سوريا	3100	7.7	5304	10.0	3.91
المغرب	6266	15.6	8589	16.1	2.28
السودان	2166	5.4	3388	6.4	3.25
العراق	3455	8.6	3329	6.2	(0.27)
الجزائر	1625	4.0	4033	7.6	6.71
السعودية	4138	10.3	3195	6.0	(1.6)
تونس	4252	10.6	2367	4.4	(4.10)
أخرى	1941	4.8	1782	3.3	(0.61)
جملة	40139	100	53263	100	1.96

المصدر: جمعت وحسبت من: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد متفرقة.

2 ـ 2 ـ 3 إدارة الموارد الأرضية:

تتسم الموارد الأرضية في الوطن العربي بتدني نسبة الأراضي القابلة للاستغلال إلى المساحة الكلية، وهذه النسبة لا تتجاوز حاليا 35% وهي أقل من نظيراتها على مستوى العالم. وتشمل الأراضي القابلة للاستغلال، أراضي المراعي والأراضي الزراعية، مطرية ومروية وأراضي الغابات، وأراضي المناطق الهامشية. وتتعرض مساحة الأراضي القابلة للاستغلال – على محدوديتها – إلى عوامل التدهور التي تختلف في حدتها باختلاف طبيعة استغلال هذه الموارد والظروف البيئية المحيطة. وتؤدي عوامل التدهور إلى فقد الغطاء النباتي الطبيعي للمراعي وأراضي الغابات، وزيادة تعرض التربة للا نجراف بالماء والهواء خاصة في مناطق الزراعات المطرية، وتملح وتغدق وتلوث الأراضي المروية، بالإضافة إلى تعديات الزحف العمراني، وممارسات الاستغلال الجائر. ويؤدي هذا كله إلى تدهور صفات التربة وضعف قدرتها الإنتاجية وفقد التنوع الحيوي. وعلى ذلك تستهدف إدارة موارد الأراضي المحافظة على هذه الموارد وحمايتها من التدهور، وإعادة تأهيلها وتنميتها باستخدام التقنيات المستحدثة والأساليب المتطورة. ويتطلب تحقيق هذا الهدف إتباع أساليب إدارة علمية متكاملة وملائمة لخواص موارد الأراضي واستخداماتها المتعددة. وفي هذا الإطار تشمل المجالات موضع التركيز: مكافحة التصحر والتوسع في الزراعة العضوية، وتدوير المخلفات وحماية الأراضي من التلوث من المصادر المختلفة، وحماية الموارد الوراثية وصيانة التنوع الحيوي وإدخال زراعة النباتات غير التقليدية والزراعات الشجرية في نظم الإنتاج الزراعي بالمناطق الهامشية، وترشيد استعمال المياه ذات النوعيات المختلفة في الإغراض الزراعية.

قد تسببت الممارسات الخاطئة في إدارة الأراضي في تدهور القدرة الإنتاجية للأراضي الزراعية، يدل على

ذلك أن التوسع في الأراضي المروية في الأقطار العربية، لم ترافقه زيادة تذكر في الإنتاج. ومن هذه الممارسات، إقامة مشاريع الري أحياناً بدون شبكة مصارف مناسبة، الأمر الذي أدى إلى تملح مساحات كبيرة، كما يؤدي استعمال المياه بطريقة خاطئة إلى التملح في بعض الحالات، وإلى غدق التربة في حالات أخرى. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك استخدام طريقة الري السطحي (الغمر) في ري بعض الأراضي الصحراوية في المناطق الجديدة في مصر لاسيما تلك المعتمدة على مصادر المياه السطحية، برغم الحظر المفروض على ذلك قانوناً، مما أدى إلى تغدق التربة أو تملحها في مساحات كبيرة، خاصة في ظل عدم وجود شبكة للصرف الزراعي في هذه المناطق. ومن الأمثلة الأخرى، استخدام مياه الصرف الزراعي المعاد استخدامها بالخلط مع مياه عذبة في ري أراضي المشروعات الجديدة (مشروع ترعة السلام بسيناء) مما قد ينطوي على مخاطر بيئية في المدى الطويل نظراً لاحتمال تراكم الأملاح في التربة بمعدلات أكبر خاصة مع انعدام وجود نظام للصرف. كذلك من الممارسات الخاطئة في معظم المناطق المعتمدة على المياه الجوفية في كثير من الدول العربية، السحب الجائر لمياه الآبار على نحو يؤدي إلى تملح المياه المستخدمة، ومن ثم تملح الأراضي. وقد تكون ممارسة السحب الجائر نتيجة لغياب أو عدم تطبيق التشريعات والقوانين الملزمة بإتباع معدلات قصوى للسحب، كما قد تعزى إلى السياسات الزراعية المطبقة ذاتها التي شجعت مستخدمي المياه الجوفية – وبغير قصد ـ على الاستخدام الجائر للآبار وذلك عن طريق توفير الدعم الحكومي بصوره المختلفة للإنتاج الزراعي، ومن ثم تحقيق المنتجين لعوائد كبيرة لا تستند بالضرورة إلى معايير الكفاءة الاقتصادية، مما يحفزهم على التوسع في استخدام المياه الجوفية حتى ولو أدى ذلك إلى الإضرار بموارد المياه والتربة معاً، ومن ثم إلى الإضرار باستدامة الإنتاج الزراعي.

2 ـ 2 ـ 4 الجهود العربية في مجال مكافحة التصحر وحماية البيئة الزراعية:

يعد التصحر بمختلف أشكاله أحد أهم المشكلات التي تواجه تنمية وصيانة الأراضي الزراعية في الوطن العربي نظراً لوجود أراضيه ضمن حزام المناطق الجافة وشبه الجافة، وانخفاض معدلات الهطول المطري السنوي إلى أقل من 300 مليمتر. ومن ثم تتعرض معظم المناطق إلى عوامل التدهور والتصحر والزحف العمراني على حساب الأراضي الزراعية، وتزيد معدلات التدهور مع حدوث مواسم متكررة من الجفاف. وتقدر المساحات المتصحرة في الوطن العربي بحوالي 9.8 مليون كيلومتر مربع تمثل حوالي 68% من مساحته الكلية. وتتركز المساحات المتصحرة في إقليم شبه الجزيرة العربية بنسبة 89.6% من إجمالي مساحة الإقليم، بينما يعاني إقليم المغرب العربي من المشكلة بدرجة أقل بنسبة تبلغ 77.7% من مساحته، وتنخفض حدة التصحر إلى حد ما في الإقليم الأوسط والذي يشمل دول حوض النيل والقرن الإفريقي بنسبة تصل إلى 44.5% من مساحته، وتبلغ المشكلة أدنى حد لها في إقليم المشرق العربي بنسبة تقدر بحوالي 35.6% من مساحته.

وبجانب المساحات التي أصابتها مشكلة التصحر والزحف الصحراوي، هناك مساحات أخرى مهددة بالتصحر مستقبلاً تقدر بحوالي 2.87 مليون كيلومتر مربع تمثل 20% من المساحة الكلية للوطن العربي، ويتركز معظمها في إقليم المشرق العربي بنسبة تقترب من نصف مساحته. ويهدد التصحر في إقليم حوض النيل والقرن الإفريقي نحو 28.6% من مساحته وفي المغرب العربي 16.5% وفي شبه الجزيرة العربية لا تتجاوز المساحة المهددة بالتصحر 9% من إجمالي مساحة الإقليم. وعلى المستوى القطري، تتفاوت حدة مشكلة التصحر من دولة إلى أخرى سواء داخل الإقليم الواحد أو على مستوى الوطن العربي بوجه عام. وعموماً توجد أكبر مساحات متصحرة في كل من ليبيا ومصر وجيبوتي والأردن في أقاليم المغرب العربي وحوض النيل، والقرن الإفريقي، والمشرق العربي على الترتيب. وتعتبر قطر والإمارات والكويت والبحرين أكثر الدول معاناة من مشكلة التصحر في شبه الجزيرة العربية وفي الوطن العربي بوجه عام. ومن ناحية أخرى توجد أقل المساحات تصحراً في كل من تونس والصومال وسوريا، وفي أقاليم المغرب العربي، وحوض النيل والقرن الإفريقي، والمشرق العربي على الترتيب. وتعد سوريا أقل الدول معاناة من التصحر في الوطن العربي.

2 ـ 3 المراعي والغابات:

2 ـ 3 ـ 1 جهود الدول العربية في مجال تنمية المراعي والغابات:

رغم كبر مساحة المراعي والغابات في الوطن العربي والتي تبلغ في جملتها حوالي 621.2 مليون هكتار كما سبقت الإشارة إليها، فإنها تتركز في عدد قليل من دوله، كما تفتقر الكثير من الدول العربية لوجود مساحات كثيفة من الغابات لوقوع معظم أراضيها في حزام المناطق الجافة وشبه الجافة. وتبلغ مساحة الغابات نحو 93.6 مليون هكتار تمثل نحو 2.4% من مساحة الغابات في العالم. وتتركز معظم غابات المنطقة العربية في السودان، إذا تستحوذ على نحو 78% من مساحة الغابات في الوطن العربي، ويليها الصومال، وتوجد مساحات هامشية في كل من المغرب والجزائر والسعودية ودول أخرى، بينما لا توجد مساحات غابية تذكر في ست دول عربية. بيد أن أجزاء من غابات المنطقة العربية تتعرض للإزالة سنوياً بهدف تحويل أراضيها إلى استخدامات أخرى مثل الزراعة المستدامة أو الموسمية، ورعي الماشية، أو لاستخدامها في بناء المساكن أو إقامة البنية التحتية، وتقدر المساحة المزالة سنوياً من غابات المنطقة العربية خلال فترة التسعينات بحوالي 10.14 ألف كيلومتر مربع، أي بمعدل إزالة سنوية تبلغ نحو 1.3% من مساحة الغابات العربية وهو ما يعد مرتفعاً بالمقارنة لمعدل الإزالة على المستوى العالمي والذي لا يتجاوز 0.2% سنوياً.

وتواجه تنمية الغابات في الوطن العربي عدد من المعوقات التي أدت إلى الوضع المتردي الذي هي عليه الآن، وأهم هذه المعوقات، تجزئة الثروة الحراجية وتعدد الملكية وعدم وضوحها والكسر المتعمد للأراضي الحراجية والزراعة المتنقلة، والرعي الجائر، والحرائق ونقص الموارد المائية، وتحويل بعض أراضي الغابات إلى أراضٍ زراعية. وقد ساعد على تدهور الثروة الحراجية نقص الكوادر الفنية المختصة، وغياب الإرشاد الحراجي، فضلاً عن أن السياسات المتعلقة بالتنمية الحراجية لم تكن على قدر كبير من الفاعلية في إيقاف تدهور الثروة الحراجية فضلاً عن تنميتها.

وفيما يتعلق بالمراعي، تقدر مساحتها بنحو 458 مليون هكتار[1] تمثل نحو 29.6% من المساحة الكلية للوطن العربي، كما تعادل نحو 13.37% من مساحة المراعي في العالم حسب تقديرات عام 2004. وتتباين الدول العربية من حيث مساحة المراعي ونسبتها إلى المساحة الكلية. وتستحوذ السعودية والسودان على نحو 62.7% من مساحة المراعي في الوطن العربي حيث تبلغ مساحة المراعي فيهما نحو 170، 117.2 مليون هكتار. تمثل نحو 79 و47% من المساحة الكلية لكل من الدولتين على الترتيب. وتليها في الأهمية الصومال والجزائر والمغرب، حيث تبلغ مساحة المراعي بهذه الدول 42، 35.2، 21 مليون هكتار على الترتيب أي ما جملته 98.2 مليون هكتار تمثل نحو 21.4% من إجمالي مساحة المراعي العربية. أي أن هذه الدول الخمس تستحوذ على نحو 84.1% من إجمالي مساحة المراعي في الوطن العربي، وتتوزع المساحة الباقية في عدة دول منها ليبيا، موريتانيا، سوريا، الأردن، اليمن، تونس وتتراوح مساحة المراعي بهذه الدول بين 4.8ـ 14.0 مليون هكتار، وهناك دول عربية لا تتواجد بها أي مساحات للمراعي وتشمل مصر والإمارات والبحرين وقطر ولبنان.

2 ـ 3 ـ 2 إدارة المراعي والغابات:

تتسم المراعي في الوطن العربي بضعف الغطاء النباتي متمثلاً في انخفاض الحيوية وانخفاض الكثافة وقلة التغطية النباتية، وهشاشة التركيب النوعي، وقلة عدد الأنواع المكونة للعشيرة النباتية، وانخفاض معدل الإنتاجية النباتية لوحدة المساحة. وأفرزت هذه الخصائص مراع فقيرة منخفضة الإنتاجية الرعوية ومتذبذبة الإنتاج من عام إلى آخر اعتماداً على هطول الأمطار. وقد تسارعت معدلات التدهور وانتشرت ظاهرة التصحر بدرجاتها المختلفة نتيجة لعدة أسباب، من أهمها تكرار فترات الجفاف أو استمراره لفترات طويلة، وزيادة أعداد القطعان الحيوانية في المراعي والاستغلال الجائر، وسوء توزيع نقاط الماء وعدم تطبيق الضوابط

[1] يقصد بها المراعي الطبيعية الصالحة لنظم الرعي التقليدي لقطعان الماشية والحيوانات الصغيرة من الأغنام والماعز.

بفتحها أو إغلاقها، واستمرار الاحتطاب بطريقة خاطئة حيث يقتلع النبات ذو القاعدة الحطبية، وضعف تطبيق مبدأ الزراعة الغابية والرعوية، وزيادة الضغط على الغطاء النباتي الطبيعي من أجل الاستثمارات الصناعية وغيرها من الاستخدامات، وتغير نمط استخدام المراعي إلى أراضي مزروعة.

وعلى الرغم من التدهور الذي شهدته المراعي الطبيعية في الوطن العربي خلال العقود الماضية، فإنها ما زالت لها أهمية كبرى على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، باعتبار أن مهنة الرعي مهنة رئيسية لشريحة كبيرة من سكان مناطق الرعي. وتعد المراعي الطبيعية أهم مصدر لغذاء الثروة الحيوانية، حيث يبلغ متوسط الإنتاج العلفي بها حوالي 141 مليون طن مادة جافة سنوياً تمثل نحو 77% من إجمالي الموارد العلفية في الوطن العربي مقارنة بنحو 42 مليون طن (أي 23%) جملة الأعلاف غير الرعوية وتشمل نحو 19 مليون طن تنتجها مساحات الأعلاف المزروعة، 16 مليون طن من الأعلاف الخشنة ومخلفات التصنيع الزراعي، 7 ملايين طن من الأعلاف المركزة.

وجدير بالتنويه أن الطريقة التي تدار بها المراعي تحدد إلى حد بعيد الكفاءة الإنتاجية للمراعي وصيانتها. فباستثناء ما تتعرض له المراعي من تكرار فترات الجفاف وهي ظروف مناخية لا يمكن السيطرة عليها، فإن كل المشكلات الأخرى التي تواجه تنمية المراعي الطبيعية يمكن معالجتها عن طريق الإدارة العلمية للمراعي، والتي تضع المراعي الطبيعية في إطار منظومة التنمية المستدامة بيئياً. وهناك العديد من الإجراءات التي يمكن اتخاذها في هذا الإطار لتنمية وصيانة المراعي الطبيعية، ومن أهمها: تطبيق أساليب الاستثمار والإدارة المحسنة للمراعي من خلال الاستزراع الموسع (بالشتل والبذر)، وتطبيق التقنيات المختلفة لزيادة الإنبات والاسترساء والنمو والإنتاج باستخدام طرق معينة للحراثة، والاستغلال الرشيد لمياه الأمطار ونشر المياه السطحية من خلال التوزيع الجيد لنقاط الماء، واستخدام التقانات الملائمة في تثبيت الكثبان الرملية. ويقتضي الأمر في جميع الأحوال تعزيز القدرات البشرية في المجالات السابقة الإشارة إليها، وتعزيز خدمات التوعية والإرشاد، ونشر أساليب مراقبة ومكافحة التصحر وإتباع السبل القائمة على المشاركة في صيانة وتنمية الموارد الطبيعية على أسس مستدامة.

2 ـ 4 الثروة الحيوانية والداجنة:

2 ـ 4 ـ 1 جهود الدول العربية في مجال تنمية الثروة الحيوانية والداجنة:

تعد الثروة الحيوانية إحدى الركائز الأساسية للإنتاج الزراعي في الوطن العربي، لاسيما أنها تتسم بالغنى والتنوع إلى حد كبير. ولا تعد هذه الثروة فقط مصدراً للنمو الاقتصادي الزراعي وإنما تعد كذلك عاملاً من عوامل الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الريفي خاصة في الدول التي تعد حيازة الحيوانات الزراعية فيها نمطاً أساسياً وسائداً في النظام الأسري المزرعي. وقد قدرت أعداد الثروة الحيوانية في الوطن العربي في مجملها في عام 2004 بنحو 373.3 مليون رأس تشمل نحو 60.5 مليون رأس من الأبقار، 4.00 مليون رأس من الجاموس، 166.7 مليون رأس من الأغنام، ونحو 114.1 مليون رأس من الماعز، فضلاً عن 14.6 مليون رأس من الإبل، ونحو 13.3 مليون رأس من الدواب (الخيل والبغال والحمير). وتقارن هذه الأعداد بنحو 249.3 مليون رأس كإجمالي الثروة الحيوانية في عام 1990 شاملة 37.0، 2.6، 122.7، 67.0، 12.0، 8.0 مليون رأس من كل من الأبقار، الجاموس، الأغنام، الماعز، الإبل، والدواب على الترتيب. وعلى ذلك تكون الثروة الحيوانية العربية قد نمت في المتوسط بمعدل 2.9% سنوياً خلال الفترة 1990ـ2004. وتفاوت معدل النمو في أعداد الأنواع المختلفة، حيث تحققت معدلات نمو عالية نسبياً (3.5 % فأكثر) بالنسبة للأبقار والماعز والدواب، ومعدلات أقل بالنسبة للأغنام والإبل. وقد انعكست هذه المعدلات المتفاوتة على التركيب النوعي للثروة الحيوانية العربية مقدرة بوحدات حيوانية. فزادت الأهمية النسبية قليلاً بين عامي 1990 و2004 بالنسبة لكل من الأبقار (35.3% مقابل 32.3%) والماعز (15.2% مقابل 13.3%) والدواب (6.1% مقابل 5.5%) بينما انخفضت الأهمية النسبية لكل من الأغنام (27.8% مقابل 30.6%) والإبل (12.2% مقابل 15%). وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (5). وعلى المستوى القطري عام 2004، تتواجد الأبقار بكثافة في السودان

(65.7%) بينما تستحوذ كل من الصومال، ومصر على نحو 9.0%، 7.2% من جملة عدد الأبقار. كما تستحوذ مصر على 97.1% من عدد الجاموس في المنطقة، وبالنسبة للأغنام يحظى السودان بنسبة 29.3%، والجزائر 11%، وسوريا 10.5%، والمغرب 10.2%، والصومال 8.8%. وتتركز أعداد الماعز في كل من السودان والصومال بنسبة 37.0% و26.6% من إجمالي عدد الماعز على الترتيب.

وفيما يتعلق بإنتاج اللحوم الحمراء في الوطن العربي، فهو يعتمد بدرجة كبيرة على الطاقة الاستيعابية للمراعي، والتي تعتمد بدورها على العوامل الطبيعية وخاصة معدلات الأمطار وتوزيعها. ولكن الثروة الحيوانية العربية تتسم عموماً با نخفاض الإنتاجية بسبب تخلف نظم تربية ورعاية الحيوانات المتبعة من قبل المربين. وقد زاد إنتاج اللحوم الحمراء في الوطن العربي من حوالي 2.26 مليون طن في عام 1990 إلى نحو 4.01 مليون طن في عام 2004 بزيادة إجمالية بنسبة 77.7%، وبمعدل نمو سنوي يبلغ 4.0% وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (6) وعلى المستوى القطري، يلاحظ أن السودان تنتج نحو 41.9% من الإنتاج العربي من اللحوم الحمراء بينما أنتجت 16.8% فقط منها في عام 1990، حيث زاد الإنتاج السوداني حوالي أربع مرات خلال هذه الفترة وبمعدل نمو 11.2% سنوياً. ولعل هذا التطور الكبير يشير إلى زيادة معدل استغلال الممكنات الإنتاجية الهائلة المتاحة للسودان في ضوء ثروتها الحيوانية التي سبقت الإشارة إليها. وتشغل مصر المرتبة الثانية بأهمية نسبية 15.6% في إجمالي الإنتاج وبمعدل نمو سنوي 1.0%.

جدول رقم (5): أعداد الثروة الحيوانية في الوطن العربي والتركيب النوعي عام 2004

النوع	عدد الحيوانات				عدد الوحدات الحيوانية [1]				معدل النمو السنوي
	1990		2004		1990		2004		
	ألف رأس	%	ألف رأس	%	ألف وحدة	%	ألف وحدة	%	
الأبقار	37005.4	14.8	60480.1	16.2	25903.8	32.3	42336.1	35.3	3.6
الجاموس	2613.8	1.0	3960.1	1.1	2613.8	3.3	3960.1	3.3	3.0
الأغنام	122687.8	49.2	166728.4	44.7	24537.6	30.6	33345.7	27.8	2.2
الماعز	66980.7	26.9	114113.1	30.6	10716.9	13.3	18258.1	15.2	3.9
الإبل	12004.5	4.8	14640.0	3.9	12004.5	15.0	14640.0	12.2	1.4
الدواب	7964.7	3.2	13340.4	3.5	4380.6	5.5	7337.2	6.1	3.8
إجمالي	249256.9	100	373262.1	100	80157.2	100	119877.2	100	2.9

المصدر: جمعت وحسبت من: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة.

[1] تم تحويل أعداد الحيوانات بأنواعها المختلفة إلى وحدات حيوانية مقابلة على أساس أن الرأس من كل من الجاموس والجمال تعادل وحدة حيوانية والرأس من الأبقار تعادل 0.7 وحدة، ورأس الأغنام تعادل 0.2 وحدة، والرأس من الماعز 0.16 وحدة، والرأس من الدواب يقابل 0.55 وحدة.

جدول رقم (6): تطور إنتاج اللحوم الحمراء في أهم الدول العربية المنتجة بين عامي 1990 و 2004

الدولة	1990		2004		معدل النمو السنوي (%)
	ألف طن	%	ألف طن	%	
السودان	379	16.8	1672	41.9	11.2
مصر	546	24.2	628	15.6	1.0
الجزائر	149	6.6	294	7.3	5.0
المغرب	222	9.8	267	6.7	1.3
سوريا	158	7.0	216	5.4	2.3
السعودية	134	5.9	167	4.2	1.7
الصومال	497	22.0	186	4.6	(7.8)
أخرى	173	7.7	583	14.5	7.4
جملة	2258	100	4013	100	4.0

المصدر: حسبت من: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة.

وبالنسبة لإنتاج الألبان في الوطن العربي، فتشير أرقام الجدول رقم (7) أنه قد زاد من نحو 12.79 مليون طن في عام 1990 إلى حوالي 22.13 مليون طن في عام 2004. بزيادة إجمالية تقدر نسبتها بنحو 73.0% وبمعدل نمو 4.0% سنوياً وهو نفس معدل نمو إنتاج اللحوم الحمراء. وأنتج السودان حوالي ثلث هذا الإنتاج (في عام 2004) في حين أنتج حوالي ربع الإنتاج في عام 1990. وقد نما الإنتاج السوداني من الألبان بمعدل 6.1% سنوياً خلال هذه الفترة. ويشكل إنتاج مصر من الألبان نحو 19.9% من الإنتاج العربي. ويمثل إنتاج الدولتين مجتمعتين نحو 53.4% من الإنتاج العربي. وتجدر الإشارة إلى أن إنتاج الألبان في الصومال قد تناقص خلال الفترة المشار إليها بين العامين المذكورين حيث بلغ حوالي 1.59 مليون طن يشكل 12.4% من الإنتاج العربي في عام 1990، وانخفض إلى 1.05 مليون طن فقط تمثل 4.8% في عام 2004 بمعدل تغير سالب 2.9% سنوياً.

جدول رقم (7): تطور إنتاج الألبان في أهم الدول العربية المنتجة بين عامي 1990 و2004

الدولة	1990		2004		معدل النمو السنوي(%)
	ألف طن	%	ألف طن	%	
السودان	3229	25.2	7405	33.5	6.1
مصر	2204	17.2	4393	19.9	5.1
سوريا	1100	8.6	2129	9.6	4.8
الجزائر	1331	10.4	1709	7.7	1.8
السعودية	516	4.0	1232	5.6	9.9
المغرب	869	6.8	1300	5.9	2.9
تونس	402	3.1	864	3.9	5.6
الصومال	1588	12.4	1054	4.8	(2.9)
أخرى	1553	12.1	2042	9.2	2.0
جملة	12792	100	22128	100	3.9

المصدر: حسبت من: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة.

وفيما يتعلق بإنتاج لحوم الدواجن في الوطن العربي، فقد نما خلال فترة الخمسة عشر عاماً الماضية بمعدل مرتفع بلغ 4.3% سنوياً. وقد أدى ذلك إلى زيادة الإنتاج من نحو 1.59 مليون طن في عام 1990 إلى نحو 2.87 مليون طن في عام 2004 بزيادة إجمالية نسبتها 80.7%. وقد ساهم الإنتاج المصري من لحوم الدواجن بما يقرب من ثلث الإنتاج العربي في عام 2004، بينما لم تتجاوز هذه المساهمة 20% في عام 1990، حيث حقق الإنتاج المصري معدل نمو مرتفع بلغ 7.5% سنوياً خلال سنوات هذه الفترة. وشغل الإنتاج السعودي من لحوم الدواجن المرتبة الثانية بنسبة 18.2% في عام 2004 مقابل 17.0% في عام 1990 محققاً معدلاً للنمو بلغ نحو 5% سنوياً. وقد حقق الإنتاج المغربي معدل نمو يقدر بنحو 7.1% مما رفع مساهمته في الإنتاج العربي من 8.2% في عام 1990 إلى 11.8% في عام 2004. بينما تناقص إنتاج الجزائر من لحوم الدواجن بصورة مطلقة بمعدل نمو سالب 3.9%، وانخفضت مساهمته بالتالي في الإنتاج العربي من نحو 16.9% (المرتبة الثالثة في عام 1990) إلى نحو 5.3% (المرتبة الخامسة) في عام 2004 كما حقق الإنتاج السوري معدل نمو بلغ نحو 6.9%، وذلك كما هو مبين بالجدول رقم (8).

جدول رقم (8): تطور إنتاج لحوم الدواجن في أهم الدول العربية المنتجة بين عامي 1990 و2004

الدولة	1990		2004		معدل النمو السنوي (%)
	ألف طن	%	ألف طن	%	
مصر	317	20.0	876	30.5	7.5
السعودية	270	17.0	522	18.2	5.0
المغرب	130	8.2	340	11.8	7.1
سوريا	67	4.2	170	5.9	6.9
الجزائر	269	16.9	153	5.3	(3.9)
أخرى	535	33.7	809	28.3	3.0
جملة	1588	100	2870	100	4.3

المصدر: حسبت من: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة.

وتنبغي الإشارة إلى أنه رغم أن إنتاج لحوم الدواجن لا يتطلب قاعدة موردية كبيرة، فإن الإنتاج الحديث يتطلب قدراً كبيراً من الاستثمارات، يضاف إلى ذلك أن إنتاج لحوم الدواجن في معظم الدول العربية وخاصة لدى المنتجين الرئيسيين، يعتمد على مستلزمات الإنتاج، وبخاصة الأعلاف المستوردة من الخارج. وقد تصل نسبة المكون المستورد إلى نحو 70% من قيمة إنتاج لحوم الدواجن. ولهذا السبب يعتبر قطاع الدواجن في الوطن العربي من القطاعات الحساسة، والتي تتأثر بشدة بالظروف الخارجية سواء بالنسبة لأسعار الأعلاف أو المواد البيطرية أو أمهات الدواجن، وكذلك بالنسبة لسياسات التجارة الخارجية وسعر الصرف، مما حدا بمعظم الدول العربية المنتجة للحوم الدواجن إلى تبني سياسات حمائية تضمن سقوفاً عالية نسبياً من الحماية ـ بوسائل مختلفة – للإنتاج المحلي.

2 ـ 4 ـ 2 إدارة الثروة الحيوانية:

على الرغم من ضخامة الثروة الحيوانية في الوطن العربي ومكناتها الإنتاجية، فإن الإنتاج الحيواني لا يفي بالاحتياجات المتزايدة للسكان العرب، وتلجأ معظم الدول العربية إلى استيراد المنتجات الحيوانية من الخارج. الأمر الذي يشير إلى وجود خلل ما في إدارة الثروة الحيوانية وسياسات الإنتاج الحيواني سواء على المستوى القطري أو القومي. وواضح أن الدول العربية لا تعاني من نقص في أعداد الحيوانات الزراعية وإنما من تدني كفاءتها الإنتاجية. ويواجه الإنتاج الحيواني عدداً من المعوقات الأساسية، يأتي في مقدمتها نقص الموارد العلفية وتقلباتها وفقاً لمعدلات الأمطار، وتدني نوعية السلالات الحيوانية بوجه عام وانخفاض إنتاجيتها، واستخدام أساليب إنتاجية تقليدية. وفضلاً عن ذلك هناك بعض المعوقات المتعلقة بالسياسات فضلاً عن المعوقات المؤسسية ففي أغلب الأحوال تضع السياسات الزراعية في معظم الدول العربية، الإنتاج الحيواني

في مرتبة متأخرة في أولوياتها خاصة بعد محاصيل الحبوب التي غالباً ما تكون موضع دعم حكومي، وتصر الحكومات على تحقيق الاكتفاء الذاتي فيها. كذلك تبدو بحوث الإنتاج الحيواني في كثير من الدول نادرة بالمقارنة لبحوث إنتاج الحبوب. فضلاً عن أن الحلقة بين التعليم الزراعي بكافة مستوياته وكذلك البحث الزراعي من جانب ومربي الحيوانات من جانب آخر مفقودة. وفي الجانب المؤسسي يفتقد قطاع الثروة الحيوانية مؤسسات المربين والمزارعين فضلاً عن ضعف المؤسسات الرسمية وتضارب اختصاصاتها وافتقاد الإرشاد البيطري على نطاق واسع.

وفيما يتعلق بتدني إنتاجية السلالات الحيوانية المحلية، فقد حاولت العديد من الدول العربية استبدالها أو تهجينها بالسلالات الأجنبية عالية الإنتاجية. وتبدو سياسة الاستبدال محفوفة بالمخاطر سواء لصعوبة تأقلم الحيوانات الأجنبية مع الظروف البيئية الصعبة في المنطقة أو لأنها تحتاج إلى كميات كبيرة من الأعلاف لا يستطيع تحمل عبء تكاليفها صغار المربين. يضاف إلى ذلك خطر احتمال انقراض بعض السلالات الحيوانية المحلية المتميزة نتيجة لإحلال الحيوانات المستوردة. أما بالنسبة للتهجين فقد نجح إلى حد كبير في العديد من الدول، حيث نجحت الأبقار الخليط في التأقلم مع البيئة لاحتفاظها بالصفات الوراثية الأساسية للسلالات المحلية، وفي نفس الوقت تعطي إنتاجية أعلى بكثير من السلالة المحلية وإن كانت أقل بطبيعة الحال من إنتاجية السلالة الأجنبية النقية.

كذلك فإن من أهم المعوقات لتنمية الثروة الحيوانية، الضعف النسبي لقنوات التسويق والتصنيع للمنتجات الحيوانية بالمقارنة بتسويق وتصنيع المنتجات النباتية. ومن ثم ضعف التكامل بين القطاع الأولي في الثروة الحيوانية وحلقات ما بعد مرحلة الإنتاج الأولي. وعموماً فإنه على المستوى الوطني العربي، لا تزال إدارة الثروة الحيوانية غير قادرة على تحقيق التكامل بين الدول العربية رغم وجود العديد من فرص التكامل وخاصة فيما يتعلق بالأعلاف الحيوانية، حيث يمكن استثمار المراعي في إنتاج الأعلاف في دولة ما ثم تصريفها في الدول التي تعاني من ندرة المياه. ولعل المثال الواضح هنا هو استثمار المراعي في السودان والصومال والمغرب في إنتاج الأعلاف ثم استخدامها في دول الخليج. كما يمكن إحداث التكامل في مجالات البحوث وأقلمة السلالات الحيوانية العربية.

2 ـ 5 الثروة السمكية:

2 ـ 5 ـ 1 تطور الموارد السمكية:

تشكل الثروة السمكية في الوطن العربي مورداً مهماً في قاعدة الموارد الزراعية العربية، وتعتمد عليها الدول العربية في إنتاج الغذاء وسد الفجوة الغذائية بخاصة في مجال البروتينات الحيوانية، وكذلك في توفير فرص العمل وتحقيق عائدات من النقد الأجنبي نتيجة لتصدير الفائض من الإنتاج السمكي. ومن ناحية أخرى تنطوي الثروة السمكية العربية على ممكنات هائلة، إذ أن جزءاً كبيراً منها لم يستغل بعد. وتشتمل الثروة السمكية في الوطن العربي على الموارد البحرية، والمياه الداخلية، فضلاً عن الاستزراع السمكي. وفيما يتعلق بالموارد البحرية، تقدر أطوال السواحل البحرية العربية في مجموعها بنحو 22.4 ألف كيلو متر موزعة على أربع مناطق رئيسية هي: الأولى، منطقة السواحل العربية المطلة على المحيط الهندي وإقليم عدن، ويقدر طولها بنحو 4.9 ألف كيلو متر، وتبلغ مساحة جرفها القاري نحو 121 ألف كيلو متر مربع، وتطل على هذه السواحل كل من الإمارات، البحرين، السعودية، الصومال، العراق، عمان، قطر، الكويت، اليمن. والثانية: منطقة البحر الأحمر، ويقدر طول الساحل العربي بها بنحو 6.5الف كيلو متر وتبلغ مساحة جرفها القاري نحو 189الف كيلو متر مربع، وتطل على هذا الساحل كل من الأردن، جيبوتي، السعودية، السودان، مصر، اليمن. والثالثة: منطقة البحر الأبيض المتوسط، ويقدر طول ساحلها العربي بنحو 7 آلاف كيلو متر، وتبلغ مساحة جرفها القاري نحو 200 ألف كيلو متر مربع. ويطل على هذا الساحل، كل من تونس، الجزائر، سوريا، لبنان، ليبيا، مصر والمغرب. أما المنطقة الرابعة فهي منطقة المحيط الأطلسي، ويقدر ساحلها العربي بنحو 4 آلاف كيلومتر، ومساحة جرفها القاري 94 ألف كيلو متر مربع وتطل عليها كل من موريتانيا والمغرب.

أما الموارد السمكية في المياه العذبة أو الداخلية، فتتمثل في مجاري الأنهار والخزانات والسدود السطحية. وتقدر أطوال الأنهار الداخلية في الدول العربية بنحو 16.6 ألف كيلو متر في حين تقدر مساحة الخزانات والسدود بنحو 2.4 مليون هكتار منها 744.2 ألف هكتار تقع في العراق ومصر والسودان. كما تغطي المستنقعات حوالي 6.85 مليون هكتار يقع معظمها (97.8%) في السودان. وتتواجد في عدد من الدول العربية إمكانيات استغلال مصادر مياه داخلية وهي: تونس، الجزائر، السودان، سوريا، العراق، مصر، المغرب، وموريتانيا، واليمن. على أن استغلال الموارد الداخلية في أغلب هذه الدول يقتصر على استغلال المخزونات الطبيعية في الأنهار وشبكة القنوات الرئيسية المتصلة بها، فضلاً عن البحيرات والمنخفضات الساحلية. وفضلاً عن الموارد السمكية السابقة الإشارة إليها، توجد موارد أخرى في مناطق دلتا الأنهار ومصبات المياه العذبة على البحار والخلجان. كما يعد الاستزراع السمكي حديثاً أحد المصادر المهمة للثروة السمكية وبدأ ينتشر في الدول العربية، وقد ساهم بنحو 19.6% من الإنتاج العربي من الأسماك عام 2004.

وجدير بالذكر أن حالة البنية التحتية لمصايد الأسماك تحدد إلى مدى بعيد كفاءة عمليات الصيد. ولعل ضعف استغلال الكثير من إمكانيات الموارد السمكية المتاحة لعدد من الدول العربية يرجع في المقام الأول إلى تدني حالة البنية الأساسية المتعلقة بالصيد. وفي هذا الصدد، يعد توفير مناطق ومواني مؤهلة وآمنة لقوارب وسفن الصيادين من أساسيات تنمية القطاع السمكي. ويعتمد تطوير عمليات الإنتاج والتسويق السمكي على وجود مواني يتوافر فيها خدمات وعناصر رئيسية مساندة كمصانع الثلج والرافعات وورش صيانة المحركات، وإصلاح القوارب ومحطات التزويد بالوقود والأسواق ومخازن التبريد والتخزين وسيارات النقل. وبينما يتوافر لبعض الدول العربية خاصة في المغرب العربي، مواني صيد على مستوى عالمي قادرة على استقبال كافة أنواع القوارب والسفن الضخمة، فإن هناك دولاً أخرى منها اليمن وبعض دول الخليج العربية لا تزال في المراحل الأولى من إنشاء شبكة من مواني الصيد المتطورة والتخلص من مناطق الإنزال الرملية العديدة على طول سواحلها.

وفيما يتعلق بتطور الإنتاج السمكي في الوطن العربي خلال فترة الخمسة عشر عاماً الماضية يوضح الجدول رقم (9) أن هذا الإنتاج قد تضاعف تقريبا، إذ ارتفع من حوالي 1.86 مليون طن في عام 1990 إلى حوالي 3.86 مليون طن في عام 2004 بنسبة زيادة نحو 107.7%، وبمعدل نمو سنوي 5.4%. ويلاحظ أن المخزون السمكي الإجمالي في الوطن العربي يبلغ نحو 8.2 مليون طن منها 7.7 مليون طن في المياه الإقليمية العربية، 0.5 مليون طن في المياه الداخلية. بينما تقدر الإمكانيات الإنتاجية بنحو 5.7 مليون طن أي ما يوازي 70% من المخزون السمكي.

جدول رقم (9): إنتاج الأسماك في الدول العربية المنتجة الرئيسية وتطوره بين عامي 1990 و2004

الدولة +	1990		2004		معدل النمو السنوي (%)
	ألف طن	%	ألف طن	%	
المغرب	577	31.0	918	23.8	3.4
مصر	338	18.2	876	22.7	7.0
موريتانيا	322	17.3	823	21.3	6.9
اليمن	83	4.5	487	12.6	13.5
عمان	117	6.3	166	4.3	2.5
أخرى	422	22.7	591	15.3	2.4
جملة	1859	100	3861	100	5.4

+ الدول مرتبة حسب أهميتها النسبية في إجمالي الإنتاج العربي في عام 2004.

المصدر: حسبت من: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة.

ويعادل الإنتاج السمكي العربي في عام 2004 نحو 62% من الإمكانيات الإنتاجية السمكية وهو ما يشير من زاوية أخرى إلى أنه ما زالت هناك فجوة واسعة بين الإنتاج الفعلي والإنتاج الممكن تصل إلى نحو

38%. وقد تمت الإشارة فيما سبق إلى انخفاض الإنتاج السمكي العربي مقارناً بما تحوزه من مسطحات مائية. ويفسر هذا الانخفاض النسبي في الأداء بانخفاض كفاءة الموارد السمكية، وسيادة الطرق التقليدية في عملية الإنتاج، فضلاً عن عدم إعطاء القطاع السمكي ما يستحقه من أولوية ضمن أولويات السياسات الإنتاجية العربية.

وعلى المستوى القطري لم تتغير كثيراً الأهمية النسبية للدول العربية المنتجة للأسماك بين عامي 1990 و2004، ومازالت الدول العربية الثلاث: المغرب، ومصر وموريتانيا تنتج في مجملها نحو 67.8% من إجمالي الإنتاج السمكي العربي، وحققت معدلات نمو تتراوح بين 3ـ7% سنوياً. وتجدر الإشارة إلى أن تنمية قطاع الثروة السمكية لا تعتمد فقط على تحقيق إنتاج من الموارد السمكية المتاحة، وإنما أيضاً على كفاءة العمليات اللاحقة لعمليات الصيد لا سيما الصناعات التحويلية، وتتنوع هذه الصناعات بين التدخين والتعليب والتجفيف والتمليح وصناعة منتجات "البيرجر" وأصابع السمك وغيرها. ورغم ما تنطوي عليه هذه العمليات من تحقيق قيمة مضافة عالية لقطاع الثروة السمكية، فإن العديد من الدول العربية المنتجة للأسماك ظلت بعيدة عن هذه الصناعات، واكتفى بعضها بتصدير منتجاتها إما طازجة أو مجمدة أو بعد إدخال عمليات تصنيع أو تحويل بسيطة عليها في أفضل الأحوال. بل أن بعض هذه المنتجات قد يعود مرة أخرى إلى الدولة المصدرة بعد تصنيعها في الخارج. ولاشك أن النهوض بالصناعات السمكية في الدول العربية يتطلب تحفيز شركات القطاع الخاص على الدخول بقوة في استثمارات تصنيع الأسماك وعدم الاكتفاء بالتركيز على الأسماك المعروفة (المقبولة في السوق) وتصديرها على حالتها.

2 ـ 5 ـ 2 الاستثمار في الثروة السمكية في الوطن العربي:

سبقت الإشارة إلى أن الاستثمارات المحققة في قطاع الثروة السمكية في الوطن العربي لا تتناسب مع إمكانيات هذا القطاع وحجم الموارد المتاحة فيه، الأمر الذي جعل مساهمته في دفع مسارات التنمية والأمن الغذائي في الوطن العربي لا تعكس الطاقات المورودية الهائلة المتوافرة. وإذا كانت نسبة الاستثمارات في قطاع الإنتاج الزراعي تتسم عموماً بالضعف، فإن نسبة الاستثمار في قطاع الثروة السمكية إلى إجمالي الاستثمار الزراعي في الوطن العربي تعد منخفضة للغاية. وتتفاوت هذه النسبة تفاوتاً كبيراً في الدول العربية طبقاً للأهمية النسبية لقطاع الأسماك في القطاع الزراعي. حيث تبلغ هذه النسبة حوالي 0.5% (في سوريا)، 0.55% (في اليمن)، 15% (في المغرب)،و2.1% (في مصر)، 28% (في عمان) و3.6% (في الأردن). وطبقاً لتقديرات 2002، يتحقق في المغرب أكبر الاستثمارات في قطاع الثروة السمكية بالمقارنة للدول العربية، إذ تبلغ هذه الاستثمارات 70.6 مليون دولار وهي تزيد عن خمسة أضعاف نظيرتها في عام 1998 مما يشير إلى الاهتمام المتزايد للمغرب بهذا القطاع. وتحتل اليمن المرتبة الثانية بعد المغرب من حيث الاستثمار في قطاع الأسماك حيث استثمرت 22.2 مليون دولار في عام 2002 وهي ضعف الاستثمارات المحققة في هذا المجال في عام 1998. كما استثمرت قطر نحو 9.9 مليون دولار في عام 2002 وهي تزيد بنسبة 16% على الاستثمار السمكي في عام 1998. وبلغت الاستثمارات السمكية في مصر 5.4 مليون دولار في عام 2002 وهي أقل بنسبة 28% من نظيراتها في عام 1998، كما انخفضت أيضا الاستثمارات السمكية في سوريا من 4.4 مليون دولار في عام 1998 إلى 3.3 مليون دولار في عام 2002. وهكذا فإن الاستثمارات السمكية إما ضئيلة أصلاً بالمقارنة للإمكانيات السمكية المتاحة، أو متناقصة كما في حالتي مصر وسوريا. ومع ضآلة هذه الاستثمارات فإنه يجري توزيعها بشكل غير متوازن في أغلب الأحوال – بين مختلف مجالات الثروة السمكية مثل قطاع الصيد والاستزراع وقطاعات الخدمات والتسهيلات المساعدة والتصنيع السمكي وسلامة المنتجات[1].

وفى ضوء هذا العرض يمكن تحديد ثلاثة اتجاهات رئيسية لتحسين أداء الثروة السمكية في الوطن العربي، أولها- زيادة الاستثمارات الموجهة إلى القطاع بوجه عام على النحو الذي يسمح بالاستفادة الكاملة بالموارد السمكية المتاحة بحرياً وداخلياً، وثانيها- توجيه المزيد من الاستثمارات لتطوير التصنيع السمكي لزيادة القيمة المضافة وتوفير فرص العمل، وثالثها- العمل على تمكين الاستثمارات العربية المشتركة – بين الدول المستثمرة والدول المستضيفة للاستثمار – من الدخول بقوة في هذا المجال تحقيقاً للمصالح العربية المشتركة من جانب وخلق فرص استثمارية ملائمة للمستثمرين العرب من جانب آخر.

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية 2003. التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي عام 2003، الخرطوم.

2 ـ 6 تطور الوضع البيئي:

يتسم الوضع البيئي في الوطن العربي عموماً بالتدهور المستمر والسبب الرئيسي في ذلك هو إساءة استعمال الموارد الطبيعية. وتنشأ هذه المشكلة في أغلب الأحيان لقلة الوعي العام وضعف السياسات المتعلقة بالبيئة. وخلال الحقبة الماضية أعطيت لقضايا البيئة أولوية دنيا، بينما أعطيت أولوية متقدمة للقضايا الاقتصادية والاجتماعية، وقد زادت معدلات التلوث والتدهور بسبب ممارسات تتناقض مع الاعتبارات البيئية مثل استخدام الكيماويات الزراعية من مبيدات وأسمدة بإفراط، مما يترتب عليه تلوث المنتجات والتربة والمياه. كما دمرت مناطق طبيعية لاستعمال كميات كبيرة من أخشاب الأشجار والرمل الطبيعي لبناء المنازل، وزاد تلوث البيئة في عدد من الدول العربية بسبب مجاري الصرف الصحي والنفايات الصلبة، والإفراط في استخدام الموارد المائية وتلوثها. كما تبين فيما سبق أن ندرة الموارد المائية التقليدية في الوطن العربي تدفع كثيراً من دول المنطقة إلى ضخ كميات كبيرة من المياه الجوفية متجاوزة مستوى الضخ الآمن، فتصل نسبة الضخ إلى الاستخراج الآمن 153% وبذلك يكون معدل استنزاف المياه الجوفية أكثر من 50% ويرتفع إلى أكثر من 500% في بعض الدول، مما يعرض الخزانات المائية للنضوب في وقت قصير.

وبالنسبة للموارد الأرضية والزراعية والمراعي والغابات، فقد إتضح من الجزء السابق أنها تتعرض للتدهور البيئي، ومن أهم مظاهر هذا التدهور، التصحر بمظاهره ودرجاته المختلفة، فتدهورت نوعية التربة الزراعية في كثير من المناطق، وتدهورت حالة المراعي الطبيعية والثروة الحراجية. وعموماً فيعد الإفراط في استخدام الأسمدة أحد مؤشرات الضغط على البيئة لا سيما إذا ما تسربت كميات من الأسمدة إلى الأحواض المائية وزيادة نسبة النيتروجين وتلوثها. وللمبيدات الكيماوية كذلك آثار سلبية في مجال البيئة والتنمية المستدامة والصحة. وفضلاً عن امتصاص النباتات لجزء من المبيدات (لا يتجاوز 5% من المبيدات التي ترش) يتسرب الباقي إلى التربة والمياه، ويتلوث بها الهواء. وعندما تتراكم المبيدات في التربة يتسرب جزء منها إلى الأحواض المائية، وقد يلوث المياه السطحية في بعض الأحيان، كما يؤدي تراكم نوعيات معينة من المبيدات في التربة إلى وجود مادة الدياكسين – المسرطنة – التي يمكن أن تنتقل إلى المنتجات الغذائية بما يعرض صحة الإنسان للخطر من جراء تناول مواد غذائية ملوثة بالمبيدات.

3 ـ الجهود العربية في مجال بناء القدرات البشرية وانعكاساتها على كفاءة الأداء الزراعي:

3 ـ 1 التطورات السكانية والموارد البشرية:

تعد التطورات الديموجرافية في الوطن العربي وما تنطوي عليه من انعكاسات على درجة كبيرة من الأهمية، ليس فقط من جانب تأثيرها على الموارد البشرية، بل أيضاً من جوانب أخرى بعضها ذات طابع اقتصادي وأخرى ذات طابع اجتماعي. وكلها جوانب ينبغي أن تكون محل اهتمام بصدد وضع إستراتيجيةالتنمية الزراعية العربية والتعامل معها من قبل مؤسسات العمل العربي المشترك. ويتضح من الجدول رقم (10) أن عدد السكان العرب قد زاد من نحو 224.9 مليون نسمة في عام 1990 إلى نحو 311.1 مليون نسمة في عام 2004 أي بمعدل نمو 2.3% سنوياً، وعلى المستوى القطري زاد عدد السكان في الدول ذات الثقل السكاني الأكبر بمعدل يقل عن معدل النمو العام وهذه الدول تشمل: مصر والسودان والجزائر والمغرب يضاف إليها تونس وليبيا، والصومال، بينما تجاوزت معدلات النمو في دول أخرى هذا المعدل، حيث بلغ 4% فأكثر في كل من الإمارات وفلسطين، وزاد على 3% في كل من اليمن، لبنان، العراق، الأردن، قطر وعمان.

جدول رقم (10): تطور عدد السكان في الدول العربية خلال الفترة 1990 – 2004

ألف نسمة

الدولة	1990	2004	معدل النمو السنوي (1990-2004) (%)
الأردن	3453	5350.00	3.2
الإمارات	1844.30	3925.63	5.5
البحرين	503	707.00	2.5
تونس	8073.90	9910.87	1.5
الجزائر	24700	32312.00	1.9
جيبوتي	440	669.68	3.0
السعودية	15460	22673	2.4
السودان	24950	34512.00	2.3
سوريا	12116	17793.0	2.8
الصومال	8677	11682.86	2.0
العراق	17373	27140.00	3.2
عمان	1524	2769.03	3.1
فلسطين	2154	3920.00	4.4
قطر	486.5	744.03	3.1
الكويت	2143	2611.53	1.4
لبنان	2740	4560.81	3.7
ليبيا	4545	5872.90	1.8
مصر	55571	69993.00	1.7
المغرب	24487	29892.00	1.4
موريتانيا	1977.1	2803.10	2.6
اليمن	11684	21257.93	3.8
الوطن العربي	224901.8	311100.37	2.3

المصدر: حسبت من المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة.

وفيما يتعلق بعدد السكان الريفيين في الوطن العربي فقد زاد من نحو 106.2 مليون نسمة في عام 1990 إلى نحو 141.8 مليون نسمة في عام 2004، وذلك بمعدل نمو قدره نحو 2.1% سنوياً. وإجمالاً فقد زاد عدد السكان الريفيين بمقدار 33.5% خلال الخمس عشرة سنة الماضية اعتباراً من 1990. وهي نسبة أقل مما تحقق على مستوى العدد الكلي للسكان والذي زاد في عام 2004 بنسبة 38.7% بالمقارنة لعام 1990. وقد انعكس ذلك في انخفاض نسبة السكان الريفيين إلى العدد الكلي للسكان العرب من حوالي 47.2% في عام 1990 إلى 45.6% في عام 2004. الأمر الذي يشير إلى تزايد طفيف في نسبة سكان الحضر على حساب سكان الريف. وعلى المستوى القطري اتجهت نسبة السكان الريفيين إلى إجمالي السكان إلى التناقص ولكن بدرجات متفاوتة. وعموماً إذا قسمت الدول العربية من حيث نسبة السكان الريفيين يتضح أن هناك دولاً تزيد فيها هذه النسبة على 50%، وهي: السودان (64%) ومصر (58%) واليمن (68%) وموريتانيا (55%) ومجموعة أخرى من الدول تتراوح فيها النسبة بين 30 – 50% وهي: سوريا، المغرب، الجزائر، تونس، جيبوتي، والصومال. أما باقي الدول فتقل النسبة فيها عن 30% وذلك كما هو مبين تفصيلاً بالجدول رقم (11).

3 ـ 2 القوة العاملة الزراعية:

تعد القوة العاملة الزراعية إحدى أهم ركائز التنمية الزراعية في الوطن العربي بجانب عناصر الإنتاج الزراعي الأخرى وهي الأرض والمياه ورأس المال. ومع أن القوة العاملة الزراعية لا تتسم بالندرة على مستوى الوطن العربي كما هو الحال بالنسبة للموارد الأخرى وبخاصة الأرض والمياه، فإن عدداً من الدول العربية خاصة

تلك التي تستحوذ على العناصر الأخرى بوفرة نسبية تعاني من عجز نسبي في الموارد البشرية بوجه عام والموارد البشرية الزراعية بوجه خاص. وتبلغ القوة العاملة الزراعية في الوطن العربي حوالي 34.03 مليون نسمة في عام 2004، وهي تشكل 31.6% من القوة العاملة الكلية في نفس العام جدول (12). وبالمقارنة مع الوضع في بداية التسعينات (1990) يتضح أن القوة العاملة الزراعية قد زادت بنسبة 52.4%، ومع ذلك فإن نسبتها في القوة العاملة الكلية بلغت 37.2% في 1990 وهي أعلى منها في 2004. وعلى المستوى القطري فإن ما يقترب من نصف القوة العاملة الزراعية العربية يتواجد في دولتين فقط هما مصر والسودان، إذ يتواجد بهما نحو 16.6 مليون عامل تمثل نحو 48.4% من القوة العاملة الزراعية العربية في عام 2004 ،وإذا أضيفت إليهما كل من المغرب والصومال والجزائر، والتي تستحوذ في مجملها على 10.13 مليون عامل زراعي. فإن الدول الخمس تستحوذ على نحو 77% من القوة العاملة الزراعية في الوطن العربي.

جدول رقم (11): تطور عدد السكان الريفيين خلال الفترة 1990 – 2004

الدولة	1990		2004	
	ألف نسمة	% إلى عدد السكان	ألف نسمة	% إلى عدد السكان
الأردن	934.80	27.1	945.70	17.7
الإمارات	43.30	2.3	178.03	4.5
البحرين	95.60	19.0	106.05	15.0
تونس	3248	40.2	3481.41	35.1
الجزائر	12464	50.5	13825.22	42.8
جيبوتي	193	43.9	287.03	42.9
السعودية	6029	39.0	6575.00	29.0
السودان	15034	60.3	22026.00	63.8
سوريا	6029	49.8	8779.00	49.3
الصومال	6152	70.9	4792.00	42.0
العراق	4695	27.0	7758.00	28.6
عمان	610	40.0	667.34	28.5
فلسطين	-	-	1097.60	28.0
قطر	131.40	27.0	49.00	6.6
الكويت	30	1.4	26.07	1.0
لبنان	240	8.8	456.08	10.0
ليبيا	624	13.7	755.02	12.9
مصر	27038	48.7	40515.00	57.9
المغرب	12622	51.5	13428.00	44.9
موريتانيا	1127.30	57.0	1543.36	54.7
اليمن	8864.10	75.9	14490.00	68.1
الوطن العربي	106204.50	47.2	141780.91	45.6

المصدر: حسبت من المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة.

ولعل المؤشر الخاص بنصيب العامل الزراعي من الأرض الزراعية يكشف بصورة أكبر عن حالة الاختلال الموردي على المستوى القطري. فيقدر نصيب العامل الزراعي من الأراضي الزراعية في الوطن العربي في المتوسط بحوالي 2.45 هكتار / للعامل الزراعي في عام 2004، وهو يقترب من نظيره في عام 1990 حيث بلغ حينئذٍ نحو 2.06 هكتار/عامل زراعي. الأمر الذي يشير إلى أن المساحة الزراعية والقوة العاملة الزراعية في

الوطن العربي قد نميا بمعدلين متقاربين خلال الخمسة عشر عاماً الماضية. أما قطرياً، فيرتفع نصيب العامل الزراعي من الأرض الزراعية إلى أكثر من 15 هكتاراً في كل من العراق وليبيا، وتتراوح بين 5ـ10 هكتارات في كل من السعودية، قطر، تونس، لبنان، وفيما بين 2–6 هكتارات في كل من الإمارات – سوريا – الجزائر، السودان، المغرب والأردن، ويتراوح بين 1ـ2 هكتار في كل من البحرين وفلسطين، ويقل عن هكتار واحد في كل من الصومال، مصر، عمان، الكويت، واليمن.

جدول رقم (12): تطور القوة العاملة الزراعية خلال الفترة 1990 – 2004

(ألف نسمة)

الدولة	1990	2004
الأردن	36.30	72.50
الإمارات	43.30	67.06
البحرين	3.90	9.12
تونس	651.0	543.00
الجزائر	1391	2125.51
جيبوتي	219	272.01
السعودية	1031	582.20
السودان	4923	7989.0
سوريا	731	734.0
الصومال	2437	3200.0
العراق	1046	1229.0
عمان	169	362.01
فلسطين	82.0	92.0
قطر	7	4.0
الكويت	11	14
لبنان	75	41.02
ليبيا	155	93.16
مصر	4483	8595.42
المغرب	2824	4296.03
موريتانيا	407	689.39
اليمن	1554	3017.79
الوطن العربي	22321.9	34028.22

المصدر: حسبت من المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة.

3 ـ 3 التطورات في نظم ومجالات التعليم والتدريب والتأهيل الزراعي:

تلعب نظم التعليم والتدريب والتأهيل الزراعي دوراً بارزاً في تكوين الكوادر البشرية الزراعية القادرة على تطوير أساليب الإنتاج الزراعي الآخذة بمقومات التقدم التقني في إطار عملية تحديث الزراعة العربية، وقد بدأ التعليم الزراعي العالي في الوطن العربي في مطلع العقد الثاني من القرن العشرين عندما أنشئت مدرسة الزراعة العليا في مصر عام 1911. وكانت قد أنشئت أول مدرسة زراعية – في مصر – قبل ذلك بسبعة عقود أي في عام 1829. وفي عام 1935 تحولت مدرسة الزراعة العليا إلى أول كلية للزراعة بجامعة القاهرة، كما أنشئت في نفس العام أول كلية للطب البيطري. وفي أواخر القرن التاسع عشر أنشئت مدارس للتعليم الزراعي في تونس وسوريا والسودان. واعتباراً من النصف الثاني من الثلاثينات توالى إنشاء كليات الزراعة في مختلف الدول العربية مثل: السودان (1938)، العراق (1950)، لبنان (1952)، تونس (1955)، سوريا (1960)، السعودية (1965)، ليبيا والمغرب (1989)، الصومال (1971)، اليمن (1972)، الإمارات (1980). ثم تعاقب إنشاء أكثر من كلية للزراعة أو الطب البيطري في العديد من الدول حتى أصبح عدد كليات الزراعة في الوطن العربي يبلغ أكثر من 70 كلية، وخمس عشرة كلية للطب البيطري موزعة على أربع عشرة دولة عربية، وذلك حتى منتصف التسعينات. ويقدر متوسط عدد الطلاب في كل كلية بما يقرب من 1500 طالب، بينما يقدر متوسط عدد أعضاء هيئة التدريس من حملة الدكتوراة بحوالي 102 عضو.

وإذا قدر أن عدد الخريجين في كل كلية يبلغ في المتوسط 300 خريج، فإن إجمالي عدد خريجي كليات الزراعة في الوطن العربي يبلغ في المتوسط 21000 خريج سنوياً، وقد بدأ التعليم الزراعي ما فوق الجامعي (الدراسات العليا) في عام 1944 في كلية الزراعة جامعة القاهرة، ثم انتشر بعد ذلك في سائر أرجاء الوطن العربي حتى أصبح عدد كليات الزراعة والطب البيطري العربية التي تمنح درجات الماجستير والدكتوراة نحو خمس وعشرين كلية. وبجانب التعليم الزراعي العالي توجد المئات من مدارس الزراعة في المرحلة الثانوية والتي تمنح درجة دبلوم الزراعة الثانوية حيث يكتسب خريجو هذه المدارس مهارات عملية في المجالات الزراعية المختلفة، ومن ثم يمكن النظر إلى هؤلاء الخريجين باعتبارهم عمالة زراعية ماهرة.

وفيما يتعلق بسياسات التعليم الزراعي في الوطن العربي، فقد طرأت عليها تطورات متعاقبة تتواكب إلى حد بعيد مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في الوطن العربي خلال الحقبة الماضية. فقد كان الاهتمام بالتعليم الزراعي في مراحله الأولى من توجهات تنموية واضحة. وكان يتركز في دول يتمتع فيها القطاع الزراعي بأهمية كبيرة كمصر والسودان والعراق وتونس وسوريا، ثم امتد هذا الاهتمام إلى باقي الدول العربية مع بروز دور التنمية الزراعية خاصة في مواجهة مشكلة الغذاء. أما في المرحلة التالية مرحلة التحرر الاقتصادي، فقد جرى التوسع في التعليم الزراعي العالي لاستيعاب الأعداد المتزايدة والمتدفقة من قنوات التعليم ما قبل الجامعي وضعف الارتباط الوثيق والمباشر بين سياسات التعليم الزراعي العالي والتنمية الزراعية في العديد من الدول العربية. الأمر الذي انعكس سلباً على كفاءة العملية التعليمية ونوعية الخريجين، حيث اكتظت مؤسسات التعليم الزراعي العالي بأعداد تفوق طاقتها الاستيعابية وأصبحت المتطلبات المالية اللازمة لتسيير هذه المؤسسات عبئاً متزايداً على الموازنات العامة، ثم برزت إلى الوجود مشكلة الخريجين المتعطلين. وفي مرحلة التحرر الاقتصادي والتكيف الهيكلي والتي بدأت في معظم الدول العربية مع بداية التسعينات، تخلت الحكومات عن جزء كبير عن دورها التقليدي القائم على التدخل على أن تضطلع مؤسسات القطاع الخاص بالدور الرئيسي في عملية التنمية الزراعية. وقد ساعد هذا التحول على ترسيخ مأزق التعليم الزراعي العالي، بعد سيادة مبادئ السوق وضرورة تواؤم "عرض" الخريجين مع مقتضيات الطلب على التخصصات المختلفة. الأمر الذي يقتضي جهوداً هائلة في مجال إعادة هيكلة المؤسسات التعليمية، قد تستغرق مدى زمني طويل قبل أن تؤتي ثمارها، ومع ذلك فقد بدأت بعض الدول العربية بالفعل عملية تطوير التعليم الزراعي في هذا الاتجاه.

ويعتبر موضوع التخصصات العلمية في مؤسسات التعليم الزراعي أحد الركائز الأساسية في عملية التطوير، إذ الأمر هنا يتعلق بنوعية الخريج المطلوب في سوق العمل. وينطوي الوضع الراهن على وجود تخصصات لا يوجد طلب عليها على النحو الذي يستوعب خريجيها، في الوقت الذي تفتقد المؤسسات التعليمية إلى تخصصات تدل المؤشرات إلى وجود طلب كبير على خريجيها. ومن ناحية أخرى يفتقد الخريج الحالي المهارات اللازمة للتعامل مع المشكلات الواقعية نظراً لضعف أو انعدام الجرعة التدريبية المتاحة للطالب قبل تخرجه والتركيز بدرجة أساسية على التأهيل الأكاديمي.

3 ـ 4 التعاون العربي في مجالات التدريب الزراعي المختص وتبادل الخبرات في المجالات الزراعية ذات الاهتمام المشترك:

إدراكاً لأهمية التدريب الزراعي المختص في بناء القدرات البشرية الزراعية، كان للتعاون العربي دور مهم في تنفيذ عدد كبير من البرامج التدريبية المختصة والتي تم تنفيذها من خلال المؤسسات والمنظمات العربية ذات الصلة. وفي هذا المجال كان للمنظمة العربية للتنمية الزراعية والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة النصيب الأكبر في هذه البرامج. وخلال الفترة 1972-2004 نفذت المنظمة 866 نشاطاً تدريبياً زراعياً مختصاً أي ما يمثل، من حيث العدد، نحو 29% من إجمالي أنشطة المنظمة وهو ما يضع الأنشطة التدريبية في المرتبة الثانية من أنشطة المنظمة حيث تأتي الدراسات في المرتبة الأولى. أما من حيث

الإنفاق المالي، فيبلغ الإنفاق على التدريب الزراعي والتنمية البشرية نحو 1.3 مليون دولار سنوياً وهو ما يمثل نحو ثلث الميزانية السنوية للمنظمة. وقد قامت المنظمة بتنفيذ ثلاثة أنواع من الأنشطة التدريبية أولها الدورات التدريبية القومية والإقليمية، وبلغ عددها 116 دورة شارك فيها 2246 متدرباً من مختلف الدول العربية، وركزت على موضوعات التطور التقني الزراعي (بنسبة 42%)، وتنمية الموارد الطبيعية وحماية البيئة بنسبة (24%) والتكامل الزراعي والتنافسية الدولية بنسبة (16%)، والأمن الغذائي (15%) ثم المعلومات (3%). وثانيها: الدورات التدريبية القطرية، وبلغ عددها 662 دورة، شارك فيها 15544 متدرباً، وتناولت موضوعات التطوير التقني الزراعي (55%) وتنمية الموارد الطبيعية وحماية البيئة (21%) والأمن الغذائي (12%) والمعلومات والإحصاءات الزراعية (8%) ثم التكامل الزراعي والتنافسية الدولية (4%). أما ثالث المستويات فيتعلق بالتدريب المختص والزيارات الاستطلاعية، حيث نفذت المنظمة 88 دورة وزيارة استطلاعية، شارك فيها 605 متدرباً من مختلف الدول العربية، وكان للتطوير التقني الزراعي النصيب الأكبر منها (45%) وتنمية الموارد الطبيعية وحماية البيئة (22%) والأمن الغذائي (21%) ثم المعلومات والإحصاءات الزراعية (12%). وعلى ذلك تكون المنظمة قد نفذت إجمالاً 866 دورة تدريبية شارك فيها 18395 متدرباً خلال الفترة 1972-2004، ركزت في المقام الأول على موضوع التطوير التقني الزراعي الذي أستأثر بنحو 55% من إجمالي النشاط التدريبي للمنظمة.

4 ـ الإطار العام للسياسات الاقتصادية والزراعية المطبقة ومدى توافقها مع الأهداف التنموية:

4 ـ 1 سياسات الإصلاح الاقتصادي والتعديلات الهيكلية الزراعية وانعكاساتها على الزراعة العربية:

تتباين الدول العربية تبايناً واضحاً في مواردها الطبيعية، ونظم وهياكل ومستويات اقتصادياتها واتجاهاتها التجارية، وأداء اقتصادياتها، ومستوياتها المعيشية ودخل أفرادها، والتزاماتها بالاتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية. ولكن معظم هذه الدول تتشابه في توجهاتها التنموية والمشاكل والمعوقات وإن اختلفت درجاتها ونظمها الاجتماعية وأشكال سلوكياتها الاقتصادية والاجتماعية وإن كانت بدرجات متفاوته. كما أنها تتشابه بدرجات مختلفة بالمعدلات العالية نسبياً للنمو السكاني والحضري مقارنة بالمناطق الأخرى في العالم. فضلاً عن هذا يوجد الكثير من التشابه في بعض صفات وأدوار قطاع الزراعة وإن كانت بدرجات متفاوتة، مثل اعتماد الإنتاج الزراعي على الظروف المناخية المتقلبة، واتساع نسبة الأراضي الجافة مع قلة أو عدم كفاية الموارد المائية السطحية والجوفية المتجددة، ونقص المواد الغذائية والاعتماد على المستوردات منها، وأيضاً هيمنة الزراعة التقليدية وصغار الزراع وتدني استعمالات التكنولوجيا والتقنيات الحديثة إلا في بعض الجيوب المنعزلة. إن هذا الجزء من الوثيقة سيستعرض السياسات ذات الصفات المشتركة بين الدول العربية ويركز على السياسات ذات القابلية للتنسيق بين الدول العربية تعزيزاً للتكامل ووصولاً لأطر مشتركة ووحدة هدف مع الأخذ بعين الاعتبار الاختلافات وأوجه التشابه والتوجهات التنموية للدول العربية.

منذ أواسط الثمانينات من القرن الماضي بدأت معظم الدول العربية في أعادة النظر في سياستها الاقتصادية والزراعية وباشرت معظم الدول في اعتماد وتنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في أوقات مختلفة خلال العقدين الماضيين حسب ظروف كل دولة. وقد شملت حزمة السياسات الكلية والقطاعية سياسات رئيسية تتفرع منها سياسات مكملة. ولضيق المجال سيركز هذا الجزء من الوثيقة على السياسات الرئيسية والتعرض إذا دعا الأمر إلى السياسات الفرعية. ولكن يجب الأخذ بعين الاعتبار أن السياسات الاقتصادية والزراعية متشابكة ومترابطة ومتكاملة فلهذا يتطلب نجاحها الشمولية والتواؤم والتنسيق.

قبل الدخول في ماهية ومكونات سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي قد يكون من المفيد التعرض في عجالة للأسباب والظروف التي أدت إليها. لقد أفرزت عوامل متشابكة ومتزامنة من المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية الحاجة إلى الإصلاحات الاقتصادية. فعلى المستوى المحلي وضح للأقطار ذات التخطيط المركزي أن سيطرة الدولة المباشرة على المجالات الاقتصادية أدت إلى ضعف الأداء، والعجز المتنامي

في الموازنات وميزان المدفوعات،وتراكم الديون الداخلية والخارجية، واستفحال التضخم، وتجزر التشوهات السعرية، وتدني مخصصات الاستثمار وانخفاض المدخرات والصادرات، وتنامي الفقر. أما الدول التي كانت أصلاً تعتمد على آليات السوق مع تنامي مقدرتها الاستيعابية وأعبائها زادت قناعاتها بتوجهاتها ولكن مع التأكيد على التطور وتحسين الكفاءة الاقتصادية والمشاركة بإعطاء المزيد من الأعباء التنموية للقطاع الخاص لتقليل الضغط على قطاع الحكومة المثقل، مع تحديد دور كل من القطاع الخاص والحكومة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية الشاملة والمتوازنة. وعلى الصعيد العالمي بدأت المناقشات الجادة منذ الثمانينات في القرن الماضي حول الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة "الجات" بعد تضمينها الزراعة لأول مره. وقد دخلت اتفاقية الجات حيز التنفيذ بعد اتفاقية مراكش وإنشاء منظمة التجارة العالمية 1995 بهدف تحرير التجارة العالمية شاملة الزراعة. ولقد انضوى في هذا الاتفاق حتى الآن 12 بلداً عربياً بينما تقدم الآخرون إلى الانضمام.

وكما شهدت هذه الفترة بروز واشتداد قوة التكتلات الإقليمية الكبرى مثل الاتحاد الأوروبي وغيرها في القارات الأخرى، أما على الصعيد العربي فلقد زاد الاهتمام بالتكتلات الإقليمية لتقوية التعاون الإقليمي وإيجاد صيغ فاعلة للتكامل الاقتصادي لمواجهة المتغيرات الدولية وتحديات التنمية في المنطقة. ولقد تبلورت المفاوضات والمناقشات بين الدول العربية في التسعينات إلى إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عام 1998. في نفس الوقت استمرت التكتلات شبه الإقليمية مثل مجلس التعاون لدول الخليج العربية في التطور والتقدم إلى مراحل أعلى من التكامل كالاتحاد الجمركي. وكما استمرت الجهود لتفعيل اتحاد المغرب العربي. فضلاً عن هذا انضمت بعض الدول العربية لتكتلات إقليمية غير عربية مثل اتفاقات الشراكة الأوروبية والكوميسا وتجمع الساحل والصحراء. والملاحظ أن المتغيرات العالمية والإقليمية والمحلية تشترك في وحدة الهدف المؤدي إلى تحرير الأسواق والتجارة الخارجية للأقطار المعنية في ظل اقتصاد السوق، وتقليل دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وإعطاء الدور الرائد للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية وصولاً إلى تطوير التجارة وتعزيزاً للتنمية الاقتصادية المستدامة.

تشمل سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي سياسات تعنى بالاقتصاد الكلي وسياسات للقطاعات الاقتصادية مثل قطاع الزراعة محور اهتمام هذه الوثيقة. وسوف نستعرض أولاً في اختصار شديد سياسات الإصلاح الكلية ومن ثم الزراعية. لقد انتهجت الدول العربية التي طبقت سياسات الإصلاح الاقتصادي حزمة من السياسات المالية والنقدية والمؤسسية والتنظيمية والتحفيزية. وقد استهدفت السياسات المالية الحد من العجز في الموازنة بزيادة الإيرادات بتوسيع القاعدة الضريبية وزيادة مرونتها وفاعلية جبايتها وترشيد النفقات. أما السياسات النقدية استهدفت تحرير أسعار الفائدة وتطوير النظام المصرفي والأسواق المالية وزيادة فاعليتها، وتشجيع القطاع الخاص في التوسع في قطاع التمويل، وكما شملت السياسة النقدية التحكم في عرض النقد وتقليل التضخم والتحكم فيه. كما اعتمدت سياسات الإصلاح تحرير السوق الداخلي والتجارة الخارجية وتقليل التدخل المباشر للدولة وإعطاء الدور الرائد للقطاع الخاص وتقليل أو إلغاء الدعم. فضلاً عن هذا وضعت معظم الدول القوانين والتشريعات والإجراءات المحددة لإطار مؤسسي يوفر الآلية اللازمة لتنفيذ ومتابعة ومراجعة السياسات الإصلاحية.

أما على مستوى القطاع الزراعي فقد استهدفت سياسات الإصلاح تحرير الزراعة بالتقليل من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي المباشر في الإنتاج والتسويق، وبالاعتماد على آليات السوق بعد إزالة التشوهات السعرية والاختلالات الهيكلية وبإعطاء دور محوري للقطاع الخاص في التنمية الزراعية. وكما استهدفت السياسات الزراعية تنمية الموارد الطبيعية والمحافظة عليها وتحسين كفاءة استغلالها وزيادة الإنتاج الزراعي كماً ونوعاً بصورة مستدامة في إطار بيئي مرشد، وصولاً لتحقيق معدلات عالية للأمن الغذائي وللصادرات ولدخل المزارع ولعوائد الاستثمار. كما هدفت هذه السياسات إلى التقليل من حدة الفقر في المجتمعات الريفية وإلى التنمية المتوازنة التي تحقق الكفاءة الاقتصادية دون زيادة الفوارق، وهذا بالتركيز على صغار المزارعين والمشاريع التي تولد العمالة وترفع القيمة المضافة للمنتجات. كما شملت هذه السياسات تغيرات مؤسسية توضح دور الدولة والقطاع الخاص بصورة أكثر تحديداً وتعمل على تنقيح ومراجعة التشريعات والقوانين لتكون ملائمة للمتغيرات والوضع الجديد.

أما انعكاسات هذه السياسات الكلية والقطاعية على الزراعة في الدول العربية فان التحديد الدقيق لهذه الانعكاسات تكتنفه بعض المشاكل التي يمكن إجمالها في: أولاً- صعوبة عزل تأثير هذه السياسات عن المؤثرات الخارجية مثل تغيرات المناخ والمتغيرات العالمية، والاستقرار السياسي الداخلي، والثقة والتوقعات المتشائمة أو المتفائلة لرجال الأعمال والعاملين بقطاع الزراعة. وثانياً- النقص في المعلومات المطلوبة لدقة التحديد والتحليل. وثالثاً- اختلاف ظروف كل قطر عن الآخر مما يتطلب تحليلاً خاصاً على مستوى كل قطر على حدة. ورابعاً- اختلاف المدى الزمني من قطر لآخر في مقدرة وسرعة تأقلم الزراعة على السياسات الجديدة لتباين الإمكانيات والبيئة المساعدة وحدة تراكمات مشاكل الماضي. وفي ظل هذه الظروف لا بديل للاعتماد على التحليل النوعي وتطعيمه بالتحليل الكمي متى وجد.

إن معرفة الإطار المنهجي في وضع وتنفيذ السياسات يساعد في الوصول إلى تقييم الانعكاسات على القطاعات الاقتصادية بخاصة الزراعة.وقد أوضحت التجارب أن الإطار المنهجي للوصول إلى سياسات فاعلة وملائمة يتطلب توفر المكونات الآتية:

أولاً- أن تكون السياسات شامله ومتكاملة ومتوائمة يقل فيها التضارب. ثانياً- استمرار السياسات لوقت ملائم لتحقيق الاستقرار وكسب الثقة. ثالثاً- التدرج في تطبيق السياسات حسب ظروف كل دولة والمقدرة الاستيعابية لاقتصادياتها. رابعاً- التعاقب المدروس ذو التسلسل المنطقي لمراحل تطبيق السياسات والتي تبدأ بالاستقرار الاقتصادي المتأتي من تنفيذ حزم السياسات الكلية، ثم يعقب ذلك إعادة التأهيل والتكيف وتوسيع القدرات الاستيعابية عن طريق تطوير البنى التحتية وبناء المؤسسات وإعادة هيكلة القطاع الحكومي وتدريب العاملين به وإصلاح النظام المصرفي والضرائبي ومراجعة وتنقيح القوانين والتشريعات وتنظيم العمل الجماعي ومؤسسات المجتمع المدني وروابط وجمعيات واتحادات المزارعين والتجار وخلافهم، ومن ثم تأتي مرحلة إعادة هيكلة القطاع الزراعي وإعطاء الدور الرئيس للقطاع الخاص في التنمية وانحسار دور المؤسسات العامة المباشر في الإنتاج والتسويق، وتحديد دور الدولة المساعد في تهيئة مناخ التنافسية والبيئة المحفزة للعمل والإنتاج. خامساً- الاستقرار والثقة في السياسات المطبقة والذي يعني عدم التسرع في تغيير السياسات والبعد عن الروتين والبطء في اتخاذ القرارات. وأخيراً وضوح السياسات وتفهمها من جميع المواطنين المعنيين بهذه السياسات، وهذا يتطلب المشاركة أولاً في وضع السياسات، ثانياً المشاركة الفاعلة في تنفيذها كما يتطلب التوعية وتقديم المعلومات ونشرها في صيغ مبسطة مفهومة للجميع.

وعند البحث في تأثير السياسات المطبقة وضح أن لها انعكاسات إيجابية وانعكاسات سلبية وبعض السياسات غير متوائمة مع بعضها البعض، مثلاً ارتفاع سعر الصرف للعملات الوطنية أدى في بعض الأقطار إلى التأثير السلبي على تنمية الصادرات. كما أن تخفيض سعر الصرف للأقطار التي تعتمد زراعتها على مدخلات إنتاج مستوردة أدى هذا التخفيض إلى زيادة الأسعار والتكلفة، مما أثر على تنافسية هذه السلع. ففي الوقت الذي تركز فيه السياسات على الخصخصة والدور المتنامي للقطاع الخاص زادت أسعار الفائدة زيادات مفرطة مما أدى إلى ضعف استثمار القطاع الخاص في الإنتاج والتسويق والخدمات المساعدة. وكما أثر تقليل أو إزالة الدعم عن مستلزمات الإنتاج في ارتفاع أسعارها مؤدياً إلى ارتفاع التكاليف أو تقليل الاستعمال مما أثر على الإنتاج وسياسات التصدير والأمن الغذائي. كما أدى تقليل الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية والاقتصادية ومن ثم التأثير على الإنتاج وزيادة البطالة وتدني مستوى المعيشة بخاصة للطبقات ذات الدخل المنخفض والفقراء.

تشير تجربة دول المنطقة في سياساتها الإصلاحية إلى أن الدول التي أخذت بمبدأ التدرج والتتابع في تنفيذ السياسات حصدت انعكاسات إيجابية على الاقتصاد الوطني وعلى الزراعة. أما بعض الدول التي لم تلتزم بالتدرج والمتابعة، فقد أوضحت التجارب أن التراجع السريع والمفاجئ للدولة في التسويق والتجارة أحدث فراغاً، لأن القطاع الخاص لم يكن مستعداً لتولي الأدوار التي أنيطت به. إذ كان الافتراض أن القطاع الخاص له الجاهزية ليتسلم دوره الجديد، ولكن أثبتت التجارب خطأ هذا الافتراض خاصة في الدول ذات الماضي الطويل في التخطيط المركزي أو النظم الاشتراكية، لأن القطاع الخاص كان يحتاج إلى وقت ليزيل شكوكه وعدم ثقته بعد سنوات طويلة من السيطرة والتأميم والمصادرات. كما كان يحتاج إلى التأهيل والتدريب بعد

سنوات طويلة من الانقطاع عن العمل المباشر في التسويق والتجارة والتصنيع والخدمات المساعدة. وكما أن السياسات المتعلقة بالتصدير والاستثمار والأمن الغذائي وإزالة الفقر والتصنيع أتت بنتائج أقل من التوقعات، لأنها نفذت قبل إعادة تأهيل القطاع الحكومي وتأهيل القطاع الخاص وتطوير وتحسين المؤسسات المالية ومراجعة وتنقيح القوانين وتطوير البنى التحتية للاقتصاد والتسويق والتجارة.

أثرت مجموعة متداخلة من العوامل الخارجية والداخلية على فاعلية برامج الإصلاح والتعديلات الهيكلية وأثرها على الزراعة. ومن هذه العوامل نذكر المتغيرات الدولية بخاصة المتعلقة بالتجارة وتذبذب أسعار العملات الصعبة وأسعار الفائدة وتراكم الديون الخارجية والتناقص المتنامي للعون الخارجي. كان لكل هذه العوامل انعكاسات على الإنتاج الزراعي والتصدير كما سيوضح لاحقاً. بالإضافة إلى هذا تعرضت بعض الدول العربية إلى الحروب والنزاعات الأهلية وموجات جفاف متلاحقة. فضلاً عن هذا أثر الهبوط الحاد في أسعار البترول في التسعينات من القرن الماضي على البلدان المنتجة للبترول وعلى البلدان التي تعتمد اعتماداً مقدراً على تحويلات العاملين من مواطنيها في الدول النفطية. فعليه يمكن القول عموماً أن المتغيرات الدولية والعوامل الخارجية كان لها إجمالاً أثراً سلبياً على الاستثمار في التنمية الزراعية وعلى مقومات استدامتها.

لقد تنبهت الكثير من دول المنطقة إلى الانعكاسات السلبية التي صاحبت الإصلاحات في المراحل الأولى وعملت على مراجعة السياسات وتطوير آليات التنفيذ والمتابعة. ولقد أجمع المراقبون للتنمية الزراعية في الدول العربية في ضوء المعلومات والتقارير المتوفرة أن برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي قد حققت بصور متفاوتة بعض النتائج والآثار الايجابية في قطاع الزراعة في العديد من الدول العربية، انعكست في زيادة النمو والناتج المحلي الإجمالي وتوجه المزارعين إلى التوسع في زراعة المحاصيل الإستراتيجية وارتفاع معدلات الاكتفاء الذاتي لبعض المحاصيل وتحسن الأسعار وزيادة صادرات بعض المحاصيل، وتوسيع فرص ومبادرات القطاع الخاص في الإنتاج والتسويق والتصنيع والتجارة. وعلى ذلك فإن التوجهات العامة للسياسات والبرامج الإصلاحية كانت ايجابية في مجملها، إلا أن المحصلة النهائية ما زالت أقل من التوقعات ولازمتها بعض السلبيات.

توضح المعلومات المتوفرة أن معظم الدول العربية حققت توسعاً ملموساً في الإنتاج الزراعي خلال الخمس عشرة سنة الماضية باستثناء البلدان التي تأثرت بعوامل خارجية كالحروب والكوارث الطبيعية. إذ زاد إنتاج الحبوب من نحو 38 مليون طن عام 1995 إلى نحو 54.3 مليون طن عام 2004، وكما زاد إنتاج الخضر من نحو 27 مليون طن إلى نحو 44.5 مليون طن، وأيضاً إنتاج الفاكهة في نفس الفترة من نحو 19 مليون طن إلى نحو 26.9 مليون طن. وفي الصورة الإجمالية زاد الناتج المحلي الإجمالي الزراعي من نحو 53 ملياراً إلى نحو 67 مليار دولار وذلك خلال الفترة المشار إليها.

كما انعكست السياسات ايجابياً في بعض جوانب تنمية الثروة الحيوانية والأسماك. على الرغم من الكوارث الطبيعية التي أصابت بعض البلدان العربية، إلا أن قطاع الثروة الحيوانية سجل زيادات في الإنتاج والأعداد لكل أنواع الثروة الحيوانية. فمثلاً زاد عدد الأبقار والجاموس من نحو 49 مليون رأس في عام 1995 إلى نحو 64.4 مليون رأس عام 2004، والأغنام والماعز من نحو 221 مليون إلى نحو 280.8 مليون. كما تصاعد إنتاج اللحوم البيضاء من حوالي 2 مليون طن إلى نحو 2.9 مليون طن لنفس الفترة. إلا إن الانعكاسات في مجال إنتاجية الوحدة الحيوانية من اللحوم والألبان ونسبة المباع من الحيوانات للعدد الكلي وتحسن معدلات الغذاء والصحة الحيوانية لا تزال متواضعة وتتطلب مزيداً من الجهد. كما حقق قطاع الأسماك زيادات في الإنتاج وتصاعد من نحو 2.4 مليون طن عام 1995 إلى نحو 3.9 مليون طن عام 2004.

رغم ما تحقق من ايجابيات إنتاجية فانه عند النظر في التوسعات والزيادات في الإنتاج الحيواني والنباتي والسمكي من زاوية نصيب الفرد ووحدة العمل تبدو الانعكاسات على الزراعة أقل بريقاً وأثراً. وكما أن برامج الإصلاح الاقتصادي صاحبتها بعض الآثار السلبية بخاصة في مرحلة التحول. فان سياسات تخفيض الدعم أو إلغائه على مستلزمات الإنتاج أثر على تكلفة الإنتاج والأسعار وبرامج تخفيف حدة الفقر. ولقد اعتمدت الكثير من الدول العربية سياسات وبرامج للتخفيف من الآثار السلبية عن طريق إنشاء شبكات

للضمان الاجتماعي وصناديق للتنمية الاجتماعية تعنى بتقديم المساعدة والدعم لصغار المنتجين وفقراء الريف والحضر بهدف رفع الدخل وتوليد العمالة.

إن اعتماد وتطبيق معظم الدول العربية لسياسات الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي والذي صاحبه الالتزام بالاتفاقيات الدولية(مثل الجات/منظمة التجارة العالمية) قد ساعد كثيراً في إيجاد نهج مشترك وتقارب في النظم والسياسات وتماثل في التوجهات الاقتصادية. ولقد كان لكل هذه العوامل أثر واضح في تضييق الهوة بين النظم في البلاد العربية مما يسهل تنسيق السياسات وتعزيز التكامل الإقليمي.

4 ـ 2 سياسات الاستثمار ومدى أثرها على تطورات مناخ الاستثمار الزراعي:

أولت الدول العربية اهتماماً متزايداً للاستثمار في القطاع الزراعي بخاصة بعد انتهاج معظمها سياسات للتحرر الاقتصادي المبنية على الاعتماد على آليات السوق في توجيه النشاط الاقتصادي، وعلى الدور الرائد للقطاع الخاص في التنمية الزراعية، واستهدفت سياسات الاستثمار تشجيع الاستثمار في قطاع الزراعة على وجه الخصوص والاقتصاد الوطني على وجه العموم، وتوفير المناخ الملائم لجذب الاستثمارات الخارجية والمحلية، كما ركزت على مراجعة أو سن التشريعات والقوانين المنظمة والمحفزة للاستثمار شاملة التسهيلات والإعفاءات الضريبية والجمركية كما اشتملت على إحداث مؤسسات أو تنشيط مؤسسات قائمة لتكون مختصة وقادرة على بلورة فرص الاستثمار والترويج لها وتسهيل عمل المستثمرين، وكما هدفت السياسات إلى تبسيط الإجراءات بخاصة المتعلق منها بالتعامل الخارجي في مجال التجارة وإجراءات تدفق رؤوس الأموال وخروجها وعوائدها، كذلك شملت تنظيم وتطوير الجهاز المصرفي وتأسيس أو تحسين إجراءات أسواق المال لتهيئة المناخ المحفز للاستثمار. بالإضافة إلى هذا احتوت السياسات في بعض البلدان العربية تشجيع قيام مناطق حرة ومناطق صناعية وشركات المشاركة وشركات الأسهم، والسماح بإصدار سندات متوسطة الأجل لتنشيط بورصة الأسواق المالية. وفى المحصلة فقد حدث تطور إيجابي في الحجم الكلي للاستثمار، إذ تشير التقديرات إلى أن حجم الإنفاق الاستثماري للدول العربية مجتمعة زاد من نحو91.8 مليار دولار في بداية التسعينات إلى نحو 176.5 مليار دولار عام 2004، كما تراوحت نسبة الإنفاق الاستثماري من الناتج المحلي الإجمالي بين32% إلى 8.7% بين الدول العربية.

يعتبر الاستثمار الزراعي أحد الأدوات الأساسية المساعدة في التنمية الزراعية المستدامة وقد أوضحت البيانات المتوفرة ـ على قلتها وعدم شمولها للتفاصيل المطلوبة ـ ضعف الاستثمارات الموجهة إلى الزراعة مقارنة بالقطاعات الأخرى في معظم الدول العربية، وهذا على الرغم من الإمكانات المتاحة في المنطقة من موارد طبيعية وقوى بشرية مع توفر الأموال اللازمة لتطوير الزراعة في الكثير من البلدان العربية، وإمكانية ضمان استدامتها لتحقق معدلات عالية للأمن الغذائي على المستوى الوطني والإقليمي وتدفع بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى الأمام، وتشير البيانات المتوفرة لدى المنظمة العربية للتنمية الزراعية أن نسبة الاستثمار الزراعي إلى الاستثمار الإجمالي ظلت متدنية خلال العقود الماضية ولم تتجاوز9% خلال الخمس عشرة سنة الماضية، كما أوضح التقرير السنوي للتنمية الزراعية للمنظمة أن نسبة الاستثمارات للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000ـ2003 لثلاث عشرة دولة عربية قد بلغت نحو 6.83% عام 2000، وارتفعت إلى نحو 10.65% عام 2001 ثم تناقصت إلى حوالي 7.92 % عام 2002 وحوالي 7.75% عام 2003. ولقد زاد الاستثمار الإجمالي من حوالي32 مليار دولار عام 2000 إلى نحو 35 مليار دولار عام 2001 وإلى نحو 36 مليار دولار عام 2003، أما الاستثمار في قطاع الزراعة لنفس الفترة فقد ارتفع من نحو 2.2 مليار دولار عام 2000 إلى 3.8 مليار دولار عام 2001 ثم انخفض إلى نحو 2.6 مليار دولار عام 2002، وعاد ليرتفع إلى حوالي 3.1 مليار دولار عام 2003، وهناك أربع دول عربية فقط زادت فيها نسبة الاستثمار الزراعي للاستثمار الكلي لأكثر من 10%، أما معظم الدول فقد تراوحت فيها هذه النسبة بين 1.5% ، 7.5%.

على الرغم من التغيرات التي تحققت في السياسات المالية والنقدية والاقتصادية والتوجه نحو آليات السوق ومحاولة تنشيط دور القطاع الخاص، إلا أن مساهمة القطاع العام في الاستثمار ما زالت السائدة بخاصة في البلدان ذات الدخل المتدني والمتوسط التي تتسم بضعف معدلات الادخار ومحدودية رأس المال الخاص. ومازال

الإنفاق الجاري الحكومي منذ عام 1998 يهيمن على الموازنات بمتوسط يصل إلى نحو 77% والاستثمار الخاص حوالي 23%. وتجدر الإشارة إلى أنه لا تتوفر إحصائيات مفصلة لمساهمات القطاع الخاص المحلي والعربي والأجنبي في تنمية الزراعة. فمن الملاحظات العامة أن الاستثمار المحلي في الزراعة ما زال متدنياً مقارنة بالقطاعات الأخرى. وكما أن المشاريع المشتركة أو الخاصة الممولة من الأموال العربية في بعض الدول العربية لا تركز على قلتها على المحاصيل الإستراتيجية، بل ركزت أغلبها على المشاريع ذات العائد السريع مثل: الدواجن والألبان والخضراوات. وكذلك الحال للمشاريع الأجنبية شاملة الشركات متعددة الجنسيات التي ركزت على بعض السلع سريعة العائد أو التصنيع الزراعي المحدود.

ربما يكون مفيداً في هذا السياق التعرض في عجالة للدين المحلي والخارجي وللمساعدات الإنمائية المقدمة للدول العربية وتدفقات الأموال العربية عن طريق صناديق التنمية العربية لبعض البلدان العربية. وكما أوضح التقرير الاقتصادي العربي الموحد فقد ارتفع الدين العام الداخلي للدول العربية من نحو 317 مليار دولار عام 2002 إلى حوالي 342 مليار دولار عام 2003 وتراجع لحوالي 336 مليار دولار عام 2004. وكما ارتفع الدين الخارجي للدول العربية المقترضة من حوالي 137 مليار دولار عام 1998 إلى حوالي 151 مليار دولار عام 2004. وقدرت نسبة الدين الخارجي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في المتوسط بحوالي 42.1%، وتتراوح هذه النسبة بين 16%، 143% بين الدول العربية. أما نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات فقد قدرت عام 2004 بحوالي 111.4% وتراوحت بين 29%، 1037% بين الدول العربية. ومن ناحية أخرى فقد ارتفع إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة للدول العربية من جميع المصادر باستثناء العون المؤسسي العربي من حوالي 5.4 مليار دولار عام 2001 إلى نحو 8.3 مليار دولار عام 2003. ولقد أوضحت الإحصاءات المتوفرة أن إجمالي المساعدات السنوية الرسمية المقدمة للدول العربية شهدت تراجعاً مضطرداً إذ انخفضت من حوالي 11 مليار دولار عام 1990 إلى نحو 8.3 مليار دولار عام 2003 وتجدر الإشارة إلى أن الشق الأكبر من المساعدات التي قدمت للدول العربية قد توجهت إلى عدد قليل من الدول، إذ حصلت ست دول عام 2003 على 78.5% من إجمالي المساعدات منها ثلاث دول حصلت على ما يعادل نحو 54% من هذه المساعدات.

يوضح التقرير العربي الموحد أن المساعدات الإنمائية العربية الميسرة المقدمة إلى دول عربية أخرى قد تناقصت من نحو 15.5 مليار دولار في المتوسط سنوياً خلال الفترة 1985-1989 إلى نحو 2.4 مليار عام 2004. والجدير بالذكر إن إجمالي المساعدات المالية الميسرة المقدمة من الدول العربية لدول عربية أخرى خلال الفترة 1970-2000 قُدرت بحوالي 122 مليار دولار. وفي المقابل ارتفع المجموع التراكمي للعمليات التمويلية لصناديق التنمية العربية الموجهة للدول العربية من نحو 3.8 مليار دولار عام 2002 إلى نحو 4.45مليار دولار عام 2004. ولقد ركزت عمليات التمويل المؤسسية على الطاقة بنسبة 25.8% والنقل والاتصالات 17.7% والخدمات الاجتماعية 19.6%. أما نصيب الزراعة فقد كان حوالي 13.8% وهذا النهج في السياسات التمويلية يؤمل أن يكون هدفه توسيع الطاقات الاستيعابية للأقطار المعنية وتكييف اقتصادياتها لمرحلة قادمة يزداد بعدها الاستثمار للقطاعات الاقتصادية الإنتاجية بخاصة الزراعة.

لقد شهد مناخ الاستثمار في الدول العربية خلال الفترة 2001-2004 تحسناً ملحوظاً بعد تدهوره عام 2000 حسب التقارير السنوية عن مناخ الاستثمار في الدول العربية التي تصدرها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. فبعد التدني الكبير لمؤشر مناخ الاستثمار "حسب المؤشرات الاقتصادية" من 1.2 عام 2000 إلى 0.7 عام 2001. واصل المؤشر الارتفاع إلى أن وصل إلى 1.08 عام 2004. ويعزى هذا التحسن إلى ارتفاع أسعار البترول والتحسن في كثير من المؤشرات الاقتصادية والمناخ العام للاستثمار. فضلاً عن هذا، رصد تقرير مؤسسة ضمان الاستثمار تحسناً ملحوظاً في الاتصالات وتطور إيجابي في الترويج للاستثمار والقوانين والفرص الاستثمارية المعروضة التي بلغ عددها حوالي 234 فرصة. وكما أوضح التقرير أن الاستثمارات العربية البينية الخاصة زادت من نحو 3.8 مليار دولار عام 2003 إلى نحو 5.9 مليار دولار عام 2004. وبلغت جملة الاستثمارات البينية الخاصة خلال الفترة 1985-2004 حوالي 35.9 مليار دولار كان نصيب الأسد فيها للخدمات 75% ثم الصناعة 23%، أما الزراعة فكان نصيبها متدنياً لا يتجاوز 1.3%.

إن تدني الاستثمار في قطاع الزراعة لا يتماشى مع الأهداف الطموحة للقطاع الزراعي وأهميته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولا مع القدرة الاستيعابية والموارد الطبيعية في الدول الزراعية التي تقابلها

الفوائض المالية والمقدرات التمويلية في الدول البترولية التي تبحث عن فرص للاستثمار. ينبغي أن يذكر هنا مرة أخرى أن معظم الدول العربية اهتمت اهتماماً متواصلاً بتهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمارات، ولقد حققت بعض الدول إنجازات واضحة في هذا الشأن ولكن تبقى الصورة العامة التي تؤكد على وجود العديد من أوجه القصور والمحددات التي تتطلب مزيداً من الجهد والمثابرة للتغلب عليها. ويمكن القول أن الهيكل الأساسي لمناخ الاستثمار قد وضح في معظم الدول العربية وينتظر فقط البنيات التكميلية والأدوات التشغيلية في العديد من هذه الدول.والواقع فإن المحددات كثيرة وتختلف في نوعيتها وحدتها وأثرها من بلد لآخر، إلا إنه يمكن إجمالها في النقاط التالية استنباطاً من المعلومات المتوفرة والملاحظات المباشرة من بعض الدول العربية:

1 ـ ما زالت سياسات بعض الدول تنحاز للحضر وخاصة المدن الكبرى على حساب الزراعة والتنمية الريفية، كما تعكسه الاستثمارات الحكومية.

2 ـ ضعف الاستقرار السياسي والاقتصادي.

3 ـ ضعف معدل التكوين الرأسمالي في القطاع الزراعي.

4 ـ غياب أو ضعف التخطيط الاستثماري وخرائط فرص الاستثمار ودراسات جدوى أولية لمشاريع قابلة للتمويل البنكي أو حتى نماذج أو أطر للمشروعات الواعدة التي يمكن للممولين البحث في إمكانية الاستثمار فيها.

5 ـ ضعف البنيات الأساسية المتعلقة بالإنتاج والتسويق والتجارة (النقل والاتصالات والتخزين والموانئ والمطارات).

6 ـ طبيعة الزراعة وتعرضها لتقلبات المناخ والأوبئة والأمراض وصفات منتجاتها تجعلها أكثر عرضة للمخاطر من القطاعات الأخرى. وهذا يؤثر على الاستثمار في غياب نظم للتأمين الزراعي والخدمات المساعدة الكفوءة.

7 ـ عدم توفر الأجهزة التنفيذية الفاعلة عند اعتماد التشريعات والقوانين الجديدة في معظم الدول. إذ أن تنقيح واعتماد هذه القوانين كانت خطوة أولى في الطريق الصحيح ولكنها ما زالت تحتاج إلى التدعيم بخلق الآليات التي تضمن تنفيذ هذه القوانين "الأجهزة القضائية والأمنية" بالكفاءة والسرعة المطلوبتين وبتكاليف ملائمة يستطيع تحملها أغلب المتعاملين، هذا إلى جانب ضرورة سن أو تطوير قوانين مساعدة وواضحة تتعلق بتنظيم الشركات والأسواق والعقود والملكية الفردية وحالات الإفلاس والاحتكار والغش والتدليس والمواصفات وحماية المستهلك.

8 ـ تدني أداء الخدمات المساعدة خاصة الإرشاد والبحوث والتمويل والمعلومات في القضايا التي تهم المستثمرين التي لها علاقة بالاستثمار، وهذا يتطلب إنشاء جهاز خاص بالاستثمار ليتمكن من التنسيق مع الجهات العامة والخاصة التي تهم المستثمر، ويفضل أن يكون بهذا الجهاز ممثلون للوزارات المعنية لخدمة المستثمر في منفذ واحد دون إبطاء أو إجراءات مطولة أو معقدة.

9 ـ ضعف المعلومات والإحصاءات المتوافرة عن فرص الاستثمار، مع ضعف الترويج والتعريف بالمتاح منها داخلياً وخارجياً.

10 ـ ضعف التنسيق (التكامل بين الدول العربية) الذي يؤثر على انتقال رؤوس الأموال والعمالة والسلع بطريقة منتظمة ومنظمة وميسرة.

4 ـ 3 سياسات التسويق والتصنيع والتجارة الخارجية الزراعية وأثرها على تنمية التجارة الزراعية البينية:

4 ـ 3 ـ 1 سياسة التسويق والتجارة الخارجية الزراعية:

لقد أوضحت التجارب أن غياب نظام تسويقي كفء يعتبر من المعوقات الأساسية لزيادة الإنتاج

وتنمية الصادرات وتقليل حدة الفقر. وعلى الرغم من هذا لم يلق التسويق الاهتمام اللازم في البرامج والخطط والسياسات السابقة للإصلاح في معظم دول المنطقة، والتي ركزت اهتمامها على الإنتاج الزراعي لعدة أسباب أهمها العجز المتنامي للغذاء. واقتناعاً بالدور المهم والمحوري للتسويق في تحقيق أهداف الإنتاج والأمن الغذائي والتجارة، وتدعيم القدرة التنافسية ، وهوما أولته سياسات الإصلاح الاقتصادي اهتماماً متزايداً. إذ ركزت سياسات التسويق على تحرير الأسواق والأسعار والتجارة الداخلية بالاعتماد على آليات السوق وإعطاء الدور الرائد للقطاع الخاص، وتقليل تدخل الدولة المباشر في التسويق وخصخصة المؤسسات الحكومية العاملة في مجال التسويق. أيضاً أكدت السياسات على دور الدولة في التنظيم والمساندة والتحفيز والمتابعة والمراقبة. فلهذا تمحور دور الدولة في تقديم الخدمات المساندة مثل: المعلومات والبحوث والإرشاد ووضع التشريعات والإجراءات والآليات التي تؤدي إلى توفير المناخ المناسب للمنافسة والاستقرار الاقتصادي لضمان التنافسية وفاعلية آليات التسويق ومنع الاحتكارات والسلوكيات الضارة مثل الغش والتدليس. كما استهدفت السياسات التسويقية زيادة كفاءة الأنظمة التسويقية ورفع مستوى الخدمات التسويقية المساندة وإكسابها المرونة والقدرة على التكيف مع المتغيرات المحلية والدولية. كما شملت سياسات التسويق رفع كفاءة القطاع الخاص ليقوم بدوره الرائد، وتشجيع العمل الجماعي ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الأهلية للقيام بدور مساند في تطوير التسويق. وتضمنت سياسات التسويق مراجعة وتقييم وتطوير القوانين والتشريعات المتعلقة بتنظيم الأسواق ومراقبة السلع المتداولة.

لا توجد بيانات كافية تحلل وتوضح أداء التسويق فيما قبل وما بعد الإصلاحات الاقتصادية والتعديلات الهيكلية. ولكن يمكن من التقارير المتوفرة والتحليل النوعي استخلاص الملاحظات العامة، مع الأخذ بعين الاعتبار التباين بين دول المنطقة في الأداء والإنجازات التي تحققت. وأول هذه الملاحظات أن القطاع الخاص في معظم دول المنطقة كان يسيطر على تجارة الجملة والقطاعي للمنتجات الزراعية ويشارك في التصدير، أما حالياً فقد تمت سيطرة القطاع الخاص على مجمل عمليات التسويق باستثناء بعض الدول التي ما زالت بها مؤسسات عامة تزاول التسويق احتكاراً أو مشاركة مع القطاع الخاص. ومن الملاحظات العامة أيضاً أنه حتى الآن لم يتم بعد التحرير الكامل للتسويق، حيث إنه في بعض الدول ما زالت هناك قيود على تجارة مستلزمات الإنتاج، وما زالت بعض الدول تسيطر - عن طريق البلديات - على الأسواق المركزية، وما زالت الضرائب وعوائد الأسواق العالية التي تفرضها الحكومات المحلية والبلديات دون مقابل من خدمات لا تشجع المتعاملين بالأسواق على الاستثمار في التسويق أو ترقية خدماته. كذلك ما زالت البنى التحتية تعاني من ضعف واضح في مكوناتها وتنظيماتها وانتشارها وكفاءتها بخاصة أسواق التجميع في الريف والأسواق المركزية والبنية التحتية لتداول الإنتاج فيما بعد الحصاد مثل: التخزين والتدريج والفرز والتعبئة والتبريد الأولي والنقل. والحالة تبدو أكثر حرجاً في قطاع الثروة الحيوانية والدواجن خاصة فيما يتعلق بضعف أو غياب الأسواق وقلة أو ضعف كفاءة المسالخ والتخزين المبرد والفرز والتدريج، كما تعاني التشريعات الخاصة بالمواصفات ومراقبتها من نقص ملحوظ. ومن المشاكل المزمنة ندرة القوى البشرية المدربة على جميع مراحل التسويق في القطاع العام والخاص. أيضاً ما زال التسويق يواجه صعوبة في التمويل من البنوك المختصة والبنوك التجارية التي مازالت تعمل بالصيغ التقليدية للتمويل فيما يتعلق بالضمانات وطريقة السداد وحجم القروض.

إن كفاءة التسويق في معظم دول المنطقة ما زالت متدنية كما تظهرها بعض المؤشرات مثل: ارتفاع تكلفة وهوامش التسويق غير المبررة، وتدهور نصيب المزارع من السعر النهائي لمنتجه، وارتفاع الفاقد فيما بعد الحصاد والهدر لأكثر من 25% من إنتاج الخضر، و15% للحبوب، وارتفاع أسعار البيع للمستهلك وتذبذبها الحاد غير المبرر، وعدم وجود مواصفات للأسواق الداخلية وضعف الرقابة عليها إن وجدت. ولقد أوضحت بعض التقارير ظهور سلوكيات سالبة للمنافسة مثل الاحتكار أو احتكار القلة. وتبقى المشكلة الشائكة المتمثلة في قلة الإنتاج الموجه للسوق أي الإنتاج حسب طلب ورغبات المستهلك، حيث إن معظم ما يصدر الآن هو الفائض عن السوق المحلي. عليه يمكن القول أن السوق المحلي الكفء هو البداية الصحيحة لتطوير التجارة الخارجية.

تلعب التجارة الخارجية دوراً مهماً في التقدم الاقتصادي والاجتماعي للدول. ولقد أوضحت الدراسات

والتجارب أن تطوير التجارة عن طريق ترشيد الواردات وتطوير وتنمية الصادرات خاصة الزراعية منها في الأقطار التي تعتمد على الزراعة تعد إحدى المحاور الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة وزيادة الإنتاج وتوفير التمويل اللازم للتنمية وتوفير الغذاء وتقديم الحوافز المناسبة للمزارعين والعاملين بالتجارة. ولقد اهتمت الدول العربية خاصة ذات الإمكانات الزراعية بتنظيم وتطوير التجارة الخارجية الزراعية عن طريق البرامج والسياسات الاقتصادية الملائمة. كما كان للمتغيرات العالمية والإقليمية والقطرية انعكاسات واضحة في تشكيل سياسات الإصلاح الاقتصادي المتعلقة بالتجارة الخارجية. وقد تمحورت سياسات الإصلاح الاقتصادي لقطاعات التجارة الخارجية في التحرر الكلي للتجارة الخارجية للسلع الزراعية تصديراً واستيراداً. وتركزت هذه السياسات في إجراء تخفيضات على الضرائب والرسوم الجمركية وتقليل التدخل الحكومي المباشر في التجارة وإعطاء دور رئيسي للقطاع الخاص. وكما استهدفت تنمية وتطوير الصادرات وترشيد الاستيراد والنفاذ إلى أسواق جديدة والتوسع في الأسواق التقليدية وتعزيز العلاقات التجارية مع الدول الأخرى والتكتلات الإقليمية والالتزام بالاتفاقيات الإقليمية والدولية والثنائية. وسمحت أيضاً بإصدار التشريعات والقوانين المنظمة للتجارة والمتوائمة مع الاتفاقات التجارية الدولية. وغني عن القول أن سياسات التجارة تتكامل مع السياسات الأخرى المتعلقة بتطوير البنى التحتية، والمؤسسية وتطوير التسويق والتمويل والتأمين والتصنيع والخدمات المساعدة والسياسات الكلية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن بعض الدول وضعت سياسات واضحة وتفصيلية للتجارة، بينما وضع البعض الآخر سياسات عامة تحتاج للكثير من التفاصيل لتسهيل آليات تنفيذها وفهمها بوضوح من المعنيين بها في الداخل والخارج.

توضح التقارير والمعلومات المتوفرة أن الكثير من الدول العربية حققت في مرحلة التحول تقدماً ملموساً في تهيئة المناخ الملائم لتطوير التجارة الخارجية وقد شمل ذلك العديد من الإجراءات منها: وضع التشريعات اللازمة المنظمة للتجارة، وتحسين نظم ومواصفات الجودة لتواكب المتطلبات العالمية، وترتيب نظم الجمارك لتتماشى مع التغيرات العالمية، واعتماد الرقمية الكودية لتوحيد إحصاءات الجمارك مع الإحصاءات الدولية والإقليمية، وتشجيع مشاركة القطاع الخاص، والاهتمام بالبنى التحتية المتعلقة بالنقل والاتصالات وتطوير الموانئ البحرية والمطارات، وإنشاء مؤسسات مختصة لدعم المصدرين بالمعلومات والتمويل، وتقديم الحوافز لتشجيع الصادرات وتقديم التغطية اللازمة للمخاطر، واستحداث مجلس أعلى للتنسيق وتطوير الصادرات تشارك فيه كل الجهات المعنية العامة والخاصة على أعلى المستويات. وفي الجانب الآخر مازالت بعض الدول تسعى جاهدة لتلافي النواقص التي ظهرت خلال مرحلة التطبيق ومعالجة المعوقات المتجذرة والحديثة التي ظهرت في مرحلة التحولات وما بعدها.

وعلى العموم يتطلب تطوير الصادرات وترشيد الواردات العمل من جميع الدول على تلافي القصور وسد الثغرات وإزالة المعوقات على المستوى القطري وبتضافر الجهود على المستوى الإقليمي. وتتباين أوجه القصور وحدة المعوقات من بلد لآخر، ولكن يمكن أن نجملها في النقاط التالية المشتركة بين جميع البلدان العربية وإن كانت بدرجات شديدة التفاوت:

- إن قصور خدمات التسويق الداخلي المرتبطة بالنشاط التصديري يؤثر على الصادرات والواردات.حيث إن التسويق الداخلي الكفء يعد شرطاً أساسياً لتنمية الصادرات إلا أنه ليس كافياً وحده لتحقيق هذه الأهداف، إذ أن ارتفاع معدلات الهدر والفاقد، وعدم الالتزام بالمواصفات، وعدم توجيه الإنتاج حسب طبيعة الطلب في أسواق الاستيراد كلها عوامل تؤثر على تطوير التجارة والقدرة التنافسية.

- الضعف في البنى التحتية خاصة وسائط النقل والطرق، وعدم كفاية فراغات النقل الجوي وغياب المخازن والشاحنات المبردة في المطارات والموانئ، وعدم كفاءة وبطء إجراءات ووسائل التفريغ والتخليص والاستلام في الموانئ البحرية والجوية.

- ضعف الخدمات المساعدة مثل: المعلومات عن الأسواق التصديرية والبحوث والإرشاد والمعامل والمؤسسات الوطنية التي تصدر شهادات الجودة والمنشأ.

- تذبذب الإنتاج كماً ونوعاً، وعدم الالتزام بالمواعيد والكميات المطلوبة والجودة الأمر الذي يؤثر ليس فقط على مصداقية المصدر المعني بل قد ينسحب على مصداقية بلد المنشأ ككل.

- عدم وجود أو ضعف المؤسسات التي تعنى بتنمية دور القطاع الخاص في التصدير والتجارة سواء أن كانت على المستوى العام أو الخاص مثل الإدارات والهيئات الحكومية المختصة، وروابط واتحادات المصدرين والمجالس السلعية وغيرها من المؤسسات الزراعية لشئون المصدرين.

- عدم كفاية وضعف التمويل والتأمين على الصادرات.

بالإضافة إلى ما سبق من قيود ومحددات فإن الواقع يشير إلى أنه لا توجد في معظم البلدان وحدات أو أقسام مختصة في وزارات الزراعة أو القطاع الخاص تعنى بتنفيذ ومتابعة الاتفاقيات الدولية ذات التأثير المباشر على حركة التجارة الدولية، مثل اتفاق تحرير التجارة الدولية(الجات) والذي يعد من الاتفاقات ذات التأثير الكبير على النفاذ للأسواق وأسعار الواردات، واستقرار الأسواق، وتحديد المواصفات والمعاملات التجارية. هذا بالإضافة إلى اتفاقية الجات التي بها عدة جوانب تحتاج إلى المتابعة اللصيقة لفهمها ولتعظيم الفائدة منها بتقليل أثر الانعكاسات السلبية وتعظيم المنافع، وأن تعدد جوانب الاتفاق وتشابكاته تستوجب إنشاء أجهزة مختصة في وزارات الزراعة للمساعدة في تنفيذ الاتفاقية المتعلقة بالزراعة، وفي المفاوضات للمراحل المستقبلية، ومتابعة الأمور المتعلقة بالنفاذ إلى الأسواق، والمخالفات في مجال الصحة والصحة النباتية والإغراق والمنافسة غير العادلة من المستوردين، وتدابير الوقاية من الضرر والإجراءات التعويضية، والاستفادة من الاستثناءات الممنوحة في الصندوق الأخضر. وهذا المكتب الوطني يمكن أن يتابع المسائل الأخرى كالشراكة الأوروبية للدول العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط، وعلى الاتفاقات الإقليمية الأخرى غير العربية وعلى تطبيق Euro GAP التي تعنى بالمواصفات الأوروبية للجودة ضمن إطار البيئة والمعاملات الإنسانية الشاملة نوعية وطرق الإنتاج وبيئة العمل ومعاملات ما بعد الحصاد والأثر المتبقي للمبيدات ... الخ. وكما يمكن لهذا المكتب أن يحدد ميثاق عمل وسلوك يوافق ويلتزم به كل المصدرين. يضاف إلى ما سبق فإن غياب أو قلة عدد الشركات أو المؤسسات التصديرية الخاصة الكبيرة الحجم أو تجمعات المصدرين الذين يعملون كمنشأة واحدة للاستفادة من اقتصاديات السعة وزيادة الفاعلية والمرونة والقدرة على الحركة في التفاعل مع المتغيرات وتوفير الخدمات المطلوبة إحدى الحلقات المفقودة لتنمية الصادرات، ويبقى المعوق المتجذر ضعف التسويق بين الدول العربية وطراوة العمل التكاملي الذي يؤمل كثيراً أن تقوية اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة والتوجهات التكاملية المختلفة التي ترعاها وترويها جامعة الدول العربية ومنظماتها المختصة.

4 ـ 3 ـ 2 الصناعات التحويلية للمنتجات الزراعية:

استهدفت السياسات الإصلاحية تنمية وتطوير الصناعات التحويلية للمنتجات الزراعية لتعظيم المنافع للاقتصاد الكلي والمزارع والمستهلك والعاملين في هذه الصناعات. ومن المعروف أن التصنيع يزيد من القيمة المضافة للمنتجات ويقلل من تذبذب الأسعار ويؤمن سعراً ملائماً للمزارعين ويوفر فرص العمالة، كما أنه يؤثر بايجابية على العديد من القطاعات الأخرى لتشابكاته المتقدمة والخلفية. وقد شجعت السياسات الإصلاحية القطاع الخاص على الاستثمار في الصناعات الكبيرة الحجم بتقديم الحوافز والإعفاءات الضريبية والجمركية، كما شجعت خصخصة المؤسسات الصناعية العامة. كما استهدفت السياسات مراجعة وتطوير القوانين المنظمة للصناعات والمحددة للمواصفات لضمان جودة المنتج واستيفائه للمواصفات المحلية والعالمية. وكما شملت قوانين بعض الدول حماية الصناعات الوطنية من الإغراق والمنافسة غير العادلة من المستوردات. كما استهدفت السياسات تطوير البنى المؤسسية التي تساعد على تطوير الصناعات الزراعية.

كما استهدفت السياسات الإصلاحية أيضاً تطوير الصناعات الريفية للمساهمة في التنمية الريفية وتوفير فرص العمالة ورفع دخل المزارعين مساهمة في تقليل حدة الفقر. وتتسم الصناعات الريفية الصغيرة بأنها تقليدية وتعتمد على العمالة الكثيفة سواء من الأسرة أو من العمالة المؤجرة، وهي تعتمد على

الخامات المحلية سواء كان إنتاجاً من المزرعة أو تجميعاً مثل المنتجات الغابية والسمكية. وتساعد الصناعات الصغيرة في تقليل تذبذب الأسعار واستغلال الفوائض الإنتاجية خاصة في مواسم الوفرة وتقليل الفاقد فيما بعد الحصاد المتأتي من تسويق المنتج الخام، واستغلال طاقات المزارع المهدرة خارج مواسم الزراعة. واقتناعاً بأهمية الصناعة في التقليل من حدة الفقر وتحقيق التنمية المتوازنة فقد وضعت السياسات والتشريعات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف. وقد أنشأت بعض الدول مؤسسات مختصة للمساعدة في الصناعات الصغيرة في الريف مثل مصر التي أنشأت الصندوق الاجتماعي للتنمية الذي يمول ويشجع صغار المزارعين والخريجين لتطوير صناعات صغيرة في المدن والريف على وجه الخصوص، بينما تركت بعض الدول هذه المهمة للوزارات المعنية والحكومات المحلية والمؤسسات التمويلية المختصة، كما شجعت المنظمات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني والإتحادات للعمل الجماعي في تطوير الصناعات، ورغم الإنجازات التي تحققت في العديد من الدول العربية في هذا المجال، فما زالت تعاني الصناعات الريفية من عدة مشاكل أهمها: قلة التمويل، وضيق السوق المحلي، وتدني جودة المنتجات، ومشاكل التسويق، وصعوبة الحصول على تكنولوجيا متقدمة وقلة المعرفة في غياب التدريب والإرشاد.

4 ـ 3 ـ 3 انعكاس أثر سياسات التسويق والتصنيع والتجارة الزراعية على تنمية التجارة الزراعية البينية:

غني عن القول أن وجود حزمة فاعلة وملائمة من سياسات التسويق والتصنيع والتجارة يؤثر تأثيراً ملحوظاً ليس فقط على التجارة الزراعية البينية بل على مجمل التجارة البينية وعلى التجارة مع العالم بخاصة عندما يتكامل ذلك مع بقية السياسات الاقتصادية. وتشير الأوضاع الراهنة للتجارة الزراعية البينية إلى أن ما تحقق يعد محدوداً للغاية، بخاصة إذا ما قورن بما أمكن تحقيقه في مناطق جغرافية أخرى من العالم.وقد أوضح التقرير الاقتصادي العربي الموحد أن نسبة التجارة البينية (صادرات+واردات) تكاد تتعدى حاجز ال10% من إجمالي التجارة.كما أن ما يقارب من 50% من هذه التجارة البينية تقوم به حوالي خمس دول عربية فقط. والواقع فإن التجارة البينية في معظمها لا تتعدى دول الجوار أي معظم الدول تتاجر مع أقرب جيرانها كما أوحت البيانات المتوفرة، والأمل معقود في نمو التجارة البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ومن المتوقع أن تزال الاستثناءات التي طالبت بها الدول خاصة العمل بالرزنامة الزراعية، وأيضاً من المتوقع أن تدخل الخدمات من ضمن الاتفاقية. كما يحتاج الأمر إلى التنسيق على مستوى الإقليم وتوحيد الأنظمة والقوانين والتشريعات المتعلقة بالمواصفات والمقاييس، والحجر الزراعي، وتقوية أنظمة الرقابة على مستوى قطري وإقليمي، والاتفاق على نظام موحد لتذليل عبور الشاحنات للحدود دون تأخير وإتلاف للمنتجات المحمولة، وتسهيل إجراءات وتأشيرات الدخول لرجال الأعمال وسائقي الشاحنات.

4 ـ 4 سياسات تنظيم وتدعيم الخدمات الزراعية المساندة:

4 ـ 4 ـ 1 سياسات التمويل والائتمان الزراعي:

تضم الخدمات الزراعية المساندة العديد من الخدمات التي تشمل الائتمان، والتسويق والإرشاد، والميكنة الزراعية، ووقاية النباتات، والتأمين الزراعي، والتنبؤات بالأحوال الجوية والمناخية والصحة الحيوانية وغير ذلك من الخدمات الزراعية. سيركز هذا الجزء على ثلاثة أنواع من هذه الخدمات وهي خدمات الائتمان، والتأمين الزراعي، والتنبؤات المناخية والإرصاد الجوي، والتصنيع الريفي الصغير، حيث إن باقي الخدمات غطيت في أماكن أخرى من هذه الوثيقة.

شملت السياسات الإصلاحية التمويل الزراعي وأكدت على أهميته والحاجة إلى تطويره. حيث استهدفت السياسات التمويلية تكاملاً مع السياسات الكلية تحرير أسعار الفائدة وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في قطاع التمويل الزراعي، وإعادة هيكلة المصارف الزراعية العامة لتصير أكثر كفاءة في تقديم الخدمات للمزارعين، مع عملها بربحية وحيوية مالية، وفصل العمل المصرفي عن العمل التجاري الذي

كانت تمارسه هذه المصارف خاصة في احتكار تجارة مستلزمات الإنتاج وبيع بعض المنتجات الزراعية المستلمة من المزارعين.،كما ركزت السياسات على الاهتمام بتمويل صغار المزارعين والمساعدة في التنمية الريفية وتقليل حدة الفقر، بالإضافة إلى ذلك فقد شجعت السياسات الإصلاحية على تقوية رؤوس أموال البنوك المختصة ومنها البنوك الزراعية، وذلك بالبحث عن مصادر تمويل محلية بإشراك مساهمين من البنوك التجارية والقطاع الخاص، بالإضافة إلى هذا وجهت السياسات بالاهتمام بالتمويل الريفي خاصة التمويل الصغير عن طريق البنوك أو المؤسسات الأهلية للمزارعين أو التعاونيات أو المنظمات غير الحكومية، إلا أنه ما زال التمويل الريفي محدوداً وقاصراً عن تلبية احتياجات أهل الريف مما يستدعي وضع برامج واضحة ومحدودة وعاجلة على المستوى القطري والإقليمي لتلافي هذا القصور في برامج التنمية الزراعية الحالية والمستقبلية.

4 ـ 4 ـ 2 التأمين الزراعي:

تحدث التقلبات المناخية في المناطق التي تسودها الزراعة المطرية خسائر فادحة للمزارعين في أوقات الجفاف. وبعض الزراعات في بعض البلدان معرضة أيضاً للكوارث الطبيعية مثل الأمطار الغزيرة والفيضانات والصقيع والحرائق. ويعد التأمين أحد أهم الآليات التي تخفف من أثر هذه المخاطر. وتبرز أهمية التأمين في أنه يحمي المزارعين من المخاطر ويمكنهم من سداد ديونهم وزيادة رأسمالهم ويوفر للبنوك ضمانات لاسترداد القروض ويساعد في جذب المستثمرين.

أوضحت منظمة الأغذية والزراعة في مؤتمر خاص بالتأمين الزراعي أنه من الصعب تنفيذ برامج التأمين الزراعي في بلد يعتمد على الزراعة المطرية ويتكرر فيه الجفاف. فعليه يجب اعتماد إنشاء مظلة التأمين على مراحل بغية توفير الوقت لتكوين الخبرة الضرورية، ويفضل أن تبدأ المرحلة الأولى بمحاصيل رئيسية تجارية صناعية، ثم الانتقال تدريجياً إلى المحاصيل الأخرى، وحيث أن معظم الحكومات ليست في وضع لتقديم الإعانات للتأمين في مراحله الأولى خاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية التي أزالت الدعم، فلهذا يفضل أن يقوم بالتأمين القطاع الخاص منفرداً أو مشاركاً مرحلياً مع الحكومة.

يوجد التأمين الزراعي المقدم عن طريق مؤسسات مختصة في عدد قليل من البلدان العربية. ويوجد تأمين غير شامل ضد الحريق أو فقدان الثروة الحيوانية في عدد قليل آخر من البلدان.وفي الواقع فإنه لا توجد سياسة واضحة للتأمين الزراعي في معظم الدول العربية. لهذا آن الأوان لوضع الخطط والدراسات والسياسات والتشريعات اللازمة للتأمين في الدول التي ليس لها نظام شامل للتأمين الزراعي. وهذا مجال أيضاً للعمل الجماعي الإقليمي بتضافر الجهود لإنشاء صناديق ومؤسسات إقليمية رئيسية ذات فروع في الدول العربية. ولتجنب الاعتماد على الحكومة يجب البدء في إنشاء صندوق تأمين ذي موارد كافية ورصيد من الموارد الاحتياطية.

4 ـ 4 ـ 3 الإنذار المبكر والتنبؤات المناخية لأغراض الزراعة:

تقع معظم الدول العربية في منطقة جافة وذات أمطار متذبذبة ومتدنية لا يتعدى مقدارها أكثر من 200 ملم في السنة. ولكن بعض الأجزاء في الوطن العربي بسبب الارتفاع عن سطح البحر أو الموقع تتلقى أمطاراً مرتفعة نسبياً، وبعضها تتعرض لجبهات باردة تؤدي إلى الصقيع وسقوط الجليد. وكما أن معظم الزراعة المروية تعتمد على الأنهار وحصاد المياه من مجاري المياه الموسمية التي بدورها متذبذبة حسب متغيرات المناخ وتقلبات الأمطار. فلهذا تبرز الحاجة إلى وجود مؤسسة مختصة لتقليل مخاطر الكوارث الطبيعية برصدها والتنبؤ بها وتجميع المعلومات عنها لتقديم خدمات الإنذار المبكر للزراع. ويتطلب هذا الأمر إنشاء وحدات مختصة مجهزة تجهيزاً حديثاً وذلك للإرصاد الجوي والتنبؤ المناخي الخاص بالقطاع الزراعي وتدعيم المؤسسات الموجودة حالياً في بعض الدول بالخبراء المختصين أو التجهيزات الحديثة اللازمة.

يتطلب الإنذار المبكر بالتنبؤات المناخية وإيرادات الأنهر بصورة أدق، اللجوء إلى التقنيات الحديثة مثل

الاستشعار عن بُعد من خلال الأقمار الصناعية. وباعتبار معظم الدول العربية ليست لها الإمكانيات لولوج هذا المجال بفاعلية، فيتطلب الأمر تضافر الجهود العربية في الحصول على التقنيات المتقدمة والمتطورة لرصد المناخ والأنهر وحتى المساعدة في البحث عن المياه الجوفية ورصدها ومتابعة مستوياتها. كما يمكن أيضاً رصد المحاصيل وتطور إنتاجها وتوقعاتها القريبة. وأيضاً يساعد هذا النظام في تعداد الثروة الحيوانية وتحركاتها. وله دور مهم في متابعة مسارات الجراد الصحراوي في جميع مراحله. وكما يمكن لهذا العمل الإقليمي المساعدة في التدريب للقوى العاملة وتبادل الأفكار والخبرات.

4 ـ 5 سياسات تعزيز القدرة التنافسية في الأسواق الدولية:

أصبحت التنافسية من السمات الرئيسية لعالم اليوم، ومازالت أمواجها تتداح لتشمل جميع أوجه النشاطات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية لتبقى الأكثر أهمية في المستقبل القريب والبعيد. وكما أشارت الوثيقة تلميحاً في الأقسام السابقة للسياسات الزراعية والاستثمارية والتسويقية والتجارية، إلى أن أمر التنافسية يزداد أهمية وتأثيراً في ظل المتغيرات العالمية التي يمكن أن تجمل في الكلمة المتداولة بالعولمة، والتي أدت إلى الانفتاح على التجارة والخدمات وأسواق المال العالمية وتكامل الهياكل الاقتصادية والمجتمعات المدنية في محيط مشترك تدعمه نظم المعلومات والاتصالات العالمية والتطور السريع في التكنولوجيات وحركة رؤوس الأموال والمؤثرات الثقافية والتكنولوجية. ففي ظل هذه الظروف لا مكان في التجارة العالمية لفرد أو شركة أو مجموعة أو دولة، إلا من كان له المقدرة على التنافس في السوق العالمي وحتى في السوق الوطني الذي أشرعت أبوابه. فلهذا برزت أهمية التنافسية التي تعني القدرة المستمرة على إنتاج وتسويق السلع والخدمات القادرة على المنافسة النوعية والسعرية في الأسواق العالمية والمحلية، والمتوافقة مع اختيارات الأسواق العالمية والمحلية، فلهذا تتطلب التنافسية في الأسواق العالمية توجيه الإنتاج حسب رغبة وأذواق المستهلك الخارجي، وهذا يتأتى بتطوير الإنتاج من حيث توقيت الحصاد والجودة والسلامة التي تتطلب تضافر الجهود في الإرشاد والبحث والتسويق والمعلومات والتمويل. كما تتطلب التنافسية في الأسواق العالمية المعرفة اللصيقة والمستمرة لاقتصاديات وسياسات التجارة وهياكل التسويق في البلاد المستوردة للسلع وأيضاً للدول والموردين المنافسين في هذه الأسواق الدولية.

إن سياسات الإصلاح الاقتصادي المبنية على التوجه لآليات السوق والخصخصة والتحرر والانفتاح تشمل بالضرورة التنافسية كإحدى محاورها الأساسية. فلهذا وردت التنافسية ضمنياً في السياسات الكلية والزراعية والاستثمارية والتجارية والصناعية دون التخصيص، كما تبين من أدبيات معظم الدول العربية. وتجدر الإشارة هنا بأهمية القوانين والتشريعات التي تفعل وتعزز التجارة والاستثمار وتدعم بالتالي القدرة التنافسية، إذ لا يجب أن تكون القوانين محددة للتنافسية مثل القوانين التي تصعب دخول وخروج المؤسسات من وإلى العمل التجاري وقوانين العمل المتعلقة بالتعويض غير المبرر والعالي للعمال عند إيقاف العمل، أو صعوبة الحصول على الأرض للمستثمر أو صعوبة بيعها أو تحويلها لغرض آخر، أو قوانين معقدة ومكلفة لتسجيل الشركات أو تصفيتها. وكما تجدر الإشارة هنا إلى أهمية العامل الإنساني المتمثل في القوى البشرية المدربة والمحفزة. وهذا يتطلب مراجعة التعليم في جميع مراحله ليتواكب مع المتغيرات العالمية مما يحقق التنافسية الوطنية في جميع المجالات. فلهذا تبرز أهمية تدريب وإعادة تأهيل بعض الكوادر الخاصة والعامة في المجالات المرتبطة بالتطورات الحديثة في الإنتاج والإدارة والمواصفات والمعلومات واستعمالات الحاسب وتقوية مهارات التفاوض، وتعميق براعة التجار في أخذ زمام المبادرة، والاختراع والإبداع، وإدارة الموارد.

إن أهمية توفر البنى التحتية للتنافسية لا تحتاج إلى تأكيد. فضلاً عن هذا يجب العمل على المستوى القطري والإقليمي وذلك على إنشاء أو تقوية المؤسسات المساعدة على تعزيز التنافسية، وأولها وجود الجهاز الحكومي ذي الرؤية الثاقبة لاستشراف المستقبل والقادر على التخطيط والتنفيذ والمتابعة. ويكمل هذا الجهاز خدمة مدنية مدربة ومؤهلة وكفوءة ومتطورة ومحفزة وعادلة ونزيهة ذات مصداقية وطنية ودولية. كما تتطلب التنافسية وجود قطاع خاص قادر وكفء وديناميكي وصاحب مبادرات يعمل على أسس تجارية متطورة ويؤمن ويقدر المنافسة ويسعى إلى التنافسية.بالإضافة إلى هذا يتطلب تعزيز التنافسية

قطاعاً تصديرياً ديناميكياً وفاعلاً. كما أن وجود مؤسسات مختصة من القطاع العام بالاشتراك مع القطاع الخاص تعمل على المساعدة في تطوير التجارة والتسويق لتعزيز التنافسية أمر ضروري. وتشمل هذه المؤسسات على سبيل الذكر وليس الحصر مؤسسات لتنمية وتطوير الصادرات، تنظيم حالات الإفلاس، فض النزاعات التجارية والتحكيم والتأمين على التجارة الخارجية ـ تطوير وبناء مؤسسات لإعطاء شهادة الجودة وسلامة المنتجات، مؤسسات البحوث المتعلقة بتعزيز التنافسية. وكما تتطلب التنافسية التعاون بين المنتجين والمصدرين الوطنيين في تطوير الصادرات بدلاً من المنافسة غير المثمرة والحادة.

4 ـ 6 سياسات تدعيم مؤسسات الزراع ومدى أثرها على كفاءة الأداء الزراعي:

بعد زمن التخطيط المركزي أو تقديم الخدمات من المركز تغيرت السياسات إلى التوجه نحو اللامركزية ومشاركة المزارعين في الأمور التي تخصهم وتقليل الاعتماد اللانهائي على الدولة في تقديم الخدمات الأساسية. كما أن طبيعة الزراعة وهيكلها الذي يغلب عليه صغار المزارعين والذين يتسمون بالتشتت في مساحات متباعدة عن بعضها في مناطق نائية جعل من تقديم الخدمات عملية متكلفة أو غير ممكنة. هذا إلى جانب أن السياسات المالية قد قلصت مصروفات الدولة خاصة فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية وبعض الخدمات الاقتصادية، الأمر الذي دفع المزارعين إلى البحث عن البدائل الممكنة ومن ضمنها الاعتماد على الذات عن طريق العمل الجماعي. يضاف إلى ما سبق فقد تنامى الاقتناع بأن المدخل المؤثر للارتقاء بكفاءة الإنتاج والتسويق يبدأ بالضرورة بتنظيم الزراع وتطوير مؤسسات العمل الجماعي للمزارعين. لهذا استهدفت سياسات الإصلاح الاقتصادي في بعض الدول العربية دعم مؤسسات الزراع بالعون المالي والفني. أما في بعض الدول فإن دعم مؤسسات الزراع لم يبن صراحة بل كان ضمنياً في السياسات التي تعنى بزيادة الإنتاج والتنمية الريفية وتقليل الفقر وتحسين التمويل الريفي. كما أكدت السياسات في بعض الدول على مشاركة المزارعين في تطوير الخدمات التي تعنيهم وفي أنظمة الحكم المحلية اللامركزية التي طورت. أما الدول التي زاولت نظم التعاونيات الزراعية أبرزت إعادة هياكلها وتحسين أدائها وتطويرها ضمن الإصلاحات. أما العمل غير الحكومي عن طريق المنظمات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات غير الحكومية فلم يجد الإشارة الواضحة في أغلب السياسات الإصلاحية.

يوجد في معظم الدول العربية نوعان من المؤسسات التي تدعم الزراع، أولها ـ المؤسسات الرسمية التي تنشئها وترعاها الدولة مثل التعاونيات، والمؤسسات الأهلية المسجلة رسمياً وذات الشخصية الاعتبارية والتي ينشئها الزراع ويتولون إدارتها وتطويرها. والواقع الراهن يشير بوضوح أن هناك عدداً من التجارب الناجحة التي تحققت في بعض الدول العربية في مجال تشجيع المزارعين على العمل الجماعي في صورة مؤسسات تطوعية تعنى بشئون إدارة الموارد والإنتاج والتسويق، إلا أنه بالرغم من ذلك فإن الساحة تكاد تكون خالية من العدد الكافي من هذه المؤسسات والتي يمكن أن تقوم بأدوار حيوية لتدعيم خدمات الإنتاج والتسويق وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية. وقد يتطلب الأمر مستقبلاً إعادة النظر كلياً في الإطار التشريعي والتنظيمي الحاكم لإقامة وإشهار هذه المؤسسات، هذا إلى جانب أهمية تبادل خبرات الدول العربية في هذا الشأن.

5 ـ التطور الزراعي التقني إنتاجاً وتسويقاً ومدى أثره على التنمية الزراعية المستدامة:

يتسع مفهوم التقانة ليشمل جملة المعارف التي يمكن استخدامها لتوفير الاحتياجات الإنسانية الأساسية وغيرها، وقد تولدت القناعة الآن بأن تطبيق واستثمار هذه التقانات دون الأخذ في الاعتبار ضوابط معينة قد يؤديان إلى تغيرات تمس البيئة المحيطة، ويؤثران سلباً على الإنجازات الإيجابية التي استهدفتها التطبيقات التقنية. ويرتبط مفهوم التقانة اليوم بمفهوم العلوم في ثنائية متكاملة تشكل فيها التقانة مضماراً لتطبيق المعارف العلمية الحديثة والقديمة، بينما تولد التطبيقات التقانية إشكاليات ومعضلات تتناولها الفروع العلمية التطبيقية بالبحث بهدف الحد من سلبيتها أو وضع حلول لها. وإذا كانت التطبيقات التقنية قد أخذت

شوطاً بعيداً في كافة عناصر ومكونات البيئة المحيطة بالإنسان، بل وفي التعامل مع الإنسان ذاته باعتباره على رأس الكائنات الحية، فإن حظ الزراعة بأنشطتها كان وافراً في هذا المضمار، وقد يرجع ذلك بحكم قدم الزراعة ضمن الأنشطة الإنسانية، أو مدى أهمية وحساسية نواتج هذه الأنشطة، والمتمثلة في الغذاء والكساء بصفة أساسية. وقد كانت ولا زالت الدول العربية حريصة على توفير أفضل ما يمكنها إنتاجه من العوامل والمؤثرات الدافعة للتطور التقني، خاصة في المجال الزراعي، إذ خططت من السياسات، وأنشأت من المؤسسات ما يمكنها من إحراز تقدم في هذا المجال. ويعنى هذا الجزء من التقرير بعرض التطور المحرز في هذا المجال، والذي تم تحقيق الشق الأعظم منه ارتكازاً على جهود الأقطار العربية، كما سيعرض أثر التنمية العربية في مجالات الارتقاء بالتقانات الزراعية باعتبارها مكملاً ومدعماً للجهود القطرية التي بذلت في هذا المجال.

5 ـ 1 التطورات التكنولوجية التي تم إحرازها وانعكاساتها على أوضاع الإنتاجية الزراعية:

شهدت سنوات العقد الأخير من القرن العشرين والسنوات الخمس الأولى من القرن الحادي والعشرين تطورات تكنولوجية واسعة النطاق أثرت ولا شك على الإنتاجية الزراعية في العديد من الدول العربية، ويمكننا هنا الإشارة بإيجاز شديد إلى أهم التطورات التكنولوجية التي شهدتها المنطقة خلال هذه الفترة:

- تقنيات إنتاج الأصناف النباتية الأغزر إنتاجاً أو الأكثر توافقاً مع البيئة الزراعية، باستخدام الهندسة الوراثية ونظم الإكثار بزراعة الأنسجة.
- تقنيات تهجين وأقلمة الأصناف والأصول الحيوانية الأكفأ في معدلات التحويل الغذائي.
- تقنيات استخدام المخصبات الزراعية لزيادة إنتاجية وحدة الأرض والمياه.
- تقنيات نظم المكافحة الكيماوية والبيولوجية الأكثر توافقاً مع البيئة الزراعية.
- تقنيات الزراعة النظيفة الأكثر اتفاقاً مع مقتضيات حماية البيئة من ناحية، والأوفر طلباً في الأسواق خاصة أسواق التصدير الدولية وذلك من ناحية أخرى.
- تقنيات نظم الري الحديثة المرشدة لاستخدام موارد المياه المحدودة من ناحية، والمنظمة للإنتاجية الزراعية من ناحية أخرى.
- تقنيات معاملات ما بعد الحصاد ذات العلاقة المباشرة بالقدرة على النفاذ إلى الأسواق التصديرية والحد من الفواقد والتوالف الزراعية.
- تقنيات نظم الزراعة الحديثة مثل الزراعات المحمية،والزراعات الطبيعية أو البيولوجية وغيرها من نظم الزراعة التي تستهدف تحقيق الاستفادة من فرص التسويق المتاحة.
- تقنيات بناء ونقل المعلومات الزراعية، مثل نظم GIS، ونظم الزراعة الخبيرة وغيرها.

تشير المعلومات الواردة في الجدول رقم (13) إلى بعض المؤشرات التي توافرت عنها إحصاءات معبرة عن مجمل التطورات التكنولوجية في الزراعة العربية، حيث يتبين أن هناك تغيرات إيجابية في مدى التوسع في استخدام بعض التقنيات المؤثرة على الأداء الزراعي، فيلاحظ على سبيل المثال أن المساحة المزروعة باستخدام نظم الري الحديثة ذات الأثر المهم في ترشيد موارد المياه بالإضافة إلى أثرها الإيجابي في زيادة الإنتاجية قد اتسعت بشكل ملحوظ خلال الفترة الماضية، حيث أصبحت هذه الأنماط الإروائية تغطي مساحات كبيرة من زراعات الخضر والفاكهة في العديد من الدول العربية ومن بينها مصر وسوريا ولبنان والأردن وتونس والمغرب. كما يلاحظ أيضاً الارتفاع النسبي لكثافة استخدام الجرارات والمكائن الزراعية، إذ ازدادت هذه الكثافة بنحو 2.2% سنوياً خلال فترة الخمس عشرة سنة الماضية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن معظم التطورات التكنولوجية التي تم إحرازها خلال الفترة الماضية لا تتوافر عنها إحصاءات أو معلومات تفصيلية ولمعظم الدول العربية، الأمر الذي يتعذر معه التعبير عن هذه التطورات بصورة رقمية، إلا أن ذلك لا ينفي أن هناك تقدماً ملموساً قد تحقق في هذا المجال في العديد من الدول العربية، فعلى سبيل المثال لا الحصر اتسع نسبياً نطاق تطبيقات المقاومة الحيوية للآفات الزراعية في مصر وسوريا، كما

اتسعت المساحات المزروعة بنظم الزراعة الحديثة خاصة البيولوجية منها في العديد من الدول العربية ومنها مصر والأردن وسوريا لتغطي شقاً مهماً من الإنتاج الزراعي خاصة من السلع الغذائية كالخضر والفاكهة وكذلك من النباتات الطبية والعطرية. يضاف إلى ذلك أن التطبيقات الحديثة لنظم بناء ونقل المعلومات الزراعية وجدت طريقة مؤخراً إلى التطبيقات الزراعية الحقلية مثل: تطبيقات الزراعة الخبيرة، واستخدام نظام GIS وغير ذلك من النظم التي ساعدت ولا شك في تحسين جودة الإحصاءات الزراعية، أو في زيادة تأثير وفاعلية خدمات الإرشاد الزراعي.

جدول رقم (13) مؤشرات التطور التقني في الزراعة العربية

البيـــان	متوسط الفترة 1990 ـ 1992	متوسط الفترة 2002 ـ 2004	معدل التغير السنوي
عدد الجرارات لكل ألف هكتار	6.46	7.97	2.2
عدد الحاصدات لكل ألف هكتار	0.52	0.51	-0.3
الأسمدة الفوسفاتية المستخدمة (طن/ألف هكتار)	13.29	11.95	-0.9
الأسمدة البوتاسية المستخدمة (طن/ألف هكتار)	2.52	2.99	1.7
الأسمدة الأزوتية المستخدمة (طن/ألف هكتار)	14.53	21.70	4.5
إنتاجية الهكتار من القمح المروي	4.0	4.9	2.0
إنتاجية الهكتار من القمح البعلي	1.4	1.8	2.6
إنتاجية الهكتار من الحبوب المروية (طن/ هكتار)	1.9	2.2	1.4
إنتاجية الهكتار من الحبوب البعلية (طن/ هكتار)	1.1	1.2	0.8
إنتاجية الهكتار من الخضر (طن/هكتار)	15.5	19.50	1.7
إنتاجية الهكتار من الفاكهة (طن/هكتار)	8.33	8.84	0.4
إنتاجية الوحدة الحيوانية من الألبان	157	184	1.6
إنتاجية الوحدة الحيوانية من اللحوم (كجم)	140	154	0.9
إجمالي إنتاج الحبوب (مليون طن)	40.14	52.47	1.9
نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب	59.3	53.9	-0.7
إجمالي إنتاج السكر (ألف طن)	2.1	2.9	2.3
نسبة الاكتفاء الذاتي من السكر	37.3	34.6	-0.5
إجمالي إنتاج البذور الزيتية (مليون طن)	1.98	5.74	7.9
نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب الزيتية	85.5	59.7	-2.7
إجمالي إنتاج اللحوم الحمراء (مليون طن)	2.40	4.02	3.8
نسبة الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء	78.7	88.3	0.8
إنتاجية وحدة العمل الزراعي (دولار)	1932	2318	1.4

المصدر: حسبت من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الكتاب القومي للإنتاج، أعداد متفرقة.

وفي المقابل فإنه رغم أن جهود الدول العربية قد أحرزت تطوراً مهماً في مجالات التطوير التقني للزراعة، فإن الزراعة العربية مازالت تعاني من فجوة تقانية واضحة، وقد كان ذلك محصلة طبيعية للعديد من المحددات والمعوقات الطبيعية والتقنية والمؤسسية هذا إلى جانب معوقات أخرى اقتصادية واجتماعية، هذا وقد تفاوتت قدرات الدول العربية في الحد من الآثار السلبية لهذه المعوقات، ومن ثم تفاوتت فيما استطاعت أن تحرزه من تطور في تقنيات الزراعة، وانعكاس ذلك على الإنتاجية الزراعية. وعموماً يمكن الإشارة هنا إلى بعض الشواهد الرئيسية على مسيرة التطور التقني في الزراعة العربية خلال الفترة الماضية:

- ضعف التوازن القطاعي فيما أحرزه من تطوير في التقانات الإنتاجية والتسويقية، فبينما حظي قطاع الزراعات المروية بنصيب أكبر من التطور التقني انعكس في إحراز معدلات طيبة من التنمية، جاء نصيب الزراعات المطرية – والتي تشكل وحدها نحو 80% من المساحات المزروعة – متواضعاً في هذا الشأن. وقد كان ذلك تحت وطأة تأثير ما تواجه هذه الزراعات المطرية من معوقات ترتبط بضعف استقرار الأمطار وندرتها وتقلبها، الأمر الذي يؤكد أهمية تطوير التقنيات الملائمة للزراعات المطرية مستقبلاً، سواء تمثل ذلك في استنباط الأصناف النباتية الملائمة، أو التوسع في استخدام تقنيات حصاد المياه أو غيرها من التقانات الداعمة لهذا النمط الزراعي الغالب في المنطقة العربية.

- ضعف التوازن بين قطاعي الإنتاج النباتي، والإنتاج الحيواني وذلك فيما يتعلق بالتطبيقات التكنولوجية الحقلية، حيث كان النصيب الأكبر لقطاع الإنتاج النباتي، وقد انعكس ذلك في التقدم الأوسع الذي أحرزه هذا القطاع قياساً بالإنتاج الحيواني.

- ضعف التوازن بين المكونات الرئيسية لكل قطاع من قطاعات الإنتاج الزراعي وذلك فيما أحرزه من تطور في تقنيات الإنتاج والتسويق، إذ كان نصيب قطاع المحاصيل البستانية والحبوب وافراً قياساً بنظيره لمحاصيل البذور الزيتية. كما كان قطاع إنتاج الألبان وتصنيعها أوفر حظاً من قطاع إنتاج اللحوم الحمراء.

وعموماً ورغم ما واجهته العديد من الأقطار العربية من محددات أثرت بصورة مباشرة أو غير مباشرة على ما أحرزته من التطور في تطبيقات التقانات الزراعية، فإن تتبع أوضاع الإنتاجية خلال السنوات الماضية التي أخضعت للقياس تشير بوضوح إلى أن جهود الأقطار العربية في مجالات التطور التقني للزراعة بالإضافة إلى جهودها في اختيار الملائم من السياسات الاقتصادية الزراعية قد أسفرت جميعها عن تطور إيجابي في الإنتاج والإنتاجية الزراعية يمكن ملاحظته من المعلومات الواردة بالجدول رقم (13)، حيث يمكن الإشارة إلى بعض النتائج المهمة في هذا المجال لعل من أهمها:

- أحرزت الدول العربية تطوراً إيجابياً في مجال الإنتاجية الزراعية في المناطق المروية حيث قدرت معدلات نمو هذه الإنتاجية فيما يتراوح بين 2%، 2.6% بالنسبة للحبوب وعلى رأسها القمح، وبين نحو 2.8%، 0.2% بالنسبة للخضر والفاكهة وذلك على سبيل المثال لا الحصر، وذلك خلال الفترة (1990 – 2004).

- تطورت إنتاجية الوحدة الحيوانية من الألبان بمعدلات قدرت بنحو 1.6% سنوياً، في حين جاء تطور هذه الإنتاجية من اللحوم الحمراء محدوداً لا يتجاوز 0.9% سنوياً، وذلك خلال فترة القياس السابقة الإشارة إليها.

- ارتبط التطور الإيجابي للإنتاجية الزراعية، والذي تم إحرازه، بتطور مواز في إنتاجية وحدة العمل الزراعي تأثراً بالتوسع في استخدام تقنيات الزراعة الموفرة للعمل من جانب، هذا بالإضافة إلى زيادة معدلات استخدام الأنماط التكنولوجية الزراعية من جانب آخر، حيث تزايدت إنتاجية وحدة العمل الزراعي من نحو 1932 دولار سنوياً، لتصل إلى نحو 2318 دولار سنوياً محققة بذلك معدلاً للنمو قدر بنحو 1.4% سنوياً على المستوى العربي بصورة عامة.

- أسفرت هذه التطورات الإيجابية عن نتائج كلية أهمها أن الدول العربية رغم ما تعانيه من قصور حاد في موارد الزراعة الطبيعية والمياه، فإنها استطاعت أن تحافظ على معدلات الاكتفاء الذاتي للعديد من سلع الغذاء الرئيسية، هذا على الرغم من تزايد السكان خلال هذه الفترة بمعدلات إجمالية قاربت 2.7%. الأمر الذي يعني أن الإنجازات التي حققتها الدول العربية في مجالات التطوير التقني للزراعة قد ساعدت ولو نسبياً في الحد من الآثار السلبية لمحدودية الموارد الطبيعية وذلك بزيادة الكفاءة الإنتاجية للمستثمر فيها وتوضح معلومات الجدول السابق الذكر أنه رغم تزايد السكان العرب بنسبة عالية، فإن نسب الاكتفاء الذاتي من القمح قد ظلت في الحدود السابقة.

5 ـ 2 مؤسسات وسياسات التطوير التقني للزراعة:

شهدت سنوات العقد الماضي وبدايات العقد الحالي تعديلات هيكلية واسعة في البنية المؤسسية في العديد من الدول العربية، وقد كانت مؤسسات التطوير التقني من بين المؤسسات التي لحقها بعض التغيير، وقد صاحب هذا التعديل المؤسسي تعديلات أو تغيرات أخرى في السياسات المطبقة الدافعة لتبني المزيد من التطبيقات التكنولوجية في الأداء الزراعي على وجه العموم. وبصورة إجمالية يمكن القول أن دواعي التغيير الأساسية نبعت من تطور آخر في الأهداف التنموية للعديد من الدول العربية، إذا كان وما زال هدف تحقيق أعلى درجة ممكنة من الأمن الغذائي لمواطني الدول خاصة من سلع الغذاء الرئيسية هو الدافع الرئيسي لتطوير الأصناف النباتية والحيوانية الأغزر إنتاجاً، ثم جاء هدف تنمية الصادرات الزراعية ليكون بمثابة دافع آخر لإحراز المزيد من التطور في الأصناف النباتية ونظم الزراعة الأكثر حداثة وذلك بالنسبة للنواتج الزراعية التصديرية وعلى رأسها الخضر والفاكهة والنباتات الطبية والعطرية، هذا إلى جانب العديد من المحاصيل التصديرية التقليدية مثل: القطن، وأخيراً برز إلى الساحة هدف تحقيق درجة من التوازن بين أهداف تنمية الإنتاج وحماية البيئة، في إطار ما يسمى باستدامة الزراعة وبذلك مهد الطريق لتطبيقات تكنولوجية تسعى إلى تحقيق هذا التوازن التنموي من بينها على سبيل المثال لا الحصر استنباط أصناف نباتية أقل استخداماً للموارد الزراعية المحدودة مثل أصناف الأرز قصير العمر بهدف ترشيد استخدام موارد المياه، وكذلك استحداث نظم الزراعة النظيفة، وأيضاً استنباط العديد من تطبيقات المقاومة الحيوية للآفات الزراعية. وهكذا فإن تطور الأهداف التنموية إبان سنوات هذه الفترة ارتبط بتطور آخر في سياسات التطوير التقني في الأنشطة الزراعية.

هذا وقد صاحب التطور في السياسات القطاعية الموجهة للتطور التكنولوجي تطور آخر لا يقل أهمية عن ذلك المتمثل في إحداث تطور في طبيعة وكفاءة أداء مؤسسات نقل وتوطين التقانات الزراعية، حيث شهدت هذه الفترة بدايات عمل مؤسسات الإرشاد الزراعي المختص المدفوعة الأجر ممثلة في بعض شركات القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والتي استطاعت أن تجد لها مكاناً على الساحة الإرشادية في العديد من الدول العربية، خاصة في الأنشطة الزراعية التصديرية والتي تتطلب الالتزام بقيود عديدة فرضتها النظم التجارية للدول المستوردة. يضاف إلى ما سبق أن نظم ووسائل نقل المعلومات التكنولوجية قد شهدتا تطوراً واضحاً تمثل في استخدام نظم الزراعة الخبيرة كما هو الحال في مصر وبعض الدول العربية الأخرى. وكذلك التوسع في استخدام نظام GIS في حصر وتصنيف المساحات المزروعة. كما استخدمت أجهزة الإرشاد الزراعي في العديد من الأقطار العربية أنماطاً إرشادية غير تقليدية محاولة منها للتوافق مع متطلبات العمل الزراعي التي شهدت متغيرات عديدة، لعل من أهمها الإرشاد التسويقي، والإرشاد الاستثماري، هذا بالإضافة إلى الإرشاد البيئي. الأمر الذي يمكن إجماله في أن هذه الفترة قد شهدت إحداث تغيرات في الأداء المؤسسي الحكومي مع بزوغ أدوار عديدة لمؤسسات القطاع الخاص لتعمل جنباً إلى جنب مع المؤسسات الحكومية، وذلك بهدف إحداث أكبر قدر ممكن من التطوير التقني في الأنشطة الزراعية والأنشطة المرتبطة بها خاصة أنشطة التسويق والتصنيع الزراعي.

وإذا كانت الجهود التي بذلت قد أحرزت تقدماً لا يمكن إنكاره على النحو السالف بيانه، فإن سياسات ومؤسسات التطوير التقني في المنطقة العربية ما زالت تعتريها العديد من أوجه القصور، ويمكننا هنا الإشارة بإيجاز إلى بعض مؤشرات هذا القصور والتي لا شك أن الأقطار العربية سوف تسعى لتجاوزها مستقبلاً:

- لما كانت كفاءة الأداء المؤسسي في أي مجال محصلة طبيعية للسياسات المنظمة والموجهة لهذه المؤسسات، فإن كفاءة أداء مؤسسات التطوير التقني في القطاع الزراعي والمتمثلة في مؤسسات البحث الزراعي، ومؤسسات الإرشاد الزراعي، هذا إلى جانب مؤسسات التمويل والائتمان الزراعي هي بدورها محصلة لما خطط ونفذ من سياسات في هذا المجال، وعلى ذلك يمكن الإشارة إلى بعض أوجه القصور التي أمكن ملاحظتها على السياسات المطبقة والتي قيدت ولا شك من قدرة مؤسسات التطوير التقني على تحقيق إنجازات أكبر.

- أنه على الرغم من توجيه اهتمام خاص لمؤسسات البحث العلمي الزراعي إبان العقدين الماضيين أسفر عن إنشاء نحو 73 كلية مختصة في العلوم الزراعية وذلك في الوطن العربي، ضمت أكثر من خمسة آلاف من الباحثين في العلوم الزراعية، إلا أن هذا العدد الكبير من المؤسسات أو الباحثين كان وما زال يعمل بدون خطط بحثية واضحة المعالم ونابعة من الأهداف التنموية، وبذلك جاء الشق الكبير من أدائها البحثي غير المنسق مع هذه الأهداف من ناحية، ومحدود التوافق والتكامل مع ما تؤديه الأجهزة البحثية الأخرى والتابعة لوزارات الزراعة من ناحية أخرى. وقد أدى ذلك ولا شك إلى إضعاف الأثر التنموي للجهود البحثية لهذه المؤسسات، واتساع الفجوة فيما بين ما تطرقه بالبحث من موضوعات، وما تعانيه الساحة الزراعية من معوقات هي في أمس الحاجة إلى هذه الجهود لمواجهتها.

- إنه على الرغم من الاقتناع بأهمية البحث العلمي ودوره الفاعل في إحداث تغيرات تكنولوجية فإن السياسات الموجهة والمنظمة للبحث العلمي في المنطقة العربية قد وضعت البحوث العلمية التطبيقية في أولويات متأخرة، وليس أدل على ذلك من أن نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير التجريبي وذلك من الدخل المحلي الإجمالي لا يكاد يتجاوز 0.20% في العديد من الدول العربية. في حين أن هذه النسبة تصل إلى نحو 2.8% في الدول المتقدمة. وتتضح حدة هذه الفوارق إذ ما أخذ في الاعتبار الفوارق الكبيرة في الدخل بين الدول العربية والدول الصناعية. الأمر الذي يشير إلى قصور شديد في سياسات الإنفاق الحكومي والذي كان وما زال يقع على عاتقه إدارة وتوجيه مؤسسات البحث العلمي في الدول العربية. وكنتيجة لضعف الاهتمام بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وعدم اعتباره أحد المرتكزات التنموية الأساسية، جاءت محصلة الأداء البحثي لما تملكه الدول العربية من مؤسسات بحثية محدودة وضعيفة الفاعلية والأثر التنموي، وليس أدل على ذلك من أن مشاركة الباحثين العرب في المنشورات العلمية لم تزد في أي دولة عربية على 0.3% في حين أن مشاركة باحثي الولايات المتحدة وحدها تصل إلى نحو 31%، كما يشارك باحثو دولة إسرائيل التي يشكل سكانها نحو 2.1% من السكان العرب وذلك بنحو 1.1% من المنشورات العلمية العالمية.

- بالرغم من الدور الحيوي الذي تؤديه مؤسسات التمويل والائتمان الزراعي خاصة في مجال توفير القروض اللازمة للمزارعين لتمكينهم من إحداث تغيرات تكنولوجية في أدائهم للأنشطة الزراعية، خاصة صغار المزارعين والذين يشكلون القاعدة الأساسية للزراعة العربية فإن سياسات التمويل والائتمان الزراعي المطبقة في العديد من الدول العربية قد أعطت أولوية متأخرة نسبياً للقروض المتوسطة والطويلة الأجل قياساً بما تقدمه من قروض قصيرة الأجل، هذا على الرغم من أهمية الأولى في إدخال الأنماط التكنولوجية الأكثر حداثة إلى حيز التطبيق، حيث تشير المعلومات إلى أن نصيب القروض القصيرة الأجل وحدها تستحوذ على أكثر من 85% من مجمل ما تقدمه هذه المؤسسات من ائتمان للزراعة والمزارعين. وقد أضعف ذلك بدوره من قدرة القاعدة العريضة من المزارعين على تبني الأنماط التكنولوجية الأكثر تطوراً مما أثر بالتالي على معدلات التطوير المحرزة في العديد من أنماط الزراعة التقليدية.

- أدخلت دول عربية عديدة تعديلات جوهرية في سياستها الائتمانية الزراعية وقد تمحورت هذه التعديلات، في تقليص أو إلغاء الدعم الائتماني حتى ارتفعت أسعار الفائدة على

القروض الزراعية لتعادل أسعار الفائدة التجارية، ومع التسليم بأهمية هذه التعديلات عملاً بموجبات سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها هذه الدول وحداً لمعدلات التشوه السعري في السوق المصرفية، إلا أن هذه السياسات أثرت ولا شك على قدرة صغار المزارعين على تبني مستحدثات الزراعة خاصة في غياب نظم فاعلة للتأمين الزراعي وفي ظل نظام زراعي تزداد معدلات مخاطره سواء السوقية أو مخاطره الطبيعية.

- وبالإضافة إلى أوجه القصور في سياسات التطوير التقني والسابقة الإشارة إليها، فإن هناك قصوراً آخر تعاني منه المؤسسات المسئولة عن إحداث هذا التطور في القطاعات الزراعية العربية، هذا مع التسليم بأن هناك تفاعلاً واضحاً بين كفاءة أداء مؤسسات التطوير التقني، وبين السياسات الحاكمة والمنظمة لأداء هذه المؤسسات، إلا أن هناك أوجهاً أخرى من القصور يمكن إفرازها للأداء المؤسسي في حد ذاته تلك التي يمكن الإشارة إلى أهمها في النقاط التالية:

- محدودية عدد الباحثين ذوي الخبرة العالية في المجالات التطبيقية الزراعية الأكثر حداثة، والتي من بينها نظم استنباط الأصناف باستخدام الهندسة الوراثية، وزارعة الأنسجة، وزراعة الأجنة وغير ذلك من مجالات التقنية التي أحدثت طفرات تكنولوجية في العديد من دول العالم. وقد ضاعف من الأثر السلبي لهذه الظاهرة محدودية ما يتاح للباحثين العرب من فرص الاحتكاك بنظائرهم على المستوى الدولي للتعرف عن قرب على الإنجازات التي تحققت، وإمكانيات نقل المناسب منها إلى البيئات الزراعية العربية.

- إن العديد من الهيئات البحثية الزراعية العربية تعمل بدون خطط بحثية واضحة، وفي حدود موازنات مالية محدودة للغاية، لا تكاد تغطي النفقات الجارية للبحوث المعتمدة كما أن أداء هذه المؤسسات نادراً ما يخضع للتقييم أو المتابعة الأمر الذي يعني أن الأمر يتطلب إعادة النظر كلياً في التنظيم المؤسسي لهذه المؤسسات، من حيث نظم العمل، والموازنات البحثية واستحداث نظم وإجراءات أكثر فاعلية لتقويم الأداء البحثي قد يكون من بينها إدخال نظم التعاقد البحثي، مع إخضاع ما يؤدي من بحوث إلى لجان تقويم خارجية عربية أو دولية.

- على الرغم من الاقتناع بأن الدور الإرشادي ما زال يمثل أحد أهم أدوار وزارات الزراعة في الدول العربية، حتى بعد تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي في العديد من هذه الدول، فإن المؤسسات والأجهزة المسئولة عن تقديم الخدمات الإرشادية الزراعية ما زالتا تعانيان من قصور واضح في الموازنات المالية، وضعف التدريب للعناصر الإرشادية،والقصور في الإمكانيات والوسائل الإرشادية.

- على الرغم من حرص العديد من الدول العربية على تضمين هياكلها المؤسسية مؤسسة أو أكثر لتسجيل الابتكارات وحمايتها. إلا أن الأمر عادة يقف عند هذا الحد، أي دون أن تكون هناك جهة أو مؤسسة مهمتها الترويج لهذه الابتكارات حتى تتاح لها الفرصة للخروج إلى حيز التطبيق الميداني أو التجاري. ويعد غياب هذا النمط من المؤسسات السبب الرئيسي لمحدودية مشاركة المبتكرين العرب في التطوير التقني بصفة عامة والزراعي على وجه التحديد، خاصة وأن الشركات أو الهيئات التي يمكن أن تولي اهتماماً بهذه الابتكارات والقادرة على توجيه استثمارات لتطوير هذه المبتكرات وتحويلها إلى أنماط تكنولوجية تجارية في غيبة عن المبتكرات المسجلة. الأمر الذي يشير بوجود حلقة غائبة في سلسلة التطوير التكنولوجي القائم على الجهود الذاتية.

5 ـ 3 دور القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في مجال تطوير التقانات الزراعية:

ظلت شركات القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني بعيدة كل البعد عن المشاركة في تطوير التقانات الزراعية طوال العقود التي اتسمت بنظم التخطيط المركزية، وتعاظم دور المؤسسات الحكومية في أداء الخدمات الزراعية بما فيها تلك الخاصة بنقل وتوطين التقانات الزراعية. ثم جاءت سياسات الإصلاح الاقتصادي لتغير العديد من المفاهيم ولتفتح المجال أمام شركات القطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني التي بدأت تتكون لتقدم الإسناد اللازم للمنتجين، وذلك للمشاركة في الارتقاء بالتقانات الزراعية المطبقة خاصة في المجالات الزراعية التصديرية، حيث تزداد الحاجة إلى تطبيق نظم زراعية أكثر تطوراً سعياً لتوليد نواتج مطابقة للمواصفات التي تفرضها النظم التجارية في الدول المستوردة. وتشير الشواهد إلى أن المجالات التي بدأت تشهد دوراً للقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني وذات العلاقة بنقل وتوطين تكنولوجيا الإنتاج الزراعي تتمثل في العديد من المجالات لعل من أهمها:

- إنتاج البذور والشتلات لأصناف نباتية أغزر إنتاجاً باستخدام نظم الإكثار الحديثة، حيث بدأت بعض شركات القطاع الخاص في مصر وسوريا، والأردن، وبعض دول الخليج على سبيل المثال بالمشاركة بفاعلية بهذا المجال.
- تقديم خدمات متطورة من الإرشاد الزراعي المختص، وذلك عن طريق خبراء شركات القطاع الخاص مباشرة أو من خلال جهود مؤسسات المجتمع المدني التي بدأت تنشط في هذا المجال وهناك العديد من الأمثلة الناجحة في العديد من الدول العربية لمؤسسات بدأ دورها يتعاظم ليس فقط في المجالات التقنية، وإنما امتد دورها أيضاً ليشمل تقديم المساعدة والإسناد في عدة مجالات منها التدريب، وتطوير نظم الإدارة المزرعية.
- تقديم خدمات ملائمة في مجال الترويج للصادرات الزراعية، وذلك عن طريق إتاحة الفرصة للمنتجين الزراعيين للمشاركة في تقنيات الترويج والمعارض الدولية المختصة، وكذلك عن طريق بناء قواعد المعلومات اللازمة لإرشاد المنتجين والمصدرين عن فرص التصدير المناسبة لمنتجاتهم.
- تقديم خدمات تصميم وتنفيذ شبكات الري المتطور خاصة في المناطق حديثة الاستصلاح، حيث تقوم العديد من شركات القطاع الخاص بتصميم وتنفيذ هذه الشبكات بدرجة عالية من الكفاءة والإتقان وذلك في عدد من الدول العربية، هذا إلى جانب قيام شركات القطاع الخاص بالعبء الرئيسي في تصنيع وتوزيع بعض مكونات هذه الشبكات كما هو الحال في الأردن، ومصر، وتونس وبعض الدول العربية الأخرى.

إلا أنه رغم الدور الإيجابي الذي بدأ يؤديه القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، في مجالات نقل وتوطين تقانات الزراعة، فإن فاعلية هذا الدور ما زالت محدودة الأثر، وتكاد تنحصر في مجالات الزراعة التصديرية ذات العائد الأعلى من ناحية، وفي التعامل مع كبار المنتجين الزراعيين دون صغارهم من ناحية أخرى. كما أن العديد من مؤسسات المجتمع المدني التي تشكلت لا تمارس أدواراً فعلية. لخدمة أعضائها إلا بالقدر الذي يتاح لها من دعم مالي غالباً ما يكون في صورة مشروعات ممولة من الخارج، الأمر الذي يحد من فاعليتها من ناحية، ويضعف من قدرتها على الاستدامة من ناحية أخرى، وفي هذا المجال فإن أهمية الأدوار التي تؤديها هذه المؤسسات مع ضرورة تدعيم قدرتها على الاستدامة والتواصل، يقتضي توجيه اهتمام خاص للتشريعات والنظم الحاكمة لتكوين هذه المؤسسات من ناحية، وإلى كيفية تقديم الدعم والإسناد الذاتي لها لتستمر في أداء أدوارها ولو لمراحل مؤقتة وذلك من ناحية أخرى.

6 ـ التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات الريفية العربية:

6 ـ 1 تطورات مستويات الدخول ومعدلات الفقر في الريف:

6 ـ 1 ـ 1 تطورات مستويات الدخول:

لا توجد معلومات متوفرة عن مستويات الدخول في المجتمعات الريفية. فلهذا لجأت هذه الوثيقة إلى استنباط مؤشرات عن تطورات مستويات الدخول. من هذه المؤشرات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومن الناتج الزراعي. وأوضحت إحصاءات التقرير الاقتصادي العربى الموحد أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية قد ارتفع من حوالي 1997دولار عام 1995 إلى حوالي 2935 دولار عام 2004. وهناك تباين واضح في مستويات نصيب الفرد التي تتراوح بين 42676 دولار و451 دولار. أما نصيب الفرد من الناتج الزراعي فقد زاد من نحو 189 دولار عام 1995 إلى نحو 216 دولار عام 2004 بنسبة نمو سنوي قدرت بنحو 1.0%. إن متوسط نصيب الفرد في الدول التي تتراوح فيها نسبة القوى العاملة الزراعية للقوى العاملة الإجمالية بين حوالي 25%، 59% يبلغ فقط حوالي 164 دولار، وهو أقل من المتوسط العام للدول العربية،وتضم تلك المجموعة سبع من الدول الزراعية الرئيسية. كما يوجد فقط ست دول عربية يزيد فيها نصيب الفرد عن المتوسط. وتشير إحصاءات وتحليلات المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى أن متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي الإجمالي في انخفاض مستمر حيث تناقص من نحو 263 دولار للفرد في المتوسط خلال الفترة 90ـ1994 إلى نحو 216 دولار للفرد في المتوسط خلال الفترة 2000ـ2004 وهذا مؤشر يدعو للقلق لما له من آثار اقتصادية واجتماعية، خاصة زيادة الفوارق بين الفئات والقطاعات والمناطق الجغرافية وتوسيع رقعة الفقر. وكما هو معروف أن نسبة كبيرة من سكان الريف يقل دخلها كثيراً عن متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي، فعليه يمكن القول أن مستويات الدخول في الريف ليست متدنية فحسب بل أنها في انخفاض مستمر في معظم الدول العربية كما عكسته الهجرات المتلاحقة لسكان الريف إلى المدن.

6 ـ 1 ـ 2 معدلات الفقر في الريف:

لا يوجد تعريف شامل ومتفق عليه عن مفهوم الفقر، ولكن تتفق التعاريف على أن الفقر هو عدم مقدرة الإنسان على الحصول على الحد الأدنى من متطلباته الأساسية من الغذاء والماء النظيف والمأوى والكساء والتعليم والخدمات الصحية. كما لا توجد بيانات كافية ودقيقة عن معدلات ومستويات الفقر في الريف. المعلومات المتوفرة تركز على معدلات الفقر الإجمالية على المستوى القطري وأحياناً على المستوى الإقليمي. وكما أن طرق احتساب معدلات الفقر تتباين بين المحللين والمؤسسات الإقليمية والدولية والقطرية. ولكن الملاحظ أن المعدلات النهائية متقاربة مع بعض الفروقات الطفيفة. ولقد اعتمد هذا الجزء من الوثيقة على المعلومات الواردة في تقارير وإحصاءات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، والتقرير الاقتصادي العربي الموحد، وتقارير منظمة الأغذية والزراعة، وتقرير صادر عن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وتقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة.

توضح معلومات تقرير التنمية الإنسانية للأمم المتحدة لعام 2004 الصورة العامة للفقر وتطوراته للدول العربية معبراً عنه بدليل الفقر البشري الذي يقيس النقص في أساسيات التنمية البشرية المتعلقة بالغذاء والمستوى الصحي والتعليمي، حيث أشارت تلك المعلومات إلى أن قيمة دليل الفقر تتراوح بين 7.2 إلى 48.3. وحسب الترتيب على المستوى العالمي من جملة 95 دولة نامية شملهم التقرير فإن دولتين عربيتين هما من ضمن الأربع عشرة دولة الأوائل في الترتيب، ومعظم الدول العربية تقع في الترتيبات الوسطية بين 29 و51، والبقية جاءت في ترتيبات متأخرة بين 53ـ87. وكما يوضح الجدول أن دليل الفقر البشري قد تحسن في معظم الدول العربية، ما عدا دولة واحدة وهذا يعكس التطور الإيجابي في هذا المجال.

أما على مستوى الريف فتوضح التقارير والبيانات على قلتها انتشار الفقر في كثير من الدول العربية

وإن كان بنسب متفاوتة. ويوضح تقرير صادر عن الصندوق العالمي للتنمية الزراعية عام 2003 شمل 12 بلداً عربياً، أن عدد السكان (في هذه البلدان) الذين يعيشون تحت خط الفقر الذي يمثله عدم امتلاك الحد الأدنى من الأساسيات اللازمة للعيش الملائم يصل إلى حوالي 75.6 مليون نسمة يمثلون حوالي 35% من إجمالي السكان.كما يبلغ عدد فقراء الريف حوالي 35 مليوناً يمثلون 66% من إجمالي الفقراء (ريف + حضر) أو ما يعادل 44.6% من إجمالي سكان الريف. وأن نسبة الفقر في الريف تتفاوت بين الدول العربية. حيث تتراوح نسبة فقراء الريف إلى إجمالي السكان في ثلاث دول بين 6.2-12%، وست دول بين 27-45%، وثلاث دول بين 55-90%.

لقد اجتمعت عوامل متعددة ومتشابكة في توطين الفقر الريفي في بعض الدول العربية وتنامي أعداد الفقراء في بعضها الآخر. وقد أوضحت الكثير من التقارير أن السياسات والبرامج والمشاريع في كثير من الدول العربية لم تعط التنمية الريفية المتكاملة الاهتمام اللازم. حيث درجت الكثير من الدول العربية على محاباة قطاع الحضر وبخاصة المدن لأسباب سياسية واجتماعية واقتصادية متشابكة.وقد أدى هذا الأمر إلى تدني الأحوال في الريف خاصة فيما يتعلق بالبنى التحتية والخدمات الأساسية والمرافق الاجتماعية والصحية وضعف المؤسسات المحلية، مما انعكس على تدهور الأوضاع الإنتاجية والتسويقية ومستويات المعيشة. وجاءت المحصلة هجرة غير منظمة لأعداد كبيرة من الريفيين إلى المدينة مما عمق الفقر الريفي ونما الفقر الحضري. والجدير بالذكر أن غالبية المهاجرين هم الشباب وشريحة السكان الريفيين المتطلعين إلى حياه أفضل، وهكذا حرم الريف من هذه العمالة الشابة.كما أن سياسات الإصلاح الاقتصادي قد أدت في بعض الأحيان إلى تقليص الإنفاق الحكومي خاصة على الخدمات الاجتماعية وبعض الخدمات الاقتصادية دون مراعاة للآثار السلبية على الريف والتنمية الزراعية الريفية مما عمق من حدة الفقر وتداعياته.وقد إزداد الأمر سوءاً في الدول التي تعرضت لكوارث الجفاف والتصحر والفيضانات والأمراض الحيوانية والإنسانية ونقص الغذاء والحروب والنزاعات الأهلية.

لقد شهدت السنوات الأخيرة تطورات إيجابية في تقليل حدة الفقر في الريف. لقد اعتمدت بعض الدول برامج لتقليل الآثار السلبية للإصلاحات الاقتصادية. وكما بدأت بعض الدول في تنفيذ برامج شاملة للتنمية الريفية وإزالة الفقر. كما بدأ السكان الريفيون التكيف والاستفادة من الإصلاحات الاقتصادية بعد المراحل الأولى والفترة الانتقالية لإعادة الهيكلة. وإجمالاً يمكن القول أن التطورات الإيجابية أكثر من التطورات السلبية كما تعكسه مؤشرات الصحة والتعليم والتغذية وغيرها التي ارتفعت ولكنها ما زالت أقل كثيراً مما تحقق في المناطق الحضرية. وكما أوضحت الإحصاءات المتوفرة أن الفقر في الدول العربية، جدول (14)، يعتبر منخفضاً مقارنة مع الأقاليم الأخرى في العالم النامي. ولكن يجب التنبيه إلى أنه رغم الانخفاض النسبي للفقر مقارنة بالأقاليم الأخرى، إلا أن الأرقام المطلقة لأعداد الفقراء في الدول العربية في ازدياد، نسبة لارتفاع وتيرة نمو السكان مقارنة بمعدلات تناقص الفقر. وعلى الرغم من هذا فإن التوقعات تشير إلى أن سبع دول عربية قد تنجح في تخفيض عدد الذين يعانون من الفقر والجوع إلى النصف بحلول عام 2015، وسوف تتعثر فقط ثلاث دول عربية في تحقيق الهدف ما لم تتخذ الإجراءات اللازمة. وعموماً فان المعطيات الحالية والتوقعات توضح أن الفقر سيتناقص في كثير من الدول العربية ولكنه سيبقى كظاهرة ريفية لعدد من الدول العربية لفترات قد تطول مستقبلا.

6 ـ 2 تطورات الخدمات الأساسية في الريف:

على الرغم من الجهود الحثيثة التي بذلتها معظم الدول العربية في تقديم وتوفير وتحسين الخدمات في الريف، إلا أن المعلومات المتوفرة توضح تدني وضعف الخدمات في الريف مقارنة بالمناطق الحضرية. وتشمل هذه الخدمات الطرق ووسائل النقل، والاتصالات، ومراكز الرعاية الطبية،وإمدادات مياه الشرب والتعليم والترفيه وخلافه.

فيما عدا القليل يعاني ريف معظم البلدان العربية من قلة الطرق المعبدة الرئيسة، وعدم وجود أو ملاءمة الطرق الزراعية والفرعية، وخلو معظم المناطق الريفية من المطارات. وقد انعكس هذا في ارتفاع فاقد ما بعد

الحصاد وارتفاع تكاليف التسويق وتدني نصيب المزارع من سعر المستهلك.

أوضحت الإحصاءات أن نسبة السكان الذين يستخدمون مياه صالحة للشرب في الدول العربية تصل إلى 86% عام 2000 مقارنة بنحو81%في الدول النامية. ونسبة السكان الذين يستخدمون مرافق صرف صحي ملائمة تصل إلى نحو 81% مقارنة بنحو 56% للدول النامية. وعموماً تتفاوت تلك النسب بين الدول العربية، حيث إن معظمها قد حقق معدلات عالية وتطورات مستمرة في التحسن، إلا أن الريف باستثناء عدد قليل من الدول ما زالت نسبة السكان الذين يحصلون فيه على مياه آمنه وصرف صحي ملائم ما زالت متدنية.

تشير المؤشرات المتوفره إلى تطورات ايجابية في معظم الدول العربية فيما يتعلق بالصحة والخدمات الصحية والتعليم. ولقد دلت المعلومات المتوفرة عن تحسن ملموس في الصحة الإنجابية وتخفيض معدل الخصوبة للمرأة من 6.5 أطفال لكل امرأة (1970ـ 1975) إلى 4.1 أطفال لكل امرأة خلال الفترة 1993ـ 2000. وتناقصت نسبة وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر من نحو 20% عام 1970 إلى حوالي 6% عام 2000. كما تدنت نسبة وفيات الأطفال الرضع لكل 1000 من نحو 13.2% عام 1970إلى نحو 4.6% عام 2000. وما زالت معدلات وفيات الرضع في الريف على الرغم من تناقصها المستمر أعلى من الحضر،يضاف إلى ما سبق فإن متوسط العمر المتوقع عند الميلاد قد سجل زيادة ملحوظة من نحو52 سنة عام 1970 إلى نحو 65.9 سنة عام 2000. كما دلت المعلومات المتوفرة عن تطورات إيجابية في التعليم على المستوى العام والريفي وإن كانت المستويات الريفية ما زالت أقل بكثير من الحضر.

جدول رقم (14) قيمة دليل الفقر البشري في بعض الدول العربية

الدولة	عام 2000		2004	
	قيمة دليل الفقر البشري	الترتيب على المستوى العالمي من 88 دولة نامية	قيمة دليل الفقر البشري	الترتيب على المستوى العالمي من 95 دولة نامية
1 – الأردن	8.2	7	7.2	7
2 – الجزائر	23.4	39	21.9	43
3 – السعودية	16.9	29	15.8	30
4 – السودان	32.7	53	31.6	51
5 – سوريا	19.3	34	13.7	25
6 – عمان	32.1	52	31.5	50
7 – لبنان	9.9	12	9.5	14
8 – ليبيا	16.2	27	15.3	29
9 – مصر	31.2	48	30.9	47
10 – المغرب	35.8	59	34.5	56
11 – موريتانيا	47.9	82	48.3	87
12 – اليمن	41.8	69	40.3	67
13 – جزر القمر	31.9	51	19.2	39
14 – تونس			34.3	53

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دليل التنمية السنوي 2000، 2004.

6 ـ 3 تطورات إنتاجية وحدة العمل ومعدلات البطالة في الريف:

إن إنتاجية وحدة العمل من المؤشرات المهمة للحكم على الكفاءة والتي تعكس المعرفة والالتزام والقدرة على التعامل مع التقنيات الحديثة. ولقد أوضحت الإحصاءات المتوفرة من المنظمة العربية للتنمية الزراعية للفترة 1990ـ2004 أن الاتجاه العام لإنتاجية العمل في الدول العربية هو الانخفاض والتذبذب،حيث سجلت تطوراً ايجابياً مهماً خلال الفترة 1990ـ1999بزيادة من نحو 1900 دولار إلى نحو 3103 دولار، ثم اتجهت إلى الانخفاض خلال الفترة التالية بما يتراوح بين نحو 2282، 1964 دولار، ثم سجلت انخفاضاً خفيفاً في الفترة 2000ـ2004. ويعتبر متوسط الإنتاجية العربية الذي بلغ في المتوسط نحو 2487 دولار خلال الفترة 2000ـ2004 متدنياً جداً بالمقارنة بأوروبا وأمريكا وحتى الدول الزراعية متوسطة الدخل. وتتباين إنتاجية العمل بين الدول العربية. حيث تراوحت الإنتاجية فى الدول العربية عام 2004 بين 21156 دولار و496 دولار. وهناك ثماني دول عربية حققت إنتاجية لوحدة العمل تفوق 10000 دولار، وثماني دول أخرى حققت إنتاجية بين 4000ـ1000 دولار، أما بقية الدول فإنتاجية وحدة العمل أقل من 1000 دولار سنوياً.

يوجد شح كبير في المعلومات عن معدلات البطالة في الريف العربي.وتوضح البيانات العامة المتوفرة من التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2004 أن معدل البطالة يتراوح ما بين 31.3% إلى 1.1%. والملاحظ أن الدول ذات الإمكانيات الزراعية الأكبر مثل: السودان، موريتانيا، المغرب، مصر، سوريا، الجزائر، تونس والأردن لا تقل فيها معدلات البطالة عن 9%.

6 ـ 4 تطورات أوضاع التغذية وشبكات الأمان الاجتماعي في الريف العربي:

أوضحت الإحصاءات المتوفرة من المنظمة العربية للتنمية الزراعية ومن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) بأن عدد السكان في الدول العربية الذين يعانون من نقص الغذاء، أي الذين لا تكفي الجرعة الغذائية احتياجاتهم الدنيا للطاقة قد زاد من 22.5 مليون (متوسط الفترة 1969ـ1981) إلى 32.5 مليون متوسط الفترة (1998ـ2000). إلا أن وزنهم النسبي في العدد الكلي للسكان قد تناقص من نحو 13.6% إلى نحو12.1%. كما أوضحت تقارير منظمة الأغذية والزراعة أن أوضاع السكان العرب الذين يعانون من نقص التغذية أو إمدادات الطاقة الأفضل نسبياً عند مقارنتها بمناطق العالم الأخرى أو المتوسط العالمي، حيث تبلغ هذه النسبة على المستوى العالمي نحو 17% وذلك في المتوسط خلال الفترة 1999ـ2000.

تجدر الإشارة إلى أن المتوسط العربي يخفي في طياته اختلافات كبيرة بين الدول العربية. بينما توجد دولة واحدة فقط ليس بها أي نقص في الغذاء، توجد دولة أخرى يصل النقص فيها إلى أكثر من 75%. وكما أن هناك ست دول يقل فيها النقص عن المعدل العالمي، فان بقية الدول يزيد النقص فيها على المعدلات العالمية بل ويصل إلى نسب عالية تتراوح بين 25% إلى 61% خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض.

يضاف إلى ما سبق أنه من التطورات الإيجابية التي تحققت أن معظم الدول العربية قد طورت نظم سلامة الغذاء وحسنت الرقابة عليها شاملة الرقابة على المخاطر في النقاط الحرجة،كما تمكنت من مواءمة القوانين مع القوانين العالمية SPFS ولجنة دستور الغذاء.

توضح بعض التقارير أن الوضع في الريف يتحسن باطراد خاصة في الدول ذات الدخل العالي والمتوسط، ولكن يظل الحال في الريف أقل من الحضر. أما في الدول ذات الدخل المنخفض خاصة دول العجز الغذائي فإن المعلومات العامة المتوفرة توضح أن تطورات الوضع في السنوات الماضية ليست إيجابية وقد يرجع ذلك لعمق مشاكل الأمن الغذائي والتنمية الريفية التي تعرضت لها الوثيقة سابقاً.

أولت العديد من الدول العربية شبكات الأمان الاجتماعي اهتماماً خاصاً، ويمكن تصنيف هذه الشبكات إلى مجموعتين، الأولى رسمية تتصدرها الدولة ومؤسساتها، وتشمل أيضا المنظمات الأهلية غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني. والثانية غير رسمية، وتمثلها المجموعات الأسرية والقبلية والعشائرية والمنظمات الطوعية غير المسجلة. ولقد أدخلت بعض الدول العربية شبكات الأمان لتوفير الغذاء لفقراء الريف والمجموعات المحتاجة مثل الأطفال والنساء الحوامل وغيرهم. ولقد درجت بعض الدول في دعم السلع الأساسية مثل الخبز والأرز والسكر والزيت بأن هذه السلع تعد رئيسية إلا أنه بعد اعتماد السياسات الإصلاحية اتجهت بعض الدول إلى محاولة ترشيد هذه السياسات،حيث بدأت في تنفيذ برامج شبكات أمان موجهة تحديداً لفئات معينة مثل دعم الخبز الأسمر المفضل عند الطبقات الدنيا وعدم دعم الخبز الأبيض للطبقات العليا والوسطى. كما نفذت بعض الدول برامج التدخل التغذوي المباشر لتقديم وجبات للمدارس والنساء الحوامل. كما كان التدخل في تدعيم وجبات غذائية لفئات أو مناطق تشكو من نقص بعض العناصر الغذائية مثل اليود أو الحديد أو الفيتامينات. كما لجأت بعض المؤسسات إلى استخدام الغذاء في تعزيز بعض البرامج مثل برامج الغذاء للعمل والغذاء للتعليم.

6 ـ 5 تطورات دور المرأة العربية في التنمية:

شهدت أوضاع المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية تطورات ايجابية ومتلاحقة خلال العقدين الماضيين، وكان هذا نتاجاً للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي قوي مسارها واتجاهاتها لتحسين أوضاع المرأة وزيادة الوعي والتعليم وانتشار وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية والانفتاح وزيادة وتيرة الاندماج في الاقتصاد العالمي. لقد حققت معظم الدول تقدماً ملحوظاً في تحسين أوضاع المرأة وإدماجها في التنمية،حيث تشير الإحصاءات المتاحة، جدول (15)، إلى أن حصة النساء من القوى العاملة ذات الأعمار البالغة 15 سنة فأكثر من مجموع القوى العاملة قد تزايدت من نحو 26% عام 1980 إلى نحو 29.3% عام 2002، كما انكمش الفارق الكبير جداً في التعليم بين الإناث والذكور وصار صغيراً جداً في معظم الدول العربية. وأوضحت التقارير المتوفرة حدوث تطورات ايجابية ملحوظة في النواحي الصحية المتعلقة بالصحة الإنجابية ورعاية الحوامل والولادات تحت إشراف صحي.إلا أنه من ناحية أخرى فقد ارتفعت نسبة النساء اللاتي يرأسن أسرهن واللاتي يعملن على حسابهن الخاص من جملة النساء العاملات في كثير من الدول العربية، كما أوضحه تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة الذي رصد أنه في بعض الدول وصلت هذه النسبة إلى 63% وتتراوح في بقية الدول بين 5 ـ 17%. وكما أوضح التقرير جانباً ايجابياً آخر وهو أن نسبة النساء ضمن الإداريين والمديرين قد وصلت في أربع دول عربية إلى 21% و16% و13% و9% وتتراوح النسبة في بقية الدول العربية بين 2%، 6%. وعلى الرغم من هذه التطورات المطردة، إلا أنه من المتفق عليه أن هناك الكثير الذي يمكن عمله لتحقيق المزيد من التقدم في مشاركة وإدماج المرأة في الاقتصاد لتمكين نصف المجتمع (النساء) من القيام بدورهن المرتجى في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

على الرغم من اعتراف الإسلام بحقوق المرأة الكاملة، إلا إنه مازال هناك تفاوت في الأجور بين النساء والرجال لصالح الرجال، وتفاوت في التعليم والنشاط الاقتصادي،كما تجد النساء صعوبة في الحصول على التمويل والأصول الإنتاجية بخاصة حيازة الأراضي. وكما أن المرأة لا تجد الفرص المتساوية في الالتحاق والتدرج في الوظائف أو الدخول في كثير من الأعمال الخاصة التي تتطلب البعد عن أسرتها أو السفر والتحرك أو العمل الليلي. لا توجد معلومات دقيقة عن تطورات دور المرأة في الزراعة والريف العربي. ورغم ذلك توضح بعض التقارير أن للمرأة دوراً مهماً ومشاركة فاعلة في الزراعة العربية تعكسها نسبة النساء في القوى العاملة الزراعية التي قدرها المراقبون بحوالي 50% في المتوسط، وتزيد على ذلك كثيراً في الدول ذات الدخل المتدني والمعتمدة على الزراعة.

تواجه النساء في الريف مشكلات التمويل التقليدي الرسمي الذي يتطلب ضمانات وحيازة الأراضي والمعرفة بالزراعة وخدماتها في ظل غياب إرشاد موجه للنساء بخاصة في المناطق التي تحكمها العادات والتقاليد المقيدة للمرأة. وكما بينت التقارير تحسن أوضاع المرأة الريفية التعليمية والصحية، وإن كان بنسب أقل بكثير من الرجال ومن نسبة ما تحصلت عليه النساء في المناطق الحضرية. كما رصدت التقارير تطورات ايجابية في زيادة ومشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي والتجمعات الريفية النسوية الاقتصادية ومؤسسات المجتمع المدني، إلا أنه من الملاحظ أن معظم المساعدات والتنظيمات المقدمة للنساء في معظمها نمطية تركز على النشاطات النسوية المتعلقة بالتطريز والتصنيع المبسط للمنتجات والنواحي الصحية الأولية. ومع التسليم بأهمية هذه الأنشطة إلا أن التجارب قد أثبتت أهمية إدماج المرأة في عملية التنمية الزراعية والريفية وجعلها شريكاً فاعلاً. هذا إلى جانب ضرورة تقوية التنظيمات النسوية الريفية الهادفة إلى النهوض بالمرأة.

جدول (15) مؤشرات عن تطورات أوضاع المرأة مقارنة بالذكور – عام 2002

الدولة	العمر المتوقع عند الولادة بالسنوات		معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين 15 سنة فما فوق		نسبة الفقد الإجمالي للتعليم الابتدائي والثانوي والعالي		الدخل المكتسب بالدولار حسب تعادل الفترة الشرائية		نسبة الذكور إلى الإناث%	نسبة الأسر التي ترأسها إمرأة	معدل النشاط الاقتصادي		معدل البطالة 1999-2002			حصة الإناث من القوة العاملة (15 سنة فأكثر) من مجموع القوى العاملة	
	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور			إناث	ذكور	إجمالي%	إناث	ذكور	1980	2002°
الأردن	72.4	69.6	85.9	95.5	77	76	1696	6118	108	-	13	73	14.5	20.8	13.4	14.0	14.7
الإمارات	77.3	73.2	80.7	75.6	72	65	-	-	185	-	31	92	2.3	2.6	2.2	5.1	14.8
البحرين	75.8	72.4	842	91.5	82	77	7961	23505	135	-	24	65	6.2	2	4.2	10.9	21.6
الجزائر	71.1	68.0	59.6	78.0	69	72	2684	879	102	11	7	47	29.8	24.7	33.9	21.4	29.1
السعودية	73.6	71.0	69.5	84.1	57	58	3825	18616	116	-	15	80	4.6	9.1	3.9	7.6	19.5
السودان	57	54.0	49.1	70.8	34	39	867	2752	101	13	29	75	-	-	-	26.9	30.0
الصومال	-	-	-	-	-	-	-	-	99	-	-	-	-	-	-	43.4	43.4
العراق	-	-	-	-	-	-	-	-	103	-	10	74	-	-	-	17.3	20.4
الكويت	78.9	74.8	81.0	84.7	81	71	7116	20979	151	5	43	83	0.8	0.6	0.8	13.1	24.1
المغرب	703	66.6	38.3	63.3	52	61	2153	5354	100	15	26	78	11.6	12.5	11.6	29.0	33.5
اليمن	60.9	58.7	28.5	69.5	37	66	387	1274	103	12	2	81	11.5	8.2	12.5	32.5	28.2
تونس	74.8	70.7	63.1	83.1	75	74	3615	9933	101	11	24	73	14.9	-	-	28.9	32.5
جزر القمر	62.0	59.2	49.1	63.5	41	50	950	1699	101	25	-	-	-	-	-	-	-
جيبوتي	47	44.8	55.5	76.1	20	28	-	-	99	18	-	-	-	-	-	50.3	45.6
سوريا	73	70.5	74.2	91.0	57	62	1549	5496	102	-	24	82	11.7	29.1	8.3	23.5	27.8
عمان	76.3	709	65.4	82.0	63	62	4056	18239	134	-	13	59	-	-	-	6.2	14.2
فلسطين	73.9	70.7	-	-	81	78	-	-	104	-	10	66	31.3	17.1	33.5	-	-
قطر	75.3	70.4	82.3	84.9	84	79	-	-	172	-	28	93	-	-	-	6.7	18.1
لبنان	75	71.8	810	92.4	79	77	2552	8336	96	12	-	-	-	-	-	22.6	29.9
ليبيا	75.3	70.7	70.7	91.8	100	93	-	-	107	-	-	-	-	-	-	18.6	24.2
مصر	70.8	66.6	43.6	67.2	72	80	1963	5216	100	13	20	69	9.2	22.6	5.6	26.5	32.3
موريتانيا	53.9	50.7	50.7	51.5	42	46	1581	2840	98	-	-	-	-	-	-	45.0	44.0

المصدر: تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2004 الأمم المتحدة.

7 ـ تحليل التجربة العربية في مجال التنسيق والتكامل الزراعي ـ النجاحات والإخفاقات وأسبابها:

7 ـ 1 اتفاقيات التعاون الاقتصادي العربي:

تنبهت الدول العربية إلى أهمية التعاون الاقتصادي العربي فيما بينها في نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث أنشئت جامعة الدول العربية والتي نص ميثاقها صراحة على التعاون الاقتصادي، وتم توقيع عدة اتفاقيات لتحقيق هذا الهدف، من أبرزها:

7 ـ 1 ـ 1 اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية عام 1953:

والتي كان من بين أهدافها خفض الرسوم الجمركية على بعض السلع العربية المستوردة، ومن بينها سلع زراعية وحيوانية وثروات طبيعية وسلع صناعية منشأها أحد البلدان الأطراف في الاتفاقية، وتسهيل تجارة الترانزيت عبر الدول العربية. وتم إدخال تعديلات على هذه الاتفاقية في الأعوام 1954، 1956، 1957، 1959، بغرض إدخال سلع إضافية سواء كانت زراعية أو صناعية، إلا أنها أبقت على نظام إجازات التصدير والاستيراد وظل أيضاً الباب مفتوحاً بجواز منع التصدير والاستيراد والمعاملة بالمثل.

7 ـ 1 ـ 2 اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات التجارية وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية 7/9/1952:

حيث استهدفت الاتفاقية تسهيل تمويل مدفوعات المعاملات الجارية ومنح المدفوعات أقصى ما يمكن من معاملة تفضيلية. ولكن لم تلزم الدول الأطراف بإلغاء الرقابة على التحويلات المالية وانتقال رؤوس الأموال، بل ظلت خاضعة للأنظمة المعمول بها في كل دولة.

7 ـ 1 ـ 3 اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية عام 1957:

وقد مثلت هذه الاتفاقية خطوة أكثر تقدماً (إلى الأمام) من الاتفاقيتين السابقتين، حيث استهدفت البدء بمنطقة تجارة حرة وصولاً إلى وحدة اقتصادية كاملة وكانت أهداف الاتفاقية تتمثل في:

أ ـ حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال.

ب ـ حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية.

ج ـ حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي.

د ـ حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والمرافق والمطارات المدنية.

هـ ـ حقوق التملك والإيصاء والإرث.

مما لا شك فيه أن الحريات الأربع التي أوردتها الاتفاقية هي القادرة على تحقيق تعاون اقتصادي عربي فاعل، إلا أن هذه الاتفاقية وقعتها ثلاث عشرة دولة ثم انسحبت دولتان واندمجت اليمن الجنوبية في اليمين الشمالية ولم يتبق إلا عشر دول، وظلت الاتفاقية بين مد وجذر تراوح مكانها لأسباب سياسية واقتصادية دولية وإقليمية وعربية، مع أن إنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية كان هو الإطار المؤسسي لتنفيذ هذه الاتفاقية.

7 ـ 1 ـ 4 السوق العربية المشتركة:

اتخذ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية على المستوى الوزاري قراره رقم (17) في 13 أغسطس 1964 بإقامة سوق عربية مشتركة، انضمت إليها في البداية أربع دول ثم ارتفع عدد هذه الدول حتى وصل إلى ثماني دول أعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية، وكانت أهداف السوق المشتركة هي نفس أهداف اتفاقية الوحدة الاقتصادية ومن أبرزها ما خص المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية التي منشأها أحد الدول الأطراف أنها معفاة بالكامل من الرسوم الجمركية بواقع 20% سنوياً اعتباراً من 1965/1/1، كما تم تخفيض الرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل بواقع 20% سنوياً لتزال بالكامل في 1969/1/1 أما باقي السلع عام 1974. وتعثرت مسيرة السوق المشتركة منذ بدايتها وشكلت لجنة لتقويمها عام 1972 وتقويم آخر عام 1977، وشكل المجلس لجنة للتطوير عام 1979 عقدت أول اجتماع لها في مارس 1983 التي أوصت بإزالة القيود غير التعريفية، والالتزام بتطبيق بنود الاتفاقية وبعدم دعم الصادرات التي لها نظير في البلد المستوردة ووضع نظام لتسوية المدفوعات لتسهيل حركة التجارة البينية، وشكل المجلس فريق عمل عام 1984 لنفس الغرض وأوصى بنفس التوصيات السابقة. وما زالت السوق المشتركة تراوح مكانها بل لم تستطع دول المجلس الوصول إلى منطقة تجارة حرة فيما بينها ولا إتحاد جمركي، ولعل الأسباب الموضوعية التي أدت إلى هذه النتيجة بالإضافة إلى عدم الجدية في الالتزام بتنفيذ القرارات والتوصيات والاتفاقيات ،إن اقتصاد الدول الأعضاء لم يكن مهيئاً لذلك، حيث تختلف النظم الاقتصادية للدول الأعضاء وتختلف مراحل النمو وكذلك طبيعة وحدة المشكلات التي تواجهها، إضافة إلى اختلاف أولويات التنمية في هذه الدول، كما أن الآليات التنفيذية لم تكن مناسبة.

7 ـ 1 ـ 5 اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية فبراير 1981:

كانت هذه الاتفاقية تطويراً لاتفاقية عام 1953، ومن أبرز ما جاء فيها في الجانب الزراعي وبموجب المادة السادسة إعفاء السلع الزراعية والحيوانية سواء في شكلها الأولي أو بعد إحداث تغيرات عليها لجعلها صالحة للاستهلاك من كافة الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل، ومن القيود غير الجمركية المفروضة على الاستيراد وجاء في المادة التاسعة أيضاً أن السلعة تعتبر عربية إذا كانت القيمة المضافة فيها لا تقل عن 40% من قيمة السلعة النهائية ويمكن خفضها إلى 20% كحد أدنى بالنسبة لصناعات التجميع العربية. وعالجت الاتفاقية قضايا مهمة كثيرة وأسند للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مهمة الإشراف على تنفيذ الاتفاقية، إلا أن هذه الاتفاقية رغم أهميتها ورغم ما جاء فيها من أحكام تنظيمية ظلت دون تطبيق فعلي، وقد ترجع الأسباب إلى الفترة التاريخية التي مرت بها الدول العربية في عقد الثمانينات والنصف الأول من التسعينات.

7 ـ 1 ـ 6 منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى 1997/2/19:

وفق قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1248 والقرار 1272 بتاريخ 1995/9/13 و6 مارس 1996 الداعيين إلى تفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية نحو إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى تضم كافة الدول العربية وتتماشى مع احتياجات الدول العربية وأوضاعها ومع أحكام منظمة التجارة العالمية، وتنفيذاً لقرار القمة العربية المنعقدة في القاهرة بتاريخ 21ـ23 يونيو 1996 بتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالإسراع بإقامة هذه المنطقة، فقد أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي قراره رقم 1317 الدورة 59 بتاريخ 1997/2/19 بوضع برنامج تنفيذي لإقامة هذه المنطقة، وأهم ما جاء في البرنامج التنفيذي أن تستكمل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال عشر سنوات اعتباراً من 1998/1/1 وإجراء تخفيض سنوي قدره 10% للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بحيث تكتمل في 2007/12/31، وإن كان في وقت لاحق اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي القرار رقم 1431 بتاريخ 8/9/ 2002 القاضي بتقليص فترة المنطقة بحيث تكتمل في 2004/12/31 لتكون في 2005/1/1 قد أصبحت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مكتملة.

وكان الاهتمام بالمنتجات الزراعية واضحاً في البرنامج التنفيذي، حيث تم الاتفاق على رزنامة زراعية يقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتخضع السلع الزراعية للإعفاء المتدرج من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل وأوقف العمل بالرزنامة الزراعية اعتباراً من 2005/1/1، إلا أن ثمة قيد ما زال ساري المفعول وهو حظر استيراد السلع الزراعية أو تداولها لأسباب صحية أو بيئية أو لقواعد الحجر الزراعي والبيطري. وأشارت الاتفاقية على ضرورة استخدام النظام المنسق (H.S) في تصنيف السلع.وبالرغم من كل الترتيبات التي وضعها البرنامج التنفيذي بما فيها لجنة التنفيذ والمتابعة ووضع آلية لفض المنازعات والإشراف الكامل للمجلس الاقتصادي على المنطقة إلا أن هناك عدة عقبات ما زالت تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أهمها:

أ ـ استمرار دولتين في العمل بمبدأ الاستثناءات مع أنه من المفروض أن يتم وقفها في 2001/9/16.

ب ـ لم يتم التوصل حتى الآن إلى قواعد منشأ عربية موحدة تفصيلية.

ج ـ ما زالت تجارة الخدمات لم تعالج بشكل مناسب.

د ـ لم يتم تنسيق السياسات التجارية العربية.

هـ ـ ما زالت قضايا حقوق الملكية الفكرية والتعاون التكنولوجي والبحث العلمي لم تأخذ حظها في البحث.

و ـ ما زالت القيود غير الجمركية لم تحل مشاكلها بالكامل.

كما أن هناك ثلاث دول عربية لم تنضم بعد إلى البرنامج التنفيذي.ورغم المشاكل والمعوقات المشار إليها، فتعد منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أهم إنجاز تحقق في مسيرة التعاون الاقتصادي العربي المشترك وهي تعتبر مقدمة حقيقية للإتحاد الجمركي العربي الذي أقر من حيث المبدأ.

7 ـ 1 ـ 7 التعاون الإقليمي العربي:

يأتي مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مقدمة تجارب التعاون الإقليمي العربي، حيث يضم المجلس ست دول عربية هي دول الخليج العربي، والتي تتميز بتقارب شديد في اقتصادياتها ومستويات التنمية التي تحققت فيها وفي الأوضاع الاجتماعية والرؤى السياسية. ولقد جاوز المجلس عقبات كثيرة ووصل الآن إلى مرحلة الإتحاد الجمركي الذي يشكل جداراً موحداً أمام الغير. ونجاح هذه التجربة العربية يؤكد أن الفرصة الموجودة لتكتل اقتصادي يضم غالبية الأقطار العربية أن لم تكن كلها إذا ما توافرت النية الصادقة والجدية والإحساس بمخاطر المستقبل وضعف الدولة القومية أمام المتغيرات التي تتسارع في هذا العالم.

وبالرغم من مرور سنوات طوال على إنشاء الإتحاد المغاربي العربي الذي يمثل تعاون إقليمي يضم خمسة أقطار عربية في شمال أفريقيا، إلا أن هذا الإتحاد لم يتقدم خطوة للأمام وما زال مجرد هيكل أو إطار يحتاج إلى آليات متفق عليها لتدب الحياة فيه، ولعل جمود هذا الإتحاد يعود إلى خلافات سياسية بين الدول الأعضاء أهمها قضية الصحراء المغربية التي تضم ثلاثة أقطار هي المغرب والجزائر وموريتانيا، وقد يكون المستقبل أفضل لتجاوزها.

7 ـ 1 ـ 8 اتفاقيات الاستثمار:

تم توقيع عدة اتفاقيات لتنظيم استثمار وانتقال رؤوس الأموال العربية بين الدول العربية كان هدفها الأساسي تشجيع الاستثمار البيني العربي ووضع ضوابط له وحمايته، ومن أبرز هذه الاتفاقيات:

اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات وانتقال رؤوس الأموال بين البلدان العربية:

وقعت هذه الاتفاقية في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في 1970/8/29 وأصبحت سارية المفعول في 1972/2/20، وجرت تعديلات عليها بقصد تحديثها وتطويرها ووفق عليها في 2000/6/7.

الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية:

تم توقيعها في مؤتمر القمة العربية الحادي عشر في عمان (25-1980/11/27) وأصبحت نافذة في 9/7/1981، وأهم بنودها:

- السماح لانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية وتسهيل استثمارها وحماية المستثمر وصيانة استثماره وعوائده وحقوقه وحرية انتقال رأس المال العربي من دولة لأخرى وحرية تحويل عوائده بصفة دورية، وحددت الاتفاقية تسوية المنازعات عن طريق التحكيم أو التوفيق أو اللجوء إلى محكمة الاستثمار العربية، هذه الاتفاقية جار الآن تحديثها وتطويرها في إطار جامعة الدول العربية لتتلاءم مع المستجدات على الساحتين العربية والدولية وبخاصة منظمة التجارة العالمية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وبما يشجع وينمي الاستثمارات البينية العربية.

- يضاف إلى الاتفاقيتين السابقتين اتفاقيتين مكملتين، إحداهما تتعلق بتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب المفروضة على الدخل ورأس المال بين دول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ووافق عليها المجلس بموجب قراره رقم 1069 بتاريخ 1997/12/3 وهي سارية النفاذ، واتفاقية تسوية منازعات الاستثمار في الدول العربية المبرمة في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ووافق عليها بموجب قرار المجلس رقم 1138 بتاريخ 2000/12/6 وهي سارية النفاذ.

وبالرغم من أهمية هذه الاتفاقيات، ونفاذها إلا أن تطبيقها ما زال محدوداً وآثارها الإيجابية محدودة الأثر أيضاً، ولكنها تشكل إطاراً تنظيمياً ومؤسسية تنظيمية يمكن البناء عليها بحيث تدفع في اتجاه تشجيع المستثمرين العرب على تكثيف نشاطهم الاستثماري في الدول العربية، شريطة أن يتوافر المناخ الملائم والبيئة الملائمة للاستثمار من استقرار سياسي وأمني وعائد مناسب وضمانات كافية ضد نزع ملكية المشروعات وحرية انتقال العمالة ورأس المال والإقامة.

7 ـ 2 المؤسسات والشركات المالية العربية:

7 ـ 2 ـ 1 المؤسسات المالية العربية:

توجد في الوطن العربي مجموعة من مؤسسات التمويل العربية المهمة، أدت دوراً متميزاً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية خلال العقود الثلاثة الماضية، من هذه المؤسسات ما هو منشأ باتفاقية تضم الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية (الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي)، (صندوق النقد العربي) – ومنها ما يضم بالإضافة إلى الدول العربية الدول الإسلامية (البنك الإسلامي للتنمية في جدة) ومنها ما هو في إطار دولي (صندوق الأوبك للتنمية الدولية) ومنها ما هو مخصص لتمويل التنمية في الدول الأفريقية غير العربية (المصرف العربي للتنمية في أفريقيا) ولقد قدمت هذه المؤسسات عوناً مالياً للتنمية في الدول العربية بلغ نحو 42.6 مليار دولار خلال الفترة 74-2003 بما نسبته 63.6% من إجمالي العون الإنمائي لهذه المؤسسات، وكان نصيب الزراعة والثروة الحيوانية في حدود 14.1% من هذا العون أي ما يقارب 6 مليارات دولار تقريباً، أي بمعدل سنوي قدره 200 مليون دولار. وبالرغم من أن احتياجات القطاع الزراعي أكبر بكثير إلا أن هذا العون مهم للغاية ويعكس اهتمام الدول العربية بالقطاع الزراعي.

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي:

باشر الصندوق أعماله عام 1974، وحددت اتفاقية الإنشاء أن الصندوق يهدف إلى تمويل:

أ ـ المشاريع الاقتصادية ذات الطابع الاستثماري بقروض ميسرة للحكومات والهيئات والمؤسسات العامة ومنح أفضلية للمشروعات العربية المشتركة.

ب ـ تشجيع توظيف الأموال العامة.

ج- توفير الخبرات والمعونات الفنية في مختلف المجالات الاقتصادية.

وأجري تعديل على الاتفاقية عام 1997 سمح بمنح قروض للقطاع الخاص، وأنشئ لهذا الغرض تسهيلات تمويلية لتمويل مشاريع القطاع الخاص تبلغ 500 مليون دولار.

وجدير بالملاحظة أن الصندوق يوفر تمويل للمشاريع التنموية العربية ضمن محاور ثلاثة:

أ- قطاعات البنية الأساسية كالنقل والاتصالات والطاقة.

ب- القطاعات الإنتاجية كمشاريع الزراعة والصناعة.

ج- تمويل مشاريع التنمية الاجتماعية كالصحة والتعليم ومكافحة الفقر والبطالة.

ويقدم الصندوق هذه القروض مستنداً إلى مبادئ ثلاثة:

1 - أن تكون المشروعات ذات أولوية في خطط وبرامج التنمية في الدول العربية.

2 - تُعطى الأولوية للمشروعات المشتركة التي تعضد التعاون والتكامل الاقتصادي العربي.

3 - التأكد من الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروعات.

هذا وقدم الصندوق منذ إنشائه وخلال الفترة 74-2004 حوالي 467 قرضاً قيمتها 16188 مليون دولار كان نصيب قطاع الزراعة منها 18.8% أي حوالي 3043.3 مليون دولار، وكان نصيب مشروعات التكامل الاقتصادي بين الدول العربية (المشروعات العربية المشتركة) 1093.2 مليون دولار، وقدم الصندوق عوناً فنياً بلغ نحو 125.9 مليون دولار، أما تمويل القطاع الخاص فما زال محدوداً، حيث قدم ما قيمته 46.9 مليون دولار عام 2004 في صورة قروض لمشروعات في مصر واليمن والبحرين، وحوالي 10.7 مليون دولار مساهمة في شركتين إحداهما مصرية والأخرى سعودية، ويعتبر الصندوق العربي الممول الرئيسي للتنمية في الدول العربية وللقطاع الزراعي بصفة خاصة.

صندوق النقد العربي:

أنشئ الصندوق عام 1976 بقصد إرساء مقومات نقدية للتعاون الاقتصادي العربي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية ومقره مدينة أبو ظبي وتتمثل أهدافه في:

أ- تصحيح الاختلال في موازين المدفوعات.

ب- إرساء أساليب التعاون النقدي بين الدول العربية والعمل على إنشاء عملة عربية موحدة.

ج- تطوير الأسواق المالية العربية.

د- تقديم المشورة فيما يخص السياسات الاستثمارية الخارجية.

هـ- تعزيز المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء.

وبناءً على هذه الأهداف التي أُنشئ من أجلها الصندوق فهو يقدم تسهيلات ضمن إطارين، أولهما تمويل العجز الكلي في ميزان المدفوعات، والثاني تسهيلات لدعم الإصلاحات القطاعية، وبلغ إجمالي القروض التي قدمها الصندوق خلال الفترة 1997-2004 (حتى نهاية 2003) حوالي 4.4 مليار دولار استفادت منها 13 دولة عربية، أستخدمت معظمها لتمويل العجز في ميزان المدفوعات باستثناء 6.2% منها قروض تجارية، وكما هو واضح من نشاط الصندوق فهو لا يمول مشروعات التنمية، بل معني بالإصلاحات الهيكلية بالدرجة الأولى والتي تنعكس إيجابياً على التنمية بشكل غير مباشر، وقدم الصندوق عوناً فنياً في نفس الإطار السابق، حيث قام بتدريب عدد كبير في مجال رسم السياسات الاقتصادية من خلال معهد السياسات الاقتصادية التابع للصندوق.

برنامج تمويل التجارة العربية:

أنشئ صندوق النقد من أجل تحرير وتنمية التجارة بين الدول العربية، برنامجاً لتمويل التجارة العربية، وقدم الصندوق في إطار هذا البرنامج قروضاً بلغت قيمتها 282 مليون دولار، وأصبح هذا البرنامج مؤسسة مالية عربية ويبلغ رأس مال البرنامج 500 مليون دولار، وحقق البرنامج أرباحاً تراكمية بلغت في نهاية عام 2003

حوالي 442 مليون دولار، ويسهم هذا البرنامج في تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وتحقيق أهداف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتعزيز القدرة التنافسية للمصدرين العرب. ويمول البرنامج الصفقات التجارية للسلع العربية المنشأة وذلك من خلال الوكالات الوطنية المعتمدة للبرنامج وهي البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة من دولها.

ويقدم البرنامج عدة خدمات تجارية مثل:

أ ـ معلومات التجارة، حيث أنشئت شبكة معلومات التجارة العربية بالتعاون مع (UNDP) ومركز التجارة العالمي (ITC)، وهي منظومة من المعلومات تقدم خدمات للمتعاملين في قطاع التجارة في الدول العربية عبر شبكة الإنترنت.

ب ـ ترويج للتجارة العربية، حيث عقد في إطار هذا النشاط 12 لقاء للمصدرين والمستوردين العرب، وتبين من خلال أنشطة هذا البرنامج أنه يفيد القطاع الزراعي بطريقة غير مباشرة من خلال مساعدة المصدرين والمستوردين ومدهم بالمعلومات الضرورية وترويج السلع التي يتعاملون فيها.

البنك الإسلامي للتنمية:

أُنشئ عام 1975 كمؤسسة مالية إسلامية تهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوب الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية في الدول غير الإسلامية وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، ويضم البنك:

أ ـ المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص.

ب ـ المؤسسة المالية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات.

ج ـ المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.

كما أنشأ البنك صناديق داخلية مثل: صندوق حصص الاستثمار ومحفظة البنوك الإسلامية للاستثمار والتنمية، وصندوق البنية الأساسية والهيئة العالمية للوقف، ووفقاً لخطة مجموعة البنك الإستراتيجية عام 2004 فقد حددت ثلاثة أهداف إستراتيجية للعمل هي:

1 ـ تعزيز الصناعة المالية الإسلامية.

2 ـ مكافحة الفقر.

3 ـ تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء.

ولقد بلغ صافي المجموع التراكمي لتمويلات البنك بمؤسساته 34.24 مليار دولار خلال الفترة 1975ـ 2004، كان نصيب الدول العربية منها 15.7 مليار دولار بنسبة 40.4% وكان نصيب القطاع الزراعي من عمليات التمويل العادية 15% والصناعة 8% والمرافق العامة 29% والقطاعات الاجتماعية 23% والنقل والاتصالات 18% والقطاعات الأخرى 7% تقريباً.

ويقوم البنك بتمويل كل من الصادرات والواردات وفق برامجه لهذا الغرض، حيث بلغ التراكم الصافي المعتمد لعمليات تمويل التجارة حتى نهاية العام 2004/2003 حوالي 20.74 مليار دولار، وقدمت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص تمويلاً بلغ منذ إنشائها عام 1999 حتى نهاية العام 2004/2003 نحو 185 مليون دولار. ويعتبر البنك الإسلامي للتنمية من أكبر مؤسسات التمويل العربية التي تمول التنمية والتجارة والقطاع الخاص، وللبنك مكانة عربية وإسلامية ودولية كبيرة.

صندوق الأوبك للتنمية الدولية:

أُنشئ عام 1976 وبلغ إجمالي ما استفادت منه الدول العربية حتى عام 2004 حوالي 723.8 مليون دولار تمثل حوالي 17.4% من إجمالي قروض المشاريع التي مولها الصندوق، كما أسهم في تمويل القطاع الخاص في دول المغرب العربي ومصر والسودان وسوريا ولبنان.

ويقوم الصندوق بدور أساسي فى مساعدة فقراء الريف فى الدول النامية ، ولهذا الغرض يرتبط الصندوق ارتباطاً وثيقاً بمؤسستين لهما اهمية كبيرة لدى العالم النامي، وهما الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (ايفاد) والصندوق المشترك للسلع الاساسية.

7 ـ 2 ـ 2 الصناديق العربية للتنمية :

بالإضافة إلى الصناديق السابق الإشارة إليها، فقد أنشأت عدة أقطار عربية صناديق قطرية للتنمية لتقديم المساعدة الإنمائية للأقطار العربية وغير العربية ، ومن بين هذه الصناديق:

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية:

إنشئ في نهاية عام 1961 بهدف تقديم المساعدات الإنمائية للدول العربية وفي عام 1974 شمل الدول النامية الأخرى، ثم في عام 1981 أصبح يسهم في رؤوس أموال مؤسسات التمويل الإنمائي الدولية والإقليمية، هذا وقد قدم الصندوق منذ إنشائه حتى نهاية السنة المالية 2004/2003 قروضاً بلغت قيمتها نحو 11.169 مليار دولار كان نصيب الدول العربية منها 53.6%، خص قطاع الزراعة 20.2% من إجمالي القروض، والصناعة 15.3%، كما يقدم الصندوق معونات فنية حيث بلغت قيمتها حتى نهاية 2003 حوالي 270.8 مليون دولار خص الدول العربية منها ما يعادل نحو 46.6%.

صندوق أبو ظبي للتنمية:

أُنشئ الصندوق عام 1971 وباشر أعماله عام 1974، ويهدف إلى المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية والدول النامية الأخرى، وقد بلغ حجم القروض التي قدمها الصندوق منذ إنشائه وحتى نهاية عام 2003 حوالي 3.106 مليار دولار، وبلغ نصيب الدول العربية من القروض التي قدمها الصندوق 2397 مليون دولار بما يعادل 77.2% من إجمالي القروض التي منحها، وبلغ نصيب القطاع الزراعي 17.7% والقطاع الصناعي 18.4%. ويسهم الصندوق في 13 شركة استثمارية عربية في عدة أقطار.

الصندوق السعودي للتنمية:

أُنشئ الصندوق عام 1974 وباشر أعماله عام 1975 ويهدف إلى تقديم العون للدول النامية وبالأخص الأقل نمواً والأشد فقراً، ويدعم الصندوق برامج الإصلاح الاقتصادي، وبلغ إجمالي القروض التي قدمها الصندوق منذ إنشائه حتى نهاية عام 2004 حوالي 6427 مليون دولار هذا بالإضافة إلى 197 مليون دولار قدمها الصندوق لتمويل برامج الإصلاح الاقتصادي من هذه القروض.ويقدر المسحوب فعلاً بحوالي 5420 مليون دولار، وكان نصيب الدول العربية (15 دولة عربية) حوالي 50.5% من إجمالي قروض الصندوق المعتمدة لكل دولة، أما التوزيع القطاعي لهذه القروض فهي 18.4% للزراعة، 32.3% للنقل والاتصالات، والباقي خص قطاعات أخرى.

7 ـ 2 ـ 3 شركات وهيئات الاستثمار العربية المشتركة:

تم إنشاء ست عشرة شركة عربية مشتركة خلال العقود الثلاثة الماضية، منها أربع شركات زراعية تعمل في القطاع الزراعي والباقي يعمل في مجالات أخرى، وتوجد شركتان تعملان في مجال الاستثمار بصفة عامة، وسنولي الاهتمام بالشركات الزراعية والشركات التي تقدم تمويل للقطاع الزراعي.

الشركة العربية للاستثمار:

أُنشئت هذه الشركة عام 1974 وهي تهدف إلى المساهمة في مشاريع استثمارية في قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات، وتقدم التمويل على أسس اقتصادية، وبلغت حصيلة عمل الشركة منذ إنشائها حتى عام 2004 المساهمة بحوالي 291 مليون دولار مستثمرة في 54 مشروعاً من بينهما ستة مشروعات زراعية، حيث نال قطاع الزراعة 29% من استثمارات الشركة، ومن بين المشروعات الزراعية التي ساهمت الشركات في تمويلها: شركة سكر كنانة بالسودان، شركة المرجي لتربية الماشية وتنمية الزراعة في تونس، وشركة ألبان الشمال الغربي في تونس، وشركة مأرب للدواجن في اليمن، وشركة ظفار للصناعات السمكية في عمان، وشركة تربية وتصنيع لحوم الديك الرومي في المغرب، والشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية.

الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي:

أُنشئت الهيئة عام 1976 كمؤسسة مالية عربية مختصة في القطاع الزراعي، وتهدف إلى تنمية الموارد الزراعية في الدول العربية وزيادة تبادل المنتجات الزراعية بين الدول العربية ومستلزمات الإنتاج الزراعي، وذلك عن طريق الاستثمار في كافة صور الإنتاج الزراعي والأعمال المرتبطة به، من استصلاح أراضي وإنتاج نباتي وحيواني وسمكي وداجني والمراعي والغابات والتصنيع الزراعي ومستلزمات الإنتاج، وتسهم الهيئة في 23 شركة زراعية، وهي المالك الأكبر لثماني شركات، حيث تتجاوز حصتها 40% من رأس مال كل منها وذلك حتى نهاية 2004.

ويصل قيمة النشاط الاقتصادي للهيئة الموجهة للشركات القائمة وقيد التنفيذ أو التأسيس حوالي 392 مليون دولار، 59% منها مساهمات مباشرة في رأس مال هذه الشركات، و41% منها قروض قدمتها الهيئة لدعم وتطوير بعض الشركات، وتعتبر الحكومات العربية والمؤسسات التابعة لها الشريك الرئيس للهيئة حتى نهاية الثمانينات من القرن الماضي، ثم بعد ذلك أصبح القطاع الخاص هو الشريك الأساسي للهيئة في أغلب الشركات والمشروعات التي قامت في التسعينات.

الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية[1]:

تأسست الشركة عام 1974 وبدأت نشاطها عام 1975 وتستهدف القيام بجميع الأعمال الفنية والزراعية والصناعية المتعلقة بإنتاج وتصنيع ونقل وتسويق المنتجات الحيوانية والأعلاف والمواد والمعدات والآلات اللازمة لذلك وإجراء الدراسات والمواصفات وتقديم الخدمات الاستشارية لأغراضها أو للغير، بلغت استثمارات الشركة 251.8 مليون دولار حتى نهاية 2003 واستطاعت الشركة تحقيق أرباح تراكمية بلغت 318 مليون دولار منذ إنشائها حتى نهاية عام 2003، وتعمل الشركة في مجال الإنتاج والتصنيع والتسويق والاستثمارات والدراسات.

7 ـ 3 المؤسسات العربية الفنية المشتركة العاملة في القطاع الزراعي:

المنظمة العربية للتنمية الزراعية:

اعتمد مجلس جامعة الدول العربية إنشاء المنظمة عام 1970 في دور انعقاده العادي الثالث والخمسين وباشرت أعمالها عام 1972، وقد تم تعديل اتفاقية الإنشاء في عام 1990 وفي عام 1998، وتتمثل أهداف ومهام المنظمة في المساهمة في إيجاد وتنمية الروابط بين الدول العربية وتنسيق التعاون فيما بينها في شتى المجالات والنشاطات الزراعية وعلى الأخص:

1 ـ تنمية الموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة في القطاع الزراعي وتحسين وسائل وطرق استثمارها على أسس علمية.
2 ـ رفع الكفاءة الإنتاجية الزراعية النباتية منها والحيوانية وبلوغ التكامل الزراعي المنشود بين الدول العربية.
3 ـ تسهيل تبادل المنتجات الزراعية بين الدول العربية.
4 ـ العمل على زيادة الإنتاج الزراعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي.
5 ـ دعم إقامة المشاريع والصناعات الزراعية.
6 ـ النهوض بالمستويات المعيشية للعاملين في القطاع الزراعي.

وجاء في الباب الثالث (مادة 5) تتخذ المنظمة الوسائل الكفيلة بتحقيق أغراضها، مثل:

1 ـ جمع ونشر البيانات والمعلومات المتعلقة بالزراعة والأغذية.
2 ـ دعم وتنسيق الجهود المحلية والقومية في المجال الزراعي وخاصة في مجالات:
ـ البحوث العلمية والتكنولوجية والدراسات الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالزراعة

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تجربة الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية، المؤتمر القومي للتكامل الزراعي العربي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية، القاهرة، أكتوبر 2004.

والأغذية وتنمية المجتمعات الريفية.

- النهوض بالمؤسسات والخدمات الزراعية مثل: التعليم والتدريب والإرشاد والائتمان والإدارة.
- صيانة الموارد الطبيعية وإتباع الطرق المحسنة في الإنتاج الزراعي.
- تقديم المعونة الفنية التي تطلبها الدول العربية.
- تبادل الخبرات في المجال الزراعي.
- تحسين تجهيز الأغذية والمنتجات وتسويقها والنهوض بالصناعات الزراعية

3 ـ متابعة مختلف التطورات الدولية في المجالات الزراعية والعمل على حماية المصالح الزراعية العربية.

4 ـ التعاون مع المنظمات المعنية بالشئون الزراعية والميادين المتعلقة بها.

5 ـ العمل على تنسيق التشريعات والقوانين والأنظمة الزراعية ما أمكن وتوحيد المصطلحات الزراعية.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن جميع الدول العربية أعضاء في المنظمة باستثناء جزر القمر.

- تضم المنظمة في الوقت الراهن ثلاثة أجهزة تشريعية وتنفيذية، هي:

أ ـ الجمعية العمومية ب ـ المجلس التنفيذي ج ـ الإدارة العامة.

وتعتبر الجمعية العمومية هي السلطة العليا للمنظمة وتختص بإقرار الإستراتيجية والسياسة العامة التي تسير عليها المنظمة، وتخطيط ومتابعة برامجها، ونشاطها، ومراقبة أعمالها الفنية والمالية والإدارية، واتخاذ ما تراه مناسباً من قرارات وإجراءات لتحقيق أهداف المنظمة في حدود الاتفاقية، وقراراتها لا تخضع لأي من طرق الطعن والإلغاء.

أما المجلس التنفيذي فهو يتألف من سبع دول يتم انتخابهم دورياً كل عامين وفق تمثيل جغرافي متفق عليه. وتتمثل مهام المجلس التنفيذي في تنفيذ قرارات الجمعية العمومية، ويهيئ مشاريع جدول أعمال ومشاريع القرارات التي ستعرض على الجمعية العمومية، فهو يقترح برامج عمل المنظمة وإعداد الأنظمة واللوائح ودراسة خطة عمل المنظمة وكذلك دراسة الحسابات الختامية ويرفع توصيات بها إلى الجمعية العمومية.

أما الإدارة العامة فهي الجهاز التنفيذي والإداري للمنظمة، وتتكون من المدير العام والمدير العام المساعد والمستشارين الفني والقانوني والإدارات والأقسام والوحدات والمكاتب.

ويعتبر المدير العام هو المسئول أمام الجمعية العمومية والمجلس التنفيذي ويعمل على تحقيق أهداف المنظمة المنصوص عليها في اتفاقية الإنشاء. وترتبط المنظمة بعلاقات مؤسسية مع جامعة الدول العربية وأجهزتها ولجانها، والمنظمات العربية المختصة، وتتعاون المنظمة مع المنظمات والمراكز والمعاهد الدولية والإقليمية المعنية بشئون الزراعة.

- لقد تميزت المنظمة في العقود الثلاثة الماضية بقدرتها على التجاوب الفاعل مع المتغيرات الإقليمية والدولية والعربية، واستطاعت أن تحدث تطويراً مستمراً من خلال خططها المرنة واستراتيجياتها وبرامجها، فقد طورت جهازها الإداري والفني وغيرت من برامجها وأحدثت تعديل في هيكلها التنظيمي بما يمكنها من تحقيق أهدافها. وكان للمنظمة إسهامها الكبير في تذليل الصعوبات التي تعترض منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، كما تجاوبت المنظمة مع تنامي دور القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني ووضعت أسس مشاركة القطاع الخاص في مختلف أنشطة المنظمة. كما استجابت مع قرارات القمة العربية وعملت على تنفيذها سواء فيما يخص تنسيق السياسات أو وضع إستراتيجيةللتنمية الزراعية العربية المستدامة والأمن الغذائي.
- استطاعت المنظمة عبر مسيرتها الطويلة إنجاز الكثير من الأهداف الزراعية العربية، سواء في مجالات التدريب وتقديم العون الفني وتنفيذ المشروعات والعديد من الدراسات القطرية والقومية والتي وضعت إما لحلول مشكلات يعاني منها القطاع الزراعي العربي أو تؤسس لتنسيق السياسات الزراعية العربية في المجالات المختلفة. كما قدمت كل جديد في مجال التكنولوجيا، واهتمت بتنمية

المجتمعات الريفية العربية ووضعت مجموعة من البرامج من بينها برنامج لمكافحة الفقر في الريف العربي، هذا إضافة إلى إصدار كتاب سنوي عن الإحصاءات الزراعية العربية يمثل مرجعاً أساسياً على المستوى الإقليمي الدولي، كما كان للمنظمة دوراً متميزاً في دعم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ووضع الرزنامة الزراعية العربية وقواعد المنشأ للسلع الزراعية.

ومازالت المنظمة تبذل جهوداً مكثفة من أجل تطوير وتحديث القطاعات الزراعية العربية وجعلها أكثر قدرة وفاعلية على المنافسة في الأسواق العالمية، وتنسيق السياسات الزراعية العربية وتحقيق الأمن الغذائي العربي من خلال تنمية زراعية عربية مستدامة وتمهيد السبيل لتحقيق التكامل الزراعي العربي على أسس علمية تتلاءم مع الواقع العربي السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد):

تأسس المركز عام 1971 ويتمثل هدفه الأساسي في القيام بالأبحاث والدراسات والتدريب وتنفيذ المشاريع الرائدة في مجال تقييم وتنمية الموارد الطبيعية في إطار مفهوم التنمية الشاملة المستدامة في المناطق الجافة وشبه الجافة وتحديد الأشكال المثلى لاستثمارها زراعياً. والدول الأعضاء في المركز 14 دولة عربية ويسعى المركز لضم باقي الدول العربية.

تتمثل المهام الأساسية للمركز في الأبحاث والدراسات والتدريب فيما يتعلق بحصر وتقييم إمكانات وخصائص الموارد الطبيعية في الدول العربية ومراقبة ومكافحة التصحر والحفاظ على التنوع الحيوي والبيئة وحماية الموارد الطبيعية وإنتاج ونقل وتوطين التقانات الزراعية وتطوير الكفاءة الإنتاجية للأنواع والسلالات النباتية والحيوانية، بالإضافة إلى تفعيل دور المرأة الريفية ومشاركتها في التنمية الزراعية، ورفع كفاءة الكوادر الفنية الزراعية العربية.

لقد وضع المركز آلية عمل مرنة لعمله تتمثل في تجميع الباحثين والعاملين ضمن وحدات عمل تنظيمية على أساس التخصص وطبيعة العمل، والقيام بالأبحاث والدراسات على أساس المشروع البحثي أو الدراسي كوحدة للعمل، وتنفيذ المهام يتم وفق خطط عمل مقررة قصيرة الأمد (سنوية) ومتوسطة الأمد (خمس سنوات) وإستراتيجية طويلة الأمد، وتوفير كافة التسهيلات والخدمات الفنية والإدارية والمالية لإنجاح مهمة الباحثين، كما تخضع أعمال المركز ومهامه إلى متابعة وتقييم دوريين.

استطاع المركز عبر العقود الثلاثة الماضية أن يحقق إنجازات متعددة في مجال الحفاظ على التربة والمياه والبيئة، فقد أعد المركز خرائط للتربة في عدة دول عربية، وقدم برنامجاً لاستخدام الموارد المائية غير التقليدية في الزراعة، وأمد المركز العديد من الدول العربية بالمصادر الوراثية المحسنة الملائمة للبيئات العربية مثل بعض أصناف القمح والشعير والأشجار المثمرة ونباتات المراعي، كما استطاع المركز أن يحسن الطاقة الإنتاجية للمجترات الصغيرة (الضأن والماعز) واهتم بالإبل وأنشأ شبكة لبحوث وتطوير الإبل، وأنشأ أيضاً عدداً من وحدات إنتاج الغاز الحيوي ودرب العديد من الكوادر العربية في هذا المجال. ويقوم المركز بالتنسيق والتعاون الفني مع العديد من المنظمات والمراكز العلمية المختصة العربية والإقليمية والدولية العاملة في مجال عمله.

7 ـ 4 تنسيق السياسات والتشريعات الزراعية العربية:

تبنت الدول العربية في العقدين الأخيرين سياسة زراعية تمثلت أهدافها في تحقيق تنمية زراعية مستدامة والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، فعلى صعيد السياسة الإنتاجية كان لزيادة الإنتاج وتطويره النصيب الأكبر، حيث اتبعت دورات زراعية وتراكيب محصولية تتلاءم والنظم الزراعية السائدة فيها، إضافة إلى التوسع الأفقي والتوسع الرأسي وتنمية الموارد وترشيد استخدامها[1] وحاولت خلق توازن بين المتاح من الموارد وأوجه استخداماتها من جهة والحفاظ عليها وتنميتها من جهة أخرى، كما هو الحال في موارد المياه والمراعي والغابات، وعلى صعيد الثروة الحيوانية والبحرية اتجهت السياسات نحو تنميتها وزيادة إنتاجية الوحدة منها.

ولما كانت الأقطار العربية تسعى نحو تحرير الاقتصاد والتجارة، فقد شجعت الحكومات القطاع الخاص ليلعب دوراً أكثر فاعلية في التسويق الزراعي وزيادة الاستثمارات الموجهة في هذا المحور المهم، وقصرت

الحكومات دورها في تقديم الدعم والإسناد وحماية السوق من التقلبات الحادة التي يمكن أن يتعرض لها، وفي ظل هذه السياسة أخذت السياسة السعرية دورها المتكامل مع السياسة التسويقية من أجل رفع كفاءة الإنتاج من جهة وزيادة دخول المزارعين من جهة أخرى، وأصبحت غالبية الدول العربية تعتمد على قوى العرض والطلب في تحديد أسعار السلع الزراعية مع وجود استثناءات في بعض الدول لبعض السلع الإستراتيجية كالقمح والتي تقوم بشرائه الدول وبيعه أو تحديد سقف للسعر في حالات أخرى، وأحياناً تحديد أسعار السلع الإستراتيجية من قبل الحكومات بهدف حماية المستهلك. وعلى صعيد آخر شجعت الحكومات القطاع الخاص للاستثمار في التصنيع الزراعي من أجل رفع القيمة المضافة للسلعة وحماية المنتجين من التقلبات السعرية، وأولت الحكومات أهمية كبيرة للخدمات المساندة للإنتاج الزراعي خاصة البحوث والإرشاد والتدريب والإقراض والتمويل انسجاماً مع سياسات الإصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي التي تبنتها في العقدين الأخيرين. ولقد شجعت الحكومات المشاركة الشعبية من خلال الإتحادات والجمعيات التعاونية وحماية المنتجين والمربين.

وجدير بالإشارة إلى أن الاستثمار له اليد العليا في تحقيق أهداف السياسات الزراعية مما دفع الأقطار العربية إلى تحسين مناخ الاستثمار فيها وإعطاء أهمية خاصة للاستثمار في القطاع الزراعي، فقد خضعت القطاعات الزراعية إلى برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي لعلاج التشوهات في الاقتصاد الزراعي، ودعم برامج الخصخصة وزيادة دور القطاع الخاص وتفعيله، كما كثفت الأقطار العربية جهودها من أجل تحرير التجارة فيما بينها من خلال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

واستكملت الدول العربية سياساتها الزراعية بمجموعة من التشريعات في مجال استخدامات الأراضي واستخدام المبيدات والأدوية البيطرية والتشريعات المتعلقة بتنظيم وضبط جودة المنتجات الزراعية وقوانين الحجر النباتي والحجر البيطري وتنظيم صيد الأسماك وحماية البيئة والغابات والغطاء النباتي.

وبالرغم من وجود تقارب في أهداف السياسات الزراعية العربية في مرحلة التسعينات من القرن الماضي، إلا أنه لم يكن هناك تنسيق عربي فيها، وكانت السياسات القطرية تعبر عن واقع كل دولة وظروفها الخاصة، الأمر الذي لم يساعد على تحقيق إنجازات ملموسة في مسيرة التكامل الزراعي العربي الذي يشكل تنسيق السياسات الزراعية حجر الزاوية فيه، هذا إضافة إلى أن استمرار عدم تنسيق السياسات الزراعية العربية يضاعف من حجم الخسارة في استخدام الموارد ويضعف من قدرة الزراعة العربية على المواجهة في سوق دولية مفتوحة، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في السياسات الزراعية القطرية في المرحلة القادمة بحيث تكون أكثر استجابة ومواءمة للتنسيق وانسجاما مع تطلعات الأمة العربية في تعاون اقتصادي مشترك قوي قادر على التفاعل مع المتكتلات الاقتصادية العملاقة.

لقد أكد القادة العرب في مؤتمرات القمة الأخيرة أهمية تنسيق السياسات الزراعية العربية كما ورد في بيان قمة تونس بشأن التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي الصادر في 23مايو 2004 ،حيث أكد البيان على ضرورة تنسيق السياسات الزراعية العربية وحقوق الملكية الفكرية والمواصفات والمقاييس للسلع الزراعية والبحث العلمي.

ولعل قرار قمة الجزائر الصادر في 23 مارس 2005 بشأن تكليف الجمعية العمومية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية بوضع إستراتيجية للتنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين 2005-2025 يؤكد نفس اتجاه قمة تونس المشار إليه، بل أصبحت الأقطار العربية مطالبة بحد أدنى من تنسيق سياساتها الزراعية في المرحلة القادمة، ولقد قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بمبادرة تستجيب لبيان قمة تونس وعقدت في مقر جامعة الدول العربية لقاءً لكبار مسئولي السياسات الزراعية في الأقطار العربية لتحديد مجالات وأولويات تنسيق السياسات الزراعية العربية في ديسمبر عام 2004.

إن سياسة زراعية عربية منسقة تنسجم مع الأهداف القطرية والقومية تمثل منعطفاً مهماً في مسيرة التكامل الزراعي العربي وستساعد بشكل ملموس على تطوير وتنمية القطاعات الزراعية العربية لاحتلال مكانة مناسبة في السوق العالمية وتحقق أهداف الأمن الغذائي القومي العربي. ويأتي في هذا السياق تنسيق سياسات البحث الزراعي والحجر الزراعي والبيطري والتشريعات والقوانين الزراعية العربية والسلامة الصحية

(1) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السياسات الزراعية العربية في عقد التسعينات، الخرطوم، ديسمبر 2000.

وتوفير الغذاء الآمن وتوحيد المواصفات والمقاييس للسلع الزراعية العربية وحماية حقوق الملكية الفكرية في الزراعة العربية. هذه السياسات تشكل في مجموعها سياسة زراعية عربية تنسجم مع أهداف الأمة ومع المتغيرات الدولية والإقليمية ومنظمة التجارة العالمية.

لقد بذلت المنظمة العربية للتنمية الزراعية جهوداً مكثفة في مجال تنسيق السياسة الزراعية وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد قامت بحصر القوانين والإجراءات المحجرية للدول العربية[1] وبينت أوجه التشابه والاختلاف بينها الأمر الذي يساعد على التوصل إلى حلول وسط أو قواسم مشتركة بين الدول العربية في هذا الشأن. كما قامت المنظمة بإعداد دليل استرشادي لتطوير وتوحيد المواصفات والمقاييس للسلع الزراعية[2]، وهي مكلفة مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بوضع مقاييس ومواصفات موحدة للسلع الزراعية العربية، هذا بالإضافة إلى ما قامت به المنظمة من محاولة لتنسيق قوانين وتشريعات استيراد وتداول المبيدات في الدول العربية، حيث اقترحت نموذجاً عربياً موحداً لتنسيق القوانين والتشريعات الخاصة بمبيدات الآفات الزراعية في الدول العربية[3].

ويضاف إلى ما سبق الدليل الاسترشادي لإجراءات الصحة والصحة النباتية في الوطن العربي الذي أعدته المنظمة[4] كما لم تغفل المنظمة في جهودها عن الأنواع النباتية والحيوانية المحورة وراثياً[5] وإن كافة المعطيات المشار إليها سابقاً بدءاً من توجهات السياسات الزراعية في عقد التسعينات مروراً بتوجهات القادة العربية وانتهاءً بجهود المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تؤكد جميعها أن تنسيق السياسات الزراعية العربية أصبح يشكل أولوية أولى من أجل تنمية زراعية عربية مستدامة وتحقيق أهداف الزراعة العربية في الأمن الغذائي والقدرة على النفاذ إلى الأسواق الدولية ورفع كفاءة استخدام الموارد وحمايتها وتنميتها بجهود مشتركة، وتؤكد المعطيات السابقة أيضاً، أنه بالرغم من صعوبة التوصل إلى سياسة زراعية عربية منسقة إلا أنها ممكنة ولكنها تحتاج إلى جهود مكثفة وتضحيات وتفاهمات عربية ووضع إستراتيجية مناسبة تكفل تعويض الدول التي تتضرر في المراحل الأولى، كما أن قضية بهذا الحجم وهذه الأهمية تحتاج إلى وقت مناسب لإنجازها.

إن تجربة الماضي، قد أشارت إلى أن الاستمرار في سياسة الانكفاء القطري، تضاعف من حجم الخسارة ويزيد من صعوبة التكامل الزراعي ويضعف من قدرة الزراعة العربية على مواجهة المتغيرات الاقتصادية العالمية، الأمر الذي يجعل اتخاذ خطوات عملية لخلق مواءمة بين السياسات القومية أمراً بالغ الأهمية، وقد يكون لا مفر منه، إذا أرادت الدول العربية أن تلحق بالتطورات المتسارعة على الصعيد الدولي. ولعل تجربة الإتحاد الأوروبي في هذا الشأن تساعد الدول العربية في وضع الآليات المناسبة التي تتلاءم مع الواقع الزراعي العربي والواقع الاقتصادي والاجتماعي أيضاً. والأهم كيفية تذليل الصعوبات التي تعترض تنسيق السياسات الزراعية، فلم يعد مقبولاً استمرار تقديم الدعم إلى قطاعات زراعية غير قادرة في النهاية على الصمود والتصدي للمستجدات العالمية، فالدعم يمثل أحد عوائق تنسيق السياسات واستطاعت الدول الأوروبية تجاوز هذه المعضلة من خلال برنامج منسق لتقليص تدريجي للدعم وتعويض الدول المتضررة وهذا ما يمكن اللجوء إليه في الدول العربية مع مراعاة خصوصية كل دولة.

لقد قادت تجربة الماضي في هذا الشأن إلى تعذر تحقيق تكامل زراعي عربي أو تحقيق أمن غذائي قومي عربي، ولعل الأسباب في ذلك تعود إلى ضعف الإدارة في تحقيق التنسيق المطلوب، كما أن الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية التي مرت بها المنطقة العربية والعالم مثلت عقبة أمام إنجاز المهمة الصعبة، بل أيضاً توزيع الموارد العربية على الدول العربية سواء كانت موارد طبيعية أو ثروات حيوانية أو موارد مادية وبشرية وضعف هذه الموارد وعدم كفايتها لم يساعد في التوصل إلى سياسات منسقة.

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، القوانين والإجراءات المحجرية للدول العربية، الخرطوم، نوفمبر 2003.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الدليل الاسترشادي لتطوير وتحديد المواصفات القياسية للسلع والمنتجات الزراعية في الوطن العربي، نوفمبر 2000.

[3] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تنسيق قوانين وتشريعات استيراد وتداول مبيدات الآفات الزراعية في الوطن العربي، يونيو 1996.

[4] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الدليل الاسترشادي لإجراءات الصحة والصحة النباتية في الوطن العربي، نوفمبر 2000.

[5] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، حلقة العمل حول تقييم الآثار البيئية لإدخال الأنواع النباتية والحيوانية المحورة وراثياً في المنطقة العربية، الخرطوم، 15-2003/6/17.

7 ـ 5 الأمن الغذائي العربي:

ظل الوطن العربي منطقة شبه مكتفية ذاتياً من معظم السلع الغذائية حتى مطلع السبعينات، إلا أن ظهور مشكلة الغذاء العالمية في منتصف السبعينات، والنمو المطرد في الطلب على الغذاء في الوطن العربي نتيجة ازدياد أعداد السكان، وتحسن مستويات الدخول أدى إلى معاناة دول المنطقة من مختلف مظاهر النقص الغذائي. وتصاعدت قيمة الفجوة الغذائية، وأصبحت مشكلة توفير الغذاء لتحقيق الأمن الغذائي قضية رئيسية وهدفاً استراتيجياً على مستوى الوطن العربي. وفي هذا الصدد تتضافر الجهود القومية والقطرية، حيث تبذل العديد من المنظمات جهوداً متصلة لدعم وتعزيز مسارات الأمن الغذائي العربي. ومن تلك المؤسسات تقوم المنظمة العربية للتنمية الزراعية بدور أساسي بحكم اتفاقية إنشائها، تضمن تنفيذ البرامج والمشروعات التنموية شاملة الأنشطة الدراسية والبحثية والمشروعات التنفيذية وتنمية الموارد البشرية وترويج المشروعات وتقديم الاستشارات والمعونات الفنية. كما تبذل الدول العربية جهوداً كبيرة اشتملت برامج الإصلاحات الاقتصادية والتعديلات الهيكلية وتنفيذ المشروعات التنموية، وترشيد استخدامات الموارد الطبيعية ونشر وتشجيع التقانات الحديثة وتطوير الخدمات المساندة والنظم التسويقية للمنتجات الزراعية وتحسين مناخ الاستثمار الزراعي.

وقد أثمرت تلك الجهود في زيادة إنتاج وتوفير السلع الغذائية وتحسين معدلات استهلاكها والحد من تفاقم فجوتها الغذائية رغم الزيادات السكانية المتسارعة وندرة الموارد الطبيعية في الوطن العربي، وفيما يلي استعراض لأهم التطورات في أوضاع الأمن الغذائي العربي خلال الفترة 1990ـ2004، متمثلة في تطورات إنتاج وتجارة واستهلاك وفجوة مجموعات السلع الغذائية الرئيسية بين متوسط الفترة 1990 – 1992 ومتوسط الفترة 2002ـ2004.

توضح بيانات جدول (16) تطور إنتاج مجموعات السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة 1990 – 2004، وتأتي مجموعة محاصيل الحبوب في مقدمة تلك المجموعات السلعية إذ تحتل في المتوسط نحو ما يزيد على 52% من المساحات المزروعة في الوطن العربي وتشمل بصفة أساسية كلاً من القمح والذرة الشامية والذرة الرفيعة والأرز والشعير. وتشير بيانات الجدول إلى زيادة إنتاج مجموعة محاصيل الحبوب من نحو 40.1 مليون طن لمتوسط الفترة 1990ـ1992 إلى نحو 52.5 مليون طن لمتوسط الفترة 2002ـ2004 وبنسبة إرتفاع تقدر بنحو 30.9%. كما تقدر نسبة الزيادة السنوية لإنتاج الحبوب في الوطن العربي خلال الفترة 1990ـ2004 بنحو 1.9%. وخلال ذات الفترة (1990ـ2004) إستقرت مساحة محاصيل الحبوب عند نحو 28.2 مليون هكتار الأمر الذي يشير إلى أن الزيادة في إنتاج محاصيل الحبوب تأتت بصفة رئيسية من زيادة معدلات الإنتاجية الهكتارية.

وكما هو الحال بالنسبة لمجموعة محاصيل الحبوب فقد ازداد إنتاج محصول القمح من نحو 19.4 مليون طن لمتوسط الفترة 1990ـ1992 إلى نحو 26.0 مليون طن لمتوسط الفترة 2002ـ2004 وبنسبة 34.0%. وتقدر نسبة الزيادة السنوية في إنتاج القمح خلال الفترة 1990ـ2004 بنحو 2.1%، في حين تقدر نسبة الزيادة السنوية في مساحة المحصول خلال ذات الفترة بنحو 1.7% .

جدول (16) تطور إنتاج السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة 1990 – 2004

الإنتاج (ألف طن)

المجموعات السلعية	متوسط الفترة 1990 ـ 1992	متوسط الفترة 2002 ـ 2004
مجموعة محاصيل الحبوب	40085.5	52466.6
القمح	19394.9	25995.0
البطاطس	5252.9	8661.2
جملة البقوليات	1291.7	1562.7
جملة الخضر	26602.1	42217.9
جملة الفاكهة	18554.7	26941.9
السكر – مكرر	1996.6	2871.2
جملة الزيوت والشحوم	1061.5	1824.8
جملة اللحوم	3931.7	6802.0
الأسماك	1927.4	3505.1
الألبان ومنتجاتها	12869.0	21447.4

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مجلدات مختلفة.

كما ازداد إنتاج البطاطس بين الفترتين بنسبة 64.9% وذلك من نحو 5.3 ملايين طن إلى نحو 8.7 ملايين طن، في حين ازدادت مساحة البطاطس بين الفترتين بنحو 17.2%، حيث ترجع الزيادة في إنتاج البطاطس بصفة رئيسية إلى تحسن الإنتاجية الهكتارية. أما إنتاج البقوليات وكما تشير بيانات الجدول (16) فقد ازداد بنحو 21.0%، بينما زادت متوسط المساحة الإجمالية للفترة 2002ـ2004 بنحو 4.5% عن متوسطها للفترة 1990ـ1992.

وبالنسبة لإنتاج محاصيل الخضر والفاكهة فقد بلغت نسبة الزيادة بين الفترتين نحو 58.7%، 45.2% بالترتيب. وترجع الزيادة في الأنتاج بصفة رئيسية إلى زيادة الإنتاجية الهكتارية لهاتين المجموعتين، حيث لم تزد المساحة المزروعة من تلك المحاصيل بين متوسط الفترتين إلا بنحو 30%.

وكما يتضح من بيانات جدول (16) فإن الإنتاج ازداد بين الفترتين بنحو 43.8% للسكر المكرر و نحو 71.9% للزيوت والشحوم و نحو 73% لجملة اللحوم ، و نحو81.8% للأسماك و نحو 66.7% للألبان ومنتجاتها.

توضح بيانات جدول (17) و(18) تطورات صادرات وواردات السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة 1990ـ2004. وتشير تلك البيانات إلى زيادة قيمة الصادرات من نحو 3.04 مليار دولار لمتوسط الفترة 1990ـ1992 إلى نحو 4.26 مليار دولار لمتوسط الفترة 2002ـ2004 وبنسبة إرتفاع 40.0%. ويتضح من الجدول أن هناك عدداً من السلع الغذائية التي ازدادت كمية صادراتها بنسب عالية نسبياً في حين ازدادت قيمة صادراتها بنسب أقل الأمر الذي يشير إلى تدني أسعار تلك السلع بين الفترتين. وتشمل تلك السلع كلاً من البقوليات والخضر والفاكهة والسكر المكرر والزيوت النباتية وجملة اللحوم. هذا بالإضافة إلى صادرات الأسماك التي ازدادت كميتها بنحو 16.6% بينما إزدادت قيمتها بنحو 8.7%.

أما صادرات الوطن العربي من الألبان ومنتجاتها فقد ازدادت كمياتها بنحو 220% وازدادت قيمتها بنحو 506% مما يشير إلى زيادة أسعار تلك المنتجات وتحسن قيمتها المضافة. أما صادرات مجموعة محاصيل الحبوب فقد ازدادت كمياتها بنحو 35.7% وازدادت قيمتها بنحو 76.9%، كما ازدادت قيمة صادرات القمح والدقيق بنحو 43.3% مقابل انخفاض في الكمية بنحو 5.7%. ويرجع ذلك بصفة رئيسية إلى أن صادرات الوطن العربي في معظمها عبارة عن إعادة تصدير بزيادة القيمة المضافة وخاصة بالنسبة للقمح والدقيق.

جدول (17) تطور صادرات السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي

المجموعات السلعية	متوسط الفترة 1990 ـ 1992		متوسط الفترة 2002 – 2004	
	الكمية (ألف طن)	القيمة (مليون دولار)	الكمية (ألف طن)	القيمة (مليون دولار)
مجموعة محاصيل الحبوب	1956.8	311.0	2655.8	550.3
القمح والدقيق	1442.1	164.6	1359.5	235.8
البطاطس	469.2	149.9	562.5	107.7
جملة البقوليات	63.8	39.9	157.3	64.3
جملة الخضر	993.7	418.5	1800.9	633.2
جملة الفاكهة	1271.4	669.5	1713.9	781.4
السكر – مكرر	218.1	90.8	508.5	124.3
جملة الزيوت والشحوم	179.2	285.7	450.1	505.7
جملة اللحوم	29.5	54.3	43.8	76.5
الأسماك	481.4	962.2	561.5	1037.6
الألبان ومنتجاتها	298.5	57.8	954.8	350.2
الإجمالي		3039.6		4256.1

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مجلدات مختلفة.

جدول (18) تطور واردات السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي

المجموعات السلعية	متوسط الفترة 1990 ـ 1992		متوسط الفترة 2002 – 2004	
	الكمية (ألف طن)	القيمة (مليون دولار)	الكمية (ألف طن)	القيمة (مليون دولار)
مجموعة محاصيل الحبوب	29487.5	5038.9	48307.9	7989.0
القمح والدقيق	14482.6	2205.2	23460.5	3844.9
البطاطس	586.1	185.4	630.0	236.8
جملة البقوليات	518.9	269.9	1016.4	418.2
جملة الخضر	1492.0	545.3	2088.2	804.3
جملة الفاكهة	1373.5	636.4	2836.9	1150.2
السكر – مكرر	3576.9	1482.7	5560.7	1371.3
جملة الزيوت والشحوم	2506.9	1469.1	3399.6	2237.0
جملة اللحوم	810.6	1216.2	1406.5	1903.4
الأسماك	204.8	226.9	452.1	527.4
الألبان ومنتجاتها	8817.2	2071.0	10195.3	2672.4
الإجمالي		13247.4		19362.6

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مجلدات مختلفة.

وتشير بيانات جدول (17) أيضاً إلى إرتفاع في كمية صادرات البطاطس بنحو 19.9% مقابل انخفاض في قيمة تلك الصادرات بنحو 28.2%.

أما في جانب الواردات وكما تشير بيانات جدول (18) فإن إجمالي قيمة واردات السلع الغذائية الرئيسية قد ازداد من نحو 13.25 مليار دولار لمتوسط الفترة 1990ـ1992 إلى نحو 19.36 مليار دولار لمتوسط الفترة 2002ـ2004، وبنسبة 46.2% وهو ما يرتفع عن الزيادة المقابلة في قيمة الصادرات المشار إليها سابقاً (40%).

وتشير معدلات تغير كمية واردات السلع الغذائية بين متوسط الفترة 1990-1992 والفترة 2002-2004 إلى زيادة كمية الواردات بنحو 121% للأسماك، ونحو 107% للفاكهة ونحو 96% للبقوليات، ونحو 63.8% للحبوب معظمها للقمح (62%)، إضافة إلى زيادة كمية واردات جملة اللحوم بنحو 74% والسكر المكرر بنحو 55% والخضر بنحو 40% والزيوت النباتية بنحو 36% والألبان ومنتجاتها بنحو 220%. وتقابل تلك الزيادات زيادات مماثلة في القيمة.

وتشكل قيمة واردات الحبوب نحو 49.2% من قيمة واردات السلع الغذائية الرئيسية، في حين تبلغ النسبة نحو 15.4% للألبان ومنتجاتها ونحو 8.3% للسكر المكرر ونحو 11.5% للزيوت، أي أن قيمة واردات هذه السلع الأربع تشكل نحو 84.4% من قيمة واردات الوطن العربي من السلع الغذائية كمتوسط للفترة 2002-2004.

يعتبر الاستهلاك وإشباع حاجات المستهلك الهدف النهائي لمختلف الأنشطة الإنتاجية والتجارية والخدمية المرتبطة بها. وتعتبر التطورات في معدلات استهلاك الفرد من مختلف السلع الغذائية من المؤشرات المهمة لأوضاع الأمن الغذائي. وفي الدول العربية يعتبر الاستهلاك الغذائي من المتغيرات التي تتزايد بمعدلات عالية نسبياً لتأثرها بمعدلات النمو السكاني المرتفعة والتطورات في مستويات دخول الأفراد. كما تشير بيانات جدول (19) فقد شهدت الدول العربية تحسناً ملحوظاً في مستويات استهلاك السلع الغذائية الرئيسية بين متوسط الفترة 1990-1992 ومتوسط الفترة 2002-2004، حيث ازدادت الكميات المتاحة للاستهلاك من تلك السلع بنسب تراوحت بين نحو 107.3% كما في حالة الأسماك ونحو 35.9% كما في حالة الزيوت النباتية. وتراوحت نسبة الزيادة بين نحو 74% و46% لسلع اللحوم والخضر والفاكهة والبطاطس ومجموعة الحبوب والقمح والدقيق، وبين نحو 44% و31% لمجموعة محاصيل البقوليات والزيوت النباتية والسكر والألبان ومنتجاتها.

وتوضح بيانات الجدول أن الزيادات في كميات المتاح للاستهلاك من تلك السلع الغذائية قد صاحبتها زيادات في معدلات الاكتفاء الذاتي منها عدا حالات الحبوب والبقوليات والسكر المكرر والفاكهة التي تدنت معدلات الاكتفاء الذاتي منها، حيث ازدادت كميات المتاح للاستهلاك منها بنسب تفوق نسب الزيادة في كميات إنتاجها في الوطن العربي، إضافة إلى الأسماك التي ازدادت كمياتها المتاحة للاستهلاك بنحو 100% كما تمت الإشارة إليه سابقاً، بينما تراجعت نسبة الإكتفاء الذاتي منها.

توضح بيانات جدول (20) أن قيمة فجوة السلع الغذائية الرئيسية قد ازدادت بين متوسط الفترة 1990 – 1992 ومتوسط الفترة 2002-2004 من نحو 10.2 مليار دولار إلى نحو 15.1 مليار دولار وبنسبة إرتفاع 49.5%. وقد شهدت فجوة جميع السلع الغذائية زيادات في كمياتها عدا سلع مجموعة محاصيل الخضر والبطاطس التي انخفضت فجوتهما الكمية بنحو 42.3% وفي المقابل شهدت قيمة فجوة جميع السلع الغذائية زيادات مماثلة ماعدا حالة السكر المكرر الذي انخفضت قيمة فجوته بنحو 10.4%.

جدول (19) تطور المتاح للاستهلاك ونسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة 1990 – 2004

المجموعات السلعية	المتاح للاستهلاك (ألف طن)		نسبة الاكتفاء الذاتي (%)	
	متوسط الفترة 1990 ـ 1992	متوسط الفترة 2002 ـ 2004	متوسط الفترة 1990 ـ 1992	متوسط الفترة 2002 ـ 2004
مجموعة محاصيل الحبوب	67616.1	99193.3	59.3	53.9
القمح والدقيق	32435.3	48095.6	59.8	54.1
البطاطس	5369.8	8717.7	97.8	99.2
جملة البقوليات	1746.8	2413.3	73.9	64.4
جملة الخضر	27100.4	42136.6	98.2	99.3
جملة الفاكهة	18656.8	27738.3	99.5	96.0
السكر – مكرر	5355.3	7717.3	37.3	34.6
جملة الزيوت والشحوم	3389.2	4607.2	31.3	36.1
جملة اللحوم	4712.9	8198.6	83.4	83.4
الأسماك	1650.8	3422.7	116.8	103.2
الألبان ومنتجاتها	21387.8	30683.7	60.2	88.3

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مجلدات مختلفة.

جدول (20) تطور الفجوة الغذائية من السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة 1990 – 2004

المجموعات السلعية	متوسط الفترة 1990 ـ 1992		متوسط الفترة 2002 – 2004	
	الكمية (ألف طن)	القيمة (مليون دولار)	الكمية (ألف طن)	القيمة (مليون دولار)
مجموعة محاصيل الحبوب	27530.6	4727.9	45652.1	7438.7
القمح والدقيق	13040.5	2040.6	22101.1	3609.1
البطاطس	116.9	35.5	67.5	129.2
جملة البقوليات	455.1	229.9	859.1	354.0
جملة الخضر	498.3	126.8	287.3	171.1
جملة الفاكهة	102.2	33.1ـ	1123.0	368.8
السكر – مكرر	3358.7	1392.0	5052.2	1247.0
جملة الزيوت والشحوم	2327.7	1183.4	2949.4	1731.3
جملة اللحوم	781.2	1161.9	1362.7	1826.9
الأسماك	276.6ـ	735.4ـ	109.4ـ	510.2ـ
الألبان ومنتجاتها	8518.7	2013.2	9240.5	2322.1
الإجمالي		10185.6		15106.5

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مجلدات مختلفة.

(1) منظمة العمل العربية، الاتفاقية العربية رقم (4) لعام 1974 بشأن تنقل الأيدي العاملة (معدلة).

7 ـ 6 تنظيم حركة العمال وهجرة العقول العربية:

أولت الدول العربية من خلال مؤتمر العمل العربي أهمية كبيرة بتنظيم حركة العمال العرب وتنقلهم بين الأقطار العربية، وقد وقعت عدة اتفاقيات في هذا الشأن كان آخرها الاتفاقية العربية رقم (4) لعام 1975 بشأن تنقل الأيدي العاملة (معدلة) وقد صدرت في طرابلس، ليبيا مارس/آذار 1975، حيث جاء في ديباجة الاتفاقية المعدلة لعام 1975 ، أخذاً في الاعتبار تحقيق الاستفادة القصوى من الموارد في الأقطار العربية – وبصفة خاصة – القوى البشرية الأمر الذي يقتضي تنظيم تنقل الأيدي العاملة بما يكفل توفير احتياجات التنمية في كل قطر، وبما يحقق أهداف التكامل الاقتصادي العربي، وإيماناً بضرورة تمتع العمال الذين ينتقلون فيما بين الأقطار العربية بكافة الحقوق والمزايا الممنوحة لعمال الدولة الأصلية تم توقيع اتفاقية يطلق عليها الاتفاقية العربية لتنقل الأيدي العاملة (معدلة) لعام 1975.

جاء في هذه الاتفاقية وفي مادتها الثانية ما ينظم استقدام العمال العرب من حيث الحفاظ على فرص العمل بالنسبة لعمال الدولة الأصليين وشروط العقد الفردي وتصاريح العمل والإقامة والمزايا الممنوحة لهم وأن تكون الأولوية للعمال الفلسطينيين، ووضع شروط لإبعاد العمال الوافدين من الدول المستقبلة لهم، وحق العمال الوافدين في اصطحاب أسرهم في الدولة المستقبلة لهم وفي تحديد فرص العمل وساعات العمل والأجر الخاضع للضريبة والرسوم والراحة الأسبوعية والاجازات والتأمينات الاجتماعية وخدمات الصحة والتعليم والتدريب والإسكان الصحي، وحق العمال في تحويل أجورهم إلى أي بلد يختارونه أو إلى دولهم الأصلية ووضع شروط مسبقة لانتقال العمال بين الدول العربية.

كما جاء في المادة الثالثة وضع وتنفيذ سياسة للهجرة على المدى القريب والبعيد تتلاءم مع الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية، تهدف إلى تشجيع حركة تنقل الأيدي العاملة بين الدول العربية وتشجيع انتقال رؤوس الأموال العربية في مشاريع استثمارية وإعطاء الأولوية لاحتياجات الدول العربية الأخرى من القوى العاملة، والعمل على تعويض القوى العاملة الأجنبية في الدول العربية بقوى عاملة عربية، وإلغاء التفرقة بين العمال الوافدين وعدم تشجيع هجرة الكفاءات والمهارات إلى الدول الأجنبية، والعمل على اجتذاب العلماء العرب المهاجرين إلى دول أجنبية وتشجيع عودتهم لوطنهم وإيجاد المناخ العلمي والاجتماعي المناسب لهم، وتشجيع إبرام اتفاقيات ثنائية أو جماعية بين الدول العربية التي بها حركة هجرة عالية للخارج بين الدول الأجنبية المستقبلة للعمال للحفاظ على حقوق هؤلاء العمال. كما جاء في المادة الرابعة تتعهد الدول الأطراف بإنشاء جهاز ثلاثي على الصعيد الوطني يقوم بعدة مهام، تتمثل في وضع وتنفيذ سياسة الهجرة وتنقل الأيدي العاملة وإعداد الدراسات والبيانات الإحصائية الخاصة بتنقل الأيدي العاملة بما يكفل تسهيل مغادرة وسفر واستقبال هؤلاء العمال وأسرهم وتسهيل إصدار التأشيرات اللازمة للخروج والدخول والشهادات الطبية.

إن هذه الاتفاقية بما ورد فيها من نصوص تمثل إطاراً قانونياً وإنسانياً ينظم حركة العمالة العربية بين الدول العربية وتسهيل تنقلها وحماية حقوقها، وإحلالها محل العمالة الأجنبية إضافة إلى المساعدة على الحد من الهجرة إلى الخارج وبالأخص الكفاءات العلمية المتميزة، بل والعمل على عودة العقول المهاجرة وتوفير المناخ المناسب لهم للاستفادة منهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية، وفي نفس الوقت حماية هؤلاء العمال في مهجرهم، إلا أن الالتزام بتنفيذ بنود الاتفاقية يظل مرهوناً بإرادة الدول العربية المضيفة للعمال أو التي في حاجة إلى عمالة، فالاتفاقية في حد ذاتها جيدة.

ولقد ألحق بهذه الاتفاقية، الاتفاقية رقم (14) لعام 1981 بشأن حق العامل العربي في التأمينات الاجتماعية عند تنقله للعمل في أحد الأقطار العربية[1] حيث جاء في هذه الاتفاقية حق العامل العربي في الرعاية الصحية وخدمات التأهيل المهني والحصول على المعونة المالية في حالة العجز المؤقت والمرض والإصابة وحقه في الحصول على المعاش (الراتب التقاعدي) في حالات العجز والوفاة الناتجة عن إصابة العمل والمرض المهني، هذا إضافة إلى حقه في تحويل معاشه إلى بلده الأصلي وتحويل اشتراكات تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة إلى جهاز التأمينات الاجتماعية في بلده الأصلي، وتشجيع الدول العربية على عقد اتفاقية ثنائية فيما يخص هذا الأمر برمته.

[1] منظمة العمل العربية، الاتفاقية رقم (14) لعام 1981 بشأن حق العامل العربي في التأمينات الاجتماعية عند تنقله للعمل في إحدى الدول العربية.

لعله من المناسب القول أن قوانين العمل في الأقطار العربية تحتاج إلى تنسيق، بحيث يكون هناك تقارب بينها مما يسهل استقدام العمال العرب وحفظ حقوقهم وحمايتهم، و يحد من المشاكل التي يتعرضون لها ويساعد على إعطاء العامل العربي أولوية في العمل في الدول العربية والحد من استقدام العمالة الأجنبية التي تختلف عاداتها وثقافاتها عن العادات والثقافات العربية وما يسببه ذلك الاختلاف من مشاكل.

كما أن الحد من هجرة العمال العرب والعقول العربية إلى خارج المنطقة العربية يتطلب تنسيق القوانين المنظمة للعمل في الأقطار العربية، فلم يعد مناسباً لاستمرار هجرة العقول العربية والعمال المهرة من الأقطار العربية ليعمروا في المجتمعات الأجنبية، في حين أن المجتمعات العربية في أمس الحاجة إلى هذه الخبرات والكفاءات، خاصة وأن تكلفة العمال العرب أقل بكثير مقارنة بمثيلتها الأجنبية وبالأخص في مجال العمال المهرة وأصحاب المهن العلمية المتقدمة.

8 ـ معوقات ومحددات التنمية الزراعية العربية:

أولت الأقطار العربية اهتماماً خاصاً بقضايا التنمية الزراعية إبان العقود الثلاثة الماضية ،حيث وضعت الخطط الزراعية، ووجهت الأموال التي أمكن تدبيرها، وبذلت جهوداً مكثفة وذلك بهدف إحراز أكبر قدر ممكن من معدلات التنمية للقطاعات الزراعية العربية، ورغم التباين الشديد فيما بين الأقطار العربية وذلك فيما استطاعت أن تحشده من رؤوس أموال لتنمية قطاعاتها الزراعية، فإن محصلة هذه الخطط والجهود الإنمائية يمكن إجمالها في أن القطاع الزراعي العربي استطاع أن يؤمن المعروض الغذائي بقدر مناسب من الإنتاج الذاتي، هذا على الرغم من تزايد معدلات نمو السكان في معظم الأقطار العربية وتنامي المستويات الغذائية بتأثير تحسن مستويات الدخول في العديد من الدول العربية، وتغير للأنماط الاستهلاكية لشق كبير من السكان العرب. وقد حققت القطاعات الزراعية هذا التقدم بفضل إدخال العديد من التغيرات على البنية الإنتاجية الزراعية العربية، حيث اتسعت رقعة الزراعات المروية في عدد من الدول العربية، وازدادت معدلات التكثيف الزراعي، هذا إلى جانب تمكن الزراعات العربية من استيعاب وتوطين قدر لا يستهان به من التقانات الحديثة للإنتاج.

ورغم هذه التطورات الإيجابية فإن جهود التنمية خلال هذه الفترة قد واجهت العديد من المعوقات والمحددات والتي أثرت وما زالت تؤثر سلباً على إنجازات الجهود التي تبذل وعوائد الأموال التي تستثمر في الأنشطة والمشروعات الزراعية. وقد خلقت هذه المعوقات الإنمائية العديد من المظاهر السلبية التي يمكن الإشارة إلى أهمها في التالي:

- إضعاف القدرة على التوزيع الكفء للاستثمارات الزراعية، وذلك على البيئات الزراعية من ناحية وفيما بين الأنشطة الزراعية من ناحية أخرى فازدادت كثافة الإنفاق الاستثماري في بيئات زراعية تعاني من ندرة واضحة في مخزوناتها من الموارد الزراعية. وذلك في مقابل ندرة أخرى فيما وجه من استثمار في بيئات زراعية أكثر غنىً بمواردها، إلا أنها تفتقد إلى العديد من المقومات الأخرى الجاذبة للاستثمار. كما حظيت مجالات زراعية بعناية تفوق وزنها أو أهميتها النسبية في التركيب الإنتاجي الزراعي، في حين جاءت العناية ببعض المجالات الإنتاجية الأخرى ذات التميز العربي في مؤخرة الاهتمام التنموي، وليس أدل على ذلك من الاهتمام الواسع الذي ناله قطاع الإنتاج الداجني والقائم بكامله على عناصر ومكونات مستوردة، وذلك في مقابل اهتمام محدود للغاية لموارد الثروة السمكية العربية والتي ظلت وما زالت تستثمر بأساليب تقليدية أو تستثمر من قبل شركات الصيد الأجنبية.
- اختلال التوازن التنموي بين رافدي التنمية الزراعية، حيث حظيت قطاعات الإنتاج الزراعي الحقلي باهتمام متزايد في حين كان نصيب قطاعات وأنشطة التسويق والتصنيع الزراعي محدوداً، الأمر الذي أضعف الترابط فيما بين القطاعات الإنتاجية ومتطلبات الأسواق من ناحية، وحال بالتالي

دون استفادة المزارعين من فرص السوق من ناحية أخرى. ويكفي للتدليل على ذلك الإشارة إلى تعاظم نسب الفاقد والتالف الزراعي الذي يصل إلى نحو 15% بالنسبة للحبوب، ويتجاوز ذلك ليصل إلى ما يتراوح بين 25%، 40% بالنسبة للخضر والفاكهة، في حين أن نسبة المصنع من الإنتاج الزراعي لا تتجاوز نحو 5% في أحسن الأحوال.

- ضعف القدرة على تحقيق الاستدامة والتواصل في العديد من برامج وأنشطة التنمية الزراعية، حيث سيطرت الطموحات الإنمائية الإنتاجية على توجهات التنمية وأنشطتها وسياساتها دون مراعاة بالقدر الكافي لأثر ذلك على وضعية موارد الزراعة وقدرتها على الاستدامة والعطاء. وكانت المحصلة اتساع رقعة الأراضي المتصحرة، وإغلاق العديد من الآبار التي لحقها التملح، وفقدان الغطاء النباتي وإضعاف القدرة الإنتاجية لمساحات شاسعة من المراعي الطبيعية.
- وقد يكون من المفيد أن تتضمن هذه الوثيقة عرضاً مختصراً لإلقاء الضوء على أهم المحددات والمعوقات التي واجهت وما زالت تواجه مسيرة التنمية الزراعية العربية، تلك التي يمكن تصنيفها في مجموعات رئيسية هي:

8 ـ 1 المعوقات المؤسسية:

تؤكد المعلومات والإحصاءات الزراعية على أن القاعدة الأساسية للإنتاج الزراعي العربي تتمثل في صغار ومتوسطي المزارعين، حيث تشكل الحيازات الزراعية الصغيرة والمتوسطة أكثر من ثلاثة أرباع ما يستثمر في الوطن العربي من أراض زراعية وتتطلب تنمية هذا النمط من الحيازات الزراعية تواجد مؤسسات زراعية تعمل بكفاءة لتقديم الأسناد اللازم للمنتجين سواء في توفير مستلزمات الإنتاج المناسبة، أو تقديم خدمات الإرشاد الزراعي والبيطري بالكفاءة الملائمة. أو حتى في إتاحة فرص الائتمان الذي يتوافق مع متطلبات العمل الزراعي قدراً وتوقيتاً وشروطاً. ومع التسليم بأن الحكومات العربية قد وجهت عناية خاصة لبناء هيكل مؤسسي يستهدف تقديم هذه الخدمات للمزارعين، إلا أن وحدات هذا الهيكل المؤسسي ظلت في العديد من الدول العربية خاصة الزراعية منها تعاني من نقص في الكوادر القادرة على تقديم الخدمات المنشودة، ونقص آخر في الإمكانيات والموازنات المالية المعتمدة لهذه المؤسسات، الأمر الذي أضعف كثيراً من الأثر التنموي لهذه المؤسسات الخدمية.

ثم جاءت سياسات الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي لتضفي هي الأخرى بعداً آخر لما تعانيه الزراعة من ضعف مؤسسي، حيث تقلصت الأدوار التي كانت تؤديها ولو بكفاءة محدودة التعاونيات الزراعية وتركت صغار ومتوسطي الزراع في مواجهة حقيقية مع تقلبات الأسواق، سواء في توفير مستلزمات إنتاجهم أو في تصريف نواتج أنشطتهم الزراعية. كما تضاعفت فوائد القروض الزراعية في العديد من الدول الزراعية. أما الإرشاد الزراعي والذي ما زالت الأقطار العربية تؤكد حرصها على الإشراف عليه اقتناعاً منها بأنه إلى جانب أجهزة البحث الزراعي يعد أداة التغيير الأساسية، فإنه يعاني هو الآخر في العديد من الأقطار العربية من تدني واضح في معدلات الأداء، حيث تضعف صلته بمؤسسات البحث الزراعي، وبالتالي تضعف مصادر إمداده بالمعرفة الجديدة في الحقل الزراعي، وينعكس ذلك على أداء المرشدين الذين يعملون أيضاً في ظروف غير ملائمة ولا تتوافر لهم الإمكانيات التي تيسر لهم أداء واجباتهم بكفاءة، ومن هنا يحدث الانفصام بين أجهزة الإرشاد والمنتجين الزراعيين من ناحية وبين هذه الأجهزة الإرشادية ومؤسسات البحث الزراعي من ناحية أخرى، وبذلك يكاد ينفرط المثلث المؤسسي القائم على الارتقاء بتقانات الزراعة وإنتاجيتها. أما مؤسسات البحث الزراعي والتي يقع على عاتقها مهام تقديم الحلول العملية لما تعانيه الزراعة من مشاكل، وانتقاء الأنماط التكنولوجية الأجدى أثراً والأكثر رقياً وملاءمة للبيئات الزراعية العربية، فتعاني هي الأخرى من ندرة الباحثين القادرين على تحقيق الأهداف، وندرة أخرى في الإمكانات والموازنات البحثية، هذا إلى جانب ضعف التنسيق في الأداء بين وحدات أجهزة البحث الزراعي حتى في الدولة الواحدة، وكذلك فيما بينها وبين أجهزة الإرشاد الزراعي. الأمر الذي أضعف من دور هذه المؤسسات في وضع الحلول الملائمة لمشاكل التطبيق الحقلي، كما أن ما تحرزه من نتائج لا يجد طريقه بسهولة ويسر إلى قطاعات الإنتاج.

8 ـ 2 المعوقات الطبيعية:

تعد القيود التي تفرضها الوضعية الراهنة للموارد الطبيعية الزراعية أشد القيود وطأه وأثراً على التنمية الزراعية في المنطقة العربية. وعموماً تتركز هذه المجموعة من المعوقات في أمرين رئيسيين أولهما الكم المتاح من هذه الموارد الطبيعية، وثانيها كفاءة استخدام هذه الموارد في الزراعة العربية. وتشمل قاعدة الموارد التي تعاني من هذه القيود مكونات عدة تأتي في مقدمتها موارد المياه، والموارد الأرضية، هذا إلى جانب الغابات والمراعي الطبيعية بالإضافة إلى مصايد الأسماك والأحياء المائية.

وإذا كان المتاح من هذه الموارد يتصف عادة بالندرة النسبية، فإن موارد مياه الري أشدها ندرة، إذ تعد المنطقة العربية أكثر مناطق العالم جفافاً إلى درجة أن نصيب الفرد فيها يقل كثيراً عن معدل الفقر المائي المتعارف عليه دولياً والمحدد بنحو 1000 متر مكعب من المياه العذبة سنوياً، بل أن بعض الدول العربية تدنى نصيبها من موارد المياه المتجددة ليشكل متوسط نصيب الفرد فيها نحو 500 متر مكعب فقط سنوياً لمقابلة كافة الاستخدامات الزراعية وغير الزراعية. كمية المياه المتجددة في الوطن العربي تعادل فقط نحو 1.3% من الموارد المائية المتجددة على مستوى العالم، هذا في حين أن رقعة اليابسة العربية تشكل نحو 10% من اليابسة العالمية، الأمر الذي يعني أن هذه الموارد تعد المحدد الرئيسي لأية برامج تستهدف استثمار الرقعة الأرضية المتاحة حتى ولو كانت صالحة للزراعة. وفي المقابل ورغم هذه المحدودية الواضحة لهذه الموارد فإن كفاءة استخداماتها في الزراعة العربية تكاد لا تتعدى نحو 60% من معدلات الكفاءة التي يمكن تحقيقها فيما لو طبقت نظم ري حقلية أكثر ترشيداً لاستخدام المياه، ونفذت برامج أكثر إحكاماً وتنظيماً لإدارة موارد المياه، وهو الأمر الذي تفتقده العديد من المناطق الزراعية العربية، ويكفي للتدليل على ذلك أن مساحة الأراضي الزراعية المروية بنظم ري حديثة لا تكاد تشكل أكثر من 5% من المساحات المروية في الوطن العربي وذلك وفقاً لأحدث الإحصاءات المتاحة.

أما الموارد الأرضية الزراعية فإن نصيب الوطن العربي منها يصعب وصفه بالمحدودية، حيث تقدر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بنحو 550 مليون هكتار يستثمر منها فقط ما يعادل 12%، الأمر الذي يعني أن المشكلة لا تكمن في القدر المتاح من هذه الموارد، وإنما تكمن في كفاءة المستخدم منها من ناحية، وقصور الموارد والإمكانات الأخرى الكفيلة بالتوسع في استخدام الأراضي المتاحة للاستغلال وذلك من ناحية أخرى، وفي هذا المجال تشير الإحصاءات إلى أن إنتاجية وحدة الأراضي المستثمرة زراعياً في الوطن العربي تكاد لا تزيد على 60% من إنتاجية نظيراتها على المستوى العالمي وذلك استشهاداً إلى قياسات إنتاجية أهم محاصيل الزراعة والمتمثلة في محاصيل الحبوب. ورغم تعدد مسببات انخفاض كفاءة المستخدم من الأراضي الزراعية فإن أهمها وأشدها أثراً يتمثل في سيادة نظم الزراعات التقليدية ومحدودية التطوير التقني الذي حققته هذه الزراعات، هذا بالإضافة للارتفاع النسبي لملوحة التربة خاصة في الأراضي الزراعية المروية، واتساع مساحات الأراضي المطرية التي تعاني من التصحر والانجراف والتعرية. يضاف إلى ذلك ما خلفه الزحف العمراني من آثار سلبية على قاعدة الموارد الأرضية الزراعية، والذي التهم وحده آلاف الهكتارات من أجود الأراضي الزراعية العربية وأعلاها إنتاجية. وفيما يتعلق بموارد المراعي الطبيعية فهي تعاني بشدة من مشاكل تدهور الغطاء النباتي تحت وطأة الرعي الجائر، هذا إلى جانب محدودية نصيبها من خدمات الإنتاج والتسويق، الأمر الذي حد بفاعلية من القدرات الإنتاجية لهذه المراعي رغم اتساعها.

8 ـ 3 المعوقات التكنولوجية:

رغم التطور الذي أمكن تحقيقه إبان العقدين الماضيين في مجال تحديث الزراعة العربية، إلا أن سيادة النظم التكنولوجية التقليدية ما زالت متجذرة في الزراعة العربية خاصة في مناطق الزراعات المطرية، بل وفي معظم الزراعات المروية وتبدو مظاهر هذا التخلف النسبي واضحة في تقنيات استخدام الموارد الزراعية خاصة موارد المياه، وأيضاً في تقنيات استنباط الأصناف النباتية الملائمة للبيئات الزراعية، هذا بالإضافة إلى تقنيات معاملات ما بعد الحصاد للعديد من المحاصيل الزراعية، وتقنيات استغلال مصايد الأسماك والأحياء المائية وثروة الغابات الطبيعية.

وتجدر الإشارة إلى أن المعوقات المرتبطة بالتخلف النسبي للتقنيات المستخدمة في الزراعة العربية، هي في الواقع نتاجاً طبيعياً للعديد من المحددات والمعوقات الأخرى والنابعة من عدم مواءمة العديد من السياسات الزراعية مع مقتضيات التغير التكنولوجي المطلوب، والقصور الواضح في أداء المؤسسات الزراعية بخاصة مؤسسات صغار الزراع هذا، إلى جانب ضعف قدرة المؤسسات البحثية الزراعية على إنتاج تيار مستمر من التغيرات التكنولوجية الملائمة للزراعات العربية، مع ضعف قدرة مؤسسات الإرشاد الزراعي على نقل وتوطين ما يمكن إحرازه من تطور في هذا المجال وذلك إلى حيز التطبيق الحقلي.

ويمكن هنا الإشارة بوضوح إلى أن مدخل التنمية الزراعية القائم على إحداث تغير تكنولوجي ملموس والقائم على تصميم وتنفيذ حزمة من السياسات الزراعية الدافعة لإحداث هذا التغير، مع تدعيم وتقوية المؤسسات الزراعية لتمكينها من القيام بأدوارها بكفاءة كل ذلك يعد في الواقع أحد أهم المداخل التنموية الأكثر منالاً في الظروف العربية وهو الأمر الذي يجب أن يحتل مكان الصدارة في أولويات التنمية الزراعية العربية خلال الفترة القادمة.

8 ـ 4 المعوقات الاقتصادية:

تتعدد معوقات التنمية الزراعية التي يمكن إرجاعها للجوانب الاقتصادية، إلا أن أهمها على الإطلاق يتمثل في تلك المعوقات المرتبطة بالسياسات الزراعية والتجارية التي تقدمها معظم الأقطار العربية إبان العقد الماضي، حيث شهدت سنوات هذا العقد تحولات شبه جذرية في طبيعة هذه السياسات، خاصة المتعلق منها بسياسات الإنتاج والتسويق والتجارة الخارجية للسلع والمنتجات الزراعية، ورغم ما حققته هذه السياسات من إيجابيات لا يمكن إنكارها، إلا أنها قد أفرزت عدداً من السلبيات أثرت على الأداء العام لقطاعات الزراعة العربية، تلك السلبيات التي يمكن الإشارة إلى أهمها في التالي:

- على الرغم من المحدودية الواضحة لموارد المياه في المنطقة العربية، وانخفاض كفاءة استخدامها فإن حزم السياسات الزراعية التي طبقتها العديد من الأقطار العربية لم تول هذا الجانب ما يستحقه من اهتمام، بل اقتصر الأمر على تحديد رسوم للمياه في عدد قليل من الأقطار العربية، كما لم ترتبط هذه الرسوم بنوعية المحاصيل المزروعة ولا بكميات المياه المستخدمة في الكثير من الحالات، الأمر الذي أضعف من الأثر الفعلي لهذه السياسات في تحقيق هدف ترشيد استخدام هذه الموارد النادرة من ناحية، أو زيادة القيمة المضافة للمستخدم منها في الأنشطة الزراعية من ناحية أخرى. وحتى في الأقطار العربية التي تضمنت سياستها الزراعية بنوداً أو مكونات محددة تستهدف ترشيد استخدام المياه في الأنشطة الزراعية مثل حظر زراعة بعض المحاصيل الكثيفة في استهلاك المياه، إلا أن الواقع العملي يشير إلى ضعف التطبيق الفعلي لهذه السياسات، وكانت المحصلة أن وجود سياسات غير مطبقة يعادل تماماً عدم وجودها وذلك من حيث التقييم النهائي لهذه السياسات.
- على الرغم من تبني معظم الأقطار العربية تشريعات محددة لإحكام الرقابة على تداول مدخلات الإنتاج التكنولوجية مثل البذور والشتلات، والأسمدة والمبيدات وذلك في أسواقها المحلية، بهدف حماية المنتجين الزراعيين من ممارسات الغش التجاري لهذه المدخلات، إلا أن التطبيق الفعلي لهذه التشريعات يعاني من قصور في عدد من الدول العربية، الأمر الذي أسفر عن تداول العديد من المواد الزراعية غير المطابقة للمواصفات والتي أثرت سلباً على معدلات الإنتاج والإنتاجية الزراعية، وتزداد حدة هذه الظاهرة في المناطق الزراعية التي تعاني من ضعف مؤسسات صغار الزراع، وتدني قدرتها على توفير احتياجات المزارعين من مدخلات الإنتاج بالجودة المناسبة والأسعار الملائمة.
- أسفرت سياسات الإصلاح الاقتصادي التي طبقتها معظم الأقطار العربية إبان عقد التسعينات وحتى الآن عن العديد من الإيجابيات، إلا أنها ولدت في نفس الوقت بعض السلبيات التي يجب السعي لتلافيها مستقبلاً، ومن الأمثلة على ذلك إطلاق حرية القطاع الخاص في ممارسة أنشطة التجارة الخارجية الزراعية تصديراً واستيراداً دون وضع ضوابط واضحة لممارسة هذه الأنشطة لعدم الإضرار بمصلحة المزارعين أو بالسمعة التجارية للدولة في أسواق الاستيراد. الأمر الذي يدعو إلى أهمية استحداث بعض السياسات المكملة أو وضع الضوابط المنظمة للأداء الميداني لهذه السياسات.

المراجع

المراجع

المراجع العربية:

1. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، إستراتيجيةعمل المنظمة في التسعينات، 1993.
2. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مشروع إستراتيجيةعمل المنظمة العربية للتنمية الزراعية للعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أغسطس 2000.
3. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوراق وقائع وقرارات المؤتمر الوزاري العربي الأول للزراعة والمياه، القاهرة 29-30 أبريل 1997.
4. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية (أعداد مختلفة).
5. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي لأوضاع الأمن الغذائي العربي (سنوات مختلفة).
6. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي للتنمية الزراعية العربية (سنوات مختلفة).
7. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة تطوير أساليب استرداد تكلفة إتاحة مياه الري في ضوء التطورات المحلية والدولية، الخرطوم، 2005.
8. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة برامج ومشروعات الحد من الفقر في المناطق الريفية بالدول العربية، الخرطوم، 2005.
9. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة استخدام التقانات الحديثة في تحسين الإنتاج الحيواني في المنطقة العربية، الخرطوم، 2005.
10. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دليل نظم وتشريعات الرقابة على سلامة الأغذية وحماية المستهلك، الخرطوم، 2005.
11. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة ترشيد استخدام المياه الجوفية في الزراعة العربية، الخرطوم، 2004.
12. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، خرائط فرص ومجالات الاستثمار الزراعي المشترك في المنطقة العربية، جزئين، الخرطوم، 2004.
13. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة تطوير محاصيل الحبوب والبذور الزيتية في الوطن العربي، الخرطوم، 2003.
14. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة سبل تطوير الري السطحي والصرف في الدول العربية، الخرطوم، 2002.
15. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة حول مؤشرات رصد التصحر في الوطن العربي، الخرطوم، 2002.
16. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في الوطن العربي، الخرطوم، 2002.
17. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة إمكانية التكامل في مجال إنتاج وتصنيع الأعلاف في المنطقة العربية، الخرطوم، 2002.
18. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة تطوير نظم وتشريعات حماية الموارد الأرضية والمائية في الوطن العربي، الخرطوم، 2001.
19. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة تقويم مناهج إدارة واستخدام الموارد المائية في الزراعة العربية، الخرطوم، 2001.
20. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة تطوير وتوحيد المواصفات القياسية للسلع والمنتجات الزراعية لخدمة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الخرطوم، 2001
21. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة تقويم السياسات والبرامج المؤثرة على الاستهلاك والتغذية في الريف العربي،

22. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة تنسيق السياسات الزراعية العربية لتعزيز مقومات التكامل الزراعي العربي، الخرطوم، 2001.

23. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الدراسة القومية حول متطلبات تعزيز قيام السوق العربية المشتركة في المجال الزراعي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية المعاصرة، الخرطوم، 2000.

24. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة تطوير تشريعات وقوانين استخدام وتنمية الموارد المائية العربية، الخرطوم، 2000.

25. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة القوانين والاتفاقيات الدولية والإقليمية لتنظيم استخدام الموارد المائية العربية المشتركة، الخرطوم، 1999.

26. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة تقويم أثر برامج الخصخصة على الإنتاج الزراعي في الوطن العربي، الخرطوم، 1999.

27. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة تحليل وتقويم السياسات والبرامج المؤثرة على استهلاك السلع الغذائية في الوطن العربي، الخرطوم، 1999.

28. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة تقويم أثر برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي على القطاعات الزراعية في الوطن العربي، الخرطوم، 1998.

29. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، (أعداد مختلفة).

30. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، (أعداد مختلفة).

31. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، تقييم الجوانب القانونية لإدارة الموارد المائية المشتركة في منطقة الأسكوا، 2003.

32. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، الإنتاج والطاقة والمياه والبيئة في منطقة الأسكوا، مؤشرات إحصائية 2003.

33. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، إعادة تأهيل المياه الجوفية وتأثيرها على حماية الموارد المائية وترشيد استهلاكها، 2003.

34. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، التكنولوجيات السليمة بيئياً في صناعة الأغذية، 2003.

35. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، القروض الصغيرة وتمويل المشاريع الصغرى من أجل تخفيف وطأة الفقر.

36. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، ورقة حول إستراتيجيةعربية لاكتساب العلم والتقانة واستخدامها لأغراض التنمية على المستوى العربي 1992.

37. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، ترشيد إدارة المياه في بلدان الأسكوا: عرض للتدابير التي اتخذتها بلدان الأسكوا خلال عقد التسعينات لترشيد إدارة المياه وبناء قدرات القطاع، 2003.

38. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، الأهداف الإنمائية للألفية في منطقة الأسكوا: تقرير عن التقدم المحرز عام 2004، 2005.

39. الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد)، التمويل الريفي سياسات، 2004.

40. الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد)، حالة الفقر الريفي في العالم: ملامح الفقر في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا، 1994.

41. الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد)، الوثيقة الإستراتيجية الإقليمية: الشرق الأدنى وشمال إفريقيا، 2002.

42. البنك الدولي، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد)، خدمات الإنتاج الحيواني والفقر وبادرة عالمية – تجميع الخبرات وتنسيقها، 2004.

43. المجلس العربي للدراسات العليا والبحث العلمي، مؤتمر إستراتيجيةإنتاج زراعي آمن في الوطن العربي- الجزء الأول، القاهرة، مصر 1999.

44. المجلس العربي للدراسات العليا والبحث العلمي، مؤتمر إستراتيجيةإنتاج زراعي آمن في الوطن العربي- الجزء الثاني، القاهرة، مصر 1999.

45. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، منظمة الأغذية والزراعة وتحديات الأهداف الإنمائية للألفية: الطريق إلى المستقبل، الملحق: الاستجابة لإعلان الألفية مساهمة منظمة الأغذية والزراعة حتى الآن، 2005.

46. المكتب الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة بالشرق الأدنى، القاهرة – مصر، سياسات التنمية الزراعية المستدامة في إقليم الشرق الأدنى: تحديات وقضايا وفرص تمويل التنمية الزراعية، لقاء كبار مسئولي السياسات الزراعية في الدول العربية، مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة – مصر، 5-6 ديسمبر 2004.

47. المعهد العربي للتخطيط، الكويت، محددات القدرة التنافسية للأقطار العربية في الأسواق الدولية، بحوث ومناقشات ورشة عمل عقدت في تونس 19-21 يونيو 2000، 2001.

المراجع الإنجليزية:

48. International Fund for Agricultural Development Regional Strategy Paper: Near East and North Africa, 2002.

49. World Bank, World Development Indicators for The Years, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005.

50. World Bank, African Development Indicators, 2002.

51. World Bank, World Development Report for Years 2002, 2003, 2004, 2005.

52. World Bank, Little Data Bank, 2005.

53. World Bank, The Little Green Data Book 2005.

54. World Bank, Annual World Bank Conference on Development Economics, 2003, 2004.

55. World Bank, Groundwater: Legal and Perspectives of a World Bank Seminar, (World Bank Technical Paper No. 456), 2004.

56. World Bank, Standards and Global Trade: A Voice for Africa, 2003.

57. World Bank, Agriculture and the WTO: Greeting A Trading system for Development, 2004.

58. FAO, 2002 – 2007: Medium Term Plan, 2000.

59. FAO, Regional Office for the Near East, Changes in Food Consumption Patterns in the Aral Middle Eastern Countries, 1994.

60. FAO, World Markets for Organic Fruit and Vegetables 2001.

61. FAO, Proceeding Workshop on Livestock and Drought Policies for Coping with Changes, May 24-27, 1999 – Cairo – Egypt.

الملحـــق الثاني
المشاركون في إعداد ومناقشة الاستراتيجية

ملحق رقم (1-2)
قائمة بأعضاء الفريق الرئيسي لإعداد الإستراتيجية

أولاً : فريق خبراء المنظمة :	
1 ـ معالي الدكتور سالم اللوزي – المدير العام	رئيساً
2 ـ الأستاذ الدكتور عباس أبوعوف – المستشار الفني	مستشاراً
3 ـ الدكتور مكي مدني الشبلي مدير إدارة الأمن الغذائي والتكامل الزراعي بالتكليف	منسقاً
4 ـ الدكتور منير العجيزي – رئيس قسم الإحصاء	مراجعة فنية
5 ـ الدكتور عباس فرح – رئيس قسم المتابعة	مراجعة فنية
6 ـ الأستاذة سعدية محمد شريف – قسم المراجعة	مراجعة لغوية
7 ـ المهندس عبد الرازق محمد علي – قسم المعلومات	تصميم وإخراج
ثانياً : فريق الخبراء من خارج المنظمة :	
1 ـ الأستاذ الدكتور محمد حمدي سالم – أستاذ الاقتصاد الزراعي بجامعة عين شمس – مستشار وزارة الاقتصاد والتجارة سابقاً	رئيساً
2 ـ الاستاذ الدكتور بركات الفرا ـ أستاذ الاقتصاد – المستشار الإقتصادي بسفارة فلسطين في القاهرة.	عضواً
3 ـ الدكتور زهير مبارك عبد الله ـ مستشار إقتصادي – المدير الاقليمي للتسويق الزراعي بالشرق الأدنى وشمال أفريقيا سابقاً ـ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	عضواً
4 ـ الأستاذ الدكتور جمال صيام – أستاذ الاقتصاد الزراعي بجامعة القاهرة – مدير مركز الدراسات الاقتصادية بالجامعة.	عضواً

ملحق رقم (2-2)
قائمة المشاركين في الاجتماع الاستشاري
لإعداد التوجهات لإستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين 2005-2025
عمان 24-28 أبريل (نيسان) 2005

الأسم	الدولة
1 ـ الدكتور سامي الصناع	مستشار إقتصادي ـ أمين عام وزارة الزراعة الأسبق ـ الأردن
2 ـ الدكتور عبد الله بن عبد الله العبيد	وكيل وزارة الزراعة لشؤون الأبحاث والتنمية ـ السعودية
3 ـ الدكتور محمد أحمد دنقل	مستشار إقتصادي ـ جمهورية السودان
4 ـ الدكتور سالم النجفي	مستشار إقتصادي ـ الجمهورية العراقية
5 ـ الدكتور بركات الفرا	مستشار إقتصادي ـ سفارة دولة فلسطين بالقاهرة
6 ـ الدكتور محمد حمدي سالم	أستاذ الاقتصاد الزراعي ـ جامعة عين شمس ـ مصر
7 ـ الدكتور الحسن سرغيني إدريسي	مدير البرمجة الشؤون الإقتصادية ـ وزارة الفلاحة ـ المملكة المغربية

ملحق رقم (2-3)

قائمة المشاركين في الاجتماع التنسيقي الموسع

لإعداد إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين 2005-2025

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية 28-2005/6/30

الأسم	الوظيفة و الجهة
1 ـ الدكتور عادل البلتاجي	مدير عام المركز الدولي للبحوث الزراعية (ايكاردا)
2 ـ الدكتور فاروق صالح فارس	مدير عام المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)
3 ـ الدكتور صلاح الدين الكردي	مدير الاقتصاد والتخطيط (أكساد)
4 ـ الدكتور نصر الدين عبيد	مدير إدارة الشؤون المالية والإدارية - (اكساد)
5 ـ الدكتور معين حمزة	رئيس المركز الدولي للدراسات الفلاحية ـ سيهام
6 ـ السيد/سعود عبد العزيز الذويخ	ممثل اتحاد الفلاحين والتعاونيين الزراعيين العرب
7 ـ الدكتور معتصم رشيد سليمان	مدير إدارة الدراسات والبحوث الاقتصادية - جامعة الدول العربية
8 ـ السيد أسعد مصطفى	ممثل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي
9 ـ الدكتور أحمد محمود المنياوي	الممثل المقيم لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بالأردن - والمستشار الاقليمي للسياسات الزراعية
10 ـ الدكتور عبد النبي فردوس	رئيس اتحاد مؤسسات البحوث الزراعية في الشرق الأدنى وشمال افريقيا (أرنينا)
11 ـ الدكتور ابراهيم يوسف حمدان	الأمين التنفيذي لاتحاد مؤسسات البحوث الزراعية (أرنينا)
12 ـ السيد/محمد عبد الكريم حيدر العواملة	أمين عام الرابطة الاقليمية لمؤسسات التسويق الزراعي (أفمانينا)
13 ـ الدكتور خالد محمود ابوزيد	مدير برنامج الموارد المائية - (سيداري)

ملحق رقم (4-2)
قائمة المشاركين في إجتماعات اللجان الفنية المتخصصة للمنظمة
لمناقشة مسودة مشروع الإستراتيجية
عمان – المملكة الأردنية الهاشمية 18- 20 يناير (كانون الثاني) 2005

أ- لجنة الزراعة والغذاء :

الأسم	الدولة
المهندس فلاح ابراهيم صلاح	المملكة الأردنية الهاشمية
السيد صالح بن محمد الحديثي	المملكة العربية السعودية
المهندس سمير الشامي	الجمهورية اللبنانية
الدكتور علي حسين الحامدي	الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
الدكتور نبي رشيد محمد	الجمهورية العربية السورية
الدكتور جميل محمد جميل	الجمهورية العراقية
الدكتور علاء نور الدين جمعه	دولة فلسطين
الدكتور رشاد محمد السعدني	قطاع خاص – الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية
السيد روفائيل دبانه	رئيس مجلس الادارة والمدير العام لشركة دبانه أخوان
السيد منصور حسين اطبيقه	الأمين العام للإتحاد العام للفلاحين والتعاونيين الزراعيين العرب
ب- لجنة الموارد الطبيعية والبيئة :	
المهندس خليل ابراهيم الدرازي	مملكة البحرين
السيد عبد الباقي بولبينه	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
السيد عبد اللّه صفر الخانجي	دولة قطر
السيد جيلاني عبد اللّه عثمان	جمهورية الصومال
السيد سالم فريد اكرم	دولة الإمارات العربية المتحدة
الدكتور حسين احسان العطفي	المجلس العربي للمياه منظمات المجتمع المدني
الدكتور محمد سليمان عبيدو	المعهد العربي للغابات والمراعي والبيئة
الدكتور نصر الدين عبيد	(اكساد – مراقب)
ج- لجنة الاسماك والأحياء المائية :	
الدكتور يونس بن خلفان الأحزمي	سلطنة عمان
السيد عبد الحافظ ناجي السمه	الجمهورية اليمنية
السيد سيدنا ولد شيخنا	الجمهورية الاسلامية الموريتانية
السيد الغزالي مراد	المملكة المغربية
المهندس احمد بن رشيد البلاع	قطاع خاص – الشركة الوطنية للروبيان – المملكة العربية السعودية
السيد جمال الدين التهامي	قطاع خاص – قطاع الأسماك تونس
المهندس محمد الروسان	(اكساد – مراقب)

ملحق رقم (2-5)
قائمة بأعضاء اللجنة الفنية المشاركين
في إجتماعات الدورة (29) للجمعية العمومية
القاهرة 20-24 يونيو (حزيران) 2006

الأسم	الدولة	الوظيفة
1- د. محمود النجداوي	الاردن	مساعد الأمين العام- وزارة الزراعة
2- م. خليل ابراهيم الدرازي	البحرين	مدير إدارة الارشاد والعلاقات الزراعية
3- السيد/ عمر آيت عامر مزيان	الجزائر	وزارة الفلاحة والتنمية الريفية
4- السيد/ محمد بن سليمان المزروع	السعودية	وزارة الزراعة
5- السيد/غازي بن عبد الرؤوف يغمور	السعودية	مدير عام إدارة المختبرات البيطرية – وزارة الزراعة
6- السيد/ محمد حسن جبارة	السودان	وزارة الزراعة والغابات
7- د. رفيق الصالح	سوريا	وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي
8- م. هيثم حيدر	سوريا	مدير مكتب وزير الزراعة والاصلاح الزراعي
9- السيد/ محمد الحريري	سوريا	مدير الشؤون المالية والادارية بوزارة الزراعة
10- د. فالح ناصر آل ثاني	قطر	مدير الادارة العامة للبحوث والتنمية الزراعية
11- السيد/ علي محمد الكبيسي	قطر	خبير شئون زراعية- وزارة الشؤون البلدية والزراعة
12- م. صالح محمد صالح العبري	سلطنة عمان	مدير عام الزراعة بالداخلية – وزارة الزراعة والثروة السمكية
13- د. محمود النجار	مصر	وكيل مركز البحوث الزراعية
14- د. عزت عواض ابراهيم	مصر	رئيس الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية
15- د أحمد عبد العظيم الشرقاوي	مصر	مدير معهد بحوث تكنولوجيا الأغذية
16- د. توفيق حسن على شلبي	مصر	مدير معهد بحوث الانتاج الحيواني
17- السيد/ محمد حسن الشمسي	الامارات	مدير المنطقة الغربية – وزارة البيئة والمياه
18- السيد/ أحمد بوقشه	تونس	مدير التعاون الدولي – وزارة الفلاحة والموارد المائية
19- السيد/ ابراهيم عمر العبيد	السودان	مدير الادارة العامة للمحاجر وصحة الحيوان
20- م. سمير الشامي	لبنان	مدير الثروة الزراعية
21- الدكتور بركات الفرا	فلسطين	سفير بالخارجية الفلسطينية
22- السيد/ نزار الوحيدي	فلسطين	مدير دائرة نظم المعلومات
23- د. علاء جمعه	فلسطين	مدير عام التخطيط والسياسات
24- السيد/ جيلاني عبد الله عثمان	الصومال	مستشار الوزير
25- السيدة/ فريده أحمد ملا أحمد	الكويت	مديرة الصحة الحيوانية
26- السيد/ فيصل الصديقي	الكويت	نائب المدير العام لشؤون الثروة النباتية
27- د. خالد رمضان بن محمود	ليبيا	المنسق العام للبرنامج الوطني لتنمية الغطاء النباتي
28- م. كرداس حسن	المغرب	مكلف ببرامج التعاون الدولي
29- السيد/ صالح مثنى ناصر البيشي	اليمن	وكيل وزارة الزراعة والري المساعد للشئون الزراعية